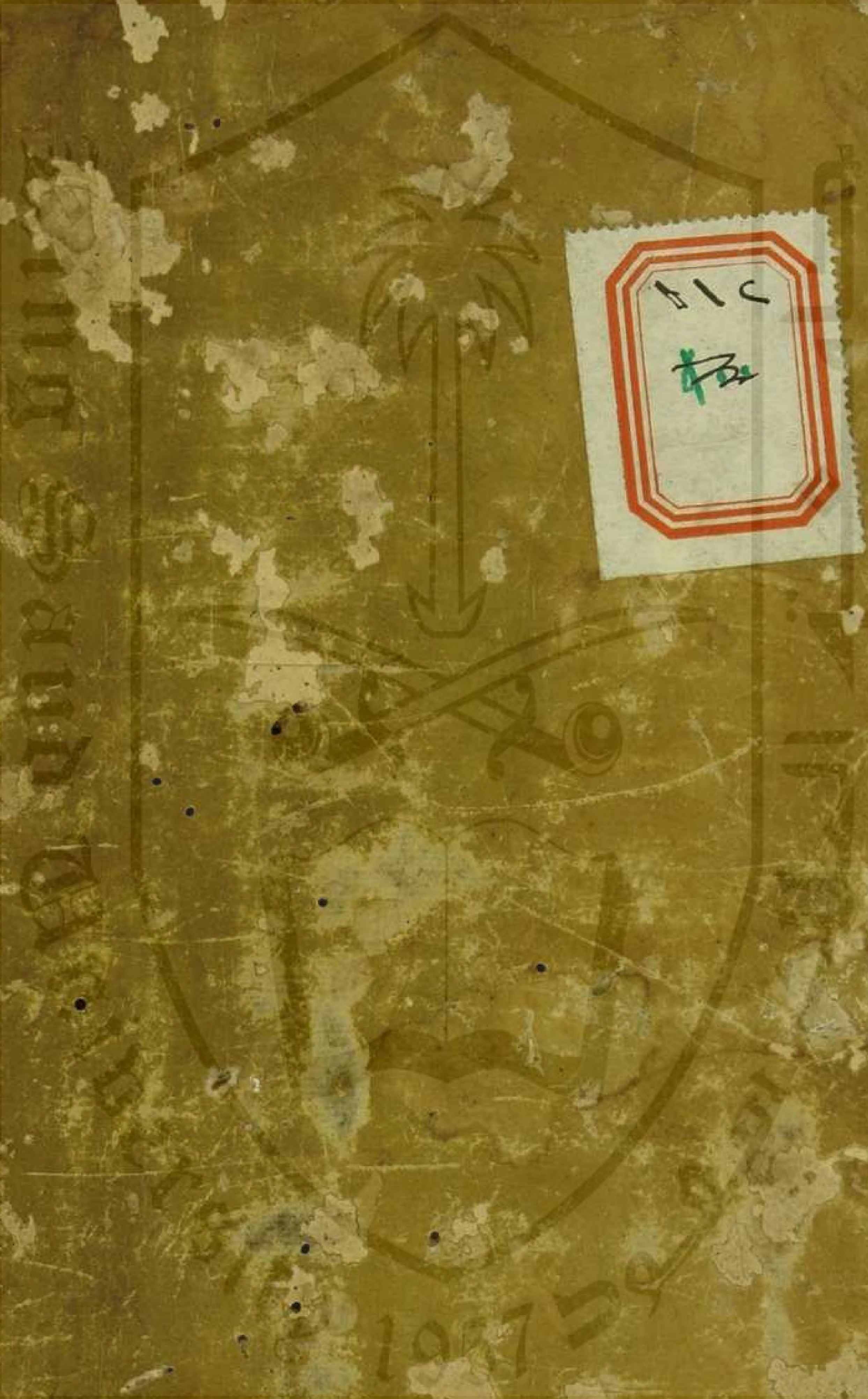


011





نفائس الدرر في عراشي المقتصر، تأليف الحسن بن

مسعود بن محمد، ابرعلى نور الدين اليوسى ( ١٠٤٠ -

١١٠٢ هـ ) . كتبت سنة ١١٤٣ هـ .

٩٦ ق ٣٣ س ٥٢٧ × ٢٧٥ ر ١ سم

٥١١

نسخة جيدة، خطها نسخ جيد .

الاعلام ٢ : ٢٣٧ ، الازهرية ٣ : ٤٤٧

١ - المنطق أ - اليوسى ، الحسن بن مسعود

٢ - ١١٠٢ هـ بد تاريخ النسخ .



يا مولاي يا واحد يا مولاي يا داعم يا على يا حكيم

## كتاب نفائس الدرر في حوائش

المختصر تأليف الشيخ الامام العدة الهام

المحقق المذقق سيدي حسن اليوسي

رحمه الله تعالى وتغنا به

واعاد علينا وعلى المسلمين

من بركاته

أمين



وقض هذه الحاشية الشريفة لانتاد ابوالنوار محمد بن وفا حفظه الله بالطاف  
 الخفية وبلغته في الدارس كل امنية على طلبه العلم وجعل مقرا براويفه لسلامة  
 السادات الزوف نفعنا الله بهم وسرطان لا يخرج منه شي الا للثقة او  
 بر من راجيا بذلك من الوهاب جزيل الاجر والثوار سلك من الناظر في  
 ان دعوله ولوالديه وجميع محبيه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وتابعيه

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب نفائس الدرر في حوائش

المختصر

اسم المؤلف حسن اليوسي

تاريخ ١١٤٢

عدد ٩٧

ملاحظات (١٨٩) الصفح ١٨٩



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم قال الشيخ الامام العلامة  
الحق لنظارة العدة شيخ الاسلام ابو المعالي سيدي الحسن بن مسعود اليوسي بقوله علومه  
واعاد علينا من بركاته بمنه وكرمه **الحمد لله** الناطق له بالربوبية اثره الظاهر السابق بكل كايين  
من البرية قدره الباهر والصلاة والسلام الاكلان على صفته وحبيبه ورسوله الرحمة المهداة  
وعلى الاخيرة وصحبه السابقين واللاحقين الهداة **اما بعد** فهذه نقائش لدرر في خواشي  
المحصر جملته بعون الله للشرح تزييلا ولذا قايق كنه تبيان وتجيلا وربما ذكرت اشياء بيضة  
المسالك لا تتقارر المشدي فبشي الى ذلك وما اجرت عليه مع نزارة البصانة وغاية جهلي  
بمذه الصنعة الا يكون لي ذخرا عند ما يعسر الاطلاع وتبصرة لمن هو مبتلي قصير الباع والمروءة  
من طاب مقفده وكرو شمله وان بسطت للقبول بينه وانقصت شمله ان يتامله بغير الرضا  
فيتم ويصلح ما هو مستقصه او غاييه ثم يتول كفي المزلة لان تعد معاينه ومن الله تعالى  
ارغب في افاضته التوفيق واذا فقه حلاوة التحقيق ولتقدم لك شيئا من التعريف بالمص  
رحمة الله تعالى فتتوكل هو الامام ابو عبد الله محمد بن الولي الصالح الي يعقوب يوسف بن عمر  
ابن شعيب السنوسي نسبة الي بني سنوس القبيلة المروفة بالمغرب كان رحمه الله اماما عالمنا  
عاملا لائمة الستة ومن اظهر الله بهما الدين واسل صولة وتجر في العلوم كلها وبلغ من الورع  
والزهد الغاية القصوى وتخرج بشاخ جلة منهم ابو عبد الله محمد بن العباس وابو الحسن علي  
ابن محمد القلصادي وابو الحاج يوسف بن احمد الحنفي وابو عبد الله بن الحباك ومنهم الامام  
ابو زيد عبد الرحمن بن محمد التعلابي وغيرهم واخذ علم الحقيقة عن شيخ الاسلام الولي الرثاني  
ابي اسحاق ابراهيم بن محمد التازي الف تلميذه ابو عبد الله محمد بن عمر المالكي مجلدا في مناقبه وذكر  
اشياحه وما ظهر من كراماته رضي الله عنه في حياته وبعد مماته وقال توفي رضي الله تعالى عنه  
يوم الاحد بعد العصر الثامن عشر من جمادى الاخرة عام خمسة وتسعين وثمانماية وبقية اليوم  
مشهور بزار رحمه الله تعالى ونفعنا به وبآماله **قوله** هذا تقييد اشار به الي موجود  
في هذه ان كان قدم الخطبة على التاليف والي موجود خارجا ان كان اخرها واراد بالتحديد  
المقيد **قوله** دون الزيادة الم يريدها اقسام الجوز غير التام والاختلاط كاشير اليه  
في المتن بعد هذا **قوله** الضرورية اي العلوم المضطرا لمعرفتها تكليفا من الشارع  
من اصول الدين وفروعه لا يعنى بها ما يقال للنظري ونبه بذلك على ان هذا العلم هوالة ووصلة  
الي غير من العلوم لانه هو المقصود بالذات لذلك يقال انه خديم العلوم وفي كثير من النسخ  
الخرورية وهو ظاهر **قوله** والزهو اي الكبر والتيه والفخر يقال زهي كعني وهو الاشهر  
ويقال زهي كعني قليلا **قوله** واقسامه اي من قديم وحادث ومطلق ومقيد بنفي او اثبات  
وهو واضح **قوله** وسبب الابتداء به يعنى انه من القاسي بالقران لابتدائه به وصفا في المصحف  
وبالنبي صلى الله عليه وسلم في اول خطبه وبالحجاة رضوان الله عليهم في اول خطبهم ورسائلهم  
والانتقال لتعني قوله صلى الله عليه وسلم فيما اخرجه الائمة كل امرئ بال لا يبتدئ فيه بالجد لله  
هو اخدم او قطع او ابر او برص الروايات من الترغيب في الابتداء بالجد فتقول هذا الكتاب  
امام منوعة



من الامور التي لها نال وكل ما كان كذلك يطلب فيه الابتداء بالجد لله فهذا الكتاب يطلب فيه  
الابتداء بالجد لله ويبيان لصغري لمشا هذة وبيان الكبرى الحديث وهذا كله امر واضح غير انه  
يتاثر التصدير بالجملة الاسمية تاسيا بالقرانية ولذا لا تها على الثبوت دون العقلية  
وما يرد من انها لا تدل على تولى التكلم الجدي بنفسه يحاسب عنه بانها انشائية وهو الصحيح  
قتل عليه ويمكن على بعد اذراج هذا كله فيما اشار المصالي وضوحه وفي تصدير الكتاب بالقتل  
المشعر بان مقصوده المعقول براعة الاستهلال وهي ان يذكر المتكلم في اول كلامه ما يشعر  
بمقصوده **قوله** ومراذه بالبيان الى اخر العلوم هي السبب في البيان فاطلاق البيان على  
العلوم حينئذ من اطلاق المسبب على السبب مجاز امر سلا ولذا قال لان العلوم لها بان المعلومات  
وانكشفت للعقل فان قلت هذا الكلام يقتضي ان العقل متوقف في ادراك  
العلوم وانكشافها له على العلوم الضرورية والنظرية وربما يشكل مع ما سياتي في تعريف  
العقل من انه نور وحا في به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية فيقال يؤدي الي  
توقف كل واحد منهما على الآخر **قوله** لادور لاختلاف جهة التوقف اذ لا مانع  
من توقف النفس على العقل في استحصا العلوم ثم توقفه هو ايضال انكشافا للمعلومات له  
عليها بعد حصولها وغايتها ان تكون له بعد تحصيلها اياها شبه الالات للصانع يصنعها  
ثم يستحصل لها شيئا لم يكن يستطعها الولاهي **قوله** ولا يخلق له شيئا من العلوم الخ اي  
قطر الى كون العقل موسيب غايبه العلوم ولا يلزم من وجود السبب وجود المسبب اذ توقف  
على امور اخرى ومذاك اذا قلنا ان العقل ليس هو نفس بعض العلوم الضرورية خلاق مذهب  
امام الحرمين لاني والتوفسطائية نسبة الي سوفسطا ومعناه الحكمة الموهبة يلفتهم  
ما خوذ من سوف وهو الحكمة واسطا وهو التلبس كذا نقله سعد الدين المتقاراني ومنه  
الستسطة وسيا في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى تبينها وذكرنا في انهم اربع طوائف الاولى  
غلاتهم وهم القائلون بعلم ان لا علم لهموا بين التقيضين الثانية الغندية وهم القائلون  
بان العلوم تابعة للاعتقادات الثالثة اللادرية وهم القائلون باننا لا ندري شيئا الرابعة  
العنادية وهم المسلمون للحسيات والاوليات المنكرون للنظريات وهي مذاهب واضحة  
البطلان وقال سعد الدين في شرح المقاصد تعللا عن تلخيص المحصل ما معناه ان قومنا  
يكونون بالتوفسطائية لم تحلة ومذهب ويتشعبون الي ثلاث طوائف اللادرية  
وهم القائلون باننا شاكون وشاكون في اننا شاكون وهم جزا والعنادية وهم القائلون  
ما من قضية بدئية او نظرية لا اولها معارضة او مقاومة مثلها في القول والغندية  
وهم القائلون بان مذهب كل قوم عندهم حق وعند خصومهم باطل قال والمحققون على ان  
الستسطة مشتقة من سوف اسطا ومعناه علم القلط والحكمة الموهبة لان سوف اسم  
للعلم واسطي اسم للفظ ولا يمكن ان يكون في العالم قوم يتحلون هذا المذهب بل كل فالط  
سوفسطائي في موضع غلطه انتهى وتبيان لك التحاليف في تفسير مذهب العنادية  
في كلام الامامين المذكورين ولذا جلبتها **والشمسية** قال في القاموس كعربية  
قوم في الهند دهرتون قائلون بالتناسخ ومذاهبهم بسنوية في علم الكلام فلا حاجة

نفا غير نظرية سوفسطائية

بالستسطة

هذا الكتاب يطلب فيه الابتداء بالجد لله وهذا كله امر واضح غير انه يتاثر التصدير بالجملة الاسمية تاسيا بالقرانية ولذا لا تها على الثبوت دون العقلية وما يرد من انها لا تدل على تولى التكلم الجدي بنفسه يحاسب عنه بانها انشائية وهو الصحيح قتل عليه ويمكن على بعد اذراج هذا كله فيما اشار المصالي وضوحه وفي تصدير الكتاب بالقتل المشعر بان مقصوده المعقول براعة الاستهلال وهي ان يذكر المتكلم في اول كلامه ما يشعر بمقصوده قوله ومراذه بالبيان الى اخر العلوم هي السبب في البيان فاطلاق البيان على العلوم حينئذ من اطلاق المسبب على السبب مجاز امر سلا ولذا قال لان العلوم لها بان المعلومات وانكشفت للعقل فان قلت هذا الكلام يقتضي ان العقل متوقف في ادراك العلوم وانكشافها له على العلوم الضرورية والنظرية وربما يشكل مع ما سياتي في تعريف العقل من انه نور وحا في به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية فيقال يؤدي الي توقف كل واحد منهما على الآخر قوله لادور لاختلاف جهة التوقف اذ لا مانع من توقف النفس على العقل في استحصا العلوم ثم توقفه هو ايضال انكشافا للمعلومات له عليها بعد حصولها وغايتها ان تكون له بعد تحصيلها اياها شبه الالات للصانع يصنعها ثم يستحصل لها شيئا لم يكن يستطعها الولاهي قوله ولا يخلق له شيئا من العلوم الخ اي قطر الى كون العقل موسيب غايبه العلوم ولا يلزم من وجود السبب وجود المسبب اذ توقف على امور اخرى ومذاك اذا قلنا ان العقل ليس هو نفس بعض العلوم الضرورية خلاق مذهب امام الحرمين لاني والتوفسطائية نسبة الي سوفسطا ومعناه الحكمة الموهبة يلفتهم ما خوذ من سوف وهو الحكمة واسطا وهو التلبس كذا نقله سعد الدين المتقاراني ومنه الستسطة وسيا في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى تبينها وذكرنا في انهم اربع طوائف الاولى غلاتهم وهم القائلون بعلم ان لا علم لهموا بين التقيضين الثانية الغندية وهم القائلون بان العلوم تابعة للاعتقادات الثالثة اللادرية وهم القائلون باننا لا ندري شيئا الرابعة العنادية وهم المسلمون للحسيات والاوليات المنكرون للنظريات وهي مذاهب واضحة البطلان وقال سعد الدين في شرح المقاصد تعللا عن تلخيص المحصل ما معناه ان قومنا يكونون بالتوفسطائية لم تحلة ومذهب ويتشعبون الي ثلاث طوائف اللادرية وهم القائلون باننا شاكون وشاكون في اننا شاكون وهم جزا والعنادية وهم القائلون ما من قضية بدئية او نظرية لا اولها معارضة او مقاومة مثلها في القول والغندية وهم القائلون بان مذهب كل قوم عندهم حق وعند خصومهم باطل قال والمحققون على ان الستسطة مشتقة من سوف اسطا ومعناه علم القلط والحكمة الموهبة لان سوف اسم للعلم واسطي اسم للفظ ولا يمكن ان يكون في العالم قوم يتحلون هذا المذهب بل كل فالط سوفسطائي في موضع غلطه انتهى وتبيان لك التحاليف في تفسير مذهب العنادية في كلام الامامين المذكورين ولذا جلبتها والشمسية قال في القاموس كعربية قوم في الهند دهرتون قائلون بالتناسخ ومذاهبهم بسنوية في علم الكلام فلا حاجة







جعل من اقسام العلم لان الحكم جعل قسميا للتصور المراد في العلم فالامر ان يكون قسم الشيء قسميا  
او كون قسيم الشيء قسميا منه وكلها ممنوع الوجه الثاني انه ان اريد بالتصور مطلق  
المصنوع لذهني فهو يقينه العلم فيؤدي الى انقسام الشيء الى نفسه والى غير وان اريد المقيد  
بعدم الحكم استيعابا في التصديق او لو اعتبر فيه كاعتبر مع الحكم وقد كان لا يعتبر  
مع الحكم هذا خلف واجاب القطب شارح التمسية عن الاعتراضين بان التصور  
قسمان تصور مطلق وهو الذي لم يعتبر معه حكم ولا عدمه وتصور سادج وهو المقيد  
بعدم الحكم والتصور المطلق مراد في العلم وحسينه لا يرد الاعتراض الاول لان التصديق  
قسيم للتصور السادج وقسم من التصور المطلق ولا يرد الاعتراض الثاني ايضا لان التصور المقيد  
في التصديق هو التصور المطلق والتصور الذي يتقسم العلم اليه والى التصديق هو التصور السادج  
وحمل كلام الكاتب على هذا التقسيم ليس من الاعتراض ثم قال لما حصل ان التصور لذهني هو العلم  
والتصور اما ان يعتبر بشرط الحكم وهو التصديق او يعتبر بشرط لا شيء وهو التصور السادج  
او يعتبر بلا شرط شي وهو التصور المطلق المراد في العلم وهو المعتبر في التصديق على انه شرط  
او شرط على ما مر من المذهبين فلا اشكال واعتراضه السعد التفتازاني بوجه كثيرة تركنا ما  
خشية السامعة واعتراض ايضا ما تقدم من وجه اخر وهو ان الحكم ليس بادراك لانه فعل  
من افعال النفس والفعل ليس بادراك فاذا لم يكن التصديق الذي هو الحكم ادراكا لم يكن من  
العلم لان العلم ادراك ولا شيء من التصديق ادراك وحسينه لا يصح تقسيم العلم الى التصور والتقدير  
لاستيعاب انقسام الشيء الى نفسه والى غيره وهو قريب مما تقدم من الاعتراض واجاب السعد  
عنه بوجهين احدهما اننا لانسلم ان الحكم ليس بادراك اذ هو اذعان وقبول لوقوع القضية  
اولا ووقوعها وادراك ذلك بدليل اتصافه بالبداهة والاكتساب وهو المسمى بالتصديق  
عند الحكماء قال ومعه بالفارسية كرويدي وقال صرح بذلك الشيخ ابو علي الثاني على تسليم  
ان الحكم ليس بادراك هو ان ثاني قسمي العلم هو التصور المقيد بالحكم لا التصديق الذي هو  
المجموع المركب من التصور والحكم فالعلم على هذا يتقسم الى تصور فقط اي ادراك مجرد لا يعتبر  
مع حكم او عدمه كتصور الانسان مثلا والى تصور معه حكم كادراك الانسان مع الحكم  
عليه بانه حادث او لا وينبغي للمجموع التصور والحكم تصديق وهو اصطلاح الامام على ما مر  
فلم يتقسم العلم حينئذ الى التصور والتصديق وانما انقسم الى تصورين مطلق ومقيد انتهى  
ومذا التقسيم هو الذي ورد عليه الاعتراض ولا حتى عدل عنه امحيا تلك الطريقة  
الى تقسيم العلم الى التصور السادج والتصديق وقد تقدم ما فيه واعلم  
انه قد اضطررت اقوالهم في تفسير التصديق على مذهب الحكماء فبعضهم يقول هو الحكم  
كما ذكرنا اولاً وبعضهم يقول هو ادراك القضية الحكمية وقد علمت الفرق بينهما تماماً  
وكلامهم على التفسير الثاني الا انه لم يعزه الا ان الظاهر ان التصديق عندهم هو ادراك  
النسبة الحكمية كما ذكره المع وغيره وليس قوله من قال التصديق عندهم هو الحكم خارجاً هذا  
لان الحكم بقوله بالاشتراك عندهم على المعنيين فلعل من عتبر بالحكم اراد به الادراك المذكور  
والتحقيق ان التصديق عندهم هو الحكم اي ادراك ان النسبة واقعة وليست بواقعة

بالضم بمعنى الشاكلة  
وبالفتح بمعنى وراه

لا يعتبر به

كما عتبه المع والحكم مقبول بالاشتراك على معنيين احدهما هذا والاخر النسبة الحكمية التي هي  
ثبوت شيء لشيء او استغناء عنه كمن شك في قدم القاض متلافاه يتصور نسبة القدم التي  
ثبوتها او اتفاقاً فقط حتى اذا قام البرهان على قدمه حصل له علم اخر هو ان تلك النسبة  
المتصورة او لا واقعة وهي معنى التصديق على ما مر من ان الحكم هو ادراك اول ولا اشكال فيه  
**قوله** ويعرف صحة ضرورة الخ اما في التصديق فلان من شرط التعريف ان يكون معروفاً  
اولا والا دار او تسلسل كاسيائي واما في التصديق فلان من شرط البرهان ان تكون قدماته  
كلها ضرورية او متناهية الى ضرورة **قوله** فهو قانون الخ في القاموس القانون  
مقياس كل شيء انتمى قيل وهو اسم سرياني ويذكر انه اسم المستطرد بلغتهم وفي الاصطلاح هو  
حكم كلي ينطبق على جزئياته عند تعرفها حكما مابها منه كقولنا ان السالبة الكلية تنعكس كنفسها  
فانه قانون يندرج فيه نحو لاشي من الانسان بفرس بان تستدل عليه من الشكل الاول جاء على  
هذه الجزئية صفري والقانون كيري فتقول هذه سالبة كلية وكل سالبة كلية تنعكس  
كنفسها ينتج هذه تنعكس كنفسها الى لاشي من الفرس انسان واثار المصداق حقيقة المنطق  
وهي آلة قانونية تعم مراعاة الفهم من الخطا في الفكر وحقيقة الالة هي الواسطة بين الفاعل  
والمتفاعل في وصولا اثره الى كالة التجار وغير فانها واسطة بينه وبين الخشب في وصولا اثره  
اليه والالة كالجنس وحدهما المص تصريحا باللفظ وافتقارا واختصارا والقانون فصل يخرج  
الالات الجزئية لارباب الصانع لانها حسيات وكل محسوس خارج جازي والقانون امر  
كلي كما مر وخرج بقوله تعم مراعاة الفهم من الخطا الخ يخرج ما يعصم غير الفكر كالنحو  
وغيره من علوم العربية الفاصلة من الخطا للساني وعبر بالمرعاة اشارة الى ان المنطق  
ليس هو نفسه عامما بالفعل اذ كثيرا ما يقع الخطا لصاحبه عند اعمال المرعاة وانما هو صالح  
للصحة مع مراعاة بتوفيق الله تعالى وحقيقته الفكر هو ترتيب امور معلومة للثاني  
الى مجهول والترتيب في اللقطة هو جعل كل شيء في محله واما في الاصطلاح فهو جعل الاشياء  
المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقديم  
والتاخير والمراد بالامور امران فاكثرا وانما اشترط التعدد في الامور لان الترتيب لا يمكن  
الا عند التعدد كما رايت في تعريفه والمراد بالعلومات الاشياء الحاصلة في العقل سواء كانت  
يقينية او مظنونة سواء كانت تصورية او تصديقية فالترتيب في التصورية كما اذا اردنا  
ان نتوصل الى معرفة الانسان فاننا نقول هو الحيوان الناطق بترتيبه الخاص عني تقديم الجنس  
على الفصل وفي التصديقية كما اذا اردنا ان نتوصل الى الانسان يتحرك بالارادة فتوسط  
بينهما الحيوان وترتيبنا نظره هكذا كل انسان حيوان وكل حيوان متحرك لتأديبه الى كل  
انسان متحرك والمراد بالتأدي الى مجهول وصولا العقل الى معنى تصوري او تصديقي  
وانما اشترط في الامور المرتبة ان تكون معلومة لاستحالة التحصيل شي بغيرها كما  
بعد واشترط في الامور المطلوبة ان تكون مجهولة لاستحالة تحصيل الحاصل في علم  
ان هذه الحقيقة هي رسم للمنطق لاحد اذ هو تعريف بالعرضيات لان كون الشيء لشيء  
او غايه له خارج عنه واعلم ان التعريف المذكور للفكر يستلزم علل الاربع اعني العلة

القانونية  
قوله محسوس جزئي

يكون



الصورية والعلة المادية والعلة الفاعلية والعلة الفاعلية وانما جعلوا العلل اربعة لان  
ما يتوقف عليه الشيء ما ان يكون داخلية او خارجية فان كان داخلية فاما ان  
يجب معه ذلك الشيء بالفعل وهي العلة الصورية كهيئة الشرير وتاثيره خفية على الترتيب  
المخصوص فانما اذا حصل ذلك التاثير كان سريرا بالفعل واما ان يجب معه ذلك الشيء بالقوة  
وهي العلة المادية كالخشب للشرير فانما قبل التاثير صلاحته لان تكون سريرا وهو معنى  
القوة وان كان خارجيا فاما ان يكون ماسا ذلك الشيء وهو العلة الفاعلية كالخارج للشرير  
واما ان يكون مالا لاجله الشيء وهو العلة الفاعلية كالجلوس للشرير ويان استلزام التعريف  
هذه الاربعة ان الترتيب يستلزم ان يكون الفكر على هيئة مخصوصة اذ هو المقصود بالترتيب  
وهذا هو العلة الصورية والامور المعلومة مادة للفكر اذ فيها يقع الترتيب المخصوص والترتيب  
يستلزم مرتبا وهو الفاعل والتاثير في المحمول هو ما يتلذذ له وهو طاهر فاذا عرفت هذا  
فلا شك ان المنطق هوالة للقوة الفاعلة في وصولها الى المطالب للنظرية وهو الاكتساب  
وهي تامة لان قواعدها احكام كلية ولذلك عرفوه بما تقدم **قوله** فقد اضطرا الى  
يعني لما كان الفكر عند طالب المحمول من التصور والتصديق ليس بمصيب دائما بل  
متناقضة بعضها لعضا في مقتضى فكرهم حتي ان الانسان لو احدينا قضي نفسه في وقتي  
ويستحيل صدق التقيضين بل تارة يصيب وتارة يخطا وكان المنطق يعصم لذهن من الخطا  
كما علم من مذهبهم تبيين اضطرا الى كل تاثير في هذا العلم ليعبر به بين الصواب والخطا فينتج الاول ويكتسب  
الثاني **قوله** صرح بقوله الخ كانه يشير به الى ما حكى عن بعض محدثي الحق الاسلام النووي  
والامام بن الصلاح من تحريم الاشتغال بهذا العلم ويقال ان ابن الصلاح اشتغل به عشرين سنة  
فلم يحصل منه على طائل محرمه **قلت** وتحريم هؤلاء ان كان لجهلهم به كما اشار  
اليه المصنف ولا يستبعد ان يبادي الشيء من جملة والا فلعلمهم بريدون ما زاد على القدر المحتاج  
من ذلك صونا للنفوس عن الاشتغال بما لا يعني واقفا اعمار فيما لا طائل تحته وترك الفضول  
التي يشتغل بها البعض من المتشدد بعبادات يوهون ان تحتها فاقا اعتبارات وفي مثلهم  
قال بعض السلف ان علماء الكلام زنادقة فيحسب ان يحرم ما ذكرنا وسد للزريعة ايضا حجة  
ان يخوض السليبي في تلك الامور فلا يستطيع اذراك حقايقها ولا يزداد الا تحيرا فربما يودي به  
الى التشكك وصحة تلك القواعد بل ربما وادي الى التشكك فيما ينبغي على ذلك من قواعد اصول  
الدين فيجشني على هذا ان يزل في مهادي شريعة كاز لفتا القلاسة وتحوم وهذا كان  
اصل كفر كثير منهم والعياذ بالله تعالى ولا شك ان من كان هذا حاله امسأله عن الخوض  
في هذه العلوم وبنائه في ساحل التقليد ارجى للسلامة ولهذا نقال الالهة اذ في الى  
الخلاص من قطانة سوء وقد فرق قوم بينا الذي والقبلي في اباة الاشتغال بهذا العلم  
على ان كثير من المحدثين يكتفون بالتقليد في اصول الدين فلا يحتاجون الى كثير من القواعد  
المنطقية لان معظم فايدتها في اصول الدين على طريقة اهل الكلام وان كانت تتسع في كل علم  
هذا واما القدر الصوري من هذا العلم فلا ينبغي ان يصعد عنه الامن لا عقل له وقد اشتغل به  
الجاهل من الفضلاء تدريسا وتاليفا وحثوا كثير على تعليمه لكونه لا ينفك عنه علم

من العلوم

من العلوم ولا يستغني عنه وبذلك تكون العلوم طوع اليدين حتى لم يتم من هذا العلم  
كما قال المصنف وذلك لان كل علم تصور وتصديق وذلك هو نظر المنطقي ولهذا قال اثير الدين  
الاهري في اول رسالته اوردنا فيها ما يحيا استحضاره لمن يتندي في شيء من العلوم وقال  
ابو علي الماكري في هذا الفن يعني المنطق لا يعطيه الله بكماله الا لما احب من اوليائه لان معرفته  
تعالى تدرك به وقال الغزالي من لا معرفة له بالمنطق لا وثوق بعلمه نقله عنه الشيخ زكريا  
في شرح ايساغوجي وقال انه سماء معيار العلوم وما يحكي عن الغزالي في مدحه **قوله**  
**حكمة المنطق شيء عجيب** . واختلاف الناس فيه **عجيب**  
**كل علم فهو قانون له** . وبه يدرك ما يستصعب  
**وله في نفس من كبره** . فقرة توجب ما لا يحصى  
**وكذا ينفر من كبره** . اذ عمن لديه الا **دب** وقوله  
**ازك جوار الخوف ليكن** . منك على المنطق **اكتب**  
**تو تفلسف وتصفق** . للعلم الا **يتمها باد** . وقوله **رحم الله**  
**وله في نفس من كبره** فقرة الخ هو عين قول المصنف بما صرح بتخرجه من لا معرفة له به واما قول  
**يعنيهم في جبل الخويجي** . يا **جبل المنطق يا** . خلوا لاني **والكلام**  
**شفقت بالحسي وبالك** . احسان قلبي لستهم . راسوا كالمسطق . لستقوا علم الكلام  
**اني لهم تامة** . وفيه جز غير تام . فلما هو مجرذ اقتباس . وتعليق بذكر التمام  
**وعدمه مع ما يقتضيه** اول الكلام من المدح المنا في اخره واما قول **احسن**  
**دع الموضوع والخجل** . والاحتجاب **والسلب**  
**واشتغل بالزاد للشقوي** . واصلي يا اخي **القلب**  
**فموقع فساد** باختلاف البعدين كلام حق لا يمتري فيه غير انه لا يختص بهذا العلم بل يمتد  
**فتون العلم الظاهر** عند المتحدين ما ينبغي بالعلماء وقد اختلف منها كثير من الفصول  
**وزهدوا فيها كما زهدوا في العرض** لاني وعدوها من البطالات ومثل هذا في النحو  
**دع الخجور والخروج** . والقبيل . واعذوا ذلك التقوي واصلي **زجك العلي**  
**والي هذا المعنى** اشار المصنف بهذا بقوله وليستغل بعد ان حكم الة العقل بالعلوم الشرعية  
**الى اخر كلامه** **قلت** . ولو قيل بوجوبه كفاية ما بعد لكونه يتادي به الى القوة  
**على رد الشبه** وحل الشكوك في علم الكلام الذي هو فرض كفاية وما لا يتوصل للمواجب لابه  
**واجب لا يقال** القوة المذكورة لا تتوقف على القوانين المنطقية لوجودها يدونها في كثير  
**من الحفوص** لاننا نقول المراد بالتوقف العادي العام لمعوم المستند اليه بالصنوعات على  
**الصانع** واما التخصص فلا تنكره غير ان المطلوب من المكلف ان يشتغل به هو النظر بالالة  
**لان بينهما** من يتنظر ذلك التخصص على ان ايجاب النظر المودي الى المعرفة بشرطه  
**الطائفة** بنصوص كتب علم الكلام هو بعبئها ايجاب لهم من هذا العلم لما نصنف وسيأتي  
**في الحديث** ان قول بوجوبه فيتنح ما قلناه وما يتعمل به بعض من حرم هذا العلم ويعتد ان يقول  
**انه من علم اليهود** فان كان يعني ان اليهود يشتغلون به فقد اشتغلوا بكثير من علومنا

عظم



كالنحو وغيره وان كان يعني ان واضعها ليسوا مسلمين فليس شرق العلم بحسب لواقع كله  
بحسب الموضوع والغاية ونهايتك بغاية هي الصيانة من الخطا والاكثر من العلوم قد فيها  
التصاري والمجوس والجاهلية كالطب والتنجيم وغيرهما ولم تجتنب وما اجد رهوكا ان يقال  
لم عليكم ان تجتنبوا الاتصايعكم الحسنة لان اكثر واضعها اليهود والنصارى وهم  
المستغفلون لها اكثر فان لم تجتنبوها فاعلم انما يتبعون هواهم وربما يصرح بعض الجهالة  
ناقلا عن مثله بانه يجوز الاستجار بكتبنا لنطق استخفا فابه ولقد نطق به بعض الطلبة  
يوما محضري فطلبته الدليل على وجوده تعالى فلم يستطع فرجع حينه عما قاله والمراد بالقول  
المذكورة حصوله في الذهن بتصرف لها في العلوم كجواز الله تعالى كيف شاء ولا شك في النظر  
في المعلومات للتوصل الي المجهول من الدين واجب وهو انما توصل بترتيبها على الكيفية المحصورة  
ومعرفة هذه الكيفية المحصورة انما تتلحق من ممارسة قواعد هذا الفن وان كان الجاهل به  
بل الغاي الفطري وما يستعمل شيئا من ذلك لكن احكامه وضبط اركانه والمحافظة على ما يجب  
المحافظة عليه من ذلك لا يستطيعه الجاهل به الاما في علم الدنيا وتقليد ما هو وانما العلم  
بالعلم واما القوة التي هي الملكة العقلية فاصول الدين فانما تحصل من ممارسة الكلام وان كان  
هذا العلم ايضا مشاركة في ذلك وبالجملة مما لا يخفى على ذي منسكة ان الفارق بين النوع الانساني  
والبهي هو العقل وبه كلف الشارع الانسان دون غيره من الحيوان اذ كولا القول لكان في يوم  
ادني في شرف من الانسان ولا يكمل العقل بل يكون له كبير شان لا بعد ان يشحن بقواعد هذا الفن  
وبه يتطلع على غير من العلوم العقلية ثم على غيرها ولهذا يستمع هذا امتحان العلوم العقلية  
ويستقي ميزان المعاني كالحول للفاظ والعروض للشعر ومن كلام الحسن بن سهل رحمه الله تعالى  
يا بني تعلموا المنطق فانه فضل الانسان على سائر البهائم وكلما كنتم بالمنطق احدث كنتم  
بالانسانية احق وان كان هذا الكلام موجها كما لا يخفى **قوله** وترك مقصوبا في جعله  
مقطوعا على ما تقدم من انشئة ظاهرة اذ ليس لترك هو بشي موجود يتقنه الكتاب حتي  
يسلط فعل التقم عليه اللهم لا ان يقال اذ بالتحقق مطلق الاشتمال والشيء يشتمل على الواو  
والترك من لوازمه ولولم يعرفه المص جعل مفعولا معه ولان تحت في المفعول عليه الذي  
هو المعرفة ايضا لان الكتاب انما تضمن ما به المعرفة لا العرفه نفسها فيجعل كالاول وهذا سهل  
**قوله** فيزلق يزلق كفرح يفرح ونصر ينصر ومناهرك **قوله** ويخصر  
المقصود الخ ينبغي ان تعلم اولان لكل علم اسما ورسم وموضوعا وغاية وهذه الثلاثة الاخيرة  
لا بد من معرفتها قبل الشروع في المقصود لارتباطها بالمقاصد بها قال السعدا لتفتا زاني ووجه  
الارتباط ان كل علم هو مسایل كثيرة تضبطها جهة واحدة باعتبار هذه الجهة تعد علما واحدا  
وجهة الوحدة التي له بالنظاري ذاته هي كون جميع كثرته مشتركة وكونها باحثة عن الغراض  
الذاتية للموضوع وقد يتبعها جهات اخر من الوحدة كالغاية او كونه الة لشيء ونحوه وتعرفه  
باعتبار الجهة الاولى يكون حدا وباعتبار ما بقي يكون رسما ومن حق كل طالب كثرة تضبطها جهة  
ان يعرفها من تلك الجهة حتى يامن لا غراض غايبه وصرف الجهة الى ما لا يعنيه وان يعرف  
غايتها ومنعتها ليزداد جدا ونشاطا ولا يكون نظره عينا ولا ملامحا لا يتهي والفرق بين

منه

اصوله

مطل  
الفرق بين الغرض والغاية

الغرض

الغرض والغاية ان الغاية الحاصلة من شيء من حيث انها حاصلة من ذلك الشيء تسمى غاية  
ومن حيث انها مطلوبة تسمى غرضا قال في شرح المقاصد ثم ان كان ما يتشوقه الكل طبعيا يسمى  
منفعة هذا فرق حينئذ بين الثلاثة فاما اسم هذه العلم فالمنطق قيل يسمى بذلك لان المنطق  
يطلق على الادراكات الكلية وعلى مقدرها وهو القوة العقلية وعلى مبرر ذلك وهو التلطف  
وهذا العلم به تضييد لادراكات الكلية وبه تتقوي القوة العقلية وتكمل وبه تكون القدرة  
على ابراز تلك العلوم **قلت** وهذا يجب المعنى واما بحسب المنطق فالظاهر  
انه اسم محل النطق بالمعنى المذكور لو كسر اوله ونفتح ثالثة ليكون الة كان ايضا حاشا والله اعلم  
**واما** تعريفه فاعلم ان هذا العلم هو علم في نفسه الة لغيره وبذا تعلم ان خلافه في انه علم  
اول الة لغيره فان عرفته باعتبار نفسه قلت هو علم يتوصل به من امور حاصلة في الذهن الى امور  
مستحصلة فيه والمراد بالامور الحاصلة هي الضروريات التصورية والتصديقية والمراد  
بالمستحصلة هي النظريات منها وان شئت قلت بمقانون مفيد لعرفة طرق اكتساب النظريات  
من الضروريات والاخاطة بالصحيح والفساد من الفكر الواقع فيها كما عرف به الكائن في  
الشمسية وان عرفته باعتبار انه الة لغيره قلت ما تقدم من انه الة قانونية **واما**  
موضوعه فالمعلومات التصورية والتصديقية وذلك لان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن خواصه  
الذاتية اي التي تلحق لذاته كادراك العلوم الغريبة للانسان او مبريا وبه كالتمجيد للانسان  
بواسطة ادراكه العلوم الغريبة او لا غير داخل فيه كالحركة للانسان بواسطة انه حيوان وانما  
سميت هذه الثلاثة ذاتية لان منشأها الذات بنفسها او يجزئها او بمساوئها واحترزوا  
بالذاتية عن الامور الغريبة وهي ايضا ثلاثة ما يلحق الشيء لا مرغم خارج عنه كالحركة للناطق  
بواسطة انه حيوان ولا من اخصها لنطق الحيوان بواسطة انه انسان والامر بياين كالحركة  
للبواسطة التار وانما قلنا ان موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان  
المنطق يبحث فيها من حيث انها توصل الى مطلوب تصوري او مطلوب تصديقي فالاول  
كبحثنا عن الجسر كحيوان والفصل كالناطق وانما كيف يركبان ليوصل الى مجهول  
تصوري وهو الانسان والثاني كبحثنا عن قولنا الانسان حيوان وقولنا الحيوان متحرك  
بالارادة وانما كيف يركبان ليوصل الى مجهول تصديقي وهو الانسان متحرك او من حيث  
انها يتوقف عليها الموصل الى التصور اما توقفا قريبا ككون المعلومات التصورية جنسا او  
نوعا او فصلا او خاصا او بعيدا ككونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية او بعد ككونها ذالمة  
بالوضع او غير ذالمة او من حيث انها يتوقف عليها الموصل الى التصديق اما توقفا قريبا  
ايضا ككونها قضية او نقيض قضية وعكس اخرى او بعيدا ككونها موضوعا ومحجولا  
وهذه الاحوال كلها غارضة للمعلومات لذراتها فلا يبحث عنها فيما استحققت ان تكون بموضوع  
العلم وما شغلنا من المعلومات هو الذي خصه به المص هذا التاليف كما انه عليه وجه الفادة  
بان يسمى الاول اي ما يوصل الى التصور مقرونا وقولا شارحا للشرح الماهية وتفسيره اياها  
ويسمى الثاني جهة لاذن تمسك لها على الخصم عليه ويجب تقدم الاول على الثاني وضعا  
لتقدمه عليه طبعيا والتقدم الطبيعي عند علم هو كون الشيء بحيث يحتاج اليه شيء اخر

مطل  
اسم هذا العلم

مطل  
تعريف علم المنطق على انه علم اول الة

مطل  
موضوع

سميت غريبة لانها بعدت عن الذات والمعرفة  
كانت غريبة لهذه المعاني

مطل  
التقدم الطبيعي



ولا يكون هو علة للاخر كما لو اكد بالنتيجة الى الاثنين ولا شك ان التصور ليس بعلة للتصديق  
وهو ظاهر وما كونه يحتاج اليه التصديق فلان كل حكم يبنى على شيء لابد له من ان يتصور  
المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكمية تصورا ما بوجه ما ولا يمكن الحكم بدونه ذلك **واعلم**  
انهم عدها ابوابا لمنطق تسعة الاول الكليات الثاني التعريفات الثالث المقاييس الرابع  
القياس ولواحقه الخامس البرهان ويشتمل على اجزاء العلوم الثلاثة الموضوعات والمبادئ  
والمسائل السادس الجدول السابع الخطابة الثامن لمعاطلة التاسع الشعر والاشعار  
وجعل بعضهم تحتها لفاظا بالآخر فكانت عشرة قالوا المتأخرون اخلاها لاضافات الخمس  
مع عظم قدرها وطولها في العكوسات والتلازم والاقتربات مع قلة جذوها وانتباهي  
ولم يذكر العلم في هذه الابواب لبرهان والخطابة والشعر والجدول والمعاطلة وذكرها في  
الآخر غير انه تركه للاحوال لقياس وسنذكر ذلك ان شاء الله تعالى **واما**  
فائدة فالاخر اعزنا الخطا في الفكر وان شئت قلت فائدة تحصل الامور النظرية من الامور  
الضرورية ومعرفة كيفية التاليفات الصحيحة والفسادة منها **قوله** المقصود من  
هذا التاليف اي ما قصد وضع التاليف له لان هناك شيئا مقصودا وهو المحصور هناك  
شيء اخر غير مقصود بالذات لم يدخل في الحصر بل التاليف كله هو المقصود والمحصور ويحتمل  
المعنى الاخر على معنى ان هناك اشياء ربما يستغنى عنها فيما ذكر تقسيم العلم والدلالات غير  
الوصفية وبعضها لا يستلزامات لان الاول ولي دليل قوله بعد وبما يقتضيه يتقضي التاليف  
ولان جميع ذلك من موضوع علم المنطق ويحتاج اليه في الجملة **تنبيهات**  
الاول لكل علم هو اما ضروري واما نظري واما ضروري فهو الذي لا يتغير في فكر ونظر سواء  
اقتراي حدى او تجربه ام لا قيدخل في الضروريات القضائية والاوليات والحدسيات  
والجبريات لانها وان توقفت على الحدس والتجربة فليست بمتوقفتين على فكر واما النظري  
فهو الذي يتوقف على فكر ونظر والمبدئي يراد بالضروري قيل وقد يطلق على ما لا يتوقف  
على شيء اصلا فيكونا حصصا من الضروري وهذا كله في التصورات ظاهرا واما التصديق  
فالمراد بالضروري منه هو ما لا يتوقف فيه الحكم بعد تصورا الطرفين وان كانا كسبيين  
على فكر والنظري بخلاف ذلك هذا ما ذكره سقراط الذي رحمه الله من التحقيق وثم منهاج  
**اخر فان قلت** كيف يدعون الحدسية والتجربة في الضروريات  
لانهم ان كانوا يعنون انها تكون بعد انكشافها بتلك الامور بيته فكذلك جميع النظريات  
تكون بعد انكشافها بتلك الامور بيته ضرورة وان كانوا يعنون انها تكون بيته ابتداء  
فليس كذلك وحينئذ ما الفرق بين المتوقف على الحدس والمتوقف على النظر والفكر حتى  
يكون الاول ضروريا والثاني نظريا **قلت** كأنهم يعنون ان الفرق بينهما في الاصطلاح  
وان النظري منسوب الى النظر الاصطلاحي ولا يصح في التجربة والحدس وهو ما كما عرفت  
من تفسيره وحينئذ يجب ان يعنوا بالنظر ما هو اعز من القياس ولواحقه لئلا ترد الاشياء  
الكتبية بالاستقراء والتشيل **الثاني** لا يصح ان يكون كل من التصورات والتصديقات  
ضروريا وان يكون كل منهما نظريا وبسببانه انه لو كان الجميع ضروريا لما احتجنا

مطلب  
ابواب المنطق تسعة



مطلب  
الحكم على الشيء بنوع تصوره

مطلب  
اول وصول النفس الى المعنى

مطلب  
لا يصح ان تكون التصورات  
والتصديقات كلها ضرورية  
او نظرية

في ادراك

في ادراك الشيء من الاشياء الى فكر بل كل امر توجهت اليه النفس ادركته وحينئذ تكون اقامة  
البرهان من تفصيل حاصل وهو بالضرورة باطل ولو كان الجميع نظريا لما اردنا شيئا لان كل امر  
توجه اليه النفس يحتاج الى برهان وما تيرهن به عليه ايضا يحتاج الى برهان اخر لغرضه  
كشيئا فاما ان يستمر الاحتياج كذلك الى نهاية فيكون تسلسلا واما ان يعود الى الاول فيكون  
دورا وكلاهما باطل وان شئت قلت لا يكون الجميع ضروريا ضرورة الاحتياج الى الفكر في  
بعضها بالضرورة كالتصديق بحدوث العالم وكتصور النفس والعقل ولا يكون الجميع  
نظريا ضرورة الاستغناء في بعضها عن الفكر كتصور معنى الحلاوة والبرودة وكالتصديق  
بان الاثنين اكثر من واحد فتبين ان يكون بعض التصورات والتصديقات نظريا وبعضها  
ضروريا **الثالث** اذا عرفت ان من التصورات والتصديقات نظريا وضروريا  
فالمعنى الذي يحتاج الى موصل هو النظري من التصورات كتصور حقيقة الانسان والنظري  
من التصديقات كالحكم بحدوث العالم واما الضروري من التصورات كتصور معنى الحلاوة  
والحرارة والضروري من التصديقات كالحكم بان الاثنين زوج فلا يحتاجان الى موصل وكل موصل  
الى تصور فهو تصور وكل موصل الى تصديق فهو تصديق وقد علمت فيما مر ان الاول يسمى القول للشارح  
والثاني يسمى الجملة **الرابع** قد علمت فيما مر انه لا يحكم على شيء لا بعد تصوره ولا يستمرط  
في ذلك التصور بكنه الحقيقة بل مطلق الشعور بكونه بالكنه او بما هو آخر يقتضي التصديق  
والدليل على ذلك اننا نحكم على اشياء لا ندري كنهها كالحكم على شيء نراه من بعده شاغل للفراغ  
وان لم ندركه ايا لاجسام هو كالحكم على الواجب لوجوده فانه نادر مختار وهذا كله بحسب  
الجملة والافا تحقيق الاحتياج يختلف بحسب اختلاف التصديقات فكل تصديق لا بد له  
من تصور ياسبه ويقتضيه حقيقة فاذا رايانا شيئا من بعد صرح ان حكم عليه بانه شاغل  
فراغا لان هذه الصفة تثبت له بمجرد كونه جنسا من غير اعتبار في شيء اخر ولو اردنا ان نحكم  
عليه بالتحرك مثلا لم نستطع حتى نتصور انه حيوان او بالضحك لم نستطع حتى نتصور انه  
انه انسان لا غير ذلك فانهم **الخامس** ذكر سعد الدين في شرح المقاصد عن  
الامام ان اول مراتب وصول النفس الى المعنى شعور فاذا حصل وقوف النفس على تمام ذلك  
المعنى فتصور فاذا بقي بحيث لو اراد استرجاعه بعد ذهابه امكنه يقال له حفظ ويقال  
لذلك الطلب تذكر ولذلك الوجدان ذكر **قوله** اما مبادئ التعريفات الخ انظر الى  
جوابنا في كلامه وكان احسن ان لو قال اما مبادئ التعريفات فالكليات الخمس واما  
مبادئ التصديقات فكذلك واعلم ولا الخ ونحو هذا او كانه حذو فالجواب للمعلم به والله اعلم  
**قوله** نشأ من تفصيل المركب الخ تفصيل المركب بذكرية الاغاليط وهو ان يجعل الجرمادتا  
فيما لا يصدق فيه الاكل نحو حلو حامض يصدق المجموع ولا يصدق الواحد وكقولك كل عشرة  
زوج ولا يخفى من الزوج بسبعة وثلاثة ينتج لاشئ من عشرة بسبعة وثلاثة وهو غلط  
نشأ من تفصيل المشرق واعتبار السبعة وحدها والثلاثة وحدها ولو اعتبر مجموعهما  
الذي هو المقصود لم تختلف النتيجة ككذب الكبري حينئذ فانهم **قوله** فهم مقيد  
بالمجور من الخ مما يزيدك توضيح هذا الكلام ما قال الشيخ ذكره في شرح ايساغوجي

مطلب  
الحكم على الشيء بنوع تصوره

مطلب  
اول وصول النفس الى المعنى



بعد ان ذكرنا دلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشي آخر قال ولما كانت الدلالة  
نسبة بين اللفظ والمعنى بل بينهما وبين السامع اختلفت ايضا فتمت اشارة الى اللفظ فتبصر  
بذلك وتارة الى المعنى فتبصر بفهم المعنى منه اي انقضاءه وتارة الى السامع فتبصر بفهمه  
المعنى اي انتقال ذهنه اليه انتهى **قوله** بمعنى ان الدلالة هي كون امر يفهم منه امر اخر في هذه  
العبارة نظرا لانه ان اراد بقوله يفهم انه صالح لان يفهم منه كما هو الظاهر من التفسير بالاضمار  
فهذه هي الحقيقة المعروفة ومنها وان اراد كونه مفهوما منه ذلك بالفعل فليس هذا هو الدلالة ايضا  
على التفسير المذكور اذ هي الفهم نفسه لا حالة زائدة عليه غير ان هذا حقيق وبعدي كتي هذا  
رايت لهم بشرح ايضا عوجي انه قد فهم الذي فسرت به الدلالة عندا لتقدم معنى الى الحقيقة  
تبع السعد الذي ونقه بعد ان ذكرنا اعتراض قال وجواب الاعتراض ان الفهم الذي فسرت به  
دلالة اللفظ فهم مخصوص وهو فهم السامع من ذلك اللفظ لا مطلق فهم السامع ولا شك  
ان الفهم من اللفظ يصح وصفه للفظ به كالدلالة ولهذا يقال هذا اللفظ مفهوم منه المعنى  
وفهم منه وهذا بعينه معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية كما في الباب ان الدلالة معني  
مفرد يصح اشتقاق لفظ منه بوصف يفي اللفظ بغير رابط والفهم من كذا معنى مركب لا بد في  
وصف اللفظ بمعناه من رابط ذكر معناه التفتا في في المطول ثم قال لا يقال ليس بمعنى  
الحقيقة لان الحقيقة يتصف معها اللفظ بالدلالة قبل الفهم بخلاف تفسير الدلالة بالفهم  
لانا نقول المصدر يتجلى لان والفعل معني فهم ان يفهم وهو معنى الحقيقة والله علم قائله  
انتهى **قلت** ونحو هذا الكلام بعينه في المطول كما ذكرنا لمص وهذا الذي  
ذكرناه من رجوع الفهم الى الحقيقة ان كانا يريدان انه هو مقتضود الا قد مدين وانه لا خلاف  
فقير مسلم لشبهة التراجع واللام ترد الاعتراضات ولم يحجج الى الاجوبة ولد ذلك بي الشيخ  
ابن عرفة الخلاف في دلالته الالتزام على القولين كما سبق كيف وقد سلم المعنى واللبا واستحسنه  
وقد ذكرنا ان اللفظ لا يوصف بالدلالة قبل الفهم عند المفسرين به الاما زافا اخر كلامه  
يعارض وله ان اراد الحقيقة او كما ذكرنا وان كانا يتقدم هب ان الدلالة هي الحقيقة فكيف يمكنها  
ان تغير بها كما يتر المتأخرين والله تعالى اعلم **قوله** انما هو بطريق المجاز في هذا الجواب نظر  
لان المعترضين الظاهر انهم يحلون اللفظ الا قبل الفهم وبعده حقيقة بدليل قولهم سواء فهم  
او لم يفهم ولا يطلت المساواة فحينئذ اما ان يسلم الاولون الدلالة قبل الفهم حقيقة فيبطل  
الجواب ويسلم الآخرون عدمها فيبطل الاعتراض والتعريف بالحقيقة او يختلف فيها فلا اعتراض  
ولاجواب فتناقله **قوله** تعيين امر اخر اي وضعه كالرجل الموضوع للذكر الى الغ ادي مثلا  
ومعني كونه اختيارية ان للواضع ان يضع اللفظ مثلا للمعنى او لغيره **فان قلت**  
هذا ظاهر ان قلنا الاوضاع توقيفية واصطلاحية ولم تشترط المناسبة بين اللفظ والمعنى  
كما هو المشهور وان قلنا انها اصطلاحية واشترطت فيها المناسبة كما هو رأي عبد الصمير  
فيمكن ان يقال انها ليست باختيارية لان الواضع حينئذ اذا وجد المناسبة وضعه والا  
لم يكن له ان يضع **قلت** ايحى ان يوجد لفظ يناسبه معنيان فاكثرا لاخصار  
الالفاظ بدون المعاني على ما يزعم الامام وحينئذ له ان يضع لكل من المعنيين والمعاني

فهو مختار

فهو مختار في الجملة وتقول ومعني الاختيارية ان لما نضع في الجملة وله ان لا يضع شي اخر  
**قوله** بنفسه اي من غير قرينة غير هذا اللفظ المشترك في الوضع الاول وان كان يحتاج  
الى قرينة لان القرينة فيه لتعيين الدلالة الحقيقية لانها ما حيث تراحت الاوضاع  
عليه لا التحصيل بعد ان لم تكن كما هو شأن المجاز **قوله** ان اللفظ عرض له انما كان عرضا  
لانهم يقولون ان الالفاظ حاصلة عن تقطع الاصوات التي هي الحروف والاصوات اعراض  
وتقطعا عما اعراض اخر فاللفظ اذا عرض لانه عبارة عن تقطعات كل منها عرض فالالفاظ  
كيفية تعرض للنفس وهي داخلية في الكيفية المحسوسة وهي من مقولة الكيف التي هي  
أحد اجناس الاعراض على ما تقرر في جملة وانما لم يقل اللفظ اعراض لانه راى الجنس لا يقال  
هذا يستلزم التركيب في الاعراض ضرورة تضمن اللفظ الواحد اياها لانا نقول هو يتضمنها  
على سبيل التابع والوجود بحيث لا ياتي واحد حتى يذهب الذي قبله لاعلى الاجتماع ويظهر  
**قوله** جميع الالفاظ الخ اي مستعملها ومهم لها فتخرج الوصفية وعلى العموم في القسمين  
ايضا فتخرج الطبيعية لان الوصفية تحققة بالمستعمل ولان الطبيعية لا تنال الالفاظ بالمشاهدة  
**قوله** هذه ستة الخ انما هي باللفظ لكونها مع علمها ليفصل بانا لغير هي اللفظية الوصفية  
وانما اعتبرتها في فقط لتضابطها اي بخلاف العقلية لتفاوت المقول في الذكاء والبلادة  
واختلاف مداركها في افكارها ولنا فينا قض بعض العقل بعضا في مقتضى افكارهم واختلاف  
الطبيعية لاختلاف الطبائع ضرورة وعموم قايدها اي الوصفية والعقلية لدلالتهما على  
الموجود والمعدوم بخلاف الاشارات ونحوها وفي التعلم والتعليم ايضا لكونها اقيدها تقدم  
واسهل المواظبة الامر الطبيعي وهي كصفات تعرض للتفسير لقصوره وهذا شرح الكلام المص  
قال السعد الخا جوفي افادة المعاني الى علامة اتي بالمعدومات والمقولات وتحت موتتها  
وضموا الالفاظ الحاصلة من تقطع الاصوات والمقصد الى ابقائها واعلام الفايدين بها التعم  
الفائدة وتم الفائدة وضموا اشكال الكتابة دالة على الالفاظ فصار للشي وجود في الاعيان  
ووجود في الازهان ووجود في العبارة ووجود في الكتابة والاولان حقيقيان والاخران  
مجازيان والكتابة دالة على العبارة يختلف فيها الدال والمدلول بحسب الاوضاع وللعبارة  
دلالة وصفية على الصورة الذهنية يختلف فيها الدال والمدلول وللصورة الذهنية  
دلالة ذاتية على ما في الاعيان لا يختلف فيها الدال والمدلول ولما كثر الاحتياج الى التقييم  
بالعبارة واستمر ذلك حتى كان التفكير بها في نفسه بالفاظ متخيلة جعلوا بمسألة الالفاظ  
من حيث انها تدل على المعاني لان حيث انها جواهر واعراض موجودة او معدومة الى غير ذلك  
من المعاني بابا من المنطق ولنا قدمه على ابواب المعاني انتهى **قلت** ولها قدم المص  
ايضا وقدم الدلالة عليه لانها اصل له من حيث انه دال اذ هو مشتق منها وهو ظاهر  
**تدريعات الاول** علم ان اللفظ هو الالة لاحضار المعنى  
في ذهن السامع فاذا تكلم باللفظ متكلم يريد افعالهم معناه فقد دل المتكلم بذلك اللفظ  
لانه هو الدال حقيقة واللفظ انما هو الالة واسطة كما ان العنارب بالسيف هو الضارب  
والسيف واسطة واذا سمع لفظ وفهم معناه ونظرنا الى اللفظ من حيث هو دال سواء

قف فتناقل دلالته غير

قف فتناقل دلالته قسم

للفظية



تصدي المتكلم به ان يدعى المراد فاننا نقول قد دل اللفظ على هذا المعنى كما نقول ان السيف قد قطع  
 هذا الجرم فالقسم الاول هو الدلالة باللفظ والقسم الثاني هو الدلالة باللفظ وقد انصح الفرق  
 بينهما من ثلاثة اوجه الاول ان الاول يشترط فيها التقيد والثاني لا الثاني ان اللفظ لا يصدق  
 بالدلالة في القسم الاول لا يجازي لان الدلالة حقيقة هو المتكلم وفي الثاني يوصف بها حقيقة  
 الثالث ان المتكلم في القسم الاول يوصف بالدلالة حقيقة كما مر وفي الثاني لا يوصف بها  
 لعدم الدلالة اليه اضلا **الثاني** اعترض ايضا على تعريف المتقدمين بالدلالة بالفهم  
 بان الدلالة علم في الفهم والعلم خلاف المعلول فلا يفسر احداهما بالآخر **واجب**  
 جوابنا اذ هما ان العلم في الفهم هو الوضع كالدلالة وورد بان الوضع علم في الدلالة والدلالة  
 علم في الفهم لانك تقول ذلك كذا الكونه موضوعا له وفهمته كذا الكونه والاعلمية فالوضع  
 حينئذ علم العلم نفاذ السؤال الثاني سئل ان العلم في الفهم لا يفسر احداهما بالآخر لان  
 ان تقول هذا انسان لانه حيوان ناطق **قلت** وفيه نظر اذ هذه العبارة لا تدل  
 على ان العلم والمعلول يكونان شيئا واحدا حتى يصح تعريف احداهما بالآخر اذ الظاهر من معنى العبارة  
 ان هذا يصدق عليه الانسان لانه حيوان ناطق وهو صحيح من حيث ان اجزا الماهية من حيث هي  
 اجزا تخالف المجمع المركب منها من حيث انه مجموع كما تقرره التعريف ويكتفي به التعليل  
 بادي مخالفة ولو قصد بالانسان المذكور ما هيته من حيث تفصيلها لكان منزلة قولك هذا حيوانا  
 ناطقا لانه حيوان ناطق ولا خلاف في بطلانه فتبطل الشئ بنفسه باطل فينبذ تعليل الدلالة  
 بالفهم بنا في انها تعينه فلا تعرف به **وجوابه** ان المجيب يدعي ان العلم والمعلول  
 شئ واحد حتى يعرف احداهما بالآخر بل يدعي انه لا يلزم من تعريف شئ بشئ امتناع تعليله به  
 لما تقرره من المعرفة والمعرفة غير ان اذا كان لا يلزم من تعريف امتناع التعليل فلا يلزم  
 ايضا من التعليل امتناع التعريف بتلك الحجة عليها وهذا هو المدعي وقال الشيخ ان معرفة  
 الحقان الحثية كالمادية والفهم كالفائضية **قلت** وكأنه يجوز بهذا الكلام على  
 ان يحمل هنا مقصدا ووسيلة حتى يحل الخلاص المتقدم لفظيا ويقول لاشك ان من اعتبرها  
 من حيث المقاصد يقول هي الفهم ومن اعتبرها من حيث الوسائل يقول هي الحثية وهو من  
 دقايق فهمه رحمه الله **الثالث** قد علمت فيما مر ان الدلالة اما وضعية واما عقلية  
 واما طبيعية ووجه انحصارها في هذه الاقسام الثلاثة ان الدلالة اما ان تكون اختيارية  
 ام لا فان كانت اختيارية فهي الوضعية والا فاما ان يمكن تغييرها ام لا فان كان يمكن تغييرها  
 فهي الطبيعية والا فهي العقلية والى هذا الحضر اشار المصنف بقوله فالدلالة فيها اختيارية  
 تتغير تغير الوضع الى اخر كلامه وان شئت قلت للدلالة اما ان تتوقف على وضع واضع او لا  
 والثانية اما ان تتوقف على الفهم فيها ام لا فالاولى وضعية وهي التي يتوقف الفهم فيها على وضع واضع  
 والثانية طبيعية وهي التي لا يتوقف الفهم فيها على وضع واضع وتحتل التقييد والثالثة  
 عقلية وهي التي لا يتوقف الفهم فيها على وضع واضع ولا تحتل التقييد وقد علمت  
 ان الغير هو الوضعية اللفظية وانما ذكر غير هذا ليستوفي الاقسام وليتميز المقصود من غير  
 الرابع اعلم ان غرضنا من هذا هو ان لا نلزم من تعريفه في الاقسام لان موضوع الفن

قوله في تعريفه في الاقسام  
 ان غرضنا من هذا هو ان لا نلزم من تعريفه في الاقسام



قوله وجه انحصار الدلالة في الاقسام الثلاثة

هو المصنف في شرح  
 ايساغوجي

قوله ان غرضنا من هذا هو ان لا نلزم من تعريفه في الاقسام

المعلومات

المعلومات من حيث تؤدي الى المطلوب منها كما مر ولا شك ان المؤدي هو المعنى كان المطلوب  
 هو المعنى وانما ذكر اللفظ لاضطراره اليها من حيث انها آلات لا تستعمل للمعاني ولما كانت  
 غرضه المعاني كما ذكرنا لم يخص نظره بلفظه دون اخرى بل يتبع المعاني باي عبارة عر عنها  
**قوله** الحقيقي والمجازي في اشارته الى ما نقله الشرح في شرح التخصيص عن كثير من  
 المحققين من ان الدلالات الثلاثة لا تختص بما وضع له اللفظ وصفا حقيقيا بل يكون في غيره  
 من المجازات فاذا استعمل المتكلم اللفظ على طريق المجاز في جزاء المسمى ولازمه كانت دلالة اللفظ  
 عليه مطابقة وعلى جزئية تضمنها ولازمه التزاما فالطائفة منهم فهم السامع ما اطلق  
 عليه اللفظ حقيقة ام لا والتضمن فهم الجزئية في الكل والالتزام فهم اللزوم في ضمن اللزوم  
 قال المصنف في شرح ايساغوجي وهذا هو القنواب **قوله** سببا تاما لما لم يقتض ان التضمن  
 والالتزام لا يستلزم الوضع سببا فيهما لاحتياجه الى فهم المعنى المطابق كما سيقدره فالسبب  
 التام اذا فيهما هو الوضع وفهم المعنى المطابق فيلزم ان يكونا موضع جزاء السبب كما قال وهما بحث  
 وهما ان المطابقة ايضا لا يكفي الوضع فيها لاحتياجهما الى حضور اللفظ بالبال والى معرفة الوضع  
 فاهما ثلاثة اشياء هي السبب التام والوضع كذا ها فيكون جزاء سببا ايضا ولك ان تجيب  
 بان هذين ايا حضور والمعرفة لا اشتركت الدلالات الثلاثة في الاحتياج اليها اذ كل واحد لا يشترط  
 فصار التفصيل الذي ذكر بعد حضور اللفظ بالبال ومعرفة وضعه وان يجعل شرطين كاشيين  
 فيكونا موضع سببا تاما لاستقلاله وان توقفت الدلالة على شرط غير ان المهم جعل الحضور في  
 اخر كلامه سببا **قوله** موقوف على فهم جزئية الح الظاهر ان معنى التوقف ههنا ان المركب  
 لا يفهم اذ يعلم انه مركب حتى يفهم له جزؤا وينتبه انه جزء منه ضرورة ان المعنى اذا لم يتجدد له جزاء الحكم  
 عليه بالتركيب كما انه اذا لم يكن له جزؤا في نفس الامر ايضا فليس بمركب وليس المراد ان المركب من حيث  
 ذاته موقوف في فهمه من اللفظ على فهم الجزؤا والالتزام قصير ما بعده واذ قاسمته **قوله**  
 واذ نظرت الى الحقيقة وحيد السبب التام الح حاصله انه لما علم بالعقل من وجود الكل وجود  
 الجزؤا من وجود اللزوم وجود اللازم لان الاول من كل منهما اخص من ثانيه ومما وجبا لا اخص  
 وجبا لا اعم ضرورة ان الاخص ما يتقدم بالاعم علم انه كلما حضر المعنى بالبال حضر جزؤه وكلما حضر  
 المعنى فيه حضر لازمه كما ذكرنا فيكون اذا فهم الكل سببا تاما في فهم جزئية ولازمه سوا وضع الكل  
 لفظا او لم يوضع وسواء كرا اللفظ ام لا لفهم ذلك بالعقل كما قررنا غير انه اذا وضع للمعنى لفظ  
 توقف جزؤه ولازمه على ذلك اللفظ ايضا ضرورة توقفنا مثل المعنى لكونه اي اللفظ الاعلى  
 وليستحيل عند انتفا الدال العلم بالدلول من حيث انه مدلوله فيكون اللفظ اذا اعمى الجزؤا واللازم  
 لانه كلما وجبا للفظ وجب مدلوله وكلما وجبا للدلول وجب جزؤا واللازم فكلما وجب اللفظ وجب الجزؤا  
 واللازم كذا لا يستلزم بالضرورة لاحتياجهما لوجود اللفظ لوجوده ووجوده لوجوده ضرورة  
 احتياجهما الى تلك الوساطة والدال هو الذي يلزم من وجوده وجود الدلول فلا يكون اللفظ سببا  
 تاما في فهم الجزؤا واللازم البتة واما المعنى الدلول له فقد علمت ما تقدم انه سبب تامة في  
 فهم جزئية ولازمه غير انه اذا وضع له اللفظ توقف عليه واذ توقف عليه توقف عليه جزؤه  
 ولازمه ضرورة ان المتوقف على المتوقف على الشئ متوقف على ذلك الشئ ولا يحمل هذا

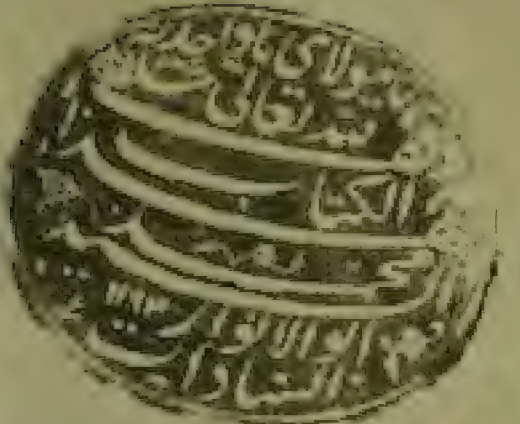
قوله في تعريفه في الاقسام  
 ان غرضنا من هذا هو ان لا نلزم من تعريفه في الاقسام



يكون المعنى سبباً تاماً في فهم جزئية ولازمة لأن نقصانه إما في أي بالتطري للمفرد فإذا قطعنا  
 النظر عنه أو لم يوجد بالكلية وجدنا المعنى تاماً دلالة على الجزئية واللازم عقلاً كما قد نبأ وبهذا  
 تعرف منشأ الخلاف فإن التضمن والالتزام وضعيتان تطريان إلى اللفظ فيهما تأثيراً مع تلك  
 الواسطة قال الشيخ ذكرنا وعليه أكثر المناطقة وعقليتان تطران إلى توقعهما على انتقال الذهن  
 من المعنى إلى جزئيه ولازمة أو بالتفصيل وهو ظاهر من كلام المصنف وإنما في هذا الكلام لبني المعنى  
 له الدلالة وإن لم يكن الوضع محققاً ان يتوهم أنه لما جعله مع الوضع جزئياً سبباً تاماً بطلت دلالة  
 عندنا لتساو الوضع كما تبطل العلة المركبة بعدم جزئيتها والله اعلم وإنما قال سوا وضع للفظ  
 أو لم يوضع الإشارة إلى أنه لا يجب أن يكون لكل معنى لفظ وإنما يوضع اللفظ حتماً للمعاني المحتاجات  
 إليها ضرورة بتأثير من المعاني كأنواع الرواج والطعوم واللامر والفاظ لما كان تتردد في الأصول  
**قوله** السبب التام هو فهم الكل لا يريد به قصر لأن ما ذكره من الوضع والمعنى المطابق معنى  
 سبب تام أيضاً وليس المقصود تعريف الجزئية كلياً بل أكثرها كما علم في محله فهو على حد قول الخنساء  
 أو أفتح البكال على قبيل رأيت بكاء الحسن الجحلاً ومجمل أن يكون قصر قلب لتوهم من المعنى  
 لا يكون سبباً تاماً هو يريد أن اجتماع الوضع والمعنى وإن كان سبباً تاماً أيضاً لا يستحق أن يسمى سبباً  
 تاماً بالاحتية لا المعنى كونه هو المباشرة المنطوق وهو ظاهر **قوله** لتعليق الدلالة فيهما  
 أي في دالة المطابقة على هذا الوصف الذي هو الوضع المناسب لأن يكون علة في الفهم وذلك لتطابق  
 يشمر بعليته أي الوصف وهذا كما نقول كرم زيد العالم فتعلق الأكرام على هذا الوصف الذي  
 هو العلم المناسب لأن يكون علة فيه مشعر بعليته أي كون العلم علة وسبباً في الأكرام بخلاف  
 ما إذا قلنا كرم زيد الجاهل فالجاهل لا يناسب أن يكون علة فتعلق الأكرام عليه لا يشمر بعليته  
 فيه وهو ظاهر **قوله** في جزمها أي يثبتها قبل أن تظهر أي ترتفع **تدريعات**  
**الأول** دلالة اللفظ مختصرة في الأقسام الثلاثة المذكورة ودليل الحصر أن اللفظ الدال  
 على معنى كان لوضعه له فهو المطابقة وإن لم يكن لوضعه فلا بد من علاقة بين المعنى الذي دل  
 عليه من غير وضع وبين ما وضعه أو لولاها لما اختص بالدلالة عليه دون ما كان المعاني لا سواء  
 الجميع بالنسبة إلى ما وضعه له هذا اللفظ تلك العلاقة لا تكون عقلية لأن الكلام والدلالة  
 التي هي أصل الوضع فتبين أن تكون وضعية بمعنى أنه وضع اللفظ لمعنى يلزمه هذا المعنى الآخر  
 فإن كان هذا الأخذ خلاف ما وضع له اللفظ فالدلالة تضمنية وإن كان خارجاً عنه فالترامية  
**وأورد** القرافي بوجه المشهور في العلم وهو أنه لا يدل بشئ من هذه الطرق الثلاث  
 على فرد من أفراد **دلالة** وأما أنه لا يدل لمطابقة على فرد من أفراد دلالة لم يوضع له  
 وأما أنه لا يدل لتضمن عليه فلان التضمن هو فهم الجزئية من الكل والعلم ليس بكل كلية  
 ما لو كان كلاماً استدلل به على كل فرد من أفرادها الثاني باطل وأما أنه لا يدل للترام فإن  
 الالتزام هو الدلالة على خارج عن المعنى وشئ من أفرادها ليس بخارج أو يخرج بعضها فخرج  
 سائرهما المساواة فلا يبقى للعلم مدلول وهو باطل فإذا لم يدل مطابقة ولا تضمن ولا  
 التزام لم تكن له دلالة لا خصوصاً لدلالة في الثلاث ولا يريد بهذا البحث أن يزيد قسماً لها  
 في الدلالة وإنما يستشكل دلالة العلم **واجاب** الشيخ ذكرنا في شرح إيساغوجي

بأنه دال

هذا هو الوجه في دلالة اللفظ المختصرة في الأقسام الثلاثة المذكورة



بأنه دال بالمطابقة فإذا قلت جاعدي فهو في قوة قضايها بعدد أفرادهم أي جاء فلان  
 وجافلان وهكذا أو مثله أجاب بأصغرها في غرض المحصول **قلت** وفيه نظر  
 لأن قولهم فهو في قوة قضايها يقتضي أن تلك القضايا هي الدالة وحبيته أما أن يقولوا معنى  
 كونه في قوتها أنه يدل عليها مطابقة وأنما مفهومه منه وأما أن يقولوا أنها مساوية له في  
 الصدق وأما أن يقولوا أنه يستلزمها فإن قالوا يدل عليها مطابقة فعلية ثلاثة أسئلة  
 أحدها أنه لم يوضع لذلك فلا يدل عليها مطابقة لأنك إذا قلت الرجال نساء الذكور الباقون  
 من بني آدم ولم يوضع لازد من هذا حتى يدل عليه ثانياً أنا إذا اعتبرنا القضايا خرجت عن دلالة  
 اللفظ المفرد إلى المركب والصحیح أن دلالة المركب عقلية كما سيرد عليك الآن أن شاء الله تعالى  
 ثالثها أنا إذا سلمنا أنه يدل على قضايها يلزم أن تكون تلك القضايا له أجزا لجزئيات أو لا يصدق  
 بواحدة منها من حيث أنه عام ضرورة أن كل فرد ليس بعام وحبيته هو يتضمن كل واحدة فدل  
 على كل فرد بالتضمن لا بالمطابقة **قوله** أن قالوا أنه يساويها فلا دلالة له عليها إذ لا يدل أحد  
 المتساويين على الآخر لثبته وأما أنه لا يدل عليها فلا يدل على تلك الأفراد بواسطة أنه متساها  
 بل ينظر في لفظه من حيث هو ويمود الشوال وإن قالوا أنه يستلزمها فهو يستلزمها الأفراد  
 الدالة عليها تلك القضايا لأن مستلزمه لشيء مستلزم لذلك الشيء وإن المطابقة وإنما اشكل  
 جواب هذا السؤال من حيث أنا نريد أن نجعل لعم من حيث هو عام عقلية ليستدل به على  
 كل فرد إذ على ذلك عمل الأئمة قديماً وحديثاً من غير تكبر ولو لا ذلك لأجينا بأنه دال بالتضمن  
 على كل فرد قوله ليس أجزاله إذ ليس بكل قلنا مغالطة إذ الذي ليس بكل هو اللفظ من حيث أنه  
 اسم جنس غير مقصور فيه العموم لصدة حبيته على كل فرد أما حيث اعتبرنا مقتصد صار مطلقاً  
 على تلك الأفراد وكلها عند اجتماعها تكون أجزاله إذ لا يصدق على واحد منها بخصوصه وهو  
 على تلك الحبيته فالإنسان مثلاً انعتبرت فيه مطلق المعنى فهو صادق على زيد بخصوصه لأنه  
 حيوان ذائق وإن اعتبرت فيه جميع الأفراد فلا يصدق عليه بخصوصه أو ليس جميعها بل بعضها  
 وهذا الاعتراض في نحو الرجال والمشردين والقييد أحرى قتاله وفي الكلام من يد بحث تركناه  
 خشية السأمة **الثاني** ما تقدم من الدلالات بالنسبة إلى المفرد واضح وأما المركب فاختل  
 الناس فيه فهو موضوع فيعتبر فيه ما تقدم وقابل هذا يرى أن الوضع هو جعل اللفظ بعينه  
 وليلاً على المعنى بعينه أو جعل كل جز من أجزائه وليلاً على ما يقابلها من أجزا المعنى فإذا قلنا  
 مثلاً زيد كاتب فريد دل على المذات وكاتب دل على الصفة والرابطة دلت على نسبة أحداهما إلى الآخر  
 أو عقلي بمعنى أن الواضع إنما وضع المفردات وأما التركيب فهو تصرف عقلي بمعنى أن قلنا زيد  
 كاتب من سمعته عارفاً بفرداته وبأغرابه المحفوض يفهم منه عقلاً نسبة الكتابة إلى زيد قال  
 الفلاني ابن مرزوق في نهاية الأمل وهو التحقيق عند بعضهم **قلت**  
 وكذلك نسبة ابن مالك في صدر شرح التيسيل إلى المحققين وبه تخرج عن فساد هذا الكلام  
 بدخول الكلام فيه **الثالث** أنما جعل العلم الجميع وضعية لأن الوضع فيها مذ خلا  
 كما قال وقال الزركشي أنه لا خلاف أن الجميع يسمى لفظياً بمعنى اللفظ فيها مذ خلا وهو  
 منشي لها وتقل عن بعضهم أنه لا محل لهذا الخلاف يعني خلاف في أنهما عقليتان أو عقليتان

قف في دلالة اللفظ المختصرة

قف في الدلالات وضعية وعقلية



أو بالتفصيل على ما مر قال لأنه إن أريد أن اللفظ يفيد مع الاقتصاد فلا خلاف أنه ليس كذلك  
 وإن أريد أنه يفيد مع الانضمام فلا خلاف أنه كذلك فلم يبق إلا أن يقال هل هو موضوع للمعنى  
 الاجتماعي أم لا فعلى الأول يكون الجزئيات في المعنى لا يلائمه الوضع وعلى الثاني بخلافه انتهى وكذلك  
 صرح ابن مرسوق بأن الخلاف لفظي وقسم ابن الحاجب لدلالة اللفظية وغير اللفظية وعني  
 باللفظية المطابقة والتضمنية وعني بغيرها الالتزامية ووجه حمل التضمنية لفظية دون  
 الالتزامية أن التضمن هو فهم الجزئيات ضمن الكل ولا شك أنه إذا فهم المعنى فهمت أجزاءه معه فليس فيها  
 انتقال من اللفظ إلى المعنى ومن المعنى إلى الجزئيات فهو فهم واحد ليس بالقياس إلى تمام المعنى بمطابقة  
 وبالنسبة إلى جزئية تفتتح بخلاف الالتزام فإنه لا بد فيها من انتقال من اللفظ إلى المعنى ومن المعنى  
 إلى اللزوم ضرورة أن اللزوم لا يدخل في الوضع أصلاً وهذا التقسيم يفكر على نقل الإجماع على  
 أن الجميع يسمى لفظياً **الرابع** لم يقيد المعنى بالمطابقة بحال المعنى وتامه كما قد عرفت بذلك  
 إذ لا حاجة إليه لأن جزأ المعنى لا يقال أنه هو المعنى لا سيما في قول المعنى الذي وضع له فإنه قد  
 لا يحتاج إلى شيء لعلنا أن الجزئيات ليس هو الذي وضع له وقد قيدنا بالحاجب في مختصرنا بالكلية فاعترض  
 عليه بأن اللفظ الموضوع لمعنى بسيط يدل عليه مطابقة ولا ينبغي أن يوصف بالكمال إذ هو شيء واحد  
 وقال العبد في شرح المختصر لا يبعد أن يحترز بقوله كمال معناه أن اللفظ إذا أريد لفظه  
 لا معناه نحو زيد مبتدأ أو زيد ذي **قلت** ونقله الزركشي عنه أيضاً أن ذلك  
 مقصوده وهو ضعيف لأنه إذا أريد لفظه فقد خرج بقيد المعنى ولا حاجة إلى قيد الكمال ثم  
 إذا أخرجه من دلالة المطابقة فإن يدرجه فيكون وارداً على المختصر المتقدم والأقرب أن يكون ذلك  
 بالمطابقة على ذلك اللفظ المعنى به على أن يكون هو معناه لا يقال **دلالة المطابقة**  
 هي الدلالة على المعنى الموضوع له وزيد مثلاً لم يوضع للفظ بل الذات لأننا ننزل معنى قولهم  
 دلالة اللفظ على معناه ما عني به أعني أن يكون وضع له حقيقة ولا وقد تقدم نقل التنازلي  
 أن هذه الدلالات لا تختص بالحقائق بل تجري في المجازات فانه لا معنى للمطابقة إلا أن يفهم  
 السامع من اللفظ ما قصد به وقد حصل ذلك هنا وهذا بعد تسليم أن هنا وضعاً حقيقياً أو غير  
 والافتح والقصود لا يكفي والالزام أن ينطق بالح تامة بذلك دلالة الناس على وجبه يكون لفظه  
 والآلية الوحي مطابقة وبعد كسبي هذا رأيت لبعض المحققين من تكلم على كلام العبد السابق  
 بعد أن ذكر أن اللفظ يرايه لفظه قائم لا حقاً أن هذا ليس بوضع قصدي وهل يلزم منه وضع  
 حيث وقع الاتفاق لا اصطلاح على أنه يطلق اللفظ ويراد به نفسه الظاهر للزوم أن إذا قلنا  
 ضرب فعل بخاصة من عرف جوفاً لئلا اسم والدلول فقل وحرف ودلالة عليه ليست إلا بحسب  
 ذلك الاتفاق والاصطلاح قال وفي كلام الشافعي العبد استارة في هذا على ما بيني والتحقق  
 أنه وضع على كسب هذا الوضع لا يوجب اشتراكه ولا كان جميعاً لا توافقه شركة ولا قابل به  
 وكان المستحب الاشتراك الوضع قصداً أو المدلول بغير اللفظ ثم قال تبعده وفي هذا الكلام  
 يعني كلام العبد استارة بأن هذه الدلالة وضعية والامتناع الاحترار ووجه الاحتراز أنهم  
 لم يسموا هذا الوضع والدلالة لأنها بمنزلة الدلالة العقلية فلا يجعلونها من أقسام  
 الدلالات كالم يجعلوا هذا اللفظ بسبب هذا الوضع شتركا وعلى هذا ما نكون الدلالة

قف  
 قيد المطابقة بكمال  
 المعنى وتامه

الوضعية

الوضعية اللفظية هي الانتقال من اللفظ إلى المعنى وفيه شبهة بل أهم من ذلك انتهى إلى أحسن  
 التقنين الالتزام يستلزم أن المطابقة كما قال المعنى وبهاته أن تقولوا التقنين والالتزام باهتان  
 للمطابقة والتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون متبوعه فالتقنين والالتزام لا يوجد بدون  
 متبوعه ما هو المطابقة وإنما قيد التابع بالحيثية لأن التابع قد يوجد بدون المتبوع لكن لا يكون  
 في تلك الحالة تابعاً للحرارة تتبع النار وقد توجد بدونها في الشمس لكن لا تكون حينئذ تابعة  
 للنار وأعرض بأن الموضوع في الكبرى إذا قيد بالحيثية لم يتكرر الوسيط وأجاب  
 سعد الدين بأن القيد هو قيد المحمول ووجهه للتضمنية واعتراضاً بأن السبعة في الالتزام ظاهرة  
 للآخر لا لزوم من فهم اللزوم وما في دلالة التقنين فمنع لأن فهم الخبر سابق على فهم الكل فكيف يكون  
 التقنين تابعاً للمطابقة وأجاب أيضاً بوجوه الأول أن اللفظ إذا اطلق على الكل يفهم منه الكل من غير  
 ملاحظة للاجزاء على أنفراد وأحضرها بالكل ثم يلتفت لذهن إلى الأجزاء مفصلة فمعرفة وإنما يتحقق  
 التقنين بهذا الاشتقاق الثاني أن التقنين والالتزام عبارة عن فهم الجزئيات والالزام في فهم الكل  
 أو اللزوم ويتوسطه حتى لو قصد بالمعنى جزؤه فقط ولا زومه كان مطابقة على ما إذا التضمنية  
 ظاهرة الثالث أن المراد بالتضمنية أنها دلالة على الجزئيات والالزام بوسط الموضوع للكل والالزام المستلزم  
 للمطابقة انتهى وأما المطابقة فلا تستلزم التقنين كذا أن يكون معنى بسيطاً فأن وضع له لفظ  
 دل عليه مطابقة ولا تقين وهو ظاهر وأما استلزام المطابقة الالتزام فغير متحقق أيضاً لجزأ أن  
 يكون من المعاني ما لا لازمه فيها أصلاً فأن كان اللفظ دل عليه مطابقة ولا التزام وذهب لا مأم  
 إلى استلزام المطابقة الالتزام قال لأنه لا تحلوا ماهية عن لازميين وأقلها ليست غيرهما وتقبل  
 بأننا نستحضر كثيراً من الماهيات وندهل عن غيرهما فمنا عنهما ليست غيرهما فليس ذلك بالالزام  
 بين يلزم من تصورهما فتصوره واللفظ أيضاً لو تصور تصورهما فتصوره ولا نهائيه له  
 لأن ذلك اللازم أيضاً لازماً آخر وهو سلب غير معناه وبذلك أن يلزم التسلسل وهو باطل **قلت**  
 أن علمنا أن الامتناع يوافق على أن المعنى هو اللازم الكبير بالتفسير الأخفى ما يلزم من تصور اللزوم  
 تصور اللازم توجه عليه لا غير ما سبق ولا فلهذا يرى أن المعنى هو الأعم ما يلزم من تصور اللزوم  
 والالزام الجزم بالربط بينهما ولا شك أن القيرية المذكورة من هذا وحينئذ لا يحسن الاعتراض  
 عليه كهل البيان والأصول قال لا يستدل لا يقال المطابقة متبوع والمتبوع من حيث أنه متبوع  
 لا يوجد بدون التابع لبيته المطابقة لا توجد بدون التقنين والالتزام فاستلزمها ما أنا نقول  
 إنما استلزم أن الموضوع أن المطابقة متبوعة دائماً وهو متبوع انتهى وأما التقنين والالتزام  
 فالشهور أن بينهما العموم من وجه لا جماعاً في المركب ذي اللازم البين وانفراد الالتزام في  
 الماهية البسيطة وأن اللازم البين وانفراد التقنين في المركبة التي لا لازم لها بيناً وأختلف  
 الناس في انفراد التقنين على الالتزام فكل السعد عن الكائني في الجامعي أنه منع انفراد التقنين  
 عن الالتزام لأن تصور الماهية المركبة يستلزم تصور أنها مركبة جزئياً فيتحقق الالتزام بالضرورة  
 قال السعد وهو ممنوع بل تصور الماهية لا يستلزم لها ماهية فضلاً عن البساطة والتركيب  
 والالكات المطابقة أيضاً تستلزم الالتزام انتهى ومثله كل ابن مرسوق عن شيخه أبي عثمان  
 المصنعي وحكي الاعتراض عليه بمثل ما اعترض السعد ووجهه وهو ظاهر وقد جرت بينه الجاث

قف  
 وجه استلزام التقنين  
 والالتزام المطابقة

قف  
 وجه عدم استلزام المطابقة  
 التقنين والالتزام

قف  
 وجه الخصوم والعموم بين  
 التقنين والالتزام



كثير تركا حلهما فحاجة التطويل مع رجوع الامر الى ما ذكرناه **السار** قوله والحق  
 لزوما فذهنا شيئا الايات بالبين بعد الذهني على الاصطلاح المشهور من ان البين امر حشو  
 اذ لا يخصر شيئا ما هو اعم منه وانما يحسن العكس وهو ظاهر غير ان المقصود رحمه الله لا يراد عليه  
 لانه مر على انهما مترادفان كما ذكر في الشرح فيصح على هذا ان يتبع كل منهما بالآخر **قوله**  
 كلزوم البصر للعيان قال القبطان قلت البصر جزء من مفهوم العياني فلا تكون دلالة عليه  
 بالالتزام بل بالتضمن فتقول العياني مراد بالبصر والعقد والبصر والعقد المضاف الى البصر  
 يكون البصر خارجا عنه انتهى **قوله** مثل بعض المشايخ الخ هذا البصر هو الشيخ ابو عثمان  
 القفا في شرح حمل الخوحي كما نقل عنه تلميذه ابن مرقوم رحمه الله تعالى وابو عثمان هذا  
 هو سعيد بن محمد القفا في التلخيص اما مرادنا فاصل فقيه في مذهب مالك متفنن في فنون  
 شتى قال في اختصار المذهب تولى قضاء الجماعة ببجاية عند ابي عثمان ثم ولي قضاء تلمسان وله  
 في التلخيص ما يزيد على اربعين وله تاليف مفيدة منها شرح الخوحي لم يؤلف عليه مثله وشرح  
 حمل الخوحي وشرح التلخيص ابن البنا وغير ذلك انتهى **قوله** واما في الاصول وقد البيان الخ  
 اما اهل البيان كما قال واما اهل الاصول فجمهورهم كذلك وبعضهم يباين في عدم الاشتراط  
 ويريد ان يحمل الاصوليين موقفين في لزوم الذهني للمنطقيين ونسبتي تارهم فلا يخالف على هذا  
 الا اهل البيان ومرجع الخلاف في تفسير الدلالة فمن قسرها بفهم لفظي من اللفظ متي اطلق اشترط  
 اللزوم الذهني اذ لا يتأتى الفهم دائما الا به ومن قسرها بفهم المعنى من اللفظ اذا اطلق لم يشترط ذلك  
 اذ يكفي الفهم في الجملة لا في الايمان وهذا مراد الاصوليين والبيانين **قوله** وفي كون اللزوم الذهني الخ  
 هي عبارة ابن عرفة بلفظه لانه قال للاكثر وشيخ ابن الجبال الخ فاني به المص رحمه الله بلفظه ولم  
 يغيره لا باسقاطه فكان ينبغي له ان ينسبه او ياتي في هذا البناء عبارة لا توهم انه هو بناءه ولكنه  
 قلنا للاختصار وقد بينه في الشرح وهذا البناء للشيخ ابن عرفة اذ اتفقته تصحيح لكان مرادهم  
 بالفهم الذي قسرت به الدلالة هو الفهم باللفظ لا كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى حتى يرجع لفهم  
 الخ الحاشية كما يتوله المص تبعا للتعديل يؤدي للمبارتين مختلف كما ذكرناه من قبل وعجبا من المص  
 رحمه الله كيف جعلهما واحدا هنا لك ثم يعترف بهذا البناء ويستحسنه **فنهان**  
**الاول** الخ في تفسير اللزوم طريقان الاول ان اللزوم ينقسم الى لازم في ذاته والآخر في الخارج  
 كحاجة الأسد الى كافر في ذاته فقط كالبحر المعنوي من العياني والآخر خارجا فقط كسواد  
 القارب لطريق الثاني ان اللزوم ينقسم الى بين وغير بين والبين ما يلزم من تصور الملائم  
 تصور اللزوم بينهما وغير البين ما لا يلزم من البين ينقسم الى ذهني وهو ما يلزم من تصور  
 اللزوم تصور اللزوم كحاجة الأسد وغير ذهني وهو ما لا يلزم منه ذلك كحاجة الانسان  
 للفرس وهذا التقسيم اضبط من الاول والمؤلف ذكرنا الطريقين معا في الشرح وكأنه والحق  
 مر على الاول وهو غير خاص لبيان بعض قسام غير البين فان غير البين ينقسم الى ما لا يلزم  
 ذهنا اضلا كما خارجا فقط كسواد القارب لا يلزم منه السواد عقلا لعدم مقتضية فيه والي  
 ما يلزم ذهنا لانه ليس كما تصور مع اللزوم تصور اللزوم بينهما لاحياجه الى وسط كاحداث  
 للعالم فانه لازمه ولكنه ليس كما تصور العالم وتصور الحدوث وادراك اللزوم بينهما لانه نظري

قف  
 صد والرد بالردوم  
 البين

قف  
 على التعريف بالقفا في

قف  
 على التعريف بالقفا في



حتاج

يحتاج الى وسط وهو التقدير فلا بد ان تقول العالم متغير وكل متغير حادث يتنج العالم حادث  
 وقد تقدم ان التصديق ما ضروري واما نظري فالضروري بين والنظري هو غير البين وقد فمت  
 من هذا النقطه ذهنا في قولنا ان يكون المستقي كما فهم من اللفظ فهم ذهنا لازمه كالحشود كل  
 لازم يلزم من تصور اللزوم تصور ذهني وهو مفهوم في ذهني واما الخارج كسواد القارب  
 فليس كما تصور اللزوم فيه تصور لازم كما لا يخفى **التناسي** في ذكره ان دلاله الالتزام  
 مأخوذة في العلوم وعنوانها مأخوذة لانها لا تعتبر في الجواب عند السؤال بما شلا بخلاف  
 المطابقة والنقمة فاذا قيل في جواب ما الانسان هو الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة  
 الناطق كان هذا حادثا ما لا شتماله على جميع اجزاء الذات مطابقة واذا قيل في الجواب هو  
 الحيوان الناطق كان ايضا تاما لا شتماله على الحيوان على الجسمانية والتمت بالتضمن واذا قيل في الجواب  
 هو الجسم الناطق لم يكن تاما لعدم اشتماله على الجميع لا مطابقة ولا تضمن مع ان الناطق يشتمل  
 على باقي الاجزاء بالالتزام وكذا في جواب ما زيد وعمر ويكفي في الانسان لتضمنه الاجزاء لا يكفي الناطق  
 وان استلزمها واستدلوا على مجزئتها بانها غير وصفيية وبانها غير منضبطة وبان اعتبارها  
 يؤدي الى تصور ما لا نهاية له من المواز لان لكل لازم لا زمنا بيتنا وقلة سلب غير عنه ورد  
 الاول بان عدم وصفييتها ان كان احتياجا الى مقدمة وضعية ومقدمة عقلية كما ترنا للنقمة  
 كذلك فوجبا لا تعتبر هي ايضا ولا في الجميع وضعية ولا فارق ورد الثاني بان عدم الانضباط  
 انما ينهض في غير الذهني واما الذي تنسبط فلم لا يعتبر ورد الثالث بان مر في كلام الفخر **قلت**  
 اما الرد الاول فيجيب عنه بالتعريف بين التضمن والالتزام وقد تقدم تحقيقه واما الثاني فيجيب  
 بالالتزام ما ذكر من التفصيل بمعنى انه لو وجد لازم ذهني لا يعتبر لكن لا تندرج من اجوبة المذكورة  
 لانه في فيه ولذلك لم يعتبر قسما والجواب **الثاني** الخ انما لا يسلم انضباط شي من المواز حتى  
 يعتبر وان كان ذهني ضرورة اختلاف الاشخاص والادهان ذكاء وبلادة وادراكا فاما لازم ذهني  
 عند شخص ليس بذهني وليس لازم اضلا عند اخر فلا يكاد يتحقق بسبب ذلك معلوم واما  
 الثالث فمما مر فيه **قوله** حصله القيار او يحصل الخ لانه يعني بذكر ما في القيا راع  
 ان الخبر الذي هو قائم في مثاله صالح لما وهو كذلك وقوله في الماضي والحال والمستقبل ناظر  
 الى الحصول المعنوي وان القيام بالحاصل لا يخلو عن الارزمنة الثلاثة واسم الفعل على ما له وهو  
 ظاهر ويمكن ان يكون راو يذكر الفعلين الحصول باللفظ والحصول بالقوة وكل منهما يعتبر في كل من الارزمنة  
 المذكورة **قوله** ويمكن ان يخرج به مع ذلك الخ وهذا الكلام اجازة اخذها انه واجهنا لاداة اللفظ  
 المقسم الى المفرد والمركب عدية كما ينبغي ان يخرج الى الخبر من لفظ عدم حوله في اللفظ الدال اضلا ثانيها  
 انه اذا كان قوله دل توطية فكيف بعد فصلا حتى يقول يخرج به مع فكان الواجب ان يقال ان توطية  
 اذ اتينا اللفظ الدال واما انه احتراز عن الماهل اذ لم يعتبر له وجوب اوله انما على غير اعتبار  
 العهد وجواب الثاني اننا لا نسلم المتأقاة بين كونه توطية وكونه فصلا او تفصيلا التوطية ان يؤتي به  
 لتعلق به المعولات بعده ولا ينافي في هذا ان يخرج به شيء الى الوجه في التوطية **قوله** انما  
 مثل انكم في ذلك بعلمك وتعدى كبري عين وانسان ونحوها اما التمثيل بعلمك ونحوه فاما خ  
 وضع لفظي لم تقصد به الدلالة لان على جزء المعنى فقط هو واما التمثيل بانكم وانسان ونحوها

قف  
 دلالة الالتزام بمجوزة

قف  
 في اللفظ ينقسم

الجواب



فغير ظاهر ان الظاهر من قولهم له جريد لانه يدل عليه لوضع كقولك فافلا منتهما  
 موضوع لم يبدل عليه قبل المزج الا انه لم يفسد هذه الدلالة حين التركيب بخلاف ان  
 من اجزاء وان وسان من اسناد فانما لوضع لم يفسد هذه الدلالة حين التركيب بخلاف ان  
 ان يحول وبك لم يوضع شي من حيث انما اجزاء ذلك المركب وانما وضعت وهي مفردة  
 ثم ركب فتقول لعل اجزاء اجزاء وضعت كل لفظة منه لم يفسد مفردة ثم ركب وكذا الانسان  
 فاعتبار حاله لا افراد في القسم الاول والثاني تحرك **قل** تستقيم بانكار  
 المحسوس فانما ينقطع بان انكم وانسان من البكم والانس والتسبان ولا وجود لله الصنع  
 في الاصل ولا تركيب وليس لك ان تعتبر المشتق دون المستق منه لان بقصلا اول موجود  
 في الثاني لا محالة فيستلزم ان يبين في الاصل بقصلا ماهية باقي الماهية ضرورة تسبان  
 الصقيتين في الفرع كازعت وهو باطل اذ لا مانية بين عام وخاص **فان قلت**  
 لعل معنى قولهم له جريد ان يحث يدل لوضع وحيد فاب وكما الحان لذلك **قلت**  
 لا خصوصية لفظا للقطات لهذا فان كل لفظ صالح لان يدل لوضع وانما لو كنا نستعمل  
 بامثال هذه الاعتبارات لكان لفظه رجل الذي جعله المص من القسم الثاني يجيب ان يكون من  
 هذا القسم ايضا لاشتماله على جزئين داخليين وهما فعلا امر من الردية والجولات لان مقصودهم  
 الصورة الظاهرة ولا شاحنة في هذا على انما شاحنة المباحث ما لا ينبغي ان يقتضي به المحققون  
 مع انه ايضا اعتراض على **قوله** الجزاء المادي لا ذكر بعضه ان المادي هو ما يسمع والقصور  
 هو ما لا يسمع **قل** وهو ظاهر المقصود لا يقتضيه ان يحوا قوم ليس بمركب  
 عند اشتراط كون الاجزاء ماديات تكون لصير لا يسمع وهو باطل والاقران المادة هي عبارة  
 عن المفظ المترتب والصورة عبارة عن الهيئة وكان المنطق يكون حقيقيا وهو المسموع المفظوظ  
 ويكون في قوته وهو المسموع مع اللفظ كذلك المادي فالوادي جواهر اللفظ والصورة هي الهيئة  
 الفارضة لها اذا تقرر هذا فاعلم ان لفظه عديد من عدياته لك فيها اعتباران وذلك اما ان تعتبرها  
 من حيث ذاتها مع قطع النظر عن التركيب وهذه مادتها او تعتبرها من حيث كونها مركبة ومضافة  
 وهذه صورتها فالاعتبار الاول مادي والثاني مادي فليس هنا جريان وانما هو جريان  
 لاعتباران وتخييمهما ما رجبين **قوله** واما ان شرطها ان يعني ان كانا لاكتفي بالمادة  
 والصورة في عدياته المذكور ونشترط وجود جزئين ماديين فاكتر يكون كل منهما مادة لا  
 متصورة كزيد قام **قوله** انما يحتاج الى التجزؤ من الاول المادي الى الظاهر ان امرنا  
 على هذا المذهب فحجج عبد الله خارج لا يدخل في هذا القسم بالكلية حتى يتجزؤ عنه اذ لا يصدق  
 عليه انه لا جزؤه على جزئيه لانه ليس له لا جزؤ واحد يدل ونحو ذلك ان يكون الاجزاء مادية  
 وهذا يقتضي ان يكون كل جزؤ من الاجزاء المعنى والالم يكن من هذه او التعميم هو الذي يدل عليه  
 قولهم ماد لا جزؤه لان جزاء اسم جنس مضاف فيق **فان قلت** او كان  
 المراد كل جزؤ فيها هو الذي من زيد لا يدل على شي من معناه وهو جزؤ من زيد فاقم تيقظني ان لا يكون  
 مركبا ضرورة عدم دالة جزئيه على جزئيه معناه **قل** المراد بالجزؤ مضافا للفظ به  
 مركبا كزيد قام متلا والواي ونحوه لم يتركب منه اللفظ المركب وانما تركب منه المفرد

وانما يصدق

وانما يصدق عليه انه جزؤ المركب من حيث انه جزؤ جزئيه وجزؤ الجزئ **قوله** طرد المركب الى  
 استعمال الطرد هنا في السمع والعكس في الجمع وهو الاصطلاح المشهور بخلاف مذهب القرا في  
 وسباني تحريها ان شاء الله تعالى ومعنى ما ذكر ان حجة الاسلام على مفرد مع انه قصده  
 بالجزئيه ودالة فيخرج من هذا المفرد ويقصد عكسه اي جمعه ويدخل في هذا المركب ويقصد  
 طرده اي منه وهذه الزيادة من المص تلاحق على انه ربما يقال يستقي عنها لان الظاهر  
 ان معنى قولهم دالة مقصودة ان تكون مقصودة بالذات ولا نسلم ان ما يدل عليه هذه الاعلام  
 من غير العلمية مقصود كذلك لان المقصود بالذات من العلم هو وضعه لتعيين سماء ومكانا  
 على ذلك راجع الى التاقي في الاسامي والتفاوت بينهما وذلك خارج عن المقصود الا غطيم  
 وايضا يفهم انما لا يقبل وجان تلك المعاني المرجوة في سميتهما فحينئذ لا تلتحق  
 الاعمال بالذات الموجودة وانما التسمية بما يوجد فيجاز وهو هنا غير صحيح لان الجاز لا يكون الا  
 في المستقبل المتيقن والظنون وهذا محض احتمال فتبين ان لا وضع مقدر فيما زاد على العلمية  
 ولو سلمناه كما يقول المص لا لثبنا التركيب اذ ليس التركيب والافراد لا يجب تعدد الدالة  
 وعدمه وما كنا نمتنع كون العلم مركبا الا لكونه لا يقصد بشي منه الدالة على جزؤ المعنى فاذا كنا  
 نثبتها فلنجعل مركبا اذ لا منافاة بين العلمية في نفسها والتركيب قبال **قوله** فلا قسم  
 لم يعتبر المص انقسام السادس الى ما يحسن التكون عليه وما لا يحسن ولو اعتبر كانت سبعة  
 اقسام على الزيادة اوها ما لا جزؤ له كثر الاستفهام ثانيا ما له جزؤ لا يدل كزيدنا لثبنا ما له جزؤ  
 يدل على جزئيه معناه كعبدك وابيها ما له جزؤ يدل على جزئيه معناه دالة غير مقصودة كهيوان ناطق  
 على ان اشان خامسها ما له جزؤ يدل على جزئيه معناه دالة مقصودة غير خالصة كحج الاسلام  
 على سادسها ما له جزؤ يدل على جزئيه معناه دالة مقصودة خالصة ويحسن التكون عليه  
 كزيد قام سابعها ما له جزؤ يدل على جزئيه معناه دالة مقصودة خالصة ولا يحسن التكون عليه  
 كراي الحجارة فالخسة الاول مقصودة والاخير ان مركبان وبدون الزيادة ستة وبعضهم يسم  
 اولي ما ليس له جزؤا الجزؤا ما له جزؤا لان معناه بسيط كالقط نقطة وما له جزؤا ولعناه  
 جزؤا لا يدل جزؤا المفظ على شي كزيد ثم يمتضى على التقسيم السابق فتكونا اللفاظ عند هذا  
 مع هذه الزيادة ثمانية وهو ظاهر **قوله** لا يعقل سلبا من الابد تعقل ذلك الامراخ  
 يعني لانا سلب حكم عليه والحكم على الشي فرع تصوره بوجه ما ولاينا في هذا كون القضية  
 المتسبية تصدق وان لم يوجد موضوعها اذ لا يلزم من عدم وجوده عدم تعقله **فان قلت**  
 سلبا لشي انما يتوقف على الشعور به من وجه ما ولو ابر خارج لا يبراز ان حقيقته لم تكن متوقفا  
 لا شي من المتقبا بحجج حجة تعريف المفرد بالسلب لا يتوقف على تقديم حقيقة المركب بل يكفي  
 تصوره بوجه ما يتبين الشعور به ولو خالصة فانتهت لتعقل المص حجة اخص من مدعاه  
**قل** انما يكفي ذلك ان لو كان المسلوب في تعريف المفرد هو المركب من حيث هو  
 في الجملة واما حث كان المسلوب هو اجزائا ماهية كل ما على التفصيل فلا بد من تقدم الحد في التعقل  
 سبته من فرد من تلك الاجزاء السلب في هذا المخرج الا ان ذكر الحد الذي يتجزأ اجزاء ماهية  
 مفصلة اذ ليس عندنا شي يفصلها سوى الحد فافهم **قوله** المفرد جزؤ المركب هذا





سؤال مشهور وجوابه واضح وحاصله أن المفرد له اعتباران أحدهما أنه وهو ما صدق عليه من  
الأحاد والآخر فهو أي معنى كونه مفردا وهو بالاعتبار الأول خبر من المركب وبالاعتبار الثاني  
يتقابل مثلا زيد خبر من قولنا قام زيد إذا نظرنا إلى ذات زيد وإن نظرنا إلى كون زيد مفعول فليس  
خبر من ذلك المركب بل هو ما صدق عليه لأن المركب يدل خبره على خبره على خبره فبين أن  
المركب من حيث ذاته غير موصوف بالمركب متوقف على المفرد لأن المفرد من حيث ذاته خبر من  
ولا يوجد المجموع حتى توجد أجزاءه وأما بالنظر إلى كون المركب مركبا وإلى كون المفرد مفردا فهما  
متساويان وليس أحدهما جزءا من الآخر والمركب هو ذو الملكة فوجب تنزيهه لأن الأعداد  
لا تعرف إلا بمفرقة ملكاتها فتكون السبل المفرد خبر المركب من حيث ذاته فليس  
هذا هو الذي يعني وإن عني أنه خبر من حيث ذاته مفرد فمتنوع لأنه تنقيضه كما مر فإن قلت  
تقليله بتقديم المركب بانه وجودي متنوع أن يكون المناسب وأن المناسب لعكس لأن القدم  
مقدم على الوجود كما لا يخفى فتقدم القدم على الوجودي أولى **قلت**  
القدم المتقدم على الوجودي هو العلم المطلق وليس الكلام فيه وإنما مراده بالعدم هنا القدم  
الاضافي أي عدمه الملكة كما قرره وهذا هو الذي ينبغي أن يتأخر عن وجود الملكة والافاق القدم  
الآخر سابق على الوجود حتما وكذلك من ينظر إلى القدم من حيث هو يوجب له أن يقدم تعريفه للمفرد  
كما فعل صاحب يسافوجي وغيره قال الشيخ زكريا في شرحه تقدم المفرد على المؤلف لأنه تقدم طبيعيا  
تقدم وصفا ليوافق الوضع الطبيعي لأن قيوده عدمية فالعدم مقدم على الوجود انتهى قوله  
تقدم طبيعيا يعني من حيث ذاته لا من حيث كونه مفردا **كما مر قول** وأما أن هذا هو المنطق  
وجه تخصيص المؤلف بالنفس الخامس والسادس على هذا الذهب ظاهر من حيث وجوده لا لفة  
بأن اللفاظ فيها وجودها في السادس أكثر ولعله يوافق الخويون أيضا والمراد بالخاسل السادس  
ما لا يحسن التكون عليه كضارب زيد وما يحسن التكون عليه كزيد قائم ومثل المصم للثاني  
وترك الأول ومثله في ذلك وقد تلخص من هذا أن مراده بالمؤلف المركب فالتسمية عند  
ثنائية كاسترو من راد به ما هو أخف منه فالقسمه عنده ثلاثية مفرد وهو ما لا خبر له وله خبر  
لا يدل على شيء كما لا خبر وزيد ومركب وهو ما لا خبر له لا على خبره كعبدك ومؤلف وهو  
ما لا خبر له على خبره معناه سوا حسن التكون عليه **أم** قال المؤلف في شرح أسعاجي  
وهو خلاف في اصطلاح لا ينبغي عليه شيء وهو ظاهر وقد تبين لك من قولنا العلم المركب والمؤلف  
والمراد بالقول لا يطلق على المركب وهو اصطلاح المناطقة كما سيأتي في باب لقياس **قوله**  
نقري في الكتابين سينا الخ كانه جعله من المتأخرين وذلك باعتبار من قبله وابن سينا هو الحسن  
ابن عبد الله بن سينا كبر السنين المهمة فثبته من تحت فتون فالتفت متصورة الرئيس أبو علي  
الأمام الماهر الفاضل العلامة المعروف بالشيخ في الستة القوم إذا أطلق له التاليف  
المشهور العديدة المفيدة وشهرة فضله وديانته في العلوم فثبته من التعريف توفي بهذا  
سنة ثمان وعشرين وأربعمائة كذا ذكرنا تعانينا فطيب القسط طيبتي والله أعلم **تم**  
**تنبيهات** **الأول** تنبيه الدلالة بالقصد وعدمه في الحديث  
زيادة من المتأخرين وذلك لأن القدمين لما حدوا المفرد باللايد خبره على شيء أو رد على عكسه

قف  
على التعريف بابن سينا

كذا ذكرناه ابن الفتح  
القسط طيبتي وابن خلكان  
وجه زيادة القصد في الحديث  
للدلالة

نحو بعلبك

نحو بعلبك فانه مفرد وقد دل خبره على شيء فمنهم من سلم الاعتراض وقال على خبره معناه ومنهم  
من تلك القسمة لاجل الاعتراض فقال المفرد ما لا يدل خبره على شيء والمركب ما يدل خبره  
لا على خبره معناه والمؤلف ما دل خبره على خبره معناه وعند ابن سينا المركب والمؤلف والقول  
متساويان على ما تقدم وقال بعض شيوخ الجبل ولا تجزئوا هذا الاعتراض فقيرا والحد  
وتلوا القسمة ورد عليهم ما لا خبر له على خبره معناه إلا أن دلالة غير مقصودة كحيوان  
ناطق مستحي إنسان فقالوا في المركب ما قصد خبره الدلالة على بعض ما يقصد به وفي المفرد  
ما لا يقصد خبره الدلالة على بعض ما يقصد به وانقسمت اللفاظ عندهم إلى خمسة على ما سن  
ما سلف وقال أبو عثمان العسائي فيما نقل عنه ابن مرزوق لما حد المفرد باللايد خبره على شيء  
أورد على عكسه نحو بعلبك فقيل ما لا يدل خبره على خبره معناه فورد على عكسه نحو عبد الله وأرى  
القيس عليم فقيل ما لا يقصد بالخبر منه الدلالة على بعض ما يقصد به ثم قال ولم يؤثر هذا  
الزيادة في رأيي الحديث يعني زيادة القصد لأن الأول محال على فهم السامع وهذا على زيادة  
المشكك **قلت** ومعنى الأحالة التي ذكرنا الأولى والثانية لا يدل خبره على خبره معناه  
اعتمادا على فهم السامع فانه لا يفهم من خبره شيئا إذا لم يكن مركبا ويحتمل أن المشكك قصد به شيئا  
أولم يقصد فاحتج إلى الزيادة وفي الثاني قيدنا بقصد المشكك ويحتمل أن يفهم السامع ما قصد به  
المشكك تكون الدلالة الموهمة بالافراد والتركيب أو لا يفهم ذلك فلا دلالة فلم يفتن بهذه  
الزيادة شيئا في الاعتراض ولم يؤثر قائم قال وكما يرد نحو عبد الله قبل الزيادة لاحتمال أن يراود  
بجزء خبره معناه كذلك أيضا يرد بعد ما قلنا عند الله أراد به المشكك معناه الكلي وفيه السامع  
حينئذ معناه الجزئي كان مفردا على الأول ومركبا على الثاني ولو انعكست الإرادة والفهم انعكس  
الامر في الحديث **قلت** وهذا الذي ذكره وأرد على التعريف كلها وهو على من نفس  
الدلالة بالقصد وردوا اللهم لأن يجاب بان اللفظ يوصف بالافراد والتركيب في نفس  
الامر لا يتوقف على فهم السامع بل على قصد الواضع فقط فان قصد ما سبق من الدلالة فمركب والآ  
فمفرد وهذا على تفسير الدلالة بالحقيقة وأن المركبات وضعيتها أظهر وبمضمونها لم يسلم ما سبق من  
الاعتراض ولم يره تقييد المصطلح بل قال إن نحو الحيوان الناطق على الإنسان لا فرق بينه وبين  
بعلبك من حيث أن كلامه لا يدل خبره على خبره معناه وما يتوهم من دلالة اجزاء الحيوان الناطق  
على اجزاء معناه الذي هو الإنسان فاما ذلك قبل التسمية به وأما بعد تسميته على فقد صارت  
دلالة تسمية ما ركل خبره كالزاي من زيد فلا حاجة إلى التقييد بالقصد إذ لا دلالة  
حتى تقصد وهذا هو التحقيق وللتعبد بحثا آخر هنا قال لا يريد بالقصد القصد بالفعل  
فالمركبات قبل استعماها والقصد إلى ما يتدخل في تعريف المفرد وتخرج عن تعريف المركب  
وإن أريد أنه إن كان بحيث تقصد به الدلالة على جزئي مركب ولا يفرد مثل الحيوان الناطق العظمي  
يخرج من حد المفرد ويدخل في حد المركب لأنه بحيث يقصد خبره الدلالة على مفهوم الحيوان الناطق  
الذين هما جزأ الشخص المستحي به وذلك عند إطلاقه على الإنسان وأما كان يتقصص التعريفان جعلا  
وسما فلا بد من أن يقيد قصد الدلالة على جزئي المعنى بيجب القصد إلى المعنى حتى يكون المركب ما يقصد  
بجزءه الدلالة على خبره معناه حين ما يقصد به ذلك المعنى والمفرد بخلافه والحيوان الناطق حين



ما يقصد به الشخص المستعمل لا يقصد بلفظ الحيوان والناطق فهو ما مالا فلو دخل  
في جرد المفرد دون المركب انتهى **قلت** وفيه نظر لاننا نقول المراد التقيد بالفعل  
بمعنى ان يكون المركب هو اللفظ هو اللفظ الذي يجعله محتمل من واضع او غير بالاشارة  
مقصودة له والمفرد بخلافه قوله المركبات قبل استعمالها والتقدير انما فيها تدخل في تعريف  
المفرد ممنوع انما ان وضعها في تعريفها بالاشارة مقصد باجرائها الدلالة فقد حصل لها وقت  
التركيب من غير حاجة الى تقدير آخر ولا الى استعمال وان لم يقصد بها شيئا فهي مهيئة على جوب  
وجود مركب محتمل فلا توصف بافراد ولا تركيب اذ الكلام في تقسيم الدال وكذا  
الحيوان الناطق متى تسمي به احد فهو لا يقصد بجزئيه الدلالة فحصل له وصف الا افراد  
**الثاني** اطلق المص في اللفظ المقسم الى المفرد والمركب فظاهر شمول التقسيم للناطق  
والتقسيم لا التزامي وقال في الشرح الالف واللام في اللفظ المعتمد والمعهود الدال بالوضع  
فان عني بالوضع الوضع التام اقتصر التقسيم بالدال بالمطابقة وان عني اعم من ذلك  
عم التقسيم وفي السبيل خلافا مشهورا في الفخر الرازي الى ان المقسم الى المفرد والمركب  
هو الدال بالمطابقة فقط كما هو موضع التسمية وان عني به التسمية في وقال لا يعني هذا  
التخصيص فان التقسيم لا التزامي ايضا اخلان في التقسيم وهذا هو ظاهر الجمل ووجه قوم  
راي الفخر بالدال بالتقنين والالتزام لا يشمل جميع الالفاظ فيقتضي ان ليس للمفرد جزءا لازما  
يتم خارجا عن القسمة ورد بان هذا التعليل انما يقتضي انه لا يصح تخصيص التقسيم بالتقنين  
والالتزام والمطلوب انما هو سبيل لعدم ان لا يطلق الا في التقيد بالمطابقة ووجه ايضا  
راي الفخر بان المركب من لفظين متوحدتين بسيطين او مركبين لا يفي اذ لا يفي اثر بسيط  
لا يدل جزؤه على جزء معناه التقيني والالتزامي اذ لا جزؤه فيمنع يدخل في حد الفرد  
ويخرج عن حد المركب وهو باطل فوجدان لا يقتضي التقسيم والالتزام **واحي**  
بانه لا مانع من كونه مركبا بالنسبة الى المعنى المطابق ومفردا بالنسبة الى التقيني والالتزامي  
فان الشيء يتصف بوصفين متساويين من جهتين مختلفتين ووجه ايضا بان افراد التركيب  
قد تحقق بالنسبة الى المعنى المطابق دون التقيني والالتزامي كما في المركب الذي جزاه بسيطان  
اولاهما الذهني بسيط واما بالنسبة الى التقيني والالتزامي فلا يتحقق الا اذا تحقق بالنسبة  
الى المطابق لانه متى دال اللفظ على جزا المعنى التقيني والالتزامي دال على جزا المعنى المطابق اما الاول  
فلا جزا المعنى التقيني جزا المعنى المطابق من حيث ان جزا الجز مجز واما الثاني فلا ان التزام  
لا يوجد دون المطابقة **وحيات** عنه مجوابه الاول قال لا تعد على تقدير تمام  
هذه الا وجه في انما تدل على انه لا يصح تقييد الدال بالتقنين والالتزام والمطلوب سبيل  
العدم عن لا اطلاق الى التقييد بالمطابقة ولا يدل عليه شيء هو الوجه قال فان قلت  
الموجه الثاني يدل عليه لانه اذا اطلق الدلالة صدق على المركب لوضوح المعنى بسيطين ان  
لا يدل جزؤه على جزء معناه اعني المعنى التقيني وكذا في لازم البسيط **قلت**  
ان المقسم الى المركب دالة الجزا المعنى بوجه من الوجوه كان المقسم الى افراد عدم الدلالة  
من كل الوجوه ليصح التقابل اعني يكون المفرد لا يقصد بجزئيه الدلالة في جزا المعنى لا مطابقة

هذا هو المقصود من التقسيم الى افراد ومركبات

ولا تقتضي

المطابق

ولا تقتضي الا التزاما وهذا لا يقصد به المركب المذكور لانه ما يقصد بجزئيه الدلالة على المعنى  
في الجملة اعني المطابقة انتهى **قلت** ومقتضى التقابل الذي ذكره ان مفهوم المركب  
والفرد متساويان كما سرفا اقلنا في المركب الدلالة باحدى الوجوه كانت موجبة جزئية ولا مانع  
الاساسية كلية فوجب ان يقتضي المفرد عدم الدلالة بتقيني من الوجوه لتصح المقابلة وبوجوب ظاهر  
غير ان في اعتبار الدلالة بوجه من الوجوه في المركب حتى قابل به بنفسها كالمطابقة المفرد بعض مسامحة  
لا يمانع ان هذا ذلك وجوها متميزة يعتبر واحد منها في المركب وان لم يوجد الباقي وهو انما يفتح  
ان لو انفرد التقنين والالتزام عن المطابقة يوما ما اما ان كانا تابعين ابيانا باعتبارهما في تعريف المركب  
ضامع اما وحدهما فلمقدم الانفراد واما مع المطابقة فللاستغناء عنهما بما تحيينه اذا كان  
المفرد دال على الدال بالمطابقة فيقابل بسبيل الجميع في تعريفه لا افراد وانما يتقابل بسببه هو اذ هو  
شي واحد وفيه بحث **الثالث** قسم بعض شروح الجلال للفظ الى خمسة اقسام كما فعل المص  
اربعة مفردة وواحد مركب فاعترضه ابن رزوق وقال تقسيمه الى خمسة اقسام مقتضية الاخر  
للمركب فيه تدافع وانما يصح ان تكون خمسة ان لو كان لكل من اربعة اسم يخصه كما كان في تسميتها  
والا فالاربعة انواع المفرد انتهى ويعني بالتسليم التقسيم الى المفرد والمركب والمؤلف على الخلاف  
المذكور في الشرح **قلت** ومثل هذا البحث يرد على المص بل وعلى غيره من المصنفين  
وجوابه انهم قسموا اللفظ من حيث هو ولا شك ان اللفظ اذا انقسم الى المفرد والمركب  
والفرد ينقسم الى قسمين فاللفظ ينقسم الى تلك الاقسام لان التقسيم الى التقسيم الى شي ينقسم  
الى ذلك الشيء ولا مانع في انقسامه الى خمسة اقسام يقع في اربعة منها وبني الاخر الشا في  
الحقيقي وبه هاهنا من الشكل الاول ان نقول كل لفظ هو اما مفرد واما مركب وكل مفرد  
اما اجزله وله جزا لا وله جزا لا على جزئيه اما اوله جزا لا على جزئيه اما دالة غير  
مقصودة فيتم كالمركب اما مركب واما اجزله وله جزا لا وله جزا لا على جزئيه اما دالة غير  
زوج واما مفرد وكل زوج اما زوج الزوج او زوج المفرد او زوج الزوج والمركب غير ذلك  
او انهم قسموا اللفظ من حيث ذاته ولاريب انه من حيث ذاته ينقسم الى تلك الاقسام  
على حد سواء وانما يكون اربعة الاولى قسما اذا اعتبرنا اللفظ الافراد والتركيب وهذا  
ايضا ظاهر **الرابع** يرد على المص وغيره في عكس حد المركب وطرد حد المفرد القساعات  
كضارب ومضروب ومجمل اذ يلزم على مقتضى التعريف ان تكون كل ما على كثرتها مركبات  
لدلالة جزئها على جزئها هاداة مقصودة فضارب مثلا يدل بمادته على الحدث ويقود  
على متصف به اللهم الا ان يلتزموا تركيبها غير ان تسميهم للمركب برامي الحارة وضارب زيد  
مقله وتعليقهم للمركب في الاول مثلا بانا لرامي مراد الدلالة على ذات الامر والحقارة  
مراد الدلالة على جسم معين دليل على عدم اكتنايهم بالقساعات وحدها هذا كله اذا تحشا  
نكتفي بالصوري واما ان اشتراط ان تكون الاجز اما دية فلا يرد كما تقدم من القساعات ولكن  
حالة خلوها عن اعتبارها واما حالة تقنينها اياها فهي دارة ايضا لا اشتراطها على جزئين  
ماديين تقديرا **فان قلت** المقدر كالمقدم اذ ليس بلفظ  
والكلام انما هو في جزا اللفظ **قلت** لو فرضنا من الاعتبار لا استحقاقا

قصة ورود القساعات على حد المركب وطرد حد المفرد



جعاً ومنه ما يجوز وقوم وقوم وغيرهما ثم لم يذكر فيه اللفظ واحد وإذا اغتبر  
 هذا المشترك بدأ فان يمتد إلى آخره فيكون في المصنف وغيره ان يتولوا في الجزئية أو  
 تتدبر مع اللفظ لتدخل هذه اللفظ وغيره في هذا المركب غير ان ذلك مراد لهم والله علم  
 لان المقدور المذكور **فان قلت** لا يلزم من اعتبار المشترك في حقهم  
 الاعتبار في خصوصه لان اوله عدة الفائدة وبمعنى حصول فوجيا اعتبار والاختلاف لللفظ  
 عنها بخلاف الثاني **قلت** الضمير في خصوصه ايضا تنوقف عليه الفائدة  
 من حيث انه رابطة او قائم مقامها وايضا لا اعتبار للفائدة في التركيب اذا لا تنطبق كما مر  
 المهم لان يمنع كون الضمير المذكور يدل على شيء من معنى الوقت فلا يعتبر وحيد لا ترد  
 الاوصاف الاعلى من يقتضي بالصورتي ثم اذا كنا نشتري ان تكون لاجزا كلها مادة في المركب  
 اشكال من وجهين احدهما ان صورة الشيء جزله والجزء في هذا المركب مطلق تدخل فيه الصورة  
 ولا يخرج عنه الا بصفة وهي في الحد من الحد وثانيهما اننا نجد عند التحقيق كثير من المركبات لا سيما  
 المفيدة لا تنفك عن الصور في ثلاثه اقسام لثلاثة اجزاء ذات ومعنى ونسبة بينهما  
 كان هذا هو هذا اقرب دل على الذات وقائم يدل على المعنى والنسبة تدل على الحركات الاعرابية  
 لانها في التحقيق هي الرابطة كما ساق في هذه الحركات ليست بشيء موجودا في الحرف يكون ماديا  
 وانما هي هيئات تعرض للحروف عند تقطع اللسان بها وهذه صورة الحروف قلت فيكون ههنا  
 مادي وصوري ايضا فكيف ينفك عن الصوري وهذا الاشكال الثاني ما يرد به على ان المركب هو  
 الذي يدل كل جزء منه واما ان كنا نكتفي ببعض الاجزاء لا نشتري التعميم فلا اشكال لاننا نتحقق  
 التركيب فيها بقاها لاجزاء بعد الصورة والاشكال هو الذي يظهر من كلامهم غير انهم نصوا على  
 خلافه كما ذكرناه قبل والله اعلم **الخامس** قال لهم في شرح ايضا غوي فان قلت  
 لقال ان يقول هذا المركب باله جزايراد به الدلالة يفسد طرده بخور يد فان كل جزء يبراد  
 به الدلالة في معنى زيد يدل لانه لو اختلف حرف لافد مثله لالة وهذا يفسد بدليل لانه  
 لا يفهم منه شيء من معنى زيد في حد المفرد **قلت** لاننا ان الجز من زيد ونحوه قصدت به الدلالة  
 في شيء من معنى زيد لا عند الانفراد ولا عند الاجتماع وانما الذي قصدت به الدلالة مجموع اللفظ  
 واختلال الدلالة بقدوم بمعنى ما هو لا تقدم المجرع والدلالة لكون الجز لا وبالجملة فلا زمر  
 الكل كالدلالة ونحوها لا يلزم ان يكون لازما للجز انتهى **قلت** وهو ظاهر  
 والسؤال انما ورد بحسب لفظ زيد مثلا واما لو نظر الى معناه فالسؤال ليس بوارد اصله لان  
 المركب هو لفظ ذوا جزايراد معنى ذي اجزاء ومعنى زيد ليس له اجزاء احتاج الى الدلالة من حيث  
 العلمية **السادس** ما تقدم من تقسيم اللفظ باعتبار اقسامه واضح وانما الفعل  
 وحده فيلزم من يقتضي بالصورتي ان يجعله مركبا كالدلالة جوهر على الحد وفيه على  
 زمان تاهة في الماضي واما المضارع ففيه جزان مادتيان مادة الفعل تدل على الحد وحرف  
 المضارعة يدل على حضور المستند اليه او قبيته يلزم ان يكون بمقتضى التفسير مركبا  
 عند كل حد واما الحرف فهو من قبل الفران قلنا ان له معنى في نفسه والافلا يوصف بشيء  
 الا بالنظر الى ما اضيف اليه **المتابع** ما ينبغي ان يحفظ في هذا المقام ان ليس مرادهم

بكون اللفظ

هذا  
 هو  
 المقام

بكون اللفظ قصدت دلالة جزائه على جزئها مطلق المقصد من حيث هو وانما المراد المقصد  
 الجاري على قانون اللفظ حتى انه لو اراد احد جزاي زيد او الفاسان ونحو ذلك معني لا يلزم ان يكون  
 بذلك مركبا **قوله** وهو مشترك في الضمير عايد على قرب مذكور وهو المفرد كما قرره المصنف  
**قوله** في تعريفه المشترك اللفظ الذي تعدد في اللفظ جنس والذي تعدد في فصل خرج به  
 المفرد وكذلك قوله في تعريفه المفرد اللفظ الذي يتحد في اللفظ جنس والذي يتحد في فصل  
 خرج به المشترك واعلم ان تعيينا للمفرد اللفظ المقسم الى مشترك والمفرد بالافراد مؤذن بان المركب  
 لا يدخله اشراك وهو من ههنا لا يترتب وبمعنى مركبه فنه ايضا وشله بعض شروح الجمل بخو  
 اراق دي لانه يستعمل بمعنى ان الحكم اخبر بانه يراة قدما وبان هذا الهراق ومنه يكون مشتركا  
 باعتبار المعنيين قال ابن مبرزوق وهذا غير مطابق لان الاشتراك لفظ واحد تعدد في معانيه والمذكور  
 لفظان مختلفان كما هو معلوم قال ولو مثل بنحو عسعر الليل لانه يستعمل بمعنى اقل واحد  
 لكان اولى وفيه بعد نظر انتهى ووجه النظر الذي ذكره ان الاشتراك في نحو عسعر انما وقع في الفعل  
 وهذه دلالة النسبة والفاعل فلم يقع اشراك في المركب او ابل في لفظة من جزائه انتهى **قلت**  
 ان ارادوا بالاشراك في المركب ان يحتل معنيين عند السامع فقط فالاشكال الاول في حملها وان كان  
 اللفظان مختلفين وان ارادوا ان تكون الفاظ المركب مشتركة حتى يكون محتملا لمعنيين او اكثر  
 فهو اكثر من ان يحصى وذلك نحو بطلما البكرة فانها محتملة للبكرة ابل وبطلما اي صفتها بالبطلما  
 ويحمل منها التي يشق عليها وبطلما اي جعلتها عريضة واما مثال ابن مبرزوق السابق ومثله  
 مما لا ينحصر كضرب زيد وقال وشده فهو ايضا من المشترك ان جعلنا الفعل مركبا لدلالة جزائه على  
 جزئها على ما مر في الافلا ما وقع الفعل مشتركا فلا لزوم فيه ولكنه هل هو مركب ام لا فان قلت  
 يظهر من تعيينا للمفرد المقسم ههنا بالافراد انه لا ينسب بالاشراك في المركب وعلى هذا حدة  
 المشترك المفرد فاسطره مما يدخله المركب فيه ما حيث لم يقيده المحدث فكل ما ينبغي له ان يقول  
 في حد اللفظ المفرد يخرج المركب **قلت** يظهر من تعيينا لللفظ بذلك ولانه  
 اراده ثانيا فلا دخل للمركب لا يقال هذه عنانية في الحد لاننا نقول بل اللام للبعد والمفرد اللفظ  
 الموصوف بالافراد المذكور قبله وكما يخرج في حد المفرد بالبعد عن دخول اللفظ كدلالة ههنا على انما ذكر  
 من الاشتراك في المركب ما يمتشي في التحقيق على ان المركبات موضوعات لتكون لها اسميات فيتحقق  
 فيها الاشتراك وتعد من التحقيق خلافة **قوله** اسد قد تعدد وصنفه في السؤال بهذه العبارة  
 لا يرد من ضلها لا على انما في الموضوع ولا فلا ومع ذلك فالسؤال انما يرد على ما تكلم به المستكمل  
 وهو ههنا يذكر الموضوع اصلا وانما ذكر المستفي ولكن لما كان زما يتوهم ان الموضوع والمستفي واحدا  
 ورد السؤال رعاية لذلك الوهم واصل السؤال لابن واصل اوردته على الجمل ولكن غير هو بالمعنى  
 عوضا لموضوع كما نقلت من ابن مبرزوق فقال لانه يفسد طرد الحد بماله مدلول حقيقي ومجازي  
 فانه تعددت معانيه وليس بمشترك قاله فلا بد من زيادة وهي كونه متنا وكلا المعاني على حد  
 السؤال فيخرج ماله مدلول حقيقي ومجازي فان تناوله الحقيقي اخرج انتهى لان مبرزوق  
 وهو ههنا ومنشأه عدم التنسب للفرق بين معني اللفظ ومعناه اما سماعه فهو ما جعل  
 اللفظ اسما له ومعناه ما يقيسه اللفظ به انتهى **قلت** وهذا هو سؤال المصنف

في  
 من  
 وهو  
 مشترك  
 في  
 المقام  
 لا  
 يدخله  
 اشراك



وهو ما لا ينحصر



وجوابه فان قيل كيف سأل المصنف عن شي واجاب عن شي اخر اذا التوال وقع عن لفظ  
 الموضوع والجواب عن المصنف قل **قلت** لما كان موضوع اللفظ ومفناه واحد لم يبال باختلاف  
 العبارة وكان ينبغي له ان يصرح بعبارة ابن واصلة في السؤال ان يخبر عنها في الجواب ايضا فيقول  
 الموضوع والمسمى متفرقان فان قيل اوجهت عبارة المصنف بان المجاز موضوع بقى  
 الاعتراض بحاله لا لان المسمى المشترك الاما وضع للمعنيين فاكثر وقد سئل المصنف بان يخبر عن موضوع  
 لمعنيين فيكون مشتركا **قلت** ليس وضع الحقيقة مثل وضع المجاز وانما مشترك  
 اللفظ فقط لان ذلك هو الاول الحقيقي وهو الذي تقدم تعريفه وهذا ثان اولان ذلك هو الشخصي  
 وهذا نوعي فقط على التحقيق في المجاز لم يوضع الا بالوضع كعرف في حله وحينئذ فالسؤال غير وارد  
 في المعنى اصلا كما لا يخفى بل بالنظر الى اللفظ حسب لان المجاز باعتبار ذلك الوضع الحقيقي غير موضوع  
 اضلا فلم يتقدمه المقطع حقيقة هذا والحقان في هذا اشتراكا الا انه لما كان غارضا لم يعتبره لان  
 مقصودهم لا اشتراك الاصل **قوله** لا يحتاج الى قرينة الى معنى لا يحتاج الى قرينة توجد بها الدلالة  
 كالمجاز والاشراك كمنه يحتاج ايضا الى قرينة لان قرينته لتوضيح الدلالة الموجودة لا لتصححها  
 كما تقدم **قوله** او لعلته الى معنى يعني بذلك اللفظ فان اللفظية مشتركة في غير ما وضع له ولكن  
 لا علاقة تصح استعماله فيه وههنا بحث وههنا انظر ان نصبت عليه قرينة غلط ايضا فلو  
 مشير الى كتاب خذ هذا القرين فان الاشارة اليه قرينة على انك لم ترد القرين الحقيقي ولكن ليست  
 على وجه يصح فالفارق بين المجاز واللفظ هو ذكر القرينة على وجه يصح او لا لا مجرد ذكر القرينة فانهم  
 الا ان المصنف لا يريد عليه شي حيث غير العلاقة اذ كلما تحققت العلامة المقترن لم يكن غلطاً وانما يريد  
 على التمييز بالقرينة ولذا لم يغير بها المصنف لانه تعالى تبيينها **الاول**  
 ظهر لك من ذكر الانفراد والاشراك والحقيقة والمجاز في كلام المصنف ان اللفظ المفرد ينقسم الى مفرد  
 ومشارك وحقيقة ومجاز ومستقل وغيرهما مما سياتي ووجه التسميم الى هذه الالام اما ان يكون  
 معناه متحد او متفردا فالاول هو المفرد كالاشراك والثاني اما ان يوضع لكل من معانيه في السوا  
 بان يوضع لهذا كما وضع لهذا ولم يغير التفرع من بعضها الى بعض ام لا فالاول المشترك كاللفظ  
 والثاني وهو الموضوع للمعاني لا على التسوية بان وضع لبعضها ثم نقل الى الاخر فاما ان يوضع  
 له ولا بحيث لا يستعمل فيه حقيقة بالنسبة الى ذلك الاول فان هجرسي متفردا وينسب الى الثاني قل  
 ان شرعا فشرعي كالصلوة والصوم او عرفا عامتا فعرفي عام كالديانة او عرفا خاصا فعرفي خاص  
 كالعمل عند الشحوي والعرض عند المتكلم والعرف العام هو الذي لم يتعين ناقله والخاص هو  
 الذي تعين ناقله كالعمل والحقوي والهدي والفرج الموضوع له ولا يسمى عند استعماله  
 في الموضوع له او لا حقيقة كالاسد الحيوان المفترس وسمى عند استعماله في الثاني مجازا كالاسد للرجل  
 الشجاع ههنا كانه كان معناه متفردا واما ان كان معناه متفردا وهو التسميم الاول الذي جعلناه  
 مفردا اما ان يتشخص مدلوله في الذهن او في الخارج او لا فان تشخص شي علم جشش وعلم شخص  
 وان لم يتشخص فاما ان يتشخص مدلوله في الذهن او في خارجه او لا فان تشخص شي علم جشش وعلم شخص  
 سمي متواطيا وان تغاوت سمي مشككا وسيد ذكر المصنف ههنا الاقسام الاربعة مفصلة الثاني  
 تقدم المصنف على المفرد والاشراك في التعريف ولما تصدى الى التسميم ههنا عكس فقدما المفرد

قف  
 على الفرق بين الفرق العام  
 والفرق الخاص

ووجه ذلك ان المصنف في التعريفات هي المفردات والمعتبر في التسميمات هي الذات والامكان  
 مفهوم المركب وجوديا ومفهوم المفرد عدديا والاعدام انما تفرق بملكاتها كما سبق وقد عرف  
 المركب على تعريف المفرد ولما كانت ذات المفرد مقدمة على ذات المركب لا يحتاج المركب الى طبعا كما مر  
 قدم تقسيم المفرد وذلك ظاهر **الثالث** ما تقدم من تقسيم المفرد الى المفرد  
 والمشارك انما يجري على وجود المشترك وهو المشهور وفي جواز وقوعه نزاع مشهور وكل خبر  
 علم الاصول **والرابع** المشترك باعتبار تسمياته ثلاثة اقسام لانها قد تكون كل ما  
 شائعة كالدين لا لاقه على كل باهرة وخيرية ونقد مثلا وقد تكون مستحصصة كالعلم الواقع  
 فيه اشتراك قيل ولهذا لا يصح مشتركا لان الاعلام ليست موضوعا للتواضع والاشراك  
 منصفة للفظ الموضوع **قلت** ولان الاشتراك وغيره انما يقسم بالقياس  
 الى واضع واحد وبذلك تنقسم التقاسيم والعلم قد تعدد واضعه غالبا وقد تكون مختلفة  
 كالحارث والعلم والصفة والفصل العلم والمصدر ولهذا القسم ايضا في ما في الذي قبله **الخامس**  
 ما سبق من تحقيق مشترك هو المعروف ونقل ابن مرزوق عن ابي عبد الله الشريف انه قال للمشارك  
 عند المنطقيين كما تعددت معانيه مطلقا بمعنى سواء كان جميع معانيه حقيقيا او بعضها مجازا  
 قال تبين ذلك من كلامهم في الجدل والتقسطة وهو مرادهم بالتواضع التي وضعوها للغير  
 بين المشترك والمتواطى كان مرادهم بالمتواطى فيها ما له معنى كلي متوحي في الالام انتهى **قلت**  
 كلامه يقتضي ان المشترك المنطقي ايد هو ما ذكره وهذا المعنى ان علمه من مباحثه لا يقوم فتو كان  
 مجرد ما فهمه من كلامهم في التسقطة فلا يتسفي ما ذكره اذ يصح ان يعرفوا هذا الاشتراك الاصيل  
 ويكون هو المقترن عند فهم لغتهم ثم يعتبروا ههنا ذلك مطلقا لا اشتراك الاصل والعارض لا  
 ما يحصل من الالتباس واللفظ المتخرف منه في التسقطة بالاشراك الاصيل فالاشراك الاصيل  
 يحصل بالعارض ولا يكون من اعتبار الالام ههنا لان يعتبره ههنا لا تقا كل من راياه منهم على  
 تحديدا مشترك بامروا التصريح بان لا عبرة بالعارض ولم يرد ذكره فتراعا لا يقال  
 لا نسلم ان للعارض اشتراكا يتبع به التباس حتى يعتبره في التسقطة فقط لانه ان قامت قرينة  
 على اللفظ صرفا في المجاز والاصرف الى الحقيقة فابن الالتباس لانا نقول لما كان المشاع كثيرا يطلق  
 اللفظ ويريد به مجازا من غير قرينة قصد اللامها صرح ان يجرؤوا ههنا كما يقولون ان الخطا سياتي  
 من جهة الاشتراك بان يحتمل اللفظ معنيين فاكثر حقيقين كانا وحقيقين كانا وحقيقين كانا  
 المتكلم فكا او جواز ذكر العلاقة في القسم الاول خشيته لخطا كذلك في الثاني **السادس**  
 كل من مشترك والمتواطى مشترك في ان ما يطلق عليه متعدد والفرق بينهما كما ذكر المصنف المتواطى  
 موضوع للمفرد المشترك بين الافراد والمشارك موضوع لكل واحد من الافراد فالمتواطى كالاشراك  
 مثلا موضوع لغوي واحد وهو الحيوان الناطق لانه امر مشترك فيه كثير من الافراد كزيد وعمر وغيرهما  
 ولذا لا يطلق لافسان على كل من ههنا الافراد لوجود الموضوع له لانه موضوع له والمشارك  
 كالعين مثلا موضوع لكل واحد من معانيه متفردا وهذا هو الفرق بين المشترك وبين الموضوع  
 للمشارك **قوله** باعتبار تشخص سماء الى في التمييز بالمسمى شي اذ يوسع ان هذا  
 مخصوص بالحقائق ولا يجري في المجازات لان المسمى نا هو في الحقيقة كما قررنا لان ولعله اراد



بالمسمى المعنى القوي لا الاصطلاح السابق والآفة باعتبار المعنى والتعلم فان قيل  
 مقلوبنا المجاز من قبل الكلي اذ لا يجوز ان لا يكون في اسم الكلي اجناس وحيلته لا حاجة الى تقسيم  
 المجاز بل يصير المسمى الحقيقي والمجاز داخل في واحد قسميه غير خارج **قلت** قلنا ان  
 المجاز موضوع للمعنى الكلي وصفه الاول وكفى اهو لان في الموضوع الثاني بازا معنى كافي في خبري  
 والتقسيم المذكور لا يفهم منه الا انه كافي باعتبار معناه الحقيقي على ان قصر التجوز على اجناس  
 منقوض بجواز التجوز في العلم اذ تضمن وصفا خاصا نحو رات اليوم خاتما تريد رجلا جوا كاتم  
**قوله** اللفظ المعروض اللفظ جنس والمفرد فصل يخرج المركب والذي لا يمنع تصوره الى  
 فصل يخرج الجزئي **قوله** لا يمنع تفصل بدلوله الى اعلم ان كلامنا الكلي والجزئي معناه واحد  
 كما مر في التقسيم الا ان الاول لكان مرصوفاً لحقيقة عقلية على الإطلاق والحقايق من حيث هي  
 تفصل ان توجد في افراد متعددة بل لا تحقق لها في الخارج الا بذلك كان معناه قابلا للشركة ولما كان  
 معنى الثاني متشبهاً بالمعنى الاول من حيث هو كذلك وليس معنى قبول الشركة في الكلي ان يكون  
 معناه قابلاً للتعدد في نفسه فان الحقيقة واحدة لا تعدد فيها ولا انقسام ولكن توجد في افراد  
 متعددة كما ذكرنا **قوله** من مثل العلم والبياض الى يعني الذي يحمل اشتقاق فان الحمل  
 مشترك بين حمل المواطة وحمل الاشتقاق بخلاف الصدق فانه خاص بحمل المواطة كما قال للمع  
**قلت** وهذا ان كان اصطلاحاً كما فهم هذا وما بال نظر الى المعنى فلا يوجد فرق  
 بين الحمل والصدق فان يختصا حد مباحثي دون آخر وكثير من الناس يعبرون بلفظ الشركة وقد الكلي  
 فيقولون هو ما يقبل الشركة فاورده عليهم ان يجوز من خبريات يقبل ايضا الشركة في بدلوله  
 بالابوة ان كان اباً وبالبنوة ان كان ابناً وبالملك ان كان مملوكاً الى غير ذلك فلهذا قد رتبنا  
 الى التعبير بالحمل فاورده عليه حمل الاشتقاق المذكور وبعضهم قد رتبنا التعبير بالصدق فليس من هذا  
**قوله** والاعتراض على لفظ الشركة بما سبق ناشئ عن عدم معرفتنا المقصود  
 لهاهاها اذ المقصود لهاهاها والله اعلم ان يكون ذلك لدلول بحيث يحصل في افراد متعددة  
 كحصول مدلول الانسان في زيد وعمرو خالد وخوها ولا شك ان مدلوله زيد ليس كاحمل  
 في الملكية ولا في الابوة والبنوة وغيرها بل هي عوارض واصناف تفصله فلا شركة فيه بحسبها  
 والله اعلم **قوله** فلا يقال مال كمالنا ان علم الى يعني بالنظر الى الحقيقة واما عند قصد  
 المبالغة فلا مانع من ان يقال مال كمالنا ان علم والشافعي علم وخوها ويكون بهذا كلياتنا اعلم  
**قوله** بالنسبة الى الذات التي وجد فيها التباين الى يعني بالنسبة اليها من حيث انهما  
 ذاتان لا من حيث كونها متصفة بذلك لوصف فالجسم المتصف بالبياض مثلاً ليس كلياً من حيث  
 انه جسم وبياضاً من حيث انه عليه حمل اشتقاق لامواطية بل البياض في نفسه كذا الجسم  
 في نفسه واما الجسم من حيث انه ابيض فهو ايضا كلي لان البياض يحمل على افرادة حمل مواطية  
 وحكي الم في شرح ابينا عوجي ان صاحب المقبر جالذ في ان ابيض يحمل على قسمين حمل اشتقاق  
 ومثله يظهر من كلامنا التلخيص فانه قال في شرح المعالم الحمل على قسمين حمل اشتقاق  
 وهو الخارج كقولنا الانسان عالم وحمل مواطاة وهو حمل اخر الشئ عليه كقولنا الانسان  
 جوهر الانسان جسم لانسان حيوان الانسان ناطق وكل هذا الحمل ليس ايداعاً ماهية

لذلك لا يجوز ان لا يكون في اسم الكلي اجناس وحيلته لا حاجة الى تقسيم

الانسان انتهى **قوله** وجوده ولا مكاناً ولا كثرة ولا قلة الى يشير لهذا الكلام الى انقسام الكلي  
 وتوحيده ان يقول ولا تشابهاً ولا عدمه ليستوفي جميع الانقسام الستة وكان ينبغي ان يقول ولا كثرة  
 ولا وحدة بل لا كثرة ولا عدمه ليكونا صريحاً بالمقصود اذ القلة ربما تنطلق على وجود فردين مثلاً  
 في الخارج بالقياس الى وجود عشرة وخوها والمراد من التقسيم هو ان الموجود اما ان لا يوجد منه  
 الافرد واحد او يوجد اكثر من واحد لان الموجود منه اكثر من واحد اما ان يكون قليلاً او كثيراً بل اما  
 ان يكون تشاهياً او لا وحكي ان الاقدمين قسموا الكلي الى ثلاثة اقسام الاول ما لم يوجد منه شئ  
 كجسم زبيق والشريك الثاني ما وجد منه فرد واحد كالفصل الثالث ما وجدت منه افراد  
 كالانسان والمكوب ثم قسم المتأخرين كل قسم منها الى قسمين فصارت ستة كما مثلها الله **قوله**  
 كجسم زبيق الزبيق لفظ مغرب يستعمل على وزن درهم وعلى وزن زبرج وهو موزون ويجوز تحقيقه  
 كغيره قال بعضهم والتفصيل لهذا من معنى بحر من كذا او الجمع بين كذا لا يحسن لانه مركب والكلام في المفرد  
**قلت** وفيه نظر لان هذا من قبيل المفرد المتعدد لا من قبيل المركبة المتعدد هو البحر  
 فقط بقيد ان يكون من كذا الالبهرية والزييفية معاً فيكون مركباً **قوله** كالزمان والحركة الى  
 هذا المثال انما يتصور عند اهل الحق على اعتبار ما سيوجد من الافراد الكثيرة التي تتسلسل في المستقبل  
 كنعم الجنة وانما سها واما عند التحقيق والنظر الى ما حصل في الوجود فقط فليس هذا التقسيم  
 موجود لان كل ما حصل في الوجود متناه عندنا الاعلى بذهبي سهل الصعولي واشتات علوم  
 لا نهاية لما قد بينه **قوله** الكلي الذي استوي الى كان الكلي نكت لمحد وفي اللفظ الكلي الى  
 فاللفظ جنس والكلي فصل يخرج به العلم والذي استوي في افراده الى فصل يخرج به المشكك  
 وقوله ولم يتفاوت فيها بقوة ولا ضعف كانه عطفت تفسيره على استوي وذكره ليعلق به قوله  
 بقوة ولا ضعف **قوله** وما يقع بين افرادها من التفاوت الى كان هذا جواب عن سؤال  
 بربان يقال كان المشكك هو ما تفاوتت افراده كذا لك نجد الذي جعلتموه متواظيماً كالانسان  
 تفاوتت افراده بالقوة والضعف والعلو والرفعة والحسن والقبح والعلم والجهل والذكاء والبلادة  
 الى غير ذلك فلم لا يستحق مشككاً ايضا ولا في الفرق جابب الم بان التفاوت الذي في المشكك  
 تفاوت في مفهومه وطبيعته وما ذكر في الانسان مثلاً من التفاوت ليس هو في طبيعته وانما هو  
 امر خارجي اذ حقيقة الحيوان الناطق ولا تفاوت فيها وسيرو عليك شئ من هذا ان شاء الله تعالى  
**قوله** المشكك هو الكلي الى هو على منط ما تقدم والذي خلت فصل اخر المتواظي  
**تبينها** **الاول** قدم الم تعريف الكلي على الجزئي  
 لان قيوده وجودية وفيه الجزئي عدسية ولذا الكلي هو الذي لا يمنع والمنع يتضمن المنع  
 ونفي النقيضات فصار معنى لا يمنع يكن والجزئي هو الذي يمنع ومعناه لا يمكن على ما تقدم  
 وهكذا على من رزق في كلام الجبل **قلت** وفيه نظر لان قوله لا يمنع لا تعرف  
 الا بعد معرفة ملكا انما يخصه بيقض لمعاني دون بعض المعاني ان كل مقول ينبغي ان لا  
 نسلبه حتى تثبت وتنفصل فاذا المنع نفسه من جملة المقولات فينبغي ان لا يسلب حتى تنفصل  
 بانكاته ولا شك ان الذي اثبت فيه ذلك هو المنع الجزئي فهو قوة واللكة والذي سلب فيه هو  
 الكلي فهو والعدم واما ما يدل عليه نفي الامتناع من الامكان فاسراراً لا حاجة الى اعتباره



وقد جعلنا في شرح الجزي في هذه الملكة كما نقل عنه قال وانما تقدم المناقشة الكلية  
لشدة عنايتهم به او هو المقصود بالذات في علم المنطق وكذا قال الشيخ ذكرنا تقدم الكلية يعني صاحب  
ايساغوجي على الجزي لان قيود مدية نظير ياسر ولان المقصود بالذات عند المنطقيين لانه مادة  
الحدود والبراهين والمطالع بخلق الجزي **قلت** وهذا هو التحقيق والاربعون  
ما ذكره في المفرد والمؤلف من ان القدم مقدم على الوجود **الثاني** عادة المنطقيين ان ينقسموا المفرد  
الى الاسم والفعل والحرف والماضي من الاقسام والمصطلح يستوف هذه التقاسيم لان غرضه ذكر الضروري  
الذي تستدل الحاجة اليه فان اردت استيفاء ذلك فليقل للمفرد ان لم يصلح لان يجزئ به وحده فهو لا  
كمن وقد وان يصلح لان يجزئ به وحده فان لم يهتبه على زمان ماض ومستقبل او حال فهو الكلمة كقام والا  
فهو الاسم كزيد وانما قالوا في الاداة لان يجزئ به وحده لانه قد يصح الاخبار به مع المفرد ان لم يصلح الاخبار به  
مع ضميمة شي كخلاف في زيد لا قائم وقالوا في الكلمة ما دل بهيئته على الحالة الحاصلة باعتبار ترتيب حروف  
الاسئلة والزائدة وحركاتها وسكناتها يخرج الدال على الزمان من الاسماء ولكن يجوز في الوقت والحين  
**واورد** على هذا التقسيم ان بعض الاحكام لا يصح الاخبار بها وقد هاهنا كالموصول والضمير في نحو  
غلامي وغلامك وبهذا الكلامات كان واخواتها **واحب** عند الاول بمعنى ان  
الاخبار بالشئ الاخبار بمناه اما مع ذلك اللفظ او لفظ اخر لا الاخبار بلفظه خصوصاً ولا شك ان  
الموصول يصح الاخبار به اي بعينه معبر عنه بلفظ اخر الذي قام شلا بمعنى القام واصحاب القياس  
وكذا الضمير كقوله الانسان اناسلا ولو كان الاخبار بجزء اللفظ هو المقصود لكالت الحروف فيبقى  
يصح الاخبار بها وعنه كقولك الحرف لاد في شلا وانما تلك الافعال الناقصة فالاشكال فيها واراد هكذا  
ذكر سعد الدين قيل ونسبها من الافعال لانه كنسبه الحرف من الاسم قال السعد وهذا انما هو  
في لغة العرب واما في لغة العجم فالذلة على الزمان ليست بالهيئية اذ قد تتحد الهيئية مع اختلاف  
الزمان فان اردنا التعميم قلنا الكلمة ما يدل بهيئته على الزمان او كان مرادنا ذلك انتهى وهذا ان كان  
في لغة واما انما زايها من اللفظ فالكلمة تختلف فيها ايضا هيئية باسم الاسم ان يكون مقصوداً واحداً  
او كثيراً وقد تقدم التقسيم فراجع في الاول واما انما في ترتيبها مع بعض  
وسمي الثاني كلمة من الكلام وهو الجرح لانه على الزمان المنصرف المتغير في كل خاطر بتغير مقناه  
اولد لانه على ما يتكلم الي يتقطع وهو الزمان وسمي الثالث اسم السموه اي علم مرتبة على من الكلمة  
والاداة **الثالث** قد علمنا ان الاسم اما كلي او جزئي واما الفعل فهو كله كلي قالوا لعله حمله  
على كثير من الفاعلين واجود منه في التمييز يقال ان مقناه الحدث الواقع في زمان معين وهذا مني كلي  
وكثير من الفاعلين يصح انصافه بذلك الحدث ولذا اصح حمله على كثير من الفاعلين وهذا مراد العبارة الاولى  
واسه اعلم واما الحرف فلا يكون بذاته كلياً ولا جزئياً اذ لا يتقبل له معنى يكون به كذلك قالوا فان وصف  
بالكلمة والجزئية بالنظر الى متعلقه **قلت** وهو مشتعر بان الحرف بالنظر الى  
متعلقه يكون كلياً ويكون جزئياً وفيه نظراً لانه انما يريد بمتعلقه ما يقع به عنما عند تفسيره ما فيها  
وهو المعروف بقولنا من معناها انما الفاعلية واللام معناه الملك فلا شك ان هذا الامر كلياً كلياً  
ولا تتحقق هنا جزئيات ابداً وان اردنا بالمتعلق ما دخلت عليه من الالفاظ الجزئية او الكلية  
فلا شك ان الجزئي قد يزداد في نحو سرت الي زيد لا تدل الي على شيء من ذاته حتى نستحق ان نسمي

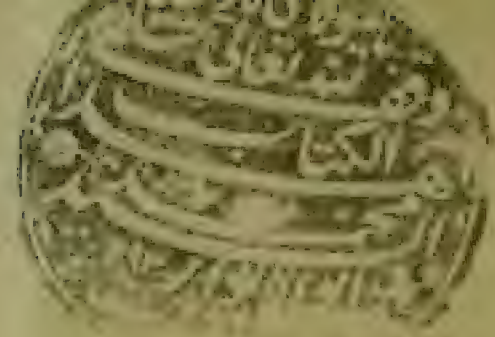
كليات

كلياتاً او جزئياً تفاله وانما تدل على امر عارض له وموانئها الفاعلية وهذا هو الذي نعينه اولاً بالكلية  
فالقائما بالنظر الى متعلقها كليات نعم بقية خصوصاً تلك المتعلقة عند الاستعمال فتتضمن  
الجزئية هذا ان قلنا انما المعاني لها في انقسامها والافعال كليات كالاموال واللام لا عند من يقول ان الحرف  
موضوع للمفردات كحيث ان من شلا موضوعاً للابتدائيات الخاصة لا مطلقاً لابتداء وفي ذلك تراعى شواهد  
ليس هذا محل تجزئ **الرابع** ظاهر كلام المصنف ان لفظ المفرد ينقسم الى كلي والجزئي كصنيع الجمل  
وهو صحيح لان اللفظ يوصف بهما شلا المعناه مجازاً ولا وان ينقسم المفرد كما قلنا الكليات لان الجزئية  
والكلمة عارضان للقي او بالذات وعارضان للفظ ثانياً وبالعرض فاللفظ من حيث هو لا يتبين فيه  
جزئية ولا كلية لصحة ومنعه بانه كل معنى وانما يتبين ذلك في المعنى وعليه به المص في الشرح بقوله  
المفرد ينقسم باعتبار شخص مشاهير **الخامس** الكلية هو المقصود بالذات في علم المنطق لانه مادة  
الحدود والبراهين دون الجزئي لانهم ذكروا ان الجزئيات لا تتحد ولا يبرهن عليها ولا بها **السادس**  
الكليات ثلاثة اقسام طبيعي ومنطقي وعقلي اما الطبيعي فهو الحقيقة الكلية من حيث هي لا بتقدير كلية فيها  
والجزئية وان كانت في نفس الامر كلية واما المنطقي فهو ما لا يمنع نفس تصور من وقوع الشركة فيه واما  
العقلي فهو الحقيقة الكلية من حيث هي لا يمنع نفس تصور هاهنا وقوع الشركة فيها فهو مركب من الاولين  
فانما قلنا شلا الحيوان كلي فمما لا مورد لانه الحيوان اما حقيقة كلياً من حيث هو هو من غير اعتبار شيء  
من المعارض معه ومفهوم ما لا يمنع تصور من وقوع الشركة فيه والحيوان باعتبار انه لا يمنع تصور  
الشركة يسمى الاول من هذه الامور كلياً طبيعياً لا منطقياً من الطبيعة من حيث هي لا بتقدير حقيقة من حيث هي  
الثاني منطقياً لانه المحو عنه في علم المنطق ويسمى الثالث عقلياً لكونه مركباً باعتبار العقل وذكرنا  
ان الطبيعي موجود في الخارج لانه جزاؤه الموجودات في الخارج وجزء الموجودات موجود مثلاً في العلم  
الحيوان على فرد من افراده فجزءه مركباً من اشياء حيوانية وناطقة ومشتخصات ولا يتميز عن غير الانبيك  
ومجموع ذلك موجود فالحيوان الذي هو جزء ذلك الموجود موجود فنقول على هذا الحيوان من حيث هو  
كلي طبيعي والحيوان من حيث هو موجود فالكلية الطبيعي موجود واعتبر من سعد الدين هذا الوجهين وقال  
الحق ان الكلية الطبيعي موجود في الخارج بميزان في الخارج شيا تصدق عليه الماهية التامة باعتبار عرض  
الكلمة لها كانت كلياً طبيعياً كزيد وعرو واما العقل والمنطقي في وجودها تراعى وعادة المناطقة  
ان يتكلموا على وجود الاول ويسكتوا عن الثاني فيبين قال الكليات لان النظر فيها خارج عن الصناعة  
قالا لفظ الشيرازي وهذا مشترك بينهما وبين الاول فلا وجه ليراده واحاطا لهما على علم اخر وجه ذلك  
السمعيان وجود الاول فائدة تحصل ياد في نظر خلافاً لآخرين فانما البحث عن انما موجودان ادو  
معدومان فامض **السابع** وجه التسمية بالكلية والجزئية كما قال بعضهم ان الجزئي هو الحيوان **قلت**  
غالباً لان الانسان فانه جزء من زيد وذلك لتركيبه من انسانية ومشتخصات والحيوان فانه جزء  
من الحيوانية والناطقة فسمي الانسان مثلاً كلياً لا تنسب به الى الكل الذي هو زيد ونحوه وكذلك  
الحيوان لا تنسب به الى الكل الذي هو الانسان وسمي زيد مثلاً جزئياً لا تنسب به الى جزئية الذي هو  
الانسان وسمي الانسان ايضاً جزئياً لانه لا تنسب به الى جزئية الذي هو الحيوان **قلت**  
وهذا باعتبار الحقيقة كما ترى واما باعتبار الصدق فالانسان لا ينسب وهو ظاهر **الثامن**  
تبين لك من كلام المصنف ان التشكيل يكون بالشدة والضعف كما تشل ويكون ايضا بالاولوية  
والقدم وهو ان يكون حصوله للمعنى في بعض افراده اولياً او اقدم منه في البعض الاخر كالوجود

فقط الطبيعي وعلم الكلية

فقط التسمية بالكلية والجزئية وجه





فأنت في الواجب الوجود أقوى وأثبت منه في الممكن وهو أيضا في الواجب بل في الممكن هذه ثلاثة وجوه  
 قالوا في مشككا لأن أفراد مشتركة في أصل المعنى ومختلفة بأحد الأوجه الثلاثة فالناظر فيه  
 أن اعتبر أصل المعنى طنه متواطيا لتواطى أفراد فيه وإن اعتبر الاختلاف طنه مشتركا ككله فله معاني  
 مثل المعنى فيتشكك الناظر فيه هو متواطى أو مشترك في معنى شككا أي موافقا للناظر في التشكك  
 الزركشي عن بعضهم جواز فتح كانه بمعنى أنه مشترك فيه **قلت** وفي تحقيق التشكك  
 عند الرجوع إلى التحقيق عدي نظرا لأن ما يجمعونه شككا كونه الألوان مثلا لا اختلافها بأحد  
 الأوجه السابقة لأن أرادوا اختلافها في معنى المعنى فليس بدال على الاختلاف في الحقيقة الذي  
 هو المقصود وإن أرادوا اختلافها عقلا فلا نسلكه لأن البياض وغيره إذا ردت في ذلك وقطعت  
 النظر عن فرد الحار جية لم تترك فيه تفاوت بل هو معنى واحد كسائر المعاني ولأنهم إذا سلموا أن  
 الأفراد متفقة في أصل المعنى لدايشكك الناظر هو متواطى أو مشترك كما تقدم لزم أن يكون ذلك  
 الاختلاف عارضا للحقيقة ولو كان ذاتيا لكان مشتركا ولا ريب أن الاختلاف الكا رضى لا يعتبر ولا  
 يستحق أن يسمى شيئا لاجله شككا ولا لزم أن يسمى لانتسان شككا لاختلافه أفراد كثير بالبرهانية  
 وإنما التشكك بالاختلاف الذاتي ولاش من اختلاف الذاتي بوجوده فلا شئ من التشكك بوجود  
**فان قلت** هذه النكار للمحسوس فإنا شاهد في الألوان ولا نوارم مثلا  
 اختلافا شديدا بحسب كمالها لا يترى فيه من ينصر **قلت** تراعى أنها في اختلاف  
 المعنى في نفسه فإذا اجمعت عن أدراك اختلاف فيه وتما عشت إلى الاض بالمحسوس رجعا إليه  
 فتقولان اللون الذي يشاهده اعراض متماثلة يجل كل محل منها ما قد رله فلا جرم أن جاز يشكك  
 أفراد نوع واحد منها على بعض المحال متتارته كثيرا غير مختلطة بشئ مما يخالفها من الألوان فتحققها  
 الحاسن أكثر من غيرها وتجد فيها شدة كالبياض في الفاج وجاز أن تغفل في بعض المحال أو تتخللها  
 ألوان أخرى فتقل تحقق الحاسة لها وتجد فيها ضعف كالبياض في الثوب قد تميزت الشدة والضعف  
 أما سببها أمور عريضة كالأثر في الثوب أو في كبد يضعف بياضه لمخالطة ألوان أخرى لا تری  
 إلى بياض أخذ الموزر وهل سبب ضعفه لا بد وأجر الحرة من قتاله وهل في هذا كله شئ يبيح اختلاف  
 في الحقيقة ولو تزلزل كل فرد من جز البياض متزلة كل فرد فرد من أفراد الانسان لم تترك بينهما فرقا  
 ولو كنا نعتبر مثلا هذه الاختلافات لزم كون الانسان ونحوه شككا أيضا أما أن اعتبرنا  
 الاختلاف الفارض فلما رما أن اعتبرنا الذاتي فنقول أيضا في الانسان أن النطق الذي هو أدراك  
 الكليات والقوة المدورة لذلك وجدا اختلاف أفراد فيه فتم من بلغ غاية في ذلك وأدراك  
 الدقائق ومنهم من كان يلحق ببلادة وقدا مة باليهام لا يقال هذا لا يدل على أن الاختلاف  
 ذاتي لأننا نقول الاختلاف المتقدم في اللون لا يدل عليه أيضا فاعتبارها ذاتيا لا يخرجكم أو  
 جموعا من المعقولات تصور عن المحسوسات وحاصل هذا أنهم جعلوا الاختلاف قسما  
 سموه شككا عارضا سلمنا ولا نسلكه تشكك لتصورهم بأن العارض لا يعتبر ولا يفتك  
 المتواطيات مشكلة لوجود مثل ذلك فيها وأن جعلوه ذاتيا لم نسلك لما تقدم وأكالتهم أيضا  
 وجه تسميته بالمشكك في نظر الناظر في الجملة لأن الحقائق تاتيه في نفسها نظرها  
 الناظر لا ولا اختلافنا نظر الناظر كثيرا وقد عللوا تسميته بالمشكك بأن السامع  
 يتشكك هل قصد الواضع الخصوصيات التي وجبت التفاوت في أفراد فيكون مشتركا

الحقائق

لفظيا

لفظيا أو القدر المشترك فقط فيكون متواطيا قسما لا بوعيد الله الشريف كما نقل ابن مرق  
 وهذا في طبيعة المشكك ويروى في جعل السامع قصدا لواقع انتهى قال ابن مرق  
 وفيه نظراتهم إذا اصطلاحوا على أن المشكك هو هذا أفله طبيعة لا يقال أنه التوجيه الأول  
 لأننا نقول لا ولا اصطلاح صرف وهذا مع ملاحظة اشتقاق انتهى **قلت** وقد بال  
 من كلام ابن مرق وقصده ما استسوم في هذه المسئلة وأن لا نأخذ له قويا وإنما هو اصطلاح  
 على أدنى شبهة ولا تحقيق في ذلك كما اشترنا إليه **أو فان قلت** هذا إنما  
 يلزم على طريقة الجمهور ولم لا نمر على ما قال أبو عبد الله الشريف فلا يلزم شئ وهو أن المشكك  
 ليس بطبيعة واحدة ولذا لم يكن نوعا ولا جنسا بل طبقاته متباينة بالحقيقة إلا أنه يتعدد  
 التميز بينهما عند العقل للاشتباه بينهما لا يعرض للحس والحيا في متعلقها فيحصل للعقل فيها  
 قدر مشترك لا حقيقة له خارجا شبه الحيا لا لتشتت النشئ مما اشتباه المحسوسات فيتخير  
 الواضع فيها ويتشكك ويضع لها اسما واحدا بحسب المعنى الذي قد تتفاوت بالتقديم  
 والتأخير وبالاولوية والاشدية والاضعفية فحيث يكون التفاوت وموجبه الذي هو  
 الاختلاف من أصله **قلت** هذا في بادي الرأي هو أمثل من غير أنك وإنا ملته  
 تجد مختلفين جهتين الأولى أن اللغات عند الجمهور توقيفية والتجربة المذكور مستحيل في حقه  
 تعالى وهذا عند الجمهور كاف في بطلان ما ذكرنا الثانية أن التفاوت الذي أعناه في طبقاته وأنه ليس  
 بطبيعة واحدة إن أراد به أنه حقائق متباينة وثبت ذلك بوجه فليسلمه مشتركا ولا ينبغي  
 بالمشكك لأنما وضع لحقائق والافسدها وحدا مشتركا لدخول مثل هذا في وزر والتحكم  
 والتخليط يجعل بعض متباين الحقائق مشتركين وبعضها لا من غير فارق لا يقال قلت تتركه وتنسك  
 الفارق هو الاشتباه بمعنى أن اللفظ الموضوع لحقائق مع اشتباه بينهما تشكك ولحقائق دون  
 اشتباه مشترك لأننا نقول هذا التفريق ما لم نأخذ أهلية ولا سقمنا به مع كثرة دونه وإن حده  
 بين أهل المقول وكوسم بالاشتباه في كثير من المشتراك وإن أراد أنه حقيقة واحدة متساوته  
 بعوارض وثبت ذلك بوجه أيضا فليكن متواطيا وهو الذي فرغنا منه قبل وإن لم يثبت له شئ  
 من ذلك فنله بأنه طبائع ومن له بان الواضع تخير فيها فقد بان لك هذا كله ضعف القول بالتشكك  
 غاية اللهم لأن يرجع إلى مجرد اصطلاح على أدنى شبهة كما سرفلا مشاحة أو يكون ذلك إجماعا منهم  
 فيكون التسليم أو غير أنه تقدم من كلام أبي عبد الله الشريف ما يؤيد أن الإجماع حيث قال مراد  
 المناطقة المتواطى ما له معنى كلي استوي في محاله أم لا أخذ من كلامهم في الجدل والتفسيطة  
 وحكي لنا عن بعض الشيوخ أنهم نقلوا القول بعدم التشكك ولم يطلع بعد على تأييده ولا حجة على  
 حجة ولعمري لقد صاب رأيه علم وبعد كتي هذا رأيت لبعضهم حجتا أيضا وهو أن البياض  
 خلا إذا أطلق على الشئ فإنا أن يكون اشتباهه فيه مع ضمة تلك الزيادة أو لا فإن لم يكن فهو  
 المتواطى وإن كان فهو مشترك فإذا لا حقيقة لهذا القسم المستعمل بالمشكك وأجيب  
 بأن تركيبا لشبهتين يحدث لطبيعة أخرى كالحق لا ذكر ولا انتهى انتهى ولا يخفى أن السؤال  
 وأما الجواب فهو ميسر إلى نحو ما لا يعبده الله الشريف وقد علمت ما فيه ثم بعد كتي هذا كله  
 رأيت الشافعي الدين في شرح مفصده ذكر أن ظاهر كلام النور أن أنواع اللون هي البياض  
 والسواد والحمر وغيرها وأنواع الكيفيات هي الحرارة والبرودة واليبوسة وغيرها فالحق



ان يقال عليه التشكيك كاليان مثلا كل فرد مخصوص من افراده متفارقة في النوع كيباض الثلج  
ثم ذكر ايضا ان القول بالتشكيك لا يكون مندمم الاغراض بما على استماع التفارقات والماهية وان يصح  
يقول التشكيك مطلقا وبعضهم يحوزه ويجوز تفاوت الماهية وذكر في المسئلة انما هو كذا حيث شريطة  
انظر هان شئت ولو لا خشية السامة مما ترسختها **قوله** واما جري الخ فيتم صلاحيته هنا  
الكتابا دل عليه التقييم وحده من كلامه ان تقول هو اللفظ المفرد الذي يمنع تصور ستمائة من صدقه  
على كثر فاللفظ جنس والمفرد فصل يخرج المركب الذي يمنع الخ يخرج الكلي هكذا عرف الخوخي في الجمل  
غير انه عبر بالعلم فاورد عليه ابو عثمان العقابي انه غير متفكر في خروج العلم القلي لانه موضوع لكلي  
والعلم الجنسي وما علمان عند النجاة قال لا يترزوق والجواب عن الاول اننا لانسلم ان اطلاق العلم على  
القلي حقيقة بل هو مجاز والدليل التماثل في نفسه بل جعله بن معصور جارا لاجري العلم كليا ولكن  
العلم بالقلية لا يستلزم علم احدي شخص ستمائة وقيل ذلك لا يقال فيه علم فند دخل اذا ولا فرق بين ان يكون  
شخص المستعمل بالوضع والاستعمال لا يستلزم في الاعلام الوضع وعلم الثاني بعد تسميته علم حقيقة  
ان العلم الجنسي عند المحققين انما وضع للحقيقة التي لا يوجد منها اثنان فاسامة مثلا انما وضع  
للمحقيقة الاسدية وهي واحدة نسماها اذا شخص قلت وفي الجواب عن الاول شي لان الشخص  
مع الاستعمال موجود مع كمال المعارف فلم لا تدخل في الترتيب وتسمي علاما في قوله لا يستلزم في الاعلام  
الوضع شبه مبالغة لان الوضع الذي لا يستلزم في ما هو وضع واضع المقصود اما غيره فمشتكك اورد  
لا فرق بين زيد وانا الا بان ذلك تشخص في الوضع وزا في الاستعمال فقط وقد يجاب عن هذا  
بانا لا استعمالنا انما القلي خلافا لاستعمال في غير العلم كانه لذلك عدل عن التفسير ولا بالعلم  
الى التفسير بالاجري غير انه رد عليه ايضا انه ان ارد بقوله ما يمنع تصوره ان يمنع مطلقا من غير شي  
اخر خرج منه العلم القلي وان اراد النع مع ضميته دخلت المعارف كلها والعلم لهذا لم يذكره الخوخي  
صراحة وكفى به بالتقييم وبما خرج المعارف غير العلم كانه عليه ومذا غير مخلص لان صنع الشركة  
المحور فيه مذكور بعينه في التقييم مع انه صرح بحده بعد هذا كما حده ناه قبل وله ان يلتزم  
انما لم ادر المنع مطلقا فخرج سائر المعارف واما العلم القلي فيتمثل ان يقال بخروجه نظر الى انه في  
الاصل كلي ويتولد بدخوله ويمنع احتياجه الى شي وذلك انه انما يحتاج الى الالات والاضا فتكون معها  
كليا قبل اشتهايه واما بعد اشتهايه فيمنع الشركة فينزل احتياجه الى الاشتهايه واولا من ان احتياجه  
العلم الاصل الى الوضع وانما لم يحل سائر المعارف جزيات لان التحقيق انهم ما تها التي وضعت  
لها ليست تشخصه فانا مثلا موضوع للتشكيك من حيث هو وهذه موضوع للشار الى مفرد مذكر  
وهكذا ولا تسلان نحو التشكال او المشار الى هذه المعنى كلي يبين ان سائر المعارف كليات في اصل  
وضعها وانما تصير جزيات عند الاستعمال بواسطة امور معنوية كالشكال والخطاب والاقبال  
اول نظرية كالالمهنية او الفصلة باعتبار اشتغالها على مفرد **فان قلت**  
فحينئذ لا فرق بين سائر المعارف غير العلم وبين المنكرات اذ كل واحد منها كلي يصير اذا استعمال  
في معنى خارجا جزيا لانه اذ كل ما يتشخص في الخارج فهو جزئي وكل لفظ أطلق على جزئي  
فهو جزئي فلا فرق اذ اني هذا وبين رجل اذا اريد بهما معين **قلت** سلنا صحة استعمالها  
معا في معنى خارجا ولا نسلم اتحاد مدلولها ومن هناك افترقا فاذا قلت مثلا هذا رجل  
تشير الى معنى مدلول هذا الذات الشخصية خارجا وهي جزئية فتسمي اللفظ الدال عليها

جزئيا

جزئيا ومدلول رجل الذكر البالغ الذي وهو كلي لا يقال اذا كان مدلوله الذكر الذي يصير مفردة  
كالعلم الجنسي الحقيقية المعروفة في الاذهان لانا نقول لزيد به الدلالة على الحقيقة مطلقا  
بل بقيد وجوده فان فردا من افراده كانه يقول هذا فرد من افراد تلك الحقيقة وهذه ليست هي المفردة  
اذهني اخص من تلك ولذا صح الاشارة الى الهيكل باعتبارها وتسميتها باسمها لا يقال لزيد اخصرت  
الحقيقة في فرد معين صارت ايضا جزئية لذلك الفرد لا سحالة تعدد هاهي لان المعنى الواحد  
لا يحمل كليات ولا ينفي بالاجري الا هذا اني مفرد جلا مثلا جزئيا لدلالة التمسك على جزئي لانا نقول هو  
منوع لانها وان لم توجد في ذات اخرى توجد امثاله ولا ينفي بالكلي لانا يصح ان يكون له  
افراد وفي هذا المقام يزيد بحث **تبليها** **الاول** ما تقدم في المعارف  
سوي العلم منها موضوعات كليات هو الصحيح وقيل موضوعات جزئيات وادعي بغيره ان عليه  
اكثر اهل العربية وقيل موضوعات وضع العلم الجنسي وتقل ان مرزوقا انه اختاره بغير الحقيقة  
**الثاني** فرق المميز بين العلم الشخصي والعلم الجنسي بان الاول موضوع لتشخص خارجا  
وهو ظاهر والثاني موضوع لتشخص ذهنا وهذا ايضا يفرق اسم الجنس وقد اكثر الناس  
في التفرقة بين هذه الثلاثة ففرق الخضر وشاهي بين العلمين بان الشخص موضوع للحقيقة  
بقيد الشخص الخارجي والجنس موضوع لها بقيد الشخص الذهني وقرق بين علم الجنس  
واسم الجنس بخصوص لقصور الذهنية فان وضع هاتين حيث خصوصهما فهو علم الجنس ومن حيث  
عمومهما فاسم الجنس كذا نقل عنه الزركشي وتقل عزابا حاجبا اسم الجنس كاسد مثلا موضوع لفرد  
من افراد النوع لا بعينه والتعدد فيه من اصل الوضع وعلم الجنس كاسامة موضوع للحقيقة المتحدة  
فاذا اطلقت اسدا على واحد اطلقت على اصل وضعه واذا اطلقت اسامة على الواحد فاما اردت  
الحقيقة ويلزم من ذلك التعدد في الخارج والتعدد فيه ضمنا لا قصدا بالوضع انتهى قال الزركشي  
وبعد الفردان ان ريد بها ان واضع اللفظة قصد ذلك فيحتاج الى دليل ولا في محركات قلت  
اما النحوي فدليله اختلافهما في الاحكام اللفظية واما المنطقي فلا يكتفي بهذا لعدم اختصاص  
نظرة بلغة العرب ولا توجد هذه الاحكام الا فيها اللهم الا ان يشبهه في غير ما قياسا عليها  
ويشبه بوجوده لانه اخرجي لاعراب وقد شاهدنا هذه اللفظة بغير العجم انهم اذا ارادوا الحقيقة  
من حيث هي كما يراد باسمه اتوا بالاسم مجردا واذا ارادوا فردا من افراد اتوا بالاسم بقيد بالوحدة  
فقالوا واحدا من كذا بلقبهم او بقيدوه بغيره والحاصل ان علم الجنس هو كاسم الجنس  
المعروف بلام الحقيقة فان كلاسها يراد به الحقيقة من حيث هي بخلاف اسم الجنس المنكر فانه  
يراد به فرد خارج من افراد الحقيقة لا بعينه ولذا كان الاول معرفة ووالثاني لان الحقائق  
معرفة في الاذهان والافراد الخارجية غير معرفة لاعداد حضورها او عند هاهنا اذا سمع  
السامع الاسد ولم يكن هناك متفرد ولا قامت قرينة على ارادة كل فرد لم يفهم الا الحيوان  
المفترس من حيث هو وهو اسد معروف في هذه النيات فيه ولا انهما وهذا البينة مدلول  
اسامة واذا سمع اسد اعلم ان المعنى به فردا فاما لم يكن خاضرا بنهم عليه كذا افراد وعدم  
وجا به في ذهنه او الموجود في ذهنه على التمييز الحقيقة لافراد هاهنا وهو ظاهر  
**الثالث** لبعضهم هنا سؤالات الاول ان مرجع الكلي الى صحة وجود افراد يتدرج هاهنا

فقط ما على التشخيص  
الكلام على الجنس  
والجنس



عليها ونطابقها والخري لو تصور جماعة كان مطابقا لتلك الصورة الحاصلة في اذهانهم كلما  
 فيجوز ان يكون كليا الثاني ان مفهوم لفظ الخري كلي وهو ظاهر فاذا كان كلياً لم يقع تعريفه بانه  
 هو الذي يجمع الشركة لانه لا شيء من الكلي يجمع الشركة الثالث ان التصور كاتر وحصول صورة الشيء  
 في الذهن والمفهوم هو الصورة الحاصلة في الذهن واصافة التصور اليه المفهوم في قولنا ما يمنع  
 نفس تصور مفهومه يتفق ان تحصل لتلك الصورة في الفعل صورة وهو باطل واجيب  
 عن الاول بان الصور الحاصلة في اذهانهم لا تزيد وعمره وحالها مثلا اذا خنت مع قطع النظر عن تلك  
 المحال فهي واحدة بالذات ولا تعدد بينها حتى تتحقق المطابقة وان اخذت بالمطابقة في الحال فلا  
 نسلم ان بينها مطابقة وتصادقا واجيب عن الثاني بان مفهوم ما يمنع الشركة ايضا  
 كلي فيصح تعريف الخري به وما وقع عليه هذا المفهوم من خور زيد وعمره وهو قطعاً مانع من وقوع  
 الشركة وليس هو مفهوم لفظ الخري المعروف بما يمنع الشركة هو تعريف المفهوم لفظ الخري لا تعريف  
 لزيد وعمره وخور زيدا لان مفهوم لفظ الخري هو كلي كما ترصده تعريفه وما زيد وخور فلا يصح تعريفه  
 لما تضمنه الخرييات لا تحدد ولا يبين عليها وهذا واضح واجيب عن الثالث بان التصور  
 قد يطلق على حصول الشيء في العقل كصور معنى الوجوب والامكان فيكون معنى تصور المفهوم حصول  
 المفهوم **قلت** وفيه نظروا الظاهر ان التساؤل انما نشأ عن جعل المفهوم هو الصورة  
 الحاصلة في الذهن بالفعل وهذا غير لازم لجواز ان يراد بالمفهوم المعنى الموضوع لما للفظ من حيث  
 هو معنى فقط وخشيئ لا يراد السؤال فتأمل **المراد** ما تقدم من تقسيم الكلي الى الطبيعي  
 واللفظي والعقلي بخبري ايضا فاذا قلنا مثلاً زيد جبري فزيد المأخوذ ما قام وقوع  
 الشركة من حيث هو جبري طبيعي ومفهوم ما يمنع الشركة جبري منطقي والمجموع المركب منها عقلي  
**قوله** الجبري ايضا يطلق الخ يعقلنا الجبري يقال بالاشارة على معنيين احدهما ما تقدم  
 تعريفه والآخر هذا او عرفه الكاتب بانه كل اخص تحت علم اي حكا كان عموم مطلقا او من روجه  
 كالانسان بالنسبة الى الحيوان والحيوان بالنسبة الى الانسان فيقسم الثاني في كل منهما جبريا  
 من الآخر كلياً فالللتعدد والمحتقون على ان لراد العموم والخصوص المطلق انتهى وبسبب الاول  
 حقيقيا لان جبريته بالنظر الى حقيقة المانعة من الشركة ويتأمله الكلي الحقيقي القابل للشركة  
 بالنظر الى حقيقة ويسمى الثاني جبريا ايضا لان جبريته بالاضافة الى ما قبله ويتأمله الكلي  
 الاضافي وهو الاعم من شيء فالجميع كلياً وجبرياً بالنظر الى حقيقة هو الحقيقي وبالنظر الى غير  
 هو الاضافي ولما عرفنا الكاتب بما تقدم اورد عليه ان قطب ان الخري الاضافي والكلي الاضافي فيضائفا  
 لان معنى الخري هو الخاص ومعنى الكلي هو العام والخاص ما يكون خاصاً بالنسبة الى العام  
 كالعكس واحداً لمقتضى ان لا يجوز اخذه في حد لاخر لان جبر الخري لا يعقل قبل الحدود  
 والمتضايفان تعقلهما معاً وايضا لفظه كل انما هي للافراد والتعريف بالافراد وليس بجائز  
 قال الاول بان يقال هو الاخص من شيء واجاب سعد الدين بان ما ذكره ليس تعريفا  
 الخري بل تعييراً للمعناه وانه على اي شيء يطلق بالنسبة الى من عرف معنى الخاص والعام فلا بأس  
 بزيادة لفظ الاعرفه ولا بأس بان يراد كل قال على انه اذا كان مرادنا الخي اخص لم يصح تفسيره  
 بالاحص من شيء فالاول في تعريفه ان يقال هو المفهوم الذي يشترك شيء بينه وبين غيره

ولا يكون

قوله الجبري ايضا يطلق الخ يعقلنا الجبري يقال بالاشارة على معنيين احدهما ما تقدم تعريفه والآخر هذا او عرفه الكاتب بانه كل اخص تحت علم اي حكا كان عموم مطلقا او من روجه كالانسان بالنسبة الى الحيوان والحيوان بالنسبة الى الانسان فيقسم الثاني في كل منهما جبريا من الآخر كلياً فالللتعدد والمحتقون على ان لراد العموم والخصوص المطلق انتهى وبسبب الاول حقيقيا لان جبريته بالنظر الى حقيقة المانعة من الشركة ويتأمله الكلي الحقيقي القابل للشركة بالنظر الى حقيقة ويسمى الثاني جبريا ايضا لان جبريته بالاضافة الى ما قبله ويتأمله الكلي الاضافي وهو الاعم من شيء فالجميع كلياً وجبرياً بالنظر الى حقيقة هو الحقيقي وبالنظر الى غير هو الاضافي ولما عرفنا الكاتب بما تقدم اورد عليه ان قطب ان الخري الاضافي والكلي الاضافي فيضائفا لان معنى الخري هو الخاص ومعنى الكلي هو العام والخاص ما يكون خاصاً بالنسبة الى العام كالعكس واحداً لمقتضى ان لا يجوز اخذه في حد لاخر لان جبر الخري لا يعقل قبل الحدود والمتضايفان تعقلهما معاً وايضا لفظه كل انما هي للافراد والتعريف بالافراد وليس بجائز قال الاول بان يقال هو الاخص من شيء واجاب سعد الدين بان ما ذكره ليس تعريفا الخري بل تعييراً للمعناه وانه على اي شيء يطلق بالنسبة الى من عرف معنى الخاص والعام فلا بأس بزيادة لفظ الاعرفه ولا بأس بان يراد كل قال على انه اذا كان مرادنا الخي اخص لم يصح تفسيره بالاحص من شيء فالاول في تعريفه ان يقال هو المفهوم الذي يشترك شيء بينه وبين غيره

ولا يكون هو مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره من حيث هو كذلك وبهذا معنى قولهم هو المدرج  
 تحت الشيء فكان المراد من روجه استغالي لاجل ذلك عند ما في التعبير بالاندراج التام لا ذكر المشعر  
 بان المراد العموم المطلق الذي هو المرتضى ان معنى الاندراج في الشيء عندهم هو ان يكون الشيء  
 شاملا له ولغيره وبذا يكون الناطق ليس جبريا اضافيا بالنسبة الى الانسان لان الانسان  
 لا يزيد عليه بشيء من الافراد وما يلزمه في الاتيان بلفظة كل جوابه ما تقدم **قوله**  
 ان كان موجوداً الخ لم يعمل المصنوع على الكلي والكاظمي وغيره من ان كل شخص يدرج تحت حقيقة  
 الفاعلة عن الشخصيات كما اذا جردنا زيدا عن الشخصيات التي هي اخصا بغيرها بغيرها هي  
 الانسانية وبما علم منه وكانه فر من هذا الى اعتبار الوجود والقدر وان كانا زيدا في الحقيقة  
 حذرا لما اوردته القطب عليهم من التقصير واجب لوجوده انه شخصه فيمتنع ان يكون له ماهية  
 كلية ولا فيكون كان مجرد تلك الماهية الكلية يلزم ان يكون مراد واحد كلياً وجبرياً وهو كماله  
 وان كان تلك الماهية مع شيء اخر يلزم ان يكون واجبا لوجوده مع وضو للشخص وهو محال  
 لما تقر من ان الشخص لا واجب عينه وهذا لا يراد على المصنوع واجبا لوجوده بصدقانه موجود  
 ولا يكون مع ذلك كلياً على ان الاعتراض جاب عنه سعد الدين في شرح التسمية فراجع  
**قوله** وان كان مقدراً وما الخ فيه نظرا لان الخري الحقيقي كيف يكون مفهوماً ولا يخفى بدرجة تحت  
 الوجود وكانه ذكره على سبيل الفرض ليتبين الحصر والله اعلم ويحتمل ان يكون مراد بالمعنى وم  
 غير الخارج من الحقيقة لانه حقيقة على مدلول العلم الحقيقي وفيه نظر **قوله** كل مقول الخ  
 اعلم ان كل لفظ يقابل في لفظ اخر لا بد بينهما من احدى نسبت التافض والمباينة الكلية  
 والترادف والمساواة والعموم مطلقا والعموم من روجه وطريقا لخصرنا اللفظين اما ان يمتنع  
 تضادهما بالنسبة لاولا ولا بالمراد واختلافا فيهما نقيضا وانما تأخو كل انسان كانت تقيض  
 الانسان ليس بكاتب وهو التافض وبواسطة معرفة الوضع نحو الانسان والجبر وهو  
 المباينة والثاني وهو الاتساع تضادهما امان يتلذذ ما صدق ام لا ولا اولا ما ان يتحد مدلول  
 كالبه والمنطقة ومما الزاد فالاول لا يتحد كالانسان والناطق وهو المساواة والثاني وهو  
 ان لا يتلذذ ما صدق اما ان يتحد كل منهما وهو العموم والخصوص من روجه كالانسان  
 والابيض واحد مطلقا وهو العموم والخصوص مطلقا كالانسان والحيوان وجرت  
 عادتهم بذكر النسبة لاربع فقط في هذا المقام اعني المباينة الكلية والمساواة والعموم  
 مطلقا والعموم من روجه وبسبب كون ذكر التافض في بابهم وعن الترادف للتقديم في تقسيم  
 الالفاظ وللاستغناء عنه بالمساواة اما وجه التسمية في التافض فسياتي واما المباينة  
 فلا فاضل الفارق قلنا رقة مدلولي اللفظين بحيث لا يجتمعان ابداً واما في الترادف فلان اللفظين  
 لا تضاد قائم عليهما واحداً صارا قدر كياه وترادفا عليه كالترادف في رتبة واحدة عند الركوب  
 عليهما واما في المساواة فظاهر لئسا وبهما فيما يهده فان عليه واما في العموم مطلقا فلا  
 العلم لما كان لا يزيد عليه الخ من شيء كان عموم مطلقا اي غير مقيد بجهة ومما رخصه من اخر  
 مطلقا كذا للخلان العام من روجه فان عمومهما انما كان بالنظر الى عمومهما لغيره واما بالنظر  
 الى عمومهما لغيره فهو خاص فصارا عامان من روجه وقا صان من روجه وكذلك الاخر وهذا



قوله الجبري ايضا يطلق الخ يعقلنا الجبري يقال بالاشارة على معنيين احدهما ما تقدم تعريفه والآخر هذا او عرفه الكاتب بانه كل اخص تحت علم اي حكا كان عموم مطلقا او من روجه كالانسان بالنسبة الى الحيوان والحيوان بالنسبة الى الانسان فيقسم الثاني في كل منهما جبريا من الآخر كلياً فالللتعدد والمحتقون على ان لراد العموم والخصوص المطلق انتهى وبسبب الاول حقيقيا لان جبريته بالنظر الى حقيقة المانعة من الشركة ويتأمله الكلي الحقيقي القابل للشركة بالنظر الى حقيقة ويسمى الثاني جبريا ايضا لان جبريته بالاضافة الى ما قبله ويتأمله الكلي الاضافي وهو الاعم من شيء فالجميع كلياً وجبرياً بالنظر الى حقيقة هو الحقيقي وبالنظر الى غير هو الاضافي ولما عرفنا الكاتب بما تقدم اورد عليه ان قطب ان الخري الاضافي والكلي الاضافي فيضائفا لان معنى الخري هو الخاص ومعنى الكلي هو العام والخاص ما يكون خاصاً بالنسبة الى العام كالعكس واحداً لمقتضى ان لا يجوز اخذه في حد لاخر لان جبر الخري لا يعقل قبل الحدود والمتضايفان تعقلهما معاً وايضا لفظه كل انما هي للافراد والتعريف بالافراد وليس بجائز قال الاول بان يقال هو الاخص من شيء واجاب سعد الدين بان ما ذكره ليس تعريفا الخري بل تعييراً للمعناه وانه على اي شيء يطلق بالنسبة الى من عرف معنى الخاص والعام فلا بأس بزيادة لفظ الاعرفه ولا بأس بان يراد كل قال على انه اذا كان مرادنا الخي اخص لم يصح تفسيره بالاحص من شيء فالاول في تعريفه ان يقال هو المفهوم الذي يشترك شيء بينه وبين غيره

ترادفين علي



وهذا وجه تسميته هذا الكلام

وجه تسميته هو بذلك وهو ظاهر وأعلم أنهم إنما اعتدوا هذه النسبة لأربع فالحيتين  
فقط هذه طريقة الكاشاني في التسمية وعلى ذلك بان المتناسبين اما كليان او جزئيان  
او جزئي وكلي والاخيران لا يكون فيهما النسبة لأربع لان الجزئيين متباينان اذ الجزري مع الكلي  
ان كان جزئيا له فالكلي اعم منه مطلقا ولا فيلزم قال السعد وفيه نظرون فلهذا اذا كان صاحبها  
فهذا الانسان وهذا الضاحك جزئيان من الانسان والضحك غير متباينين بل متساويان  
وايضا الانسان الكلي ليس متباينا للجزري من الضاحك بل اعم منه لا يجري العموم من وجه في غير الكليتين  
فهذا المتباين كليان **قوله** وفي نظيره نظرون هذا الانسان وهذا الضاحك  
انما كانا جزئيين من اجل الهاذية وهذه الهاذية واحدة ولا تساوي مع الاتحاد ولما الانسان  
والضحك فهما في انفسهما كليان وان قيد ابدا الشرح لمعين لان الجزري يقوم به امور كلية  
ومن ثم كانا متساويين والحق ان النسبة لأربع ان اراد جريان جميعها فلا يكون الا في الكليتين وان اراد  
جريان احدي النسبة لأربع فذلك صالح في الكليتين والجزئيين لان الجزئيين اذا كان بينهما التباين  
او العموم المطلق صدق ان بينهما احدى النسبة لأربع فالأفضل التعميم بان يقال كل مقول لشيء لا يرد  
بينهما من احدى النسبة لأربع ولذا اعتبر به الملمر حجة الله تعالى في بيان الكمال **قوله** تقيضا مما تساويا  
ابدا لم مثاله الانسان والناطق تقيضا مما لا انسان ولا ناطق ومما تساويا بان اي كلما صدق  
لا انسان صدق لناطق والعكس وببرهانه ان نقول كلما صدق لا انسان كذب انسان للتناقض  
بينهما وكما كذب انسان كذب لناطق للتساويات بينهما وكما كذب ناطق صدق لا ناطق للتناقض  
فنتج كلما صدق لا انسان صدق لناطق وهو المطلوب ثم نقول في الجانلة الاخر كلما صدق لناطق  
كذب ناطق وكما كذب ناطق كذب انسان وكما كذب انسان صدق لا انسان وهو كما مر **قوله**  
المتباينان لم يعنيان تقيضا لمتباينين لا يكونان متساويين اذ لو كانا متساويين لكانا هما  
متساويين كما مرانفا والعرض انهما متباينان هذا خلف ولا بينهما العموم والخفوض من مطلقا  
اذ لو كان بين تقيضا لمتباينين عموم مطلق لكان بين هذين لمتباينين عموم مطلق على التقاس  
كاسيا في كيد وهما متباينان هذا خلف فلم يسبق من النسبة لالتباين والعموم من وجه وهو الوجود  
فيهما وهذا يعني عن استدلال الفرق فيهما مثاله التباين انسان ولا ناطق تقيضا مما لا انسان وناطق  
ومما متباينان اي كلما صدق لا انسان كذب ناطق وبالعكس ومثال العموم من وجه الانسان  
والحيوان هما متباينان وتقيضا مما لا انسان وحيوان بينهما العموم من وجه يجتمعان في الفرس  
مثلا وينفرد حيوان بالانسان وينفرد الانسان بالجزر **قوله** وكذلك الخ يعنيان الذين  
بينهما العموم من وجه لا يكون تقيضا مما متساويين ولا فليتساوياها كما مر والعرض انه  
ينفرد كل منهما عن الآخر هذا خلف ولا بينهما العموم المطلق ولا فليكونا مما كذلك على التقاس  
كاسيا في وهو باطل فليس لالتباين والعموم من وجه مثلا الاول حيوان ولا انسان بينهما  
العموم من وجه كما مر مثله وتقيضا مما لا حيوان وانسان ومما متباينان كما مر في عكسه ومثال  
الثاني الانسان والاسود بينهما العموم من وجه لا جتماعهما في الرخى وانفردا الانسان بالروي  
والاسود بالخير تقيضا مما لا انسان لاسود بينهما العموم من وجه لا جتماعهما في العاج  
وانفردا الانسان بالخير والاسود بالروي **قوله** اللذان بينهما عموم مطلق الخ يعنيان

المقنوعين

المقنوعين اذا كان بينهما العموم المطلق لا يكون تقيضا مما متساويين ولا فليكونا متساويين  
مما كما مر ولا متباينين ولا بينهما العموم من وجه ولا فليكونا متباينين ايضا وبينهما العموم  
من وجه وهذا كله باطل لعرض العموم المطلق بينهما فلم يتقيا لان يكون بين التقيضين ايقضا  
عموم مطلق واكن على التقاس تقيضا لا خفوضا مطلقا وتقيضا لا اعم اخص مطلقا مثاله انسان  
وحيوان تقيضا مما لا انسان ولا حيوان بينهما العموم والخفوض مطلقا فيجتمعان في الجزر  
وينفردا الانسان الذي هو تقيض الاخص بالفرس ولا ينفرد تقيضا لا اعم بشي وذلك لانه كلما  
ارتفع اعم ارتفع الاخص من غير عكس كلي **قوله** ووجه انقسام الكلي الخ تقدم ان المقتر  
في علم المنطق الكليات دون الجزئيات وذلك لان غرض المنطقي ان يثبت الجملات وهي لا تكتسب  
بالجزئيات لما تقدم انه لا يبرهن لها ولا عليها فصارت نظره مقصورة على الكليات وضبطا لقسامها  
وهي خمس والعلم المتكفل لهذه هو المسمى بامسا غوجي بلغة اليونان ومعناه الكليات الخمس  
ويبدو اخصر مما بطرق منها ما ذكره المصنف ومنها ان تقول الكلي ما ذاتي او عرضي وذلك لان الكلي  
لا بد وان يصدق على افراده لعلاقة بينه وبينها سوي الوضع لها اخصوصها وتلك العلاقة  
اما ان يكون هو جزئها او خارجا عنها او تمامها الاول ذاتي بافتقار وهو جنس وفصل  
والثاني عرضي بافتقار وهو خاصية وعرض عام والثالثة وهو النوع فيه ثلاث مذاهب قيل ذاتي  
بناء على ان ذاتي ما ليس بخارج وقيل عرضي بناء على ان ذاتي ما كان جزئا ما هيته افراده والمرتبة غيره  
وقيل واسطة ليس بذاتي ولا عرضي بناء على ان ذاتي هو الجزر والعرضي هو الخارج ولا يربط النوع  
ليس بجزر ولا خارج از هو التمام وعلى ان النوع ذاتي مع انه هو الذات يقال كيف ينسب الشيء لنفسه  
ويجيب بانه تسمية اصطلاحية فانقسمت بهذا الطريق الى خمسة اقسام وهي في الاصل ثلاثة  
كأرائه ووجه اخصار الذي في الثلاثة على ان النوع ذاتي هو ان ذاتي حينئذ يكون ليس خارجا  
عن ماهية افراده فلا بد ان يكون تمام ماهية جزئياته او لا فان كان فهو النوع وان لم يكن تمامها بل  
جزء منها فاما ان يكون تمام المشترك بين ما هيتهين مختلفتين فصاعدا فهو الجنس كالحوان وان لم  
يكن تمام المشترك بين ذلك فاما ان يختص بحقيقة واحدة وهو فصل النوع كالناطق ويكون بعضا  
من تمام المشترك مساويا له وهو فصل الجنس كالحمار وبطريق اخرى ان تقول ذاتي اما ان يقال  
في جواب ما هو او في جوابي شيء هو الاول اما ان يقال كل الشئ المحضة وهو الجنس كالحوان  
او بحسب لشئ واحد وهو فصل النوع كالانسان او بحسب لخصوصية المحضة وهو الحدة  
وبهذا الجزئية التقسيم والافليس ما تخفيه لانه مركب والكلام في المقولات والثاني هو الفصل  
واما وجه اخصار العرضي في تسميته فهو ما ذكره المصنف **قوله** انما السؤال الخ اعلم ان الناطق السؤال  
كثيره فيسئل بمتى من الزمان وبأي دأب من المكان وبكيف عن الحال وبكم عن العدد والمعتبر ههنا  
لفظتان ما واي اما ما فقال المصنف انهما موصوفة للسؤال عن تمام الحقيقة فاذا قيل لا انسان  
فجوابه الحيوان لناطق لانه تمام حقيقته ولا يقال لناطق لانه ليس تمامها ولا يقال لا كالتب  
ونحوه لانه خارج عنها اصلا فان قيل هذا يقتضي اخصار جواب ما في الحد الذي يذكر فيه  
تمام الحقيقة وهو باطل لانه لا يجاب بالحد التام يجاب بالناقص وبالرسوم كلها ولا ت  
العدومات يسئل عنها بما ولا حقايق لها وانما لما حده ودأبته فاذا حصر ما في السؤال

قف والكلي تنقسم الى خمسة اقسام

قف في النوع هل هو ذاتي او عرضي

قف في الجنس الخ



عن تمام الحقيقة فيكون بلفظة اخرى يسيل لها معنى يميز الشيء ولو نحو قوله واذ قد ران المشرق ههنا وما  
واي ووجدنا الجواب عن ما اعلم من تمام الحقيقة لانه ان يكون السؤال بها ايها المسمى قد قلنا اننا نكتسب في  
في شرح المقام معروضنا على الخزان ما كما يسيل بها ويراد بالسؤال فهم الحقيقة قد تطلق لطلب تمييز الحقيقة  
وذكر السكاكي ايضا ما هو اليك ان ما يسيل بها عن شرح الاسم اي يبين مفهومه وانه لا يفي معنى وضع  
على الجملة نحو ما اعتقنا اي ما صيد وقتة ونحو الوصف نحو ما زيد اي ما وصفه اكثر من ان يسيل مثلا والحقيقة  
وراء ذلك لا تلتزم الا على ما هو الا اذا تكلموا على اصل ما فقط وانه هو السؤال عن تمام الحقيقة فان  
يسيل بها عن شيء اخر في خلاف الأصل امر يقتضيه ولذلك تكرر فتكون لعنه الله على موصي عليه السلام  
جوابه بالميزان حتى يسهل الى الجنون لما علم عندهم من ان المطلوب بما تمام الحقيقة وان الجواب يطابق  
السؤال ولم يهتم لعنه الله سبب عدول موصي عليه السلام عن الحقيقة الى غيرها او كما هل وبما رآه لهم  
هنا جدي لا يرد عليه شيء وانما يرد على قوله الا في وما انما يسال بها عن تمام حقيقة المسئول عنه  
وعلى كلام ابن مرزوق في شرح الجمل وهذا كله في الحقائق ظاهر وما المعلوم انما يسال عنه مع مفرقة  
كونه معدوما فانما يطلب مفهوم الاسم دون الماهية **قوله** ثم السائل عن تمام الحقيقة الى ان اراد  
بتمام الحقيقة ما يجمع تمام حقيقة المرفوع وتمام حقيقة المتركب بين اثنين مختلفين فصلا عدا  
ليكون كلامه شاملا للسؤال عن كليتين مختلفتين في الحقيقة نحو الانسان والفرس وشخصي وكل كذا ذلك  
وغيره صي كذا وكذا من الاقسام ولو خصص قوله تمام الحقيقة بالمفرد بحيث يراد به جميع اجزائه  
نحو الحيوان والناطق في جواب ما الانسان لخرج ما ذكر من الاقسام التي مثل لها وغير ما قال لانه  
مطلق بما وقد اشار الى هذا المعنى في كلامه على النوع خفية قال وهو الذي ذكرناه في معنى القيد في  
**قوله** وعن حقيقة اشخاص في اراد بالاشخاص ما فوق الواحد اعم من المعنى والمجموع ولو قال عن  
شخص متفرد كما قالوا ولا وثنائيا في الكل كان ابيين ووقع في بعض النسخ وعن حقيقة شخصين  
وهو واضح جيني **قوله** صارت حقيقة زيدا اعم من حقيقة ما هيته زيدا مثلا فخص من يطلق الماهية  
لصدق الثانية بدو ولا ولي **قوله** تتشخص بقوارض الخ يعني ان ذات زيد مثلا لا تتشخص بحقيقتها  
الاشان في الحقائق لوجودها في الازدهان وانما تتشخص خارجا بما هو زيدا عليها كالوجود  
الخارجي والمقادير والصفات مثلا ومعنى كون الشخصات عوارضها ما زيدا على الحقيقة  
الذهنية ليست داخلية فيها والافني جزء من الشخص الموجود خارجا عنهم يقولون الشخص هو  
عبارة عن الماهية مع قيد الشخص ويقولون الحقيقة لانسانية مثلا جزء من هذا الانسان الموجود  
خارجا فنتفقا ان الشخص جزء اخر فيكون زيد مثلا من انسانية وشمخصات **قوله**  
مطابقة وتضما مثلا المطابقة ان نقول في جواب ما الانسان هو الجسم النامي الحساس المتحرك  
بالادوة الناطق وقضا القمن ان نقول هو الحيوان الناطق كما مثل فان الحيوان يدل على الجسم  
النامي الخ بالقمن وانما لم يقل او التزاما لانه لا التزام مهيورة في جواب ما هو نقيج  
عن زيد وعمر وبالا انسان وان لم يدل على جزا الماهية بالمطابقة لكونه يدل عليها بتضمنا  
ولا يجاب بالناطق وان كان يدل عليها التزاما وقد تقدم التبيين على ذلك **قوله**  
يقتضون في الجواب على قدر الحاجة الى هذا كانه جواب عن سؤال يرد على قوله يحتمل ان يقصد  
السؤال عن تفصيل حقائقها او عن ما ينسجعه الحقيقة الخ بان يقال اذا احتمل كلام

هذين لانه ان يكون احتمال طلب التفصيل ارجح لان الجواب بتفصيل جزا الحقيقة ارفق واشفي  
فلم يتركه ويقتضون على الامتصاص مع ان التفصيل ايضا لا يخرج عن مطابقة الجواب للسؤال  
لاحتماله سؤاله فاجاب بانهم يقتضون الحذف بقصد الاحتصار ولا يقال اذا كانوا يقتضون  
بالحيوان في جواب الانسان والفرس مثلا مع انه اعم منهما وليس تمام حقيقته بل في افاده ايضا  
كزيد وعمر مثلا فانما اشترك في الحيوانية وليست تمام حقيقة كل منهما الا بالقول هي وان اشتركت  
في الاشراك والاعممة المذكورين قد اختلفت بان الانسان والفرس مثلا الحيوان تمامهما عند  
الاجتماع بخلافه في الانسان وحده اذ افاده فانه ليس تمامها عند الاجتماع ولا عند الانفراد  
وذلك لان التمام عندهم هو ما ليس وراءه مما هو كذلك في الانسان والفرس اذ لا يشتركان  
في شيء اخر بعده وليس هو كذلك في الانسان اذ افاده لا يشتركا في الناطق وراه كذا في الانسان  
والفرس ولا يحتمل ان يراد بالسؤال عن كل منهما خصوصا وانما جمع بالعطف اختصارا او لتوحيها بما تحت  
حقيقة واحدة تامة جريلا ولو كان يعلم تباينهما في حقيقةهما لا فرد كلاهما لسؤال جيني الجواب بالحيوان  
لا يقع عن واحد منهما لما ذكرتم لاننا نقول لو ارد ذلك لكان كنهه ما الانسان وما الفرس فها سؤالات  
وتح في جواب السؤال الواحد لانه كما احتمل التخصيص في السؤال احتمال التعميم بل هو الظاهر وكذا  
فيما سلف تقتصر على احتمال ان السؤالا ياه والتفصيل فلتقتصر هنا ايضا على هذا التعميم لانه  
قد راجح في الظاهر ثم ان السائل الى ان يرد بعد **قوله** عن متعدد مقابل لقوله عن واحد في قوله  
عن كليتين بدل من قوله متعدد **قوله** كذلك اي كاختلاف حقيقي الشخصين والشخص بالكلية ومثله  
كذلك المذكور في القسم الثالث يشير به الى اتحاد الحقيقة **قوله** مطلقا في الفصل اي قريبا وبعبارة مثلا  
وفي الخاصة اي خاصة ولازمة وغيرها وغير ذلك من تقسيماتها وما لم يقيد الفصل للعام بالاطلاق  
مع انقسامه ايضا الى شامل ولازم للوجود والماهية وغير ذلك وانه حذف لدلالة ما قبله عليه او لكون  
الفصل والخامسة داخلين في المقولية في الجواب عني باخراجها مما خلا من الفصل العام لخرجه ولا يقال  
في الجواب مثلا **قوله** القول في طريقها هو الخ انما سيج بذلك لان الحد الذي هو الحيوان الناطق  
مثلا مقول في جواب ما هو المقول في جواب ما هو هو طريق اي طريقا في فهم السؤال بما هو كل من  
الجزئين المذكورين وانما لم يجعل كل منهما مقولا في جواب ما هو لانه ليس هو الجواب فقط بل بما سفا وذكر  
الشيخ سعد الدين انه وقع في كلام الظاهر من المناطقة ان المقول في جواب ما هو هو الناطق في قوله وجد  
والفصل ذاتيا وليس مقولا في جواب ما هو هب بعضهم الى ان المقول في جواب ما هو هو الذاتي لا عت  
قال فان عرض عليهم الشيخ بان فصل الجنس كالحساس مشكلا بوجه اعم وليس مقولا في جواب ما هو  
وقال ما هو سؤال عن الماهية فيجب ان يكون الجواب بالماهية ووفق بين القول في جواب ما هو والداخل  
في جواب ما هو الواقع في طريق ما هو بان نفس الجواب غير الداخل في الجواب والواقع في طريقه انتهى  
والخاص ان المقول في جواب ما هو يكون ايدام ذكر الابل المطابقة وجزءه اما ان يكون مذكورا  
بالمطابقة او بالتضمن فان ذكر بالمطابقة نحو الحيوان والناطق في قولنا الحيوان الناطق هو الجواب  
ما الانسان سمي واقعا في طريق ما هو وان ذكر بالتضمن كالجسم والناطق في المقوم من الحيوان في المثال  
المذكور بالتضمن سمي داخلا في جواب ما هو والمناسبة ظاهرة هذا ان كان مدلولها عليه مطابقة او تضمنا  
واما ان دل عليه التزاما فلا عبرة به لما مر من ضرورة الدلالة الالزامية مجورة **قوله** على كثيرين

قوله عن متعدد مقابل لقوله  
عن واحد في قوله



أي موجودين أو مقدرين فيدخل فيه الأنواع كلها أي ما تعددت أفرادها خارجا كالإنسان أو وجد منها  
 فرد فقط كالشمس أو لم يوجد كالعتقا وموافقا من قول الكائن في كل يقول على واحد وعلى كثيرين  
 لثباته واختصاصه **قوله** مستقنين أي فقط دون أن يقال على المستقنين والمختلفين وعلى المختلفين  
 فقط ليلزم عليه ما هو رد السعد على الكائن من أن كل قيد ما يخرج ما ينافيه لا ما يعارض ولا ينسل  
 المناقاة بين المقولتين على الحقيقة الحقيقية والمقولة على الحقيقة فإن الجنس لا يقال على أكثر من الحقيقة  
 يقال على أكثر من الحقيقة لكن إذا كان معها فكرة أخرى متفقة نحو ما زيد وعمرو وخالد وهذا الجنس  
 وذلك فلا بد من قيد فقط ليخرج الجنس انتهى ولبعضهم ههنا بخلافه وهو أنك إذا قلت ما زيد  
 وعمرو وخالد وهذا الجنس فالجواب الحيوان وهذا مقول على الأربعة وكل مقول على الأربعة مقول على ثلاثة  
 منها وهي متفقة الحقيقة فوجب أن يكون نوعا وهو باطل وأجيب بالمتبع فقوله كل مقول على الأربعة  
 مقول على ثلاثة منها متوع إذا كان انضمام الرابع إليها شرط أي الحيل وهذا غلط لأن من تفصيل  
 المركب وقد تقدم لك تقسيمه وأوردنا أيضا أن حدود الأنواع الحقيقية نحو الحيوان الناطق في حد  
 الإنسان يقال على كثيرين مستقنين بالحقيقة وليست من النوع لانه من المفرد وهي من المركبات وأجيب  
 بأن المراد المقولية بحسب الشريعة والحفوض متفقا كما قررنا لم ولا ذلك الخدود فانه مقولة بحسب  
 الحفوض متفقا فإذا قال زيد وعمرو وخالد حيوان ناطق مثلا فليس يجد بل هو من جنس الحيوان  
 والحاصل أنه متى قيل على كثيرين فليس يجد ومتى كان حذافا لم يقل على كثيرين بل على المشاهدة  
 المتخذة قافهم **قوله** إذا افرد أي من الشخص أو الشخصين أو الأشخاص وقوله عن المص  
 متعلق بالسؤال الفعلي **قوله** الزنجي ينتج الزاي واحد الزنج بالفتح وقد يكسر وهم جيل من العودان  
 والمقبلي واحد الصالبة قال في القاموس وهم جيل متأخر بلادهم بلاد الخزرجين بلقر وفسطاطينية  
 ومعني متأخر بلادهم تحادها من التجوم وهو الفصل بين الأرضين من الحدود وبلقر مدينة للقبائل  
 شديدة البرد **قوله** قتالها في بعض طرق الشرح تأمل فبين الأجزاء التي الوصف المذكور كان الفرض  
 أن السؤال بما لا يجاب بالابتداء الحقيقة هو النوع فقط وأما الجواب بالوصف المتزنا فانه يقال في  
 السؤال بأي على القاعدة وذلك ولو اختجنا إلى ذلك مع الصف لا احتجنا إليه مع الجزري كزيد مثلا  
 لأنه أوصافا وشخصات من مساو أو بياض وطول وقصر وغير ذلك مما يمتاز بها عن عمرو وخالد  
 فيلزم أن تقول في الجواب عن السؤال عند السؤال بما قتالها انتهى **قوله** وليس الأمر  
 كذلك بل إنما يجاب عنه تمام الحقيقة فقط عند السؤال بما قتالها انتهى **قوله** وليس الأمر  
 وبذلك كله أما إذا كان السائل عن الزنجي مثلا جاهلا أنه إنسان أصلا فظاهر وأما إذا علم أنه إنسان  
 وأراد تمييزه فلا يكفي الإنسان جوابا عنه بل لا يفيد شيئا وحقه حبيبتان يسيل بأي فيجاب  
 بالوصف المتزنا لذلك الصف ولا يسيل كما لا يلزم لا على أي من يقول يسيل بما عن الوصف كما مر  
 ولعله لا يقتضيه المتفقون **قوله** وقرينة ذلك الخ لا شك أن إطلاق الكثير على المعنيين المذكورين  
 فالنوع أو الجنس حقيقة وهي لا تقتصر إلى قرينة فالمراد بالقرينة الدليل الذي لا ينافي ما هو المراد  
**قوله** خلفه أي أن يضبط ينتج الخاف على أنه من الخلف الذي هو الوراء كانه ما يرمي به إلى وراء وينبذ  
 بالمراد بالضم على أنه بمعنى الكذب والباطل وسنريده وضوحا أن تناهه تعالى **قوله** الكلي الخ  
 إنما أخرج الشخص بالكلية بناء على جواز الإخراج بالاجناس وهو صميم أن الاجناس إنما يوتي بها

مختلفة

قف وهذا هو النوع الخ



للادخال لا للإخراج وما لم تتناول به فهو غير داخل أصلا فيها ويقال هو خارج عنها لا خارج بها  
 إذا لم يكن قط داخل أصلا يخرج غير أن من أطلق الإخراج بالاجناس من المحققين فأنما يريد هذا المعنى  
 وتسامح في الصارح ولا مشاحة إذا صح المقصود ذلك أن تقول الكلي كلامه وصف لمخدوف  
 هو الجنس أي بالنظر الكلي فيكون الكلي فصلا كما ذكره ويبيده أن الحديث في الكليات فلا حاجة إلى اعتبار  
 شيء آخر معها وذكرنا قسم في شرح الألفية أن الجنس قد يخرج به إذا كان بينه وبين الفصل عموم  
 من وجه وعليه ما سلف **قوله** احتراز عن الصف كذا في الخ قد يقال لا حاجة إلى ذكر الصف  
 هنا لوجه بقوله المندرج تحت جنس وذلك لأن الصف امتداد تحت النوع لا تحت الجنس  
 ولكن لا كان يمكن أن يقال أن الصف مندرج تحت الجنس بواسطة اندراج تحت المندرج فيه وهو  
 النوع صحيح أن يخرج عنه هنا **قوله** كالنقطة الخ قال ابن مرزوق النقطة شيء لا أجزاء له ولذلك لم  
 يندرج تحت شيء من الاجناس لعالية العشرة وكذلك لو حدة لأنها عبارة عن كون الشيء بحيث لا ينقسم  
 إلى امور متساوية في الماهية ومعلوم أنها مبسطة في الشيء من البسيط مندرج تحت جنس والتركيب  
 من ذلك الجنس وفصله الخاص به وفيه نظائر انتهى قال الفهري في شرح المعالم وقد حكوا ما بينهما أي  
 النقطة عرض في الخط وهي شيء لا أجزاء له والخط ينقسم في الطول ويمكن أن يقال لا ينقسم النقطة  
 وجودا من خارج وإنما هي نهاية الخط الذي هو نهاية الجسم التلخيصي عني الجسم مجرد عن  
 المادة وذلك لأوجوده في الذهن انتهى ويستعمل هذا الكلام مزيدا لأن شأنا الله  
**قوله** لزوم تركيب الخ يعني لأن كل نوع مندرج تحت جنس فهو مركب من ذلك الجنس  
 وشيء آخر الفصل غير المندرج فهو بسيط كالوحدة وكذلك الجسم مندرج تحت شيء فهو  
 مركب من فصله كالجسم والافق بسيط كالجوهرة فالاندراج يستلزم التركيب ونفي التركيب  
 يستلزم نفي الاندراج لانفكاكهما بعكس التقيض كنفسهما والتركيب لا يستلزم الاندراج كعدم  
 انفكاكهما بالمستوي كنفسهما كلية وهذا لما على مذهبه من يجوز تركيب الماهية من امرين متساويين  
 أو امور كذلك وهو احتمال عقلي سديد عليك **قوله** مراتب الجنس النوع الإضافي الخ أشار  
 به إلى أن النوع الحقيقي لا يترتب هذا الترتيب لاستحالة أن يكون نوع حقيقي فوقه نوع حقيقي آخر  
 والامر أن يكون النوع الحقيقي جنسا وهو باطل بخلاف الإضافي لواز أن يكون الشيء نوعا بالإضافة  
 الجسم فوقه والذي فوقه أيضا نوع بالإضافة في شيء آخر فلو كان في نفسه جنسا وهذا وجه  
 تسميته بالإضافة في أن نوعيته إنما هي بالإضافة في شيء آخر لا باعتبار حقيقته كالاول ولذا سمي الاول  
 حقيقيا لأن نوعيته هي باعتبار حقيقته هذا باعتبار الترتيب وأما باعتبار مطلق التعدد  
 فلا شك أن الحقيقة أيضا تعدد أي ينقسم إلى حقيقي إضافي كالإنسان وغيره لاضافته في الوحدة  
 والنقطة من البسيط ولذا أضافا لولغا التعدد إلى مراتب ليعلم أن المراتب كالترتيب كما شرناه  
 لا مطلقا للتعدد **قوله** عشرة الخ أعلم أن الحكماء في حقيقة الاجناس لعالية اضطرابا قد مضى  
 إلى أن جنس الاجناس واحد وهو الوجود وروى أن الجنس يجب أن يقال على الأفراد بالتواطؤ والوجود  
 مقول بالمشكك كما ترى أن الجنس جزء الماهية ينتسج فلهادونه والوجود لا ينتسج في الماهية  
 بدونه وهذا خروجنا إلى أن الاجناس لعالية اثنتان الجوهر والمعرض لانه الوجود إنما هو موضع  
 وهو العرض أولا في موضوع وهو الجوهر وهذا خروجنا إلى أنها أربعة الجوهر الكم والكيف

للادخال



والمتضاف لان الموجود اما ان يكون قابلا للقسمة او قابلا للنسبة او لا ذاك ولا هذا الاول  
 الاول وهو القابل للقسمة هو الكم والثاني وهو القابل للنسبة المتعدي هو المضاف والثالث وهو  
 غير القابل للقسمة والنسبة اما ان يكون له موضوع وهو الكيف او لا وهو الجوهر وهذه المنتسبون  
 منهم الى التحصيل كالمسطوح الى انها عشرة الجوهر والاعراض تسعة وهي الكمية والنسبانيات  
 السبعة الاخرى وهي لاين والمتي والوضع والملك والاضافة وان يفعل وان يفعله ويقال ايضا  
 الفعل والانفعال فمذهبي الاجناس العالية للمكانات وتسمى المقولات العشر ايضا ولم يدعوا على  
 الحصر في العشرة رها نانا وانما عولوا على الاستقراء وهو انه على كل اجناسها جنس لما تحته لا عرض عام  
 وبما تحته من الاقسام لا وليد اجناس لا انواع ولذا قال المصنف وكلها تحتها جنس وبما ايضا على الوجود  
 ليس جنسا للجوهر والعرض ولا العرض جنسا للعرض التسعة المذكورة ولا النسبة جنسا  
 لاقسامها السبعة ولا النقط والوحدة والوجوب والوجود والمكان ونحوها فقير مقتصر  
 اما الاولان فلكونهما امرين عدييين والخصر هو في الامور الوجودية ونوعين بسططين كما مر  
 راجعا في مقولة الكيف واما البواقي فتالو اليست باجناس عالية فلا تعتبر كما مر ولزج في تفسير  
 هذه الاجناس ما الجوهر قطار واما الكم فمما لا هو عرض يقبل القسمة لذاته وانما يقبل بالذات  
 لان غيره من الاعراض والاجناس تقبل القسمة ولكن لا لذاته بل بواسطة الكم والنسبة تارة يراى بها  
 الوهية بان يفرض فيها شي غير متي وتارة الفعلية بان ينقسم بالفعل وينقطع حتى تحدث له هويتا  
 والمراد ههنا الاول ثم الكم اما متصل اي يكون بين اجزائه حد مشترك تتلاقى عنده كالنقطتين  
 تنقسمين وكالان بين الماضي والمستقبل واما منفصل اي لا يكون بينهما حد مشترك والثاني  
 هو العدد كالاربعة فانها اذا قسمت الى اثنين واثنين لا يبقى هناك حد مشترك والاول وهو المتصل  
 اما ان يكون قابلا للذات اي يجمع الاجزاء في الوجود اما الثاني هو الزمان والاول هو المقدار وهو اما  
 ان يقبل التجزئة في جهة واحدة فقط وهو الخط او في جهتين فقط وهو السطح او في ثلاث وهو الجسم  
 التلخيصي فالخط امتداد واحد لا يقبل التجزئة الا في جهة واحدة والسطح امتداد يحتمل التجزئة  
 في جهة ويحتمل ان تمارضها تجزئة اخرى قائمة عليها والجسم يحتملها في جهات فحقيقته كمية  
 ممتدة في الجهات متناهية بالسطح وواضح منه ان تقول هو احدث الحد الطول والعرض والعقيدون  
 مادة فلو اعتبرنا المربع مثلا وجد بين سطوحه الستة جوهر متغير هو الجسم الطبيعي وكيفية  
 قائمة به سارية فيه هو الجسم التعليمي واما الكيف فهو عرض لا يتغير لذاته قسمة ولا يتوقف  
 تصوره على تصور غيره فخرج عنه الجوهر وخرج بالاقسمة لذاته الكم وبما بقي الاعراض النسبانيات  
 ثم الكيفيات انواع اربعة الكيفيات المحسوسة وهي اما راسخة كالألوان والفصل وصفق الذهب  
 وتسمى انفعالية او غير راسخة كحركة الخجل وتسمى انفعالات وكيفيات الكميات كالزوجية والفردية  
 والاستقامة والانعكاس والكيفيات النفسانية اي المحتقة بذوات لانفس وهي الحيوانات  
 دون الجاد والنبات كالحياة والادراكات والجهالات والالام والذات ونحوها هي اما راسخة  
 في النفس وتسمى للمكانات كملكة العلم والكتابة واما غير راسخة وتسمى لاجزاء كالارض والفرح  
 والكيفيات الاستعدادية اي المستعدة استعدادا لانفعالاتها ولها لقبول اثرها اما سبوتا  
 كاللبن وتسمى للاقوة واما بصمودية كالصلابة وتسمى للقوة واما الاين ويقال له الكون ايضا

الاولين

هذا هو الجوهر  
 الكيف

نوعان

نوعان  
 النوعين

هو حصول الجسم في المكان وتسمى ايضا لوقوعه في جوابين كذا او يقابل حقيقة على المحل المتساوي المقدار  
 نحو الماء والكوز اذا ملأه ونجاءا على ما هو واسع نحو زيد في الدار ثم الكون اربعة الحركة والشكوت  
 والاجتماع والافتراق والحركة هي حصول الاول في الخير الثاني وقد تطلق على الخروج من القوة والى  
 الفعل على التدريج كالانتقال من البرودة الى الحرارة ومن الغو الى الذبول والسكون هو الحصول  
 الثاني في الخير الاول والاجتماع كونا الجسمين لا يتخللها ثالث ولا افتراقا يتخللها واما التي  
 فهو حصول الشيء في الزمان وتسمى المتي لوقوعه في جوابين وهو ايضا اما حقيقي وهو حصول  
 الشيء في زمان لا يفضل عنكم كسوف الشمس في ساعة واحدة واما اضافي وهو حصوله في زمان  
 يفضل عنه كسوفها في يوم او شهر واما الوضع فهو الهيئة الحاصلة لمجموع الجسم بسبب حصول  
 النسبة بين اجزائه وبسبب حصول النسبة بين تلك الاجزاء وبين الامور الخارجية عنها كالقيام  
 والقعود والاضطجاع واما الملك وتسمى الحدة ايضا فهو النسبة الحاصلة للجسم باعتباره كونه  
 محاطا بشي اخر مستقلا باستقاله كالنقص والتختم واما الاضافة وتسمى ايضا النسبة المستكررة  
 فهي نسبة لانفعل بالقياس الى نسبة اخرى مقبولة بالقياس الى الاولي كالأبوة والبنوة والزيادة  
 والنقصان والاخوة وتسمى شكرية لوجوب انعكاسها ايان كالأب من الطرف من مقبل ضافته  
 الى الاخر وضافة الاخر اليه واما ان يفعل فهو تاثير شيء في غير ما دام يؤثر كالقطع والتسخين  
 والتبريد واما ان يفعل فهو تاثير الشيء من غير ما دام يتاثر كالقطع والتسخين والتبريد  
 وهذه اشارة الى هذه الاجناس ان تحققت وتفصيل ما حتمها يطول والعرض له في الفن فصول  
 فليطلب في علم الحكمة وكل ما ذكر من تعريفاتها رسوم اذ لا طريقا لي تعريفها لاجناس العالية الابالوسم  
 الناقصة وذلك لانه لا يتصور لها جنس كيف وهي العالية ولا يفضل لان تركها لها هية من امور  
 متساوية غير محقق بل هو احتمال يذكر كاسيا في قوله بيا على جنسيتها الخ اشارة الى  
 الاضطراب في العقل اهو جنسي مختلف افراده بالفصول اوسع تختلف افراده بالخواص فملى الاول  
 يكون جنسا منفردا اذ ليس فوقه جنس وتحتها انواع حقيقيته وهي المقول والمفارقة وهو  
 على رأي الفلاسفة في اشياء تما في الجوهر ليس بجنس وذلك لانهم يثبتون في العالم قسما ثالثا غير  
 جوهر ولا عرضي غير متغير ولا قائم بالمفخير سيموم بالجوهر الروحانية وبالجمادات وجعلوا  
 منزلة للنفس والارواح البشرية والعقول وحكي ان الغزالي وبعض الصوفية ساعدوهم  
 في النفوس البشرية وقد قيل به في الملايكة ايضا وانها لا تتشكل ولا تتوزع اعا واصلا بالفلانسة  
 انهم لا ينفوا البعد عنهم الله على قاعدتهم الفاسدة وعقيدتهم الزايفة في ان مكان العالم تعالى موجب  
 لا يتخارون لم يصغوه بشي من الصفات وردوا جميع ما ينصف به الى سلب واجبا فحكموا بانهم  
 يكونه موجبا بالذات وواحد من كل وجه لا يمكن ان يصدر عنه مباشرة سوى موجود واحد فقيسوا  
 ذلك الواحد القادر عنه فمما هو عقل اي جوهر روحاني مجرد عن المادة ولو احقها ثم اوجب  
 هذا العقل القادر ولا اعتقلا اخر باعتبار كونه عقلا ونفسا باعتبار صدور عنه الغير ومادة  
 في انك باعتبار مكانه في نفسه وصورة له باعتبار وحدته ثم اوجب العقل الثاني كذلك وهو  
 العقل الناض وهو العقل الشوبالي فلما لم يفرق تلك الموجودات هي عشرة عقول وتسعة انفس  
 وتسعة اقلاد ثم حدثت المناصرة واخطلطت وامترجت واستعدت لقبول الصور المختلفة

نوعان

نوعان

نوعان

نوعان

نوعان

نوعان

نوعان

نوعان



في عالم الكون والفساد ويبيض هذا العقل الفياض على كل قابل لما يستحقه وانما هذه واحدة من حيث هو والاختلاف واقع بحسب لقبول ولا خفاء في بطلان هذه المقالات وما فيها من الحكامات التي لا تقتضيها عقل ولا يقصد لها نقل ثم انهم قسموا ايضا الجوهر الى بسيط ومركب ثم البسيط يتقسم الى ما هو جزا مركب والي غير والجزء يتقسم الى حال في غير وهو الصورة والي محل وهو المادة وغير يتقسم الى مجرد عن المادة وعلاقتها وهو العقل والي ليس كذلك وهو النفس فان لها علاقة بالجسم للتدبير والمركب يتقسم الى ما لا انفصال له كالجواد والي ما له نفس وهو يتقسم الى غير نام وهو الملك والي نام وهو يتقسم الى ما لا احسن له وهو النبات والي الحساس وهو الحيوان وهو يتقسم الى ما طلق كالانسان وغيره ناطق كالابحار والواو الجوهر جنس الاجناس المذكورة لا اشتراك فوقه الا بالعرضيات والانسان وقسمه نوعا الانواع لا اختلاف بينها الا بالعرضيات كاختلاف اضافة الانسان واشخاصه وللتكليف فيهم في هذا التقسيم مؤاخذات تركناها **قوله** ومزاج النوع الخ وجه التقسيم انه ما ان يكون اعم انواع او اخصها او اعم من بعض اخص من بعض او مبنا للكل فالاول هو النوع العالي كالجنس والثاني هو النوع السافل كالانسان ويستحي نوع النوع ووجه تسميته بذلك ان نوعه التي هي باعتبار قوله في شي آخر لا تشك ان النوع السافل هو داخل في جميع ما علاه من الانواع ونوع منها قسمي نوع الانواع ولذلك سمي الجنس العالي ايضا جنس الاجناس لان جنسية الشيء انما هي باعتبار اشتراكه على ما تحته ولا تشك ان الجنس العالي يشتمل على جميع ما تحته من الاجناس فهو جنسها والاشكال التي تتوسط كالحيوان فانه صنف من الجسم الثاني اعم من الانسان وكذا الجسم الثاني فانه اخص من الجسم اعم من الحيوان والانسان مثلا والاربع المبانين وقد تقدم تسميته بالعقل فليس اعم من شيء ولا اخص منه **قوله** ما يتقوم به الاعلى الخ ما يتقوم به الشيء هو ما يدخل في قوامه وتبني منه ماهيته وقوله جنسا او نوعا تقسيم للاعلى والجنس العالي والنوع العالي تقدم معناهما فذكر ان كل ما يتقوم به الاعلى يتقوم به الاسفل كالحيوان فانه يتقوم بالجسم الثاني الحساس وهذا يتقوم به الاسفل كالانسان وشي آخر ذلك لان العالي مقوم للاسفل ومقوم المقوم مقوم ولا يفكر كليا اي ليس كل مقوم للسا فل مقوما للعالي لتقوم الانسان بالناطق بخلاف الحيوان ولتقوم الحيوان بالاحساس بخلاف الثاني ولان جميع مقومات العالي مقومات للسافل كما تقدم فلو كان جميع مقومات السافل مقومات للعالي لم يبق بينهما فرق حتى يتصفه بالبلود والبالستول وهو باطل وينعكس جزئيا اي فبعض مقوم السافل مقوم العالي لان مقوم العالي موجود والسافل كما مر كالناهي فيتقوم به الانسان وكذلك الحيوان **قوله** لا انا الاعلى جزا الخ وذلك كالحيوان فانه جزا من الانسان الذي تحته لتركيبا لانسان من حيوانية وناطقة ولا يكون السافل جزا من العالي لبا واللازم تحققة بذلك العالي لان الجزء اعم من الكل وهو باطل اذا قلنا ان هذا ما فاقته كما مر وكما وجد اخص وجدا لا اعم وكما يتقسم اليه الاسفل يتقسم اليه الاعلى كالحيوان يتقسم الى الناطق والناهل وغيرهما وكذلك الجسم الثاني والاربع بالاسفل وكلامه ما سوي النوع السافل ولا تقسيم له هو لان تقسيم الشيء عندم تحصيله في انواعه وكل يحصل للسافل محصل العالي ضرورة ان تحصيل الكل يوجب تحصيل الجزء **قوله** من غير عكس الخ اي ليس

قوله ما يتقوم به الاعلى الخ ما يتقوم به الشيء هو ما يدخل في قوامه وتبني منه ماهيته وقوله جنسا او نوعا تقسيم للاعلى والجنس العالي والنوع العالي تقدم معناهما فذكر ان كل ما يتقوم به الاعلى يتقوم به الاسفل كالحيوان فانه يتقوم بالجسم الثاني الحساس وهذا يتقوم به الاسفل كالانسان وشي آخر ذلك لان العالي مقوم للاسفل ومقوم المقوم مقوم ولا يفكر كليا اي ليس كل مقوم للسا فل مقوما للعالي لتقوم الانسان بالناطق بخلاف الحيوان ولتقوم الحيوان بالاحساس بخلاف الثاني ولان جميع مقومات العالي مقومات للسافل كما تقدم فلو كان جميع مقومات السافل مقومات للعالي لم يبق بينهما فرق حتى يتصفه بالبلود والبالستول وهو باطل وينعكس جزئيا اي فبعض مقوم السافل مقوم العالي لان مقوم العالي موجود والسافل كما مر كالناهي فيتقوم به الانسان وكذلك الحيوان

كل ما يتقسم اليه الاعلى يتقسم اليه الاسفل كالجسم يتقسم الى ناي وجامد مثلا ولا ينتقسم اليه الحيوان وهو طاهر واعلم ان هذه المسئلة يدكرها الناس بعد ذكر الفصل وتقسيم الانواع والافاضا وذكرها هناك انساب ما فعل المص وسند كبريد هذا تمامها ان شاء الله تعالى **قوله** يخرج النوع اي لان النوع تمام الماهية لآخرها والخاصة والعرض العام خارجا عنها **قوله** الجزء الثاني الخ هذا انما هو بالنظر الى مطلق الجزء والافاضا موضوع المسئلة الكليات الخمس ولا دخل للمادي فيها **فان قلنا** ماهية الانسان مثلا الحيوان الناطق ومعلوم انه لا معنى لصدق الناطق عليه اذ الاخبار بالناطق عن الحيوان الناطق اخبار معلوم **قلنا** المراد ان الجزء صادق على الماهية في جواب السائل اذ قاله اي حيوان هو الانسان ومعلوم انه انما يعلم من ماهيته على النقيض الحيوانية ومن الناطقية والافاضا بها ليس اخبارا بمعلوم **قوله** في الجنس صادق عليها يعني لان الجنس كالحيوان مثلا جزا ايضا من ماهية الانسان لتركيبه منه ومن الناطق كمر وهو ايضا صادق عليها كما ذكر المؤلف قال السعد الدين التتارزي في شرح المشية فان قيل كون الجنس جزا الماهية ومقولا عليها غير معقول لان الجزء يتقدم الكل في الوجودين والجزء لا يتقدم في الوجود بالموضوع في الخارج قلنا ليس المراد من كون الجزء محولا انه من حيث انه جزء يكون محولا بل المراد ان معرض الجزئية هو معرض لمحولية مثلا الحيوان ما خوذ بشرط ان يدخل فيه الناطق نوع ويشترط ان لا يدخل فيه الناطق جزا ولا خوذ بحيث يمكن ان تعرض له الجزئية والجزئية جنس محمول قاله وتحقيق ذلك ما اورده الشيخ في الشفا وحضه المحقق في شرح اشارات وهو ان من الكليات ما قد يتصور معناه فقط بشرط ان يكون ذلك المعنى وحده ويكون كليا بدارنه زيدا عليه ولا يكون معناه الاول مقولا على ذلك المجموع كحالة المقارنة ومنها ما قد يتصور معناه لا بشرط ان يكون وحده بل مع تحوير ان يدارنه غيره وان لا يقارنه ويكون الاول مقولا على ذلك المجموع كحالة المقارنة وهذا الاخير مما قد يكون غير محتمل بنفسه بل محتملا لان يقال على اشياء مختلفة وانما يتحصل بما يصح ذلك له وقد يكون محتملا غيرهم ولا محتمل لان يقال على اشياء مختلفة الحقيقية والكل بالاعتبار الاول مادة والثاني جنس والثالث نوع مثلا الحيوان اذا بشرط ان لا يكون معه شيء وان اقترن به الناطق مثلا مسا للمجموع مكررا من الحيوان والناطق ولا يقال له انه حيوان كان مادة واذ اقله لا بشرط ان يكون معه شيء بل بحيث يحتمل ان يكون انسانا او فرسا وان تخصص بالناطق محتملا انسانا ويقال له انه حيوان كان جنسا واذ اقله بشرط ان يكون معه الناطق متخصضا ومتحصلا به كان نوعا فالحيوان الاول جزا للانسان ويتقدمه تقدم الجزء في الوجودين والثاني ليس جزا منه لان الجزء لا يحمل على الكل بل هو طاق كل يقال له جزا بالجار لان اللفظ الدال عليه جزا منه فهو يشبه الجزء كذلك الحيوان الثاني المتحد هو الانسان نفسه لانه ما خوذ مع الناطق قال وهذا بحث مقبس اقله المتأخرون فلما نطق عليه انتهى **قوله** الكلي يخرج عنه الشخص الخ انما قال يخرج عنه تشبيها على ان الجنس لهذا يخرج شيئا على الصحيح كما مر واتا خروج الشخص عنه فهو صحيح ولا يلزم منه ان يكون قد خرج به شيء حتى يقال ان الجنس لا يخرج لانه لا يخرج لانه لا يحمل خارجا عنه غير ذلك فيه بالكلية لا خارجا عنه بعد دخوله وخرقه واضع بينهما **قوله**

قف الفصل جزا الخ

قف على هذا البحث النقيض اغعله المتأخرون



قولا فاما هو منتصب على الحال الموطنة من الضمير في القول ولو جعلته مصدرا مؤكدا لقول لم يجز  
 لان الثاني من عوارض الالفاظ لا ينطق بالمعنى الا ان يجعل الثاني في قوله ذاتا للنسبة الى الذي يتبع  
 اليه النطق لكونه متعلقة كالناتج في معنى كون الثاني اخص من الجسم انه كلا وحده الثاني وجد  
 الجسم دون العكس لصدق الجسم في الجرد دون الثاني فتوالت الجسم اعم لانه يزيد بافراد وكذا تبين  
 الحيوان والناتج فانه كما صدق الحيوان صدق الثاني دون العكس لصدق الثاني في الشجر دون  
 الحيوان فالناتج اعم **قوله** واما الفصل في تميز الفصل ما ان يكون مساويا لهما هيته  
 او اعم المساوي هو انه يمكن لصدق الماهية صدق وكما ارتفعت ارتفع وبالعكس كالناطق  
 باعتبار ماهية الانسان ثم المساوي ان كان تمام الجزء المميز لهما هيته فبما القريب لها كالناطق  
 المذكور مثلا يميز الانسان عن غيره من انواع الحيوان ومعناه المتفكر بالقوة واللدرك للكلية  
 ولا شك ان الناطق هو تمام ذلك فهذا افضل قريب وان كان مساويا لهما اي لهما هيته ولم يكن  
 تمام المميز فهو جز من تمام المميز ضرورة انه ليس خارج ولا يتماز وهو مع ذلك **مسألة** لا يميز  
**مقامسا** و **بان للماهية** لان موضوع المسئلة في الفصل المساوي فاذا كان جزا من تمام المميز  
 وساويا له كما ذكرنا **هو فصل التماز** الذي هو فصل للماهية فيكون هذا الجز فصل  
 باعتبار الماهية الاولى فان كان هذا الجزء **تماما للميزة** اي لميز المميز الاول **فهو فصل**  
 اي المميز القريب كما هو في فصل الماهية المتقدم **والا** يكن تمام المميز لذلك المميز **فهو جز**  
 من تمام المميز له **مسألة** ولا بد ان ينتهي هذا الفصل المفروض الى ان يكون **مساويا**  
 لبعض المقبول التي قبله ويكون ايضا **تماما للميزة** اي لذلك المقبول **ليلا يتسلسل**  
 ويلزم ترتيب الماهية **ما لا يتناهى** فهذا الفصل المفروض للمحمول مساويا لبعض المقبول  
 وتمام المميز له قريب لذلك الفصل الذي هو اي هذا الفصل **تمام ميزة** وهو ايضا **فصل**  
**فصل للماهية الاولى** ان كان ذلك بمرتبتين وفصل فصل فصل واكثر ان كان ذلك بكثر من مرتبتين  
**هو** على كل حال **فصل بعيد لما يرتبها واكثر** وهذه كلها امور تقتل بمرية لا تحقق لها قايما اظن  
 فان شئت ان تفتح لك هذا الكلام فتدري ان الناطق مركب من جنس وهو المتفكر وفصل وهو  
 بالقوة ويكون قولنا بالقوة فصلا للفصل الذي هو الناطق ولا شك ان هذا الفصل الذي  
 هو بالقوة جز من تمام المميز الذي هو الناطق هو مساو له على هذا القرض لانها مساويا وان  
 ماهية الانسان ثم نقول هذا الفصل الذي هو فصل الفصل اي بالقوة اما ان يكون تمام المميز  
 الفصل الاول فهو فصل قريب له او يكون بعضا من تمام المميز ايضا كان فقد تركب هذا الفصل  
 الثاني اعني بالقوة ايضا من جنس وفصل كالكبشية الراسخة وتعمل الراسخة فصلا فاما ان  
 يكون تمام الميزة وساويا له والا ادعى في التسلسل هذا الفصل الذي قبله وفصل فصل  
 للماهية الاولى وهذا محض تقدير **قوله** يلزم عليها الجز يعني ان الجنس ايضا بهذا الاعتبار  
 يلزم ان يكون فصلا يعني فيما سويها الجنس الثاني قال ابن مزيق ويلزم تسمية مسمى  
 الجنس الثاني فصلا بهذا الاعتبار ولو قيل في انسان وشجرة اي هذين هو الانسان لكان  
 الحيوان ميمرا انتهى وهذا انما ضمف كلام النقط حيث دام الجواب عن هذا فقال ان قلت  
 التسايل باي شيء هو ان طلب ميمرا الشيء عن جميع الاعيان لا يكون مثل الحساس فصلا للانسان

قوله

لانه

لانه لا يميز عن جميع الاعيان وان طلب المميز في الجملة سواء كان من جميع الاعيان او بعضها فالجنس  
 ميمرا للشيء بنفسها فيجب ان يكون مساويا للحواس فلا يخرج عن الحد فتقول لا يكتفي في جوابي شيء هو  
 في جوهره بالمميز في الجملة بل لابد معه من ان لا يكون تمام المشترك بين الشيء ونوع اخر فالجنس  
 خارج عن التفرقة انتهى وقد قال الشيخ ذكرنا فان قلت يلزم ان يكون الجنس فصلا لانه  
 يميز هذا التمييز قلت لا يبدى بان او في به في جوابي شيء هو من ذاته بخلاف ما اذا اوتي  
 به في جواب ما هو فله اعتباران بحسب السؤال انتهى **قلت** ولعل هذا هو اقرب  
 الى التحقيق لان الكليات امور اضافية تختلف بحسب اعتبار قنبيها **الفصل الاول**  
 الفصل قسمان فصل الجنس وفصل الوجود وذلك ان الماهية ان تركبت من مرتبة واحدة اعم  
 كالحيوان الناطق كان لا اخص فصلا عن الاعم وهذا هو فصل الجنس المتقسم الى قريب وبعيد  
 كما ذكر المص ويصنف فصل الجنس بايفصل الشيء عن جنس مساو كان المقبول به جنسا او نوعا وكذا انقسم  
 الى فصل النوع ان كان المقبول به نوعا حقيقيا كالناطق وفصل الجنس ان كان المقبول  
 به جنسا كالحساس لهذا الاعتبار وان تركبت من مرتبة او مرتبتين كان كل واحد  
 منها فصلا لهما عما يشترك في الوجود لا في جنس ولا في هذا هو الفصل الذي يكون جنسا وهذا هو  
 فصل الوجود اما القسم الاول فهو وجود قطعا واما هذا الثاني فبني على احتمال ان يكون الجنس عاما  
 من امور متساوية وهو غير متحقق الوجود ولذا لا يقتضيه في قريب ولا بعيد وهذا كله عند  
 المتأخرين واما القدماء فليس عندهم هذا بل كل ماهية عندهم لها فصل قلبا لجنس وتبعهم  
 الشيخ في الشفا كما نقل عنه هذا الفصل بانه كلي مقول على الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره من جنسه  
 وحجته ان الشاركة في الوجود لا تحتاج الى التمييز بالفصل والالزام التسلسل لان الفصل ايضا  
 موجود فالتمييز عنه يحتاج الى فصل اخر قال السعد كنك الم يتم البرهان على انحصار الذات  
 في الجنس والفصل لهذا المعنى عدل عنه الشيخ في الاشارات وتبعه المتأخرون وجعلوا الفصل  
 ميمرا عن الشاركة في الجنس والوجود **قلت** وهذا هو الذي يدل عليه كلام المص  
 في هذا الفصل لانه اطلق **الثاني** ظهر لك من هذا ان الجنس الثاني يكون له فصل يقوم  
 لجزا تركبه من مرتبة او مرتبتين كما ذكرنا ويجوز ان يكون له فصل يقسمه ضرورة ان تحته  
 انواعا والنوع التسايل يجب ان يكون له فصل يقوم ضرورة تركيبه ويمتنع ان يكون له فصل  
 يقسمه ضرورة النوع تحته والمتوسطات لها فصول متوسطة وفصول متوسطة وكل مقوم للمعاني  
 مقوم للسافل وكل مقسم للسافل ينقسم للمعاني من غير عكس كل فيما كما سلف **الثالث**  
 حصر الميمر الى ماهية المحول في الجنس والفصل وبرهانه ان الداخل في الماهية يميز ان تمام المشترك  
 بينهما وبين نوع اخر مساويا لهما فهو جنس كالحيوان للانسان وان لم يكن تمام المشترك فاما  
 الا يكون مشترك اصلا بل هما حقيقتهم واحدة كالناطق للانسان وهو فصل النوع واما  
 ان يكون مشترك ولكن لا يكون تاما بل ببعضه تمام المشترك وجنسا اما ان يكون متباينا لتمام  
 المشترك واخص منه او اعم مطلقا او من وجه او مساويا له باطل ان يكون متباينا والام يحل  
 عليه لان الكلام في الجز المحول وباطل ان يكون اخص والاصح ان يوجد تمام المشترك بدونه  
 كل موجود اعم بدونه لا اخص ويكون الكل اعم من جزه وهو باطل وباطل ان يكون اعم منه ولو كان

قف قسمان فصل الجنس  
 الفصل قسمان فصل الجنس  
 وفصل الوجود  
 ولذا



ما تم من تمام المشترك المذكور استدي نوعا اخر يوجد فيه تحقيقا للمعروف فيكون مشتركين هذا  
النوع المزيد وبين تمام الاول لوجوده فيهما فاما ان يفرضه تمام المشترك بينهما وهو باطل لان  
الفرض انه خبر من تمام المشترك واما ان يجعله اعم منهما ايضا فستدعي نوعا اخر يوجد فيه هلم جرا  
فيتمسك وهو باطل فلا يبقى الا ان يكون مساويا لتمام المشترك كالحساس وهذا هو فصل  
الجنس المذكور **الاربع** تبين لك ما تقدم من الفصل ينقسم الى الفصل الوجودي  
والفصل الجنسي ثم ينقسم الى فصل النوع وفصل الجنس ثم فصل النوع ينقسم الى مساو  
واع والمساوي ينقسم الى فصل الماهية وفصل فصلها والاعم ينقسم الى فريد وبعبارة ذلك  
ما من **الخامس** اختلف في تفسير الذاتي ماهو ففصل خال الماهية المحمول وعلى هذا تخرج المادة  
والصورة قال ابن مروزق وفي خروج المادة بحث وقيل ليس بعرضي وهذا اعم وعليه يخرج الى ان  
في النوع المتقدم فعل الثاني يستدعي ذاتيا واولا وقيل بما يحكم الفعل باستتاع رفعه عن مساو  
ثاني له وقيل لا يجب ثبوته لاهو اذ في له وقيل لا يسبق لذات في الوجودين وهي نقا سر ضمنية وفيه  
اقول اخر وعلى التفسير الاول لا يحتاج لمص في هذا الفصل الى قوله المفعول عليها يخرج الجزاء الذي خرج  
بقوله قولنا انما **السادس** تبين ان يقول تعريف هذه الكلمات بما ينال في جواب كذا في دور  
لانها اذا قيل عن ما يجب به من الشئ ان تمام المشترك مثلا بما هو قيل هو الجنس واذا قيل عن الجنس  
ما هو قيل هو المفعول في جواب ما هو على الحقيقة وكذا في الفصل والنوع فالاولى ان يقال  
مثلا الجنس هو الكلي الصادق على خبايق مختلفة ونحوه وكذا في الفصل والنوع لان الكلمات  
ثابتة في نفسها سواء قيلت على كذا في جواب كذا ام لا واما مقولتها على كذا وكذا وفاقعة في جواب  
كذا فاما يبرهنها بدلتها **السابع** استعمال النعم كثيرا لفظ الذي وبوجهه الى الذي  
قالا لراغب شقوا المتكلمون لفظ الذات لغير التي جوهر كان او عرضا واستعملوها مفردة  
ومضافة واوخلوا عليها الف واللام واجروها مجرى الجنس والخاصة وليس كذلك كلام العرب  
ونقل عن عياض انه قال ذات الشيء نفسه وحقيقته وقد استعمل اهل الكلام الذات بالالف واللام  
وعظم اكثر الحاجة وجوده بعضهم لانها تورد بمقتضى النفس وحقيقته الشئ وجا في الشعر ولكنه  
شاذ انتهى واستدل ايضا على وقوعها بمقتضى النفس بقوله تعالى انه تليم بذات الصد وراي بنفس  
الصدور وانتهوا فتم انهم النعم في ذات ماله اذا كان بعض النعم في ماله **وفر**  
وفي التاموس قوله تعالى ذات بينكم اي حقيقته وصلكم وهو مقول ايضا في الزجاج في تفسير  
ومثله للواحد وفي تفسير البكري ذات بينكم اي حقيقة ما بينكم ونقل عن الخوري ان اطلاق الذات  
على الحقيقة اصطلاح الحكمين قال وانكره بعض الادباء قال وهذا انكار متكرر واستدل بهذه  
الآية الشاذة انتهى **قلت** وهذا وجه قوله ذاتي ولم يقولوا ذاتي وروي واب  
كان هو الاصل فلا وجه لتخصيم فيه **الثامن** ما سلف للمص هو اقسام الذات الثلاثة  
على ان النوع ذاتي وقدمها على الخاصة والعرض القائم لكونها العدة وكانا لا يقبلان يقدم النوع  
او يخرجه ويقارن بين الجنس والفصل كما فعل غير المناسبية بينهما حيث انها جزارا ولكن  
المص كانه اعتمد مناسبتا اخرى بين الجنس والنوع وهي المقولة على كثيرين دون الفصل ولما كان  
المختلف في العدد والحقايق وهو الجنس ولي باسم التثنية من المختلف في العدد فقط قد علمه

قوله في الفصل

لفظة ذاتي

واتي

قوله في الفصل بعد النوع تقدم الجنس على الفصل من حيث ان الجنس اعم والاعم اعرف كما سياتي في  
في التعريف ولتقدم النوع على الفصل ايضا من حيث مقارنة النوع الجنس بالناسبة الشاذة فلم يبق  
للفصل الا التاخير عنها والامر قريب **قوله** يخرج عنه الاستحاضة في التفسير بالخروج عنه وجهه  
ما مر في نظم **قوله** الماهية بتشديد الياء هي الاصل نسبة الى ما وذلك انه لما كانت ما سبيل  
لها عن الحقيقة نسبة الحقيقة اليها بمعنى انها تنال في جوابها يقال الحقيقة انما ماهية اي مقولة في جوابها  
او مطلوبة بما وان شئت ابدلت الحرف ها كما في نظائرها **قوله** الماهية عند الحكماء تنال على  
ثلاثة اقسام مخلوقة ومجردة ومطلقة وذلك ان الماهية قد تؤخذ بشرط حقوق العوارض لها  
وتسمى المخلوقة والماهية بشرط شئ وهي موجودة كزبد وعرو وغيرهما من افراد الانسان وقد  
تؤخذ بشرط العوارض والعوارض وتسمى المجردة والماهية بشرط وهي غير موجودة كخارجا تنالها  
ولا هذا عند المحققين وقد تؤخذ لا بشرط غير مقترن بها العرض ولا عدمه وتسمى المطلقة وهي اعم  
من الاولين لصدقتها على كل منهما وانما باعتبار المقهور وهي ايضا موجودة بالنظر الى كونها جزاء  
من المخلوقة هذا كله مذهب الاقدمين ولان سينا شيا اخر تقدم ذكره عنه في كلام سعد الدين في الفصل  
**قوله** قولنا عرضياتيه ما تقدم في قوله قولنا تبا **قوله** ما اقتصر العلم بلزومه الى مثاله  
الحدوث للعلم فانه لا راد له ولكنه مقتضى الى وسط يرضاه في وهو التفسير بان يقال للعلم مقتضى  
وكل متغير كذا وغير مقتضى الى وسط كالزوجة للاربع فانه وان كان مقتضى وسط بان تقول  
الاربع متغيرة متساويين وكل منقسم ينقسم وبين زوج ضروري للزوج فلا حاجة فيه الى هذا  
الوسط واعلم ان المراد بالاعتقاد لا يقتضيه الى وسط يرضاه كما ذكرنا ونفايله كما لا يقتضيه كونه  
وان كان يقتضيه شئ اخر من حدس وتجربة ونحوها ولهذا يكون التقسيم حاضرا فلا بد ان لا يلزم  
من عدم اعتقاد او اوسط ان لا يقتضيه شئ اخر حتى لا يختص في التفسير به عليه سعد الدين  
**تنبيهات الاول** الخاصة تسمان مطلقة وهو ما تقدم  
واضافته بقوله في لبن وجبراي هذين هو اللين والجواب الابيض ولا شك ان الابيض  
عرض عام للين من حيث هو وكذا هو بالاضافة الى الجبر خاصة بهوك ذلك المتفلسف بالانسان  
بالتقاسم لا الشجر وتسمى خاصة اضافية وحينئذ ان كانت الخاصة مقولة بالاشتراك على المعنيين  
وجب ذكر كل منهما وتعريفه كما مر في الجزئي الحقيقي والاضافي والافسد تعريفها خاصة والعرض العام  
وقد يحارب عن قساده ما مر انما الحقيقة فلا يبقى الا الاخلال بقسم الاضافة حينئذ  
**الثاني** العرض المعبر عنه بولا ليس هو المعنى عند المتكلمين فقط بل هو اعم من ذلك  
والكاتب عرض عنه ولا يصرح به الشيخ في النجاة **الثالث** هذه الكلمات الخمس مورد  
اضافته لا يتحقق شي منها الا بالاضافة الى شئ اخر فالجنس مثلا لا يكون جنسا الا باعتبار نوعه والنوع  
لا يكون نوعا الا باعتبار جنسه وهكذا واما باعتبار اخر فتدرك ذلك الجنس نوعا او قصلا  
او عرضا عاما ونحوه ولذا تجد مادة واحدة قسما للجميع باعتبار مثلا الحساس جنس للجميع  
والبصير ونوع من المدرك لان لا راد ان يكون عقليا وحسبا وفصل الحيوان وخاصة للجسم  
وعرض عام للانسان فمن هنا تعلم انه لا بد من قيد الجشية في كل تعريف منها نحو الجنس ما صدق  
في جواب ما هو على كثيرين مختلفين بالحقايق من حيث هو كذلك وهكذا الى اخرها ولكن كثير ما يكون

قوله الخاصة قسمتان  
بمطلقة وافضا فية

فصل الكلمات بالاضافة  
لتشقي انفسها



الحجيات في التعريفات للعلم بها **القول الرابع** عرف المصطلحات الخمس بتعريفات لم يصحح  
 بانها حدود او رسوم وهو صريح الجمل وصرح الكاتب وغير بانها رسوم قالوا وانما كانت هذه  
 التعريفات رسوم للكميات لكونها ما هيئات وراثة تلك المفاهيم التي ذكرنا ها ملزوما  
 مساوية لها حيث لم يتحقق ذلك اطلاق عليها الرسم قال الشيخ ذكرنا بانها من الرازي وهذا يفسد  
 عن التحقيق لان الكميات امور عقلية حصلت مفهوماً بها ووضعت اسما لها بالانسان فليس لها  
 معاني غير تلك المفاهيم تكون هي حدودا على ان عدم العلم بانها حدود لا يوجب العلم بانها رسوم  
 فكان المناسب ذكر التعريف الذي هو اعلم انتهى قلت وانما قال الامام ذلك لما تقرر من انه اذا  
 حصلوا المفهوموا ورسوموا بارايه اسما كان ذلك حقيقة سماه كما ذكر الشيخ سجد له في حواسيبه على القطب  
**قلت** وهذا الكلام المنقول عن الرازي ذكره القطب في شرح الشمسية بحروفه ولم  
 يعرفه الى واحد والم لاجل ذلك ذكر التعريف اجابا غير انه في الشرح يلقط بالحد كما ترى وقال السعد  
 عند تعريف الجنس انه سمي اسما لانا الكلي وان كان جنسا لكن المقول على كثيرين امر غرض له غير مقصود  
 وانما ذكر ليلقوا به بعد على كذا في جواب كذا وذلك لان الجنس في نفسه هو الكلي لانه اذا قيل في الحقيقة  
 سوا يقال عليها ام لا وما قولته عليها او كونها كذا لانه في بعض الامور لا يكون كذا في سائر  
 الكميات قال كذا في شرح الاشارات **الخامس** هذه الكميات الخمس هي الجنس والجنس والجنس والجنس  
 منطوقا وهي عينية او عقليا كما مر في الكلي والجزئية فاذا قلنا مثلا الحيوان جنس فالحيوان العرض  
 للجنسية من حيث هو جنس طبيعي ومفهوم الجنس اي الكلي المقول في جواب ما هو على مختلفات الحقايق  
 جنسي منطوقا والجميع المركبة منها عقلي وكذا اذا قلنا انسان نوع فالانسان العرض للشمسية  
 من حيث هو نوع طبيعي ومفهوم النوع اي الكلي المقول في جواب ما هو على مستقات الحقايق  
 نوع منطوقا والجميع عقلي وكذا اذا قلنا الناطق فصل الضاحك خاصة المتفلسف عرض عام على هذا  
 القياس والله اعلم **السادس** تعرفوا ههنا بالاشتراك في هذه الخمس وتبينوا  
 كاشتراكها كل ما في وجه عملها على ما تحتها من الافراد وكاشتراك الجنس والفصل في دخول كل منهما  
 في ماهية افراده وكاشتراك الجنس والنوع في انهما يقابلان في جواب ما هو وكاشتراك الجنس  
 والعرض العام في صدقهما على مختلفات الحقايق واشتراك ما سوي العرض العام في انها  
 تنال في الجواب وفي انها تجعل جزءا من المعرفة وكاشتراك الفصل والخاصة في جعلها اجوابا اي  
 شي هو من اراد استيفاءها فليطالع المطولات **السابع** لا يخفى ان كلامنا خاصة  
 والعرض العام نوع من مطلق العرض ولقب كل منهما باسم لينا نسبة الظاهرة وقد ثبت الخاصة لشيء  
 بالقولية في الجواب واخذها جزءا من المعرفة وعرف ذلك والله فيها ما المراد بالتانين بمعنى الحقيقة  
 او لبا لانه كقائمة **فصل في تعريف المقوله**  
 قسم في قوة المقوله هذا هو التركيب لتعديدي حيوان الناطق قوله مركب مقوله هو  
 التركيب لغيري بخلافه كاتب **قوله** المفرد في المركبين الى اشار به الى ان كلامنا لفضل  
 والخاصة يكون مفردا او مركبا وقد تقدم شرح المفرد والمركب وسأل الفضل المقوله الناطق  
 مثلا في تعريف الانسان وسأل المركب ان تنول مثلا في الجرم هو الوجود الاخذ قدرا من  
 الفراغ فلاخذ الم مركب وانما الخاصة المقوله في العرض الواحد المختص بحقيقة كالتقسيم

هذا هو المقوله في تعريف المقوله

قوله المقوله

للحيوان

للحيوان ذي الرتبة واما الحركة فهي عرض تحت حيلتها لا كل منها حقيقة هو الماشي بالقدمين  
 القريض لظفار اليادي البقرة المستقيم القائمة للانسان **قوله** من اهل المنطق  
 من منع هذا المذهب نسبة في شرح ايساغوجي لفضل كقدمين وانهم يشترطون التركيب  
 في التعريف وقال ابن سينا لا يفيد المعنى المفرد شيئا من التعديلات لانه ان حصل المطلق  
 بتعديري وجوده وعدمه لم يكن علة له اذ لا شيء من الوجود لك وان حصله من حيث وجوده  
 او من حيث عدمه لم يكن له حصوله من المفرد بل منه ومن وجوده او منه ومن عدمه قال واما  
 التصورات فقد يفيدها المفرد وهو دليل على اني كذا فنقل عنه ابن مرسوق قال واشارته  
 يعني في التصورات الى بعض نواقض الحدود والرسوم وقيل لا يفيد الواحد من حيث هو واحد  
 في صناعة منطقية او غيرها مطلوبا وانما يفيد من حيث الطبع والخاصة او الفصل بانفراد  
 لا يكون حد الكمال كما تدل على كل منهما على المطلوب لزامية كانت مجازية واصحاب القرينة  
 تصرفوا اللفظ الى المعنى المجازي ونسحق تلك القرينة لفظا بل عليها فاللفظ قطع تلك القرينة  
 مفردا مركبا فلهذا قلنا قصرا من الحد والرسم مع تامة فيما يفيد التصور وقوله قد يفيد  
 المفرد التصور وهو ردي ان اراد بوجه مناعي فباطل لانه انتقالا لذهن من المعنى المفرد الى لزمه  
 المتيقن امر عقلي اصناعي انتهى **قوله** يطلق على مرتين هذان الامران ذكرهما ابن مرسوق في شرح  
 الجدل فتورهما على ذلك لانه الم ان لفظ التعريف بنفسه هو الجمل وقد ثبت لانه ان كانت  
 القرينة تطلق على المعنيين حقيقة على سبيل الاشتراك كما مر في الاطلاقات فالاشتراك يجب اجتنابه  
 في التعريف ان لم تصاحبه قرينة وان كانت في حصول الشيء عن جهة حقيقة وفي التعريف المجازي انما  
 يجب اجتنابه وانما حقيقة عرفية يجب اجتنابه ايضا لضرورة اللفظ اذ لا مشترك  
 وبالجمله استعمال لفظ القرينة حقيقة ملبس مع ما اشتمل عليه هذا التعريف ايضا لتعقيد  
**قوله** ذكر له اشبه به بحث لان الانسان يتمايز في شئ ثم يذهل عنه كانه شي كثير من الفاظ  
 والمعاني بعد معرفتها فاذا سأل عن ذلك الذي فله منة فلا يجد عن تعريفه له بحدوده او رسمه  
 اذ لم يكن شي يذهل عليه غير ذلك وهذا كثيرا ما نجده في التعريفات لفظي فلا يعرف ان الهزبر هو الاسد  
 ثم يذهل عنه حتى اذا سمعه وقال ما الهزبر فلا يدان يقال له هو الاسد ولا ينبغي بالتعريف غير هذا  
 فيجب ان يذهل عن الشيء يعرف له فحينئذ يفيد عكس تعريف الملم لزوج هذا الذي اخرج  
**فان قيل** انما نقول الم ان يجهله ولا يلزم من نقول لحد في كل تعريف غير الحد قلنا  
 كلامه في تفسير كلامه المعروف ومراده به ما يفيد كنه حقيقة الشيء واختياره عن غير ذلك امكنه  
 ان يدبر فيه الحدود والرسوم الاتية ولا يفسد ايضا كنهه بخروجها فلا سبيل الى تخصيص هذا  
 الكلام بالحد على ان لا نسلم ان من عقل من الحد ورا ايضا وسأل عنه لا يدركه لا سيما ان لم يوجد  
 ما يدل عليه غير هذه اللفظ ان يقال هذا ليس بتعريف حقيقة بل بتوكيد فقط ولكن قول المص  
 لا يجهل يا به لان يكون شيئا لا يجد لانه قد حدد بموعيد ويجعل ان يريد ان يذهل  
 عن الشيء الى الحد من رسمه وسأل ان اراد احد تنبيهه عليه وخطاره بانه لو لم يسئل هو  
 بذكر كاشته ولا يجهله وفيه نظرا لافرق بينه وبين الاول والسؤال وعدمه وهم لم يشترطوا  
 في الحد ان يكون بارأ سؤال على انه اذا احتاج اليه فهو سائل مقني وهو الطالب على ان يجيبه





بالمعنى بالملكي الاول والخامس ان اراد به ذكر اجزاء الحد لم يتقدم له معرفة لها وهو التفسير  
 الاول للمعرفة في القدم فلا شك انه لا تعريف هنا اذ هو اما ذكرها او لم يأت شيئا يعرف به  
 فكيف يقول تعريفا جزائيا بالمعنى الاول فان اراد بالمعنى الاول تحصيلها عن جمل بمعرفة اخرى  
 كما ذكر في تفسير المعرفة ولا فلا ينبغي عليه قوله والا كان تعريفا للمجهول بل الذي ينبغي التسلسل  
 واصله للعقباني قال لا يصح ان يكون ما معرفته اي ما حصوله بعد الجمل بمعرفة اخرى لا تتقبل  
 الكلام في ذلك المعرفة ويتسلسل بل المقصود ما اخطا الاجزاء المعلومه عندئذ سبب في  
 معرفة ما كان مجهولا عنده وهو جملتها التي كانت قبله من موقوف وله معنى مباحثه فيه انظرها  
 ولكن لا ينبغي ان المص بانها ذكره من تعريفا للمجهول بالمجهول كالكتاية غير ان التسلسل المذكور لا يات  
 الاجزاء اذا كانت في جملة الاختصاصات التي تعرفت بتعريفا اخر قد لا لا التعريفا ايضا قد يكون  
 مجهولا مثلا فيحتاج الى معرفة اخرى وهم جزاء ولم يزل هذا التسلسل الامن تعريفا لاجزاء المجهولة  
 مجهولا اخر ولكن يباحث في موقوف والظاهر انه اذ حث على تعريفا للمجهول بمثل ان المعرفة  
 بالكتاية لا تذكر اجزاءه من هو جملها به اذ لا يستفيد منه شيئا حينئذ ضرورة انه تعريف للمعرف  
 المجهول بالمعرف المجهول وعبارته بتأدية هذا المعنى وان كان هو لظاهرا من مقصوده قلته لانه  
 حينئذ يصير المراد بتعريفا لاجزاء ذكرها كالمعنى الاول كون الشيء مجهولا للمقل الذي هو  
 مستل المعرفة بالمعنى السابق في المقدمة فافهم **قوله** واخطرت الان بيانه الخ ظاهر هذا الكلام  
 يقتضي ان المعرفة التي انما سمعه من معرفته غفلته عن معرفته وانه لو تذكره لاستغنى عن تعريفه  
 وهذا انما هو في معرفة النسبة وذلك من المعرفة وهذا هو الذي قاله لم يذكر له اسم ذلك ولا يحده  
 واما الذي نحن بصدده فهو الجاهل بالنسبة امتلاها بالمعرف والمعرف حينئذ هو محتاج الى التعريف  
 سواء كان غافلا عن المعرفة او كان خاضعا في ذهنه بان يقال له هذا هو هذا فنقل هذا التقدير  
 وهو ما اذا كان ذلك الشيء خاضعا في ذهنه وجعلنا عين ما يطلبه لا يبق للمعرفة المتوسطة  
 في الحد معني لا يصدق على ذلك الشيء انه حصل له عن غفلة باخطار في ذهنه لقصصا خافية  
 ولا انه حصل عن جمل اذ المريد به فلو قيل ان المراد بالمعرفة في قولنا نحوجي ما معرفته بقصور الشيء  
 مطلقا اي من غير مزايا التي حصله عن جمل وتذكره بعد الغفلة بمعنى ان المعرفة للشيء هو الذي  
 يكون سببا في معرفة ذلك لكونه لا من حيث هو ذاته بل من حيث كونه موقوفا في العقل وحاصلا في  
 اذ لو لم يعرفه للمعرف به شيئا وسواء هل علمه بعد ان عرفه فاطربا له او كان خاضعا فيه موقوفا  
 قبل ذلك او سال عنه حينئذ تعرف له شيئا اخر فاذا جهل شيئا وعرف له لهذا الذي يعرفه بان جمل عليه  
 عرف ذلك المجهول عند حمل هذا التعريف عليه بسبب معرفته به فحينئذ ان المعرفة للشيء ما معرفته  
 سبب في معرفته وهذا التعريف ينتشع ما اوردها فيما تقدم من استعمال الاشتراك والمجاز  
 في الحد لان المعرفة حينئذ راجعة الى جهة واحدة وهو معناها المشهور في اخره المتبادر الى الذهن  
 اما في جهة المعرفة بالفتح فظاهر لان المراد بقصوره عن جمل واما في جهة المعرفة فلا نه لها تادي  
 به الى اذراك المجهول بسبب جمل عليه بعد ان عرفه هو ان حصل له عن جمل لان كل موقوف عن الجمل  
 يحصل بالشهادة كغيرها ما نطلب حقيقة شيء فيعرف لنا بحقيقة جملها وتعرف لنا ايضا  
 فاذا حصلت لنا معرفتها حصلت بسبب معرفتها معرفة المطلوب الاول واما اخطاره في ذلك

بعد العقل

بعد الغفلة عنه فانما يأتى في جملة على المطلوب وعلى المعرفة السابقة له استند وبها حصلت عن جمل  
 لا محالة ولو لم يجل له على المطلوب لا استفاد شيئا وان اخطر بيانه لغيره النسبة ولو لم يتقدم له به  
 معرفة لما استفاد شيئا ولو اخطر في ذهنه او حمل على المطلوب حتى يسئل عنه ويعرف له فحينئذ السبب  
 هو مطلق معرفة به بشرط حمل على المطلوب لا يقال اذا كان سبب المعرفة فيعرفه لما يزل التسلسل  
 الموقوف منه فيما علمت لانا نقول لا يزل ذلك لان لو كان لا ينبغي ان يكون موقوف ونحن نشترط انها  
 اليه وكما في المقدمة ان البراهين نشترط الامتناع الى الضرورة لئلا يزل التسلسل ولا يتضح ذلك  
 فيها شيئا كذلك هي خرافة اخرى فافهم **قوله** بمعنى حصول المجهول في هذا في المعرفة المتقدمة اخرا  
 ظاهرا بانها مقصورة واما اللة كودا ولا يزل المعرفة فمعناه المحصل لا حصوله ولكن لما كان يستلزمه  
 الطول عليه واستخرج منه المقصد ففسره وبوطا **قوله** ان يكون غيرها الخ يعني لانه لو كان نفسها  
 لا استحالة ان يعرفها لان كونه حينئذ معرفة مستند على ان يكون معلوما وكونه معرفة مستند على ان يكون  
 مجهولا فليز من ان يكون معلوما مجهولا وهو باطل وهذا باعتبار اللفظ ظاهر واما باعتبار المعنى فقد  
 اختلف الناس في الحد والمحدود هما مترادفان ام لا اختلفا فاشتهورا وهذا لغيرنا فيما نقل عنه  
 اليه لانه لا يخلو هذا التراجع لانه ان اراد اللفظ فهو خلافه بل التراجع وان اراد المعنى فهو نفسه وسببه التراجع  
 على ذلك فقال في التبيين هو غير المحدود وان اراد به اللفظ نفسه ان اراد به المعنى وقد هي  
 كثير من المحققين الى انه خلافه مطلقا اما لفظا قطا هو واما معني فلذلك لانه الحد عليه نقصان  
 وذلك الة المحدود عليه اجالا والاول خلافا للثاني وبذا تعلم ان المراد بالحد والمحدود متغايران  
 ان هنالك شيئين حقيقة بل اعتبارا واذ كان اجزاء الحد هي اجزاء المحدود وتقسما من غير زيادة  
 ولا نقصان ولكن من حيث تنقسم على هذا المقدار ففي التباين بينهما وقال هي من حيث ملاحظتها نقصان  
 حد ومن حيث ملاحظتها اجالا محدودا واشت الفاسر بانما لفظا اعتبارا فاعلم **قلت**  
 وظاهر التفصيل والاجالا انما يتصوران في الحدود والرسوم واما التعريفات المنطقية فانها  
 لا يتقبل فيها اجالا ولا تفصيل فلاله البر والخطه مثلا المعرفة احداهما بالآخر على مضافا متحدة  
 وحينئذ قولنا لمان يكون على غيرهما ليس على طلاقة هذا ان اراد انه غيرهما لفظا فهو خارج في الجميع  
 غير انه قليل الحد وفي **قوله** وسابقا الخ اي انه سبب كما ذكر المم ومنه يعلم امتناع تعريف  
 احد المتضايفين بالآخر لانه لا يتقبل احداهما قبل الاخر بل معه ونقل عن ابن قفر يوسن انه اجاز ذلك  
 واذ ان المتضغ تعريف للشيء بما يتاخر معرفته عنه لا بما يحصل معه كحد المتضايفين وهو موقوف  
 وقال ابن مروق واذ اراد تعريفنا حد المتضايفين او رد في حد سبب لتضايف ليعتقل كل واحد منهما  
 ثم يجرى المقصود حده ببيان حقيقة كقولنا في حد الاب حيوان يولد اخر من نوعه من نطفته من حيث  
 هو كذلك فالحيوان هو الاب والذمين نوعه من نطفته هو الابن فاذا عارفين عن الامانة  
 ويولد اخر من نطفته هو سبب لتضايف ومن حيث هو كذلك لئلا يكون حده من حيث ذاته  
 لا من حيث هو مضافا اليه هو المقصود **قوله** اجلي منها يعني انه لا يصح تعريفا للشيء بما  
 يساوي في الحقا وبما هو اخفى منه وظهر هذا انما يتاخر اعتبارا السامع اذ يجد نقصا لالفاظ  
 اشهر باعتبار قومه في اخفى او مساوية باعتبار اخرين **فان قل** ما شترط  
 سبق المعرفة فيما يرتقي من هذا الشرط اذا السامع ان عرف المعرفة استفاد منه سواء كان احييا

تختلف في الحد والمحدود  
 انها مترادفان ام لا



باعتبار غيره واخفى وانه لو يعرفه لم يستقد شيئا وان كان اخفى عند جميع الناس قلنا معنى ما سبق  
ان المعرف لابد وان يسبق تعقله على تعقل المعرف بان لا يضاف اليه وان لا يتوقف على شيء لئلا يكون  
الحدود المحذور ولا يلزم من ذلك ان يكون اجلي وفيه بحث **قوله** وسأول ما ينبغي في التصديق  
لا في الحفظ والجلد وبصفتهم يزيد في هذا فيقول مساويا في العموم والخصوص وبصفتهم يقول  
مساويا في الصدق قال بعض الاشياخ واستعاط الامرين كما فعل الماولي لان معنى المساواة  
هو ذلك فلا يحسن ذكرها بعد انتهى في غير هذا فلا يكون اعلم كقولنا لانسان بالحيوان ولا اخص  
كقولنا لانسان بالذكور لادى والبرنجي **قوله** والاختصاص نظام الراجح في المساواة  
والعموم مطلقا ومن وجه والمباينة فان قلت لا تخص الاقسام فيما ذكرنا لربما التوافق  
واللتاقت **قلت** كانه لم يلاحظنا استقنا على الاول بالمساواة وعن الثاني بالمباينة  
**قوله** معنى الطرد في معنى الاطراد المشترك في المعرف او لان يكون كل واحد من المعرف  
بالكسر وجدا المعرف وذلك بان لا يزيد الاول على الثاني باخر او يصدق فيها فونه وهو معنى  
كونه عام لا لوزاد عامه كالحيوان في تعريفه انسان لانه يزيد عليه بالجار والفرس مثلا لوجده الحد  
وهو الحيوان في تلك الافراد التي لا يفرس ويحور ولم يوجد فيها الحد وهو الانسان ضرورة انه  
لا يصدق ايضا انفرادا اخر لها ولو وجد الحد في افراد اخرى زائدة على المحدود كما قررنا في  
الحد من البرية المحدود ضرورة فلا يكون ما نقا من دخول غير المحدود في المحدود وهو باطل فوجب  
ان يكون كل واحد من المحدود ومعه وهو معنى كونه مانعا **قوله** ومعنى العكس يعني الخافضا  
يجب ان يكون منعكسا وهو ان يكون كل واحد من المحدود وذلك بان لا يزيد الحد على المحدود على الحد  
باخر او يصدق فيها فونه فيكون الحد قد استقص عن المحدود وهو معنى كون الحد اخصا من المحدود  
بحيث يتجلى في افرادها لا يوجد فيها المحدود ولا يوجد فيها الحد كالرجل في تعريفه انسان او يوجد  
المحدود وهو الانسان في الانبي ولا يوجد فيها الحد الذي هو الرجل للزوم خروج بعض المحدود  
عن الحد فلا يكون جميعا لحيث ان الحد المحدود وهو باطل فوجب ان يكون كل واحد من المحدود ووجد الحد  
معه وهو معنى كونه منعكسا وهو ايضا معنى قوله كلما اتفق الحد اتفق المحدود وانما ينبغي  
المنع اطرادا لانه هو اللزوم في الثبوت عندهم وهي الجمع انعكاسا لانه عكس له ومعنى ذلك ان  
قولنا كلما وجد الحد وجد المحدود ويستلزم المنع كما قررنا وهو الاطراد وعكس هذه القضية  
كفسيها بالمستوى اي كلما وجد المحدود وجد الحد يستلزم الجمع وهو معنى انعكاسه ويستلزم  
القضية الاخرى ايضا وبذلك اتفق الحد اتفق المحدود وهو ظاهر وهذا هو الاصطلاح المشهور  
وبمعنى لايمة كالترا في عكس هذا فيقول الاطراد هو الجمع والانعكاس هو المنع وكانه يعني ان  
معنى الاطراد ان يكون كلما اتفق الحد اتفق المحدود وهذا هو الجمع والانعكاس ان يكون كلما اتفق  
المحدود اتفق الحد وهو المنع وهو ظاهر ولا متفاحة في التعبير وانما الواجب جملة ان يكون  
كل واحد من المحدود وبالعكس الكلي وكلما اتفق الحد اتفق المحدود وبالعكس الكلي  
**قوله** وانما الثاني ان قلت لا وجه للاطلاق ان المتباين غير مظهر او غير منعكس  
اذ الحكم على الشيء فرع صدوره **قلت** قد علمت ان السالبة لا تتفق وجود الموصوع  
خارجا فلا يلزم من نفي الاطراد ان انعكاس وجودها بومانا وهو ظاهر **قوله**

ينقسم

ينقسم الى معن ان المعرف المذكور ويخصر في اربعة اقسام ختام وتسمى الحد المنفرد والحد للتع  
وتاما المذكور جميع الذاتيات فيه اما مطابقة نحو الانسان هو الجسم النامي الحساس لتتحرك  
بالاداة الناطقة او تقتضا نحو الحيوان الناطق وحدنا فقولنا حدنا كقولنا فقولنا الحد فبقض  
الذاتيات منه والفصل المذكور فيه وان كان يستلزم ما في الذاتيات لكن دلالة الاقسام مجوز  
كما مر بخلاف النظمي ورسم تارومي رسما لان الرسم لثلاثة اشياء لا يشترطها وتسمى تاتا الشبهة الحد الشام  
والتعريف بالخاص يكون اثر اعمى الماهية وعلامة لا يشترطها وتسمى تاتا الشبهة الحد الشام  
من حيث وضع فيه الجنس القريب وتسمى تاتا هو الفصل من الخواص ورسم تافض ورسم تارومي رسما لما ذكر  
ونا نقض الحد في بعض اجزاء الرسم لتام منه فان قلت المنع الذي لاجله تسمى الحد  
حدا موجود في الرسم ايضا فليسم به والا فليكن التخصيص **قلت** هو كذلك ولكن الاول  
لاشتماله على الذاتيات هو اقوى في المنع وابتعد عن الشبهة والاحتمال فخصه بذلك اصطلاحا  
مع ما في الثاني من مناسبة التخصيص بالرسم فبقي اسم الحد الاول تعريفا ووجه الخصر في الاربعة  
هو ما ذكرنا من ورود ثمانية العرف للخاص مع الفصل ومع الخاصة او الخاصة مع الفصل  
خارج عن التقسيم في اجيب بان العرف للخاص ساقط عن الاعتبار لان العرف من التعريف هو  
شرح الماهية او تمييزها ولا يفيد العرف للخاص واحد منها مع شيئا من تركيبها خاصة مع  
الفصل ساقطة ايضا لانه يفيد تافيد من التمييز وزيادة بقدر الشرح فلا حاجة اليها مع  
**قلت** ويبيح المورد العرف للخاص مع الجنس وجوابه معلوم بما شرناه وورد ايضا فصل  
الجنس لانه لا يجعل بدل جنسه فيقال الحساس لناطق في الانسان واجيب بانه ليس تمام  
الماهية بخلاف الجنس وانه يفيد كالجنس البعيد لافرق قال بعضهم وهذا الاعتراض  
بعد منهم على المنع من اخذ فصل الجنس مكان الجنس لانه لم يوجد انتهى ولا يراه التعريف  
اللفظي وهو تفسير لفظا بلفظا شهرة عند السامع كقوله الحطة بالفتح ولا التعريف  
بالمثال كما اذا قيل عن الثلث مثلا فيوضع للسائل شكله لان هذا كله داخل في الرسم وهو  
تعريف بالخاصة لان مثل الشيء ولفظه خاصة من خواصه لا يقال من جملة الالفاظ المشتركة  
وهو لا يختص بشيء من ممانه لانا نقول التعريف به بلا قرينة باطل ومع القرينة هو  
خاصة **قوله** وفصلها التعريف بالوصف القريب باعتبار الجنس واضح وباعتبار الفصل  
كانه كاشف ويؤيده عدم تقييده به في باقي الاقسام والافا البعيد منه ان كان فصل جنس  
فغير بعيد لاعتية في قسم التعريف بالذاتيات لا وحده ولا مع الجنس البعيد اما مع  
الخاصة فيفيد ان يستلزم ان يقام مقام الجنس والسمافة وان كان فصل فصل سلويا  
فغير موجود كما مر فافهم **قوله** لان المميز في الماهية على المعرف والمميز في القضية  
هو الفصل والخاصة تقوم مقامه وقوله اما مع الجنس القريب او البعيد ينبغي ان يزيد  
وهو ليس في الاقسام الستة ضرورة انقسام كل من الناقصين في قسمي الافراد والتركيب  
فكانت ستة غير انما لم يات في الاقسام الستة لم يستعمل بصفة ان يعتبر تقسيما اخر باعتبار كل قسمين  
في الناقصين تقسيما واحدا للتخصيص في الاربعة وهو ظاهر **قوله** قريبا كان المعنى ان  
الرسم لتام بوما كان بالخاصة وجنس من الاجناس هو ان كان قريبا نحو الحيوان الصالح

تسمية الحد حدا

تسمية الرسم رسما

وجه اختصاص التعريف في الاربعة



أو بعيدا نحو الجسم الضاحك وهذا الذهب مأخوذ من كلام الجليل لأنه قال الرقيم الثاني كان كائن  
بالخاصة مع الجنس ولم يقيده بقرب ولا بعد والتهنؤ وما من عليه لهم **قوله** بالبطانية فتقدم  
لك تمثيله تنبيهات **الأول** هذا الباب يسمى المرقف والبقول الشارح وتسمية  
بالثاني من تسمية الشيء باسم بفضله وعرفه الكاتب فقال المرقف للشيء هو الذي يلزم من تصوره تصور  
ذلك الشيء أو امتياز به عن كل ما عداه وأوفيه للتوابع فيشكل الحد والرسم وأورد عليه أنه ليس مانعا  
لدخول المرقفات بالنسبة إلى كواثرها البنية غير المحبولة كالشيء بالنسبة إلى البصر والسقف بالنسبة  
إلى الجدار ولدخول المتضادين فإن تصور أحدهما يستلزم تصور الآخر وليس أحدهما مرقفا والآخر  
تضمين عن الثاني فقال المرقف للشيء ما تصوره متقدم على تصور ذلك الشيء على سبيل الاستلزام  
ليخرج المتضادين بذكر التقدم وأورد عليه خبر المركب فإن تصور سابق على الكل وليس مرقفا له  
ولما الم الم هذا عندنا في التعريف المذكور قبل وهو تعريف التقدير وبه عرفنا خروجي في الجمل وقد  
أنت ما فيه **الثاني** قد سبق في صدر الكتاب إلى من التصورات ضرورية ونظريا كالشبهات  
وأنما ضروري لا يحتاج إلى موصول وأن النظر يحتاج إليه قال القهري في شرح المعالم وزعم القهري أن  
التصورات كلها ضرورية قبل ولا يعني ما نعلم كل تصور بالضرورة فإن لا واقع خلافه وإنما يريد  
أن كل ما علمناه من التصورات فهو حاصل لنا بالضرورة إما بالاحتلال والوجدان وبمحض العقل ولا يتبع  
أن يتحقق شيء بتصوره بقلنا بخلق الله تعالى له على ضروري بما قاله وأخفى على ذلك بوجهين  
أحدهما أن المطلوب بتصوره أن كان مشهورا به استحالة طلبه لأنه يحصل حاصله وإن كان غير مشهور به  
استحالة طلبه أيضا لأن توحده التعلق لما لا شعور له فيه كماله فإن قيل يشعر به من جهة دون جهة  
قلنا يتبع طلب كل ما ذكرنا تانيهما أن تعريف الماهية ما بنفسها أو مجموع أجزائها أو بياض فيها  
أو بخارج عنها أو مركب من الداخل والخارج والكل باطل فتعريفها لماهية باطل أما بطلان تعريفها  
بنفسها فظاهر وأما مجموع أجزائها فلا فها نفسها أيضا وأما بالداخل فيها فلا ذلك بالداخل  
معرفة مجموع أجزائها وهو مسمى فيؤدي إلى تعريف نفسه وهو باطل وإلى تعريفه لغيره وهو خارج  
عنه وسياق بطلانه وأما بخارج عنها فلا فإن تعريفها به متوقف على معرفة اختصاصه بها وذلك  
موقوف على معرفتها ومعرفة غيرهما لا يتسامي على التفصيل ليعلم أنه مستلزم عنه أو الحكم  
على الشيء فرع تصوره وأما بالمركب من الداخل والخارج فلبطلان كل منهما على افتقاره وأجيب  
عن الأول بأن الماهية يشعر بها من وجه دون وجه فإذا شعرت النفس بها من وجه تالكونها  
ما يمكن عمله كان ذلك طريقا إلى استعمالها كطلبها حقيقته الملك وإن لم نشعر بالكونه سماوتيا  
أو متزاللوجي وغير ذلك فتعريفه المشعور به يستحيل طلبه مسلم ولكن المشعور به من هذا  
كونها ما يمكن عمله وذلك غير المطلوب بل المطلوب حقيقتهما وقوله غير المشعور به يتبع طلبه  
أن يعرف غير الخاطري بل بالاصلا فسلم وليس هو المراد لأن معنى غير المشعور بتفاصيله وأن ظهر  
بالأب لا نستلزم امتناع طلب تفاصيله ولأن القضية في كلامه معني قوله كل مشعور به  
يستحيل طلبه وقوله كل ما ليس بشعور به يستحيل طلبه تستلزم كل واحدة منهما تنقيض  
الأخرى لأن الأولي تنفكس بعكس التنقيض في قولك كل ما لا يستحيل طلبه فهو ليس بشعور به  
وهذا العكس ينفكس بالمستوي في قولك بعض ما ليس مشعورا به لا يستحيل طلبه وهذا



تقيض

تقيض المقصبة الثانية وكذا الثانية ان فعلت بها مثل هذا خرج تنقيض الأولى وأجيب  
عن الثاني بأنه تعريفها بنفسها سلم امتناعه وأما تعريفها بمجموع الأجزاء فتصح قوله المجوع  
نفس الماهية بمنوع لتغايرها من حيث الإجمال والتفصيل كما تقدم وكذا يقال في القسم الثاني  
قوله يلزم تعريفه لنفسه لأنه عرفنا أجزاؤه ومنها قلنا أما المانع من أن يكون تعريفا للتعريف  
وبعد حصوله بالضرورة يعرف باقي الأجزاء انتهى وفيه ضعف وأجيب عن التعريف بالخارج  
بأن التعريف بما يتوقف على وجود اختصاصه بها في نفس الأمر لا على العلم به سلمنا توقفه على العلم  
بالاختصاصه فما الموقوف على معرفتها ومعرفة غيرها لكن يكفي في ذلك الشعور من وجه كاتري جرحا  
في حيزه نعلم اختصاصه به وسلب ذلك لغيره من غير من الأجزاء وإن لم نعلم منه ومن غير الأجزاء  
وإذا صح التعريف بهذا من وجه بالركب منها أيضا **الثالث** يجب الاحتراز عن الخلط في التعريف  
ويكون في المادة وفي اللفظ وفي الصورة أما المادي فهو الخلط في المعنى كتعريف الشيء بالشيء وبه معرفة  
وجهه لا نحو الحركة باليس يسكون لأن استويا عنده وتعرفيه بما يتوقف عليه أما بمرتبته ويسمى الدور  
المصريح أما بالآخر يسمى الدور المضمر قال الكاتب كتعريف الكيفية بما به تنفع المشابهة والاشابهة  
ثم تعريفها بالاشابهة بالاتفاق في الكيفية فهذا توقف مرتبته واحدة وتعرفها لاثنين بأول تعدد  
يقيم بمقتضى اثنين ثم تعريفها لتساويين بالشيئين غير المتفاضلين ثم تعريفها لشيئين بالاشابهة  
هذا بمرتين وتعرفها لاثنين بالزوج الأول والزوج بالمقسم بالتساويين ثم على ما سطر  
فيكون بالآخر وتعرفها الشيء بما احتل فيه بعض المشروطات فيما من لمسا وات والفائدة ونحوها  
وأما اللفظي فتعريف بالالفاظ القريبة غير المشهورة الاستعمال للمد لا يعرفها أو الوحشية  
التي تنفرد الطباع وكالتكرار والتعريف بالمشترك والمجاز لأن الحد ومحل اقتضاهما ونضاح  
فلا يورق فيها بحشور ولا يحتاج إلى تفسير وهذا الم تكن قرينة تدل على المراد قيل واختلف  
في المشترك والمجاز مع القرينة ثانيا أن كانت القرينة متعالية جازا وخالية فلا وأما القوري  
فما لفة القرينة الطبيعية المذكور في الحدود والرسوم المركبات وهو متقدم على الجنس على الفصل والخاصة  
لأنه اعم عرف مرتبته القديم فإذا قدم الأخص على الأعم كتلك الناطق الحيوان فهو ناقص قال  
ابن مرقوق وظاهر كلام الجليل أنه لا فرق بين القورين انتهى بمرقة في شامله وفي كون تقديم الأعم لأنه  
اعرف وأجيبا وأولي قول السراج وأكثر **الرابع** تقدم أن التعريف بالعرض العام مع العقل  
أوبا لخاصة مع الفصل أوبا لعرض العام مع الخاصة غير متقدم قال الشيخ ذكرنا في محله فتبين  
والأكثر على أن الأولين حدان ناقضان وأن الثاني رسم ناقص **الخامس** ما تقدم من شرط  
المساواة بين الحد والمحدود هو عندنا المتأخر من جاد في التامات والناقصة وعند المتقدمين  
يجوز في الناقص التعريف بالأعم كان اضافيا أي يريد تعريفه بالقياس إلى شيء آخر لا بالنظر  
إلى ذاته مطلقا وذلك لأن التيسر عليه يميز الإنسان عن الفرس فيقال له الحيوان المنتصب  
القائمة وإن كانا لمتصب عرضا عما بالاشبهة إلى الإنسان وحده هكذا قيل **قلت**  
ولا يظهر فيه مخالفة المتقدمين لأن نحو المتصبة المذكور خاصة اضافية ولا يخرج من مراد  
المتأخرين الأولي والخاصة عند التعريف بأن تكون مطلقة نعم تنقل السعدان لا قدمين  
بكون كون الرسوم اعم ولم يقيده بالاشابهة قال في شرح التسمية بعد ذكر اشتراط كون الحد

تقف  
يقع الخلط في التعريف في المادة  
وفي اللفظ وفي الصورة  
تقف  
الدور تسمان مصحح ومفهم



خلفا لما نفاؤهم ذلك وهما نظروا أن المنطق جميع طرق الكتاب المتصور والتفريق  
فكما أن من التصديق بمرها نفاؤا وخطابيا وغيرهما والموصول إلى التصديق شامل بطريقه فكذا  
من التصديق حقيقة ومتغير من جميع ماعداه وأعم من ذلك فالموصول إلى التصديق معنى القول  
الشارح لا بد أن يتم بطريقا أيضا لا إلى جميع أنواع التصديق وحسب خصوصاً بالاولى فلا بد  
أن ينفردوا في جوابا لمنطق ما يوصل إلى الثالث ثم الترخيص وكثير من المحققين صرحوا بأن الرسوم  
الناقضة يجوز أن تكون أعم من الماهية وكذا اللغة مستحقة بالترميزات لأهمية الأعم انتهى  
**السابع** تغيير العلم بالحقيقة في تعريفه ففسد عكسه لخروج المذودات إذا  
لا يتوافق لها مع الفهم ما يتصور فواجب أن يوفق منها بالترميزات على وجه الجمع وقد خالف  
المصعبان الجليل وغيره فصل وسبق له في اول الكتاب أيضا مثل ذلك وبعد استتماري  
ذلة رأيت القهري في شرح المصالح اعترض بحجج نقاله قوله يعني الخبران التصور أدراك  
الماهية فهو اختصاص التصور بالامور الشاسية وكذا ذلك قوله هو الشهود بالحقيقة  
واسد العبادات قوله انه ادراك الشيء فان الشيء قد يكون ثبوتاً وله حقيقة وماهية وقد يكون  
عدماً كما او مستحيلاً ويتصور ويحكم عليه باستماع الوجود او بصحة الوجود انتهى **السابع**  
تقل بعض اهل الكلام انه اختلف في حكم الحد على ثلاثة مذاهب فقيل انه واجب لا يعلم الحد  
فولكان اوصفة بالحد وبفصل الحد وذات واجبة المعرفة ولا تعرف الا بالحد وما لا يتوصل  
لواجب لا بهتم واجب وقيل انه ليس بواجب لا يتغير بحد ومع الجملة بالحد لان من الاشياء  
ما لا حد وهو أربعة أقسام الوجود المطلق والعدم والحال والاضافات وقيل بالفرق  
فكل مسألة لا يتوصل الكلف إلى معرفة التوحيد والثبوت فيهما لا بعد علمه بتجربتها فيهما  
واجب وما سواها فلا يجب **الثامن** او رجحانه انه لا يمكن تعريف الحد تلياً بغير  
التسلسل واجابوا بأجوبة منها ان الحد هو نفس الحد كما ان وجود الوجود هو نفس  
الوجود انتهى **قلت** وهذا عندي لا يتحمل ورود من له او في تصور لان الحد ان اراد  
منه مضد رقة التسلسل لا زمر لو كان يعرف كذا ذكرناه فيما مضى ولكن ليس هو الذي يعني  
بالقريب وان اراد يقهوم وهو متصور فلا شك انه لا يلزم من التسلسل في تعريفه  
كما يلزم في سائر المعنويات ولا حاجة الى ما يتكلفون من الاجوبة والتسليمات الجديدة  
**التاسع** نقل اليها السبكي عن الخطيب في شرحه الفتح انه جعل هذه التبريرات  
كلها من باب الكناية يعني فتكون دالة على معقباتها بالالتزام قال ولا تطيل بالرد عليه  
لوضوحه **قلت** ولا يريد ان يرد عليه في التعريف بالخواص فانه كناية قطعا بل في  
الحدود وفي ذلك حال للنظر **العاشر** لا يكون للشيء الواحد حدان ذاتيان  
وذلك لان الحد هو الذي تدرك فيه جميع الذاتيات فانا جميع حدان فان ذكرت في كل منهما  
الذاتيات كلها لم يكن حدان وان ذكرت في احدهما جميعاً دون الاخر كان احدهما تاماً والاخر  
ناقصاً وقيل يوجدان باعتبار الطبقة والنسبة الساتين مثلاً الانسان له الحيوان الناقص  
وله الجسم الناقص الجاهل لمجرد الارادة الناطق وهو صنف الجاهل **الحادي عشر**  
قالوا لا يكتب الحد بالبرهان بمعنى ثبوت الحد للمحد ولا يبرهن عليه لو جازي احدها

الحقيقة

ان حقيقة الحد هو حقيقة المحدود وواجبه على التفصيل وتيق الشيء لنفسه او ثبوت اجزائه  
له لا يتوقف على شيء بل يكفي فيه تصوره ثانياً ان الاستدلال على ثبوت شيء يتوقف على تفصيله  
قاله بل على ثبوت الحد للمحدود ويتوقف على تفصيل المحدود المستفاد من ثبوت الحد له فلو توقف  
ثبوت الحد على دليل لزوم الدور في المسئلة مفارقات واجوبة لا يليق تفصيلها بهذا الوضع  
**الثاني عشر** ظهر لك من كلام المصنفين انهم لم يحدوها بالذاتيات ومقابلها بالترسيم  
وهو اصطلاح شائع على هو لا يقد يطبق الحد على المرفق مطلقاً او كثيراً استعمالاً أيضاً قال  
ابن رزوق فيكون اطلاقاً على ما يقتضيه اقسام المرفق من باب التشكيك او من باب الاشتراك كما لم يبيد  
بخاصة واحدتها فيتحقق به وأما الحد الناقص في الاصطلاح السابق فيصدق على مفهومها  
بالتشكيك وما كثر تاجزؤه اولى باسم الحد مما قلت انتهى قلت والترسيم كذلك ولا فرق

## فصل القضية قوله

الصدق والكذب الخ زعم قوم ان التغيير بالتصديق والتكذيب اولي لان من الاخبار ما لا يتحمل  
الا الصدق ومنها ما لا يتحمل الا الكذب وهي مع ذلك تحتل التصديق والتكذيب دون الكذب  
او الصدق ورد بان احتمال الخبر للصدق والكذب هو بالنظر الى مفهومه لا بما خرج وبان التصديق  
هو عبارة عن الاخبار بان الكلام صدق فاذا صدق في تعريفه الخبر ورد وقال القبط ان قيل  
الخبر لما ان يكون مطابقاً للواقع فلا يتحمل الا الصدق ولا يكون مطابقاً فلا يتحمل الا الكذب  
فلا خبر داخل في الحد فقد يجاب بان الواو في الحد يعني واي الخبر هو الذي يتحمل الصدق  
او الكذب وكل خبر صادق يتحمل الصدق وكل كاذب يتحمل الكذب قاله وهو غير صحيح لا ينبغي  
للاهتمام اذ ان فوجب ان يقال هو صادق او كاذب والحق في الجواب ان المراد با احتمال الصدق  
والكذب بتجزؤ النظر الى مفهومه وقطع النظر عن الخارج يحتمل الكذب في العقل انتهى بمفهومه  
**قوله** عند المحققين الخ اشار به الى خلافه من لا يشترط التركيب تحقيقاً في الكلام التام  
وان يحتمل ولا يكون كلاماً مستقلاً ويؤيد هيلين طمحة وان يعضد من الغويين والصحيح  
خلافه كما قال ثم ظاهراً كلام المعاند اراد بالركب لركب التام فلا يخرج بقيد الاحتمال الا الاشارة  
كما قال ويصح ان يراى به ما دل جزوه على جزئياته مطلقاً حتى يتبين والالتزام والناقض فيخرج  
بقيد الاحتمال الناقص مع الانشاء **قوله** فبدلالة الالتزام يبين ان الكلام المركب  
عنون يحمله موضوعاً تكون له دالة مطابقة لالتزامه فانما السيد لغلامه الذي  
من عادته ان يشقيه انا عطشان فهذه القضية تدل مطابقة على الاخبار بوقوع العطش  
والترام على طلب السقي وهو المراد منها ولكن هذا لا يخرجها عن كونها خبراً لاعتبارها الصدق  
والكذب نظر الى موضوعها المطابق وكذا ما ذكره المصنف والاشادات لا تتحمل صدقاً ولا كذباً  
مطابقاً لا خارج لها وربما تخلفه التزامه كعرض على شخص ما كل طعاماً مثلاً فقال  
الا ناكل اذ يحتمل ان يريد الاكل وليس عنده ما ياكل فان صدق منه القرض ريباً واستهزاء  
مثلاً فلهذا باعتبار ما دل عليه مطابقة من طلبه الاكل لا يتحمل صدقاً ولا كذباً بالنظر  
الى ما يتحمل عرفاً من استلزامه اخباراً بعد مراد الاكل يحتمله ولذا يقال ان فهم منه

الموضوع



ذلك كذبت ولم يعرف منه المودة و ارادة ما طلبه صدقت وهذا الاحتمال لا يخرج  
الكلام عما يكون انشا المقدم احتمالا صدقا ولا كذبا في وضعه قال الراغب الصدق والكذب  
اصلهما في القول ما هما كانا مستقبلا وعدا كانا غيرا ولا يكونان بالقصد الا في القول لا  
بالخبر دون غير من ذلك ما قال تعالى ومن صدق من الله حديثا وقوله انه كان صدق  
الوعد وقد يكونان بالمعرض وغير من انواع الكلام كالاستعانة والاسراء والدعاء وكذا قول  
القبائل زيد في الدار فان في ضمنه اخبارا يكونه جاهلا بحال زيد واذا قال واسبي فان في ضمنه  
انه محتاج الى المواساة واذا قال لا تؤذي في ضمنه انه يؤذيه **تسميات الاول**  
لم يذكر المصنف الكلام المركب ينقسم الى خبر وانشاء وان لا ينقسم الى امر وهو طلبه لفعل  
وهو وهو طلبه للتركيب وتبيينه وهو ما سواها كالنفي والتعجب والاستعانة والمعرض والسدا  
كما فعل غير من المطابقة على تقدير خبر ذلك لان القصود به في الخبر هو الخبر فقط لانه مادة  
الحدود والبراهين **الثاني** في تعريف العلم للفقهاء مناقشته من وجهين احدهما ان الصدق  
مطابقة الخبر للواقع والكذب عدمهما والخبر مرادف للقصية وهو ما خود في تعريف الصدق والكذب  
فاذا اخذ في تعريفه لمرادف الدور ومنه غير خاص بالمص ولذا عدل بعضهم الى ان الخبر ماله نسبة خارجية  
واخرى الى انه ما يحكيه لعله في الخارج بدونه واجابوا عن التعريف الاول بان الصدق والكذب  
لما اشتهرا في المحاورات لم يحتملوا الى تعريف ففتح احدهما في تعريف الخبر الثاني في تعريفه فاسد العكس  
لخروج شيبين احدهما القصة العقلية لا تدخل في اللفظ وان كانت تتخلل الصدق والكذب ولذا  
عرف الكاتب وغيره القضية بأنها قول يقال لتأويله انه صادق او كاذب فتدخل العقلية واللفظية  
في الحد لشمول القول لما جلد اللفظ الثاني القضية المركبة من لفظ وسوي معه نحو اقوم وذلك  
لان الضمير المستتر ليس بلفظ كما تقر في محله ولعل الجواب عن الاول انما قصص على القضية اللفظية  
لاستلزامها المقولة ووضوحها وكذلك عرف صاحب الجمل وكثيرا ما يتبعه المص في هذا الكتاب  
ولا حق ان الحد الضام لما اولى من هذا الجواب عن الثاني ان التعريف المذكور كالمقتضى لانه سوي معه  
ويعتبر به التركيب وهو من جملة الكلام **الثالث** قد علمت ما ذكره المص ان اقسام الخبر خمسة  
ما يحتمل الصدق والكذب مطلقا كخبر من ليس بمضوءا بخبر قيار زيد وما يحتملها لذاته كخبرين  
صدقه نظرا الى خارج من خبر كخبر الرسل او عقل نحو الاربعية زوج او يتعين كذبه نظرا الى خارج من خبر  
كخبر الدجال او عقل نحو الواحد زوج **فان قلت** الخبران قيل ان مدلوله الحكم بالنسبة  
او استغناها فاحتماله الصدق والكذب واضح وان قيل ان مدلوله ثبوتها وانتفاؤها فليق قبال  
**قلنا** ليس المراد يكونا لدلول ثبوت النسبة انه يتعين ثبوتها ابد ابل ذلك الاصل وقد يتخلل  
فان كان كل كلام كاي راين ان يجري على اصله او يختلف مدلوله كان محتملا وان كان على هذا المذهب  
الاول بالاضالة وعلى الثاني بالاعتبار ولتحقيق هذا المقام موضع آخر **الرابع** الصدق  
عند اهل الحق هو مطابقة الخبر للواقع طابقا لا اعتقادا ام لا والكذب عدم مطابقة الخبر للواقع  
خالفا لا اعتقادا ولا مطابقة الخبر للواقع والاعتقاد وعدمهما ولا مطابقة الاعتقاد فقط  
وعند اهل الاختلاف غيرهم وليس هذا محل بحثهما **ص** وينقسم الى جملته وشرطية **شر** قوله  
سميت جملة انما سميت جملة نظرا الى طريقها الاخير وهو المحكوم به وانما قدم على الموضوع فلم يسم



في تعريف الخبرين

قسم اقسام الخبر خمسة

في تعريف الخبرين

وضعية

وضعية لان المحول محط القافية او سميت جملة لما فيها من اجل المعنوي **قوله** سميت شرطية  
انما سميت بهذا لوجود شرط فيها او لوجود الشرط المعنوي وهو الزام الشيء او التزامه  
فيها **قوله** زيد قائم بوجه ما ذكره من كون المحول في قوة المفرد انما هو اذ جعل الوقت خيرا  
عن ما بعده وانما ان جعل زافا له على علمه في المحول المفرد بل انما قيل في كثير من النسخ  
زيد قائم بوجه وهو خطأ هو تركه شاكين لان قوله اما ان يكونا مفردين او ما في قوتها يشير الى رتبة  
اقسامها بالتبعية العقلية الاول ان يكونا مفردين بالفعل والثاني ان يكونا موضوعا مفردا بالفعل  
والثالث ان يكونا بالوجه وقد مثل لهذا من السابق الثالث عكس الثاني ومثاله زيد قائم بقضية اكرام  
ان يكونا مفردين بالفعل معا ومثاله زيد قائم بقضية زيد ليس بتاييم وهذا في التركيب الخبري  
واما التركيب التقديدي فهو مفرد ههنا بل انما قيل في قولك الحيوان الناطق يستعمل  
بفعل قدسية وهذه الاقسام اربعة كلها داخلية في حد الجملة وذلك نحو ان كانت الشرطية لغة  
فالها ر موجود تقيضه ليس لست ان كانت الشرطية لغة فالها ر موجود ونحو ان يكونا لوجود  
قديما واما ان يكونا خادتا بلزيم ليس لست ان كانا لوجود قديما كان خادتا وغير ذلك مما يقع ان يقال  
فيه هذا هو هذا الموضوع محمول وهو معنى التاويل بالمفرد **قوله** وهما قضيتان الخ  
يعني انظر في الشرطية قضيتان يحتملان الصدق والكذب ولكن قبل الايمان باو اتسا الرتب  
فلا انفصال واما بعد ربطها فليس بقضيتين لانها خرجا عن احتمال الصدق والكذب وانما  
اعتبر الطريق قبل تركيبها وحذف ذكر الاحتمال ولم يعتبر ما قال غير من ان القضية الشرطية  
هي التي تنحل الى قضيتين لورود الاعتراض عليه من وجه واحد هان الشرطية انما تنحل الى ثمانية  
تركيبها وهي لا تركب من قضيتين لان ادوات الشرط والعتاد اخرجت طرفيها عن ان تكون  
قضيا فان لم تكن عند التركيب قصدا لم تكن عند الانحلال اذ هي جزا تلك القضايا بعينها  
والا فخرجت احد الثاني انها وان كانت تنحل الى قضيتين يصح ان يعتبر عنها بعد التحليل  
بمفردين واقوله ان هذا ملزم ومردك او هذا مساند لك فاذا كان الشرط بالمفرد بالفعل  
او بالفتوة كما تقدم وحينئذ تدخل الشرطية في الجملة على هذا التقرير وهو باطل فلذلك قال  
القطب لغيره اني اولى بحذف ذكر الانحلال وكان المص لذلك تركه ايضا وفيه بحث انه ان كان  
المراد ان طرفي الشرطية جملتان قبل التركيب وزال ذلك عنده وهو الذي يظهر من قوله وهما  
قضيتان قبل ربطها بالشرط واما الجمل الساتية في جري الجملة ايضا قضيا قبل ربطها  
بالاستاد وانما تكون في قوة المفرد عند الاستاد وان كان المراد انهما قضيتان حالة التركيب  
ايضا فليس كذلك لعدم احتمال الصدق والكذب على ان السعد حقق الانحلال المذكور  
بما لا يرد عليه ثم عده فقال انما اذا قلنا الشرطية لغة فالها ر موجود فهما قضيتان شملتان  
على الحكم محتملتان للصدق والكذب واذا دخلنا علمهما ان والفا وقلنا ان كانتا الغمض  
طالعتا فالها ر موجود قلنا سلسا علمهما الحكم بل لهما على الحكم ما اخرجته عن التمام وصحة  
السلوك وضار كل منهما ليس بقضية ولا يحتمل الصدق والكذب بسبب مانع لا ياتسفا  
وكن لفظي وانما في المقدم او الثاني ليسا مثلها في قولنا زيد عالم من غير ان يكون  
وقصدنا في نسبة كيد الاعراب قائم فاذا حذفنا والفا عا والطرفان الى ما كانا علميه

فيما



من كونها قضيتين وذلك بحجج زوال المانع لا بزيادة شي آخر مما هو التركيب فثبت بالفعل  
لكن بعضا جزا الشرطية وهو ان كانا كائنا كانا الحكم على التمام فاذا كانا لا محالة فثبت ذلك  
الجزا على المركب في قضيتين شاملة كل منهما على حكم تام بسبب زوال المانع من غير اعتبار  
اخر فصح ان طرفي الشرطية ليسا بقضيتين لكنهما تحل في قضيتين قالوا فافهم فان قضيتي انتهى  
**قلت** وفيه نظر لان ما قررناه وان كان ظاهرا كذا فثبت لا يبدى فرقا بين الشرطية  
وبين الجملة التي طرفاها او احدها قضية وذلك ان كل ما ذكره في الشرطية يقال مستله  
في الجملة فاننا اذا قلنا زيد قائم زيد ليس يقايم فيما قضيتان شملت ان على الحكم فثبت ان  
للصدق والكذب فاذا رطبنا بينهما بالاداة الربطية وقلنا زيد قائم نقضه زيد ليس يقايم  
فيما لا يخالع تسليمهما اسمهما العقبة بل يدخل على الحكم اخرجهما عن التمام وصحة التكون  
بسبب مانع ايضا كما تنافي لان الطرفين هنا ايضا ليسا كالباطل التام وفيها على طريق  
التعداد فقط من غير فقد في تركيب بل هما قضيتان شملت ان على تركيب واحد لكن منع من صحة  
التكون مانع وهو ربطا احدهما بالآخر فاذا ازيل ذلك عاد الطرفان الى ما كانا عليه من كونهما  
قضيتين مجرد زوال المانع لا بزيادة شي اخر ولذا نجد الحاجة بسبب زوال المانع لا يحسن  
بالشكوت عليها بين جملة الخبر والجملة الشرطية دون الخبر هذان ان الشرطية عندئذ  
انما هو مقيد فكيف نقول ان الذين لا فائدة هناك فضلا عن الضرر او العناء فلو قالوا العقبة  
ان حكم فيها باسناد شي او رفعه في جملة او يطبق شي على شي او رفعه في شرطية مستقلة  
او معاندة شي او رفعه في منفصلة وسكتوا عن ذكر الارقاد والتركيب لكان اسم واضح  
والاسم **ص** والمتصلة ما حكم فيها **قوله** ان كانتا الشمس طالع الخ وشرحه للكبرى  
التي رغبنا عن ظهورها الى الشمس فلو قالوا فافهم فلا تتم هذه الملازمة هنا اذ المعنى  
لا يستلزم نفسه ثم يصح على ما فسر به هنا من انه هو الزمان الذي ينتشر فيه ذلك الصنف  
الخاص والاعتناء **قوله** والكل يستحيل الخ الكل هو الانسان في هذا المثال وجزوه الحيوان  
لتركيب الانسان من حيوانية وناطقة وانما استحالة ان يتقاربا كل من الخ لانه كل عبارة  
عن تلك الاجزا كلها مجتمعة ولو اريد الخ الى احد جزئيه لزال المركب ضرورة انه لا يصدق عليه حينئذ  
انه مركب والجزا الاخر غير الزايل لا يقال انه كل والعرضية خبر فثبت ان المركب لا يكون مركبا  
الا بوجود جزائه ولزم انه كلما وجد المركب وجد جزاؤه اذ لو زال بمقتلهم يسمى مركبا كما  
تخلط فالجزاؤه يصدق عليه انه جزاؤه عند الاجتماع وعند الافتراق فصح وجود الجزاؤون  
الكل وهذا معنى كون الكل اخص والجزاؤه اعم وهو ظاهر **قوله** قضيتي شرطية فثبت  
الخ يعني ان طرفي المتصلة سواء كانت لزومية او اتفاقية احدهما طالب للصحة مستتبع والاخر  
مطلوب لما مستتبع ويسمى الطالب مقدم والمطلوب التالي وظاهر كلام المصنف ان الطالب مقدم  
سواء تقدم لفظا او تارة فثبت في الاول مقدما للتقدم لفظا بخلاف الثاني الذي هو التبع  
فاللزام بوجوده وحكما نحو هذا حيوان ان كانا انسانا وسمي التالي تابعا للتقدم الاول كذلك  
هكذا وذكر السعد والشيخ زكريا وغيرهما قالوا السعد والفقول بخلاف هذا في هذا المقام انما هو  
باعتبار الحاجة وذهب آخرون الى خلاف هذا فقال ابن مرقوق في شرح الجلي بعد ذكر ما

في التحقيق

كل التحقيق انه اي مقدم لا يزال مقدما في اللفظ اذ جاز الشرط انما هو المذكور اول دليله  
لا هو هذا هو مذهب همل التحقيق اللقمة العربية انتهى وهو مقتضى كلام القليل انه قال  
والقضيتان الاولى من الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة لتسمي مقدما للتقدم في الذكر  
ولكن عليه نكتة السعد بخلافه السابق ويصح حمل كلام المصنف على هذا ايضا بان يكون مراده بالشرط  
والجزاؤه خبرية لا شاملة لانه لا يكون الجزاؤه عند عدم الامتناع خبرية المشهورة وما تقدم للسعد مع غيره  
ان كان تقدمه من اصطلاح المناطقة وجبا لصيراليه ولا يعترض بذهب الحاجة ويبدو ان مقتضاه  
هو لا المخالف فلا حاجة الى تقدير شي يتم المتيقن منه وهو قول الكوفيين والمجوز ان زيد من الخ خبرية  
والامر في هذا قريب **فثبتها** **الاول** انما بدأ المصنف بتعريف  
العقبة بتقسيمها الى الجملة والشرطية لان ذلك هو الذي تنقسم اليه العقبة ولا مبا شرة  
وما سوى ذلك انما هو ثابن فالعقبة من حيث هي هي اقسام اولية تنقسم اليها مباشرة بمجرد  
كونها قضية وهي الجملة والشرطية ولها اقسام ثابته تنقسم اليها بواسطة انقسامها الى الجملة  
والشرطية وهي الضرورية والذاتية مثلا وللزومية والاتفاقية وعدة في الحقيقة اقسام اقسام  
**الثاني** قدم المصنف اولاد كراجمية على الشرطية لان الاولى من الثانية بمنزلة الفرع من التركيب  
باعتبار ما احتوت عليه الثانية من مرتبة التركيب ثم قدم الشرطية في التقسيم لعل الكلام فيها  
واخر الجملة كثرة تقاسمها وانما علم الله اعلم **الثالث** انما قال المصنف ما حكم فيها الخ  
في المتصلة ليشمل التعريف القاطنة والكاذبة لان المراد تعريف العقبة المتصلة من حيث هي  
اعم من ان تكون صادقة او كاذبة وذلك ان الحكم في الزومية ان طابق الواقع فالحكم حاصل وموجب  
الصحة فمتحقق بخلاف كذا الشمس طالع لانهما موجود وان لم يكن مطابقا فالحكم عدم الحكم افعلا  
مخوان كذا الشمس طالع فاللبل موجود او لعدم العلاقة مخوان كان الانسان ناظرا كان الخمار  
ناظرا وهذا من اقسام الزومية الكاذبة ولو اراد ان يخصها بالصداقة لقال هي التي  
يصدق التالي فيها على تقدير صدق مقدم للعلاقة بينهما توجب ذلك وكذلك الاتفاقية يشمل  
تعريفها الصداقة وهي ما حكم فيها بالصحة للعلاقة مخوان كان الانسان ناظرا كان الخمار  
ناظرا والكاذبة وهي التي لم تقع فيها صحة او وقعت للعلاقة **الرابع** ما ذكر في الزومية  
والاتفاقية من الصحة العقلية للاتصال انما يتحقق في الموجبات واما السوالب فانما هي دفع  
ذلك وحينئذ لا يشملها التعريف والمراد هنا المتصلة بما يشمل الموجبة والسالبة فتكون  
التعريف غير متكسرا **اجيب** بان تسمية السوالب بالمتصلة ليس لوجود المعنى  
فيها بل هو محض اصطلاح ولما اشتهر بها الموجبات في الاطراف ايضا **قلت**  
وهذا انما هو توجيها نحو لفظ في التسمية في التعريف المذكور فالمراد بان كان الصانع انما  
تعرّف الموجبات تارة وتركيب السوالب تكاليفيا سائيا والافعال واجبات يقول ما حكم فيها  
بصحة خبري القضيتين للآخرى ورفعهما سائيا في تحقيق السوالب ان شاء الله تعالى  
**الخامس** في كراجمية انواع العلاقة بين الطرفين في الزومية كونها تقدم سببها  
او مستتبا او مشتركا في المسببة وتبين عليها التقاضية بخوان كان زيد بالمرور فغير وابنه  
**السادس** الاتفاقية تقسم ما وقعت الصحة بين طرفيها للعلاقة بل مجرد مدتها

في التحقيق



كما ترى ان كان الانسان ناطقا كان الحمار ناطقا وتسمى اتفاقية خاصة وقد تسمى اتفاقية عامة  
من ذلك وهو ان يصدق ناطقا ولا يصدق ناطقا في صدقه صدق المقدم وكانت هذه اعم لانها تصدق  
مع الاول فيما اذا صدق الثاني والمقدم كما ترى ويدور فيها اذا صدق الثاني فقط او كان  
الانسان حمارا كان الحيوان منحرا اما لو كان صدق الثاني ناطقا لصدق المقدم بخلاف الانسان  
ناطقا فهو ناطق تصدق اتفاقية حينئذ ويرد عليك نحو بر كركب منه كل متصلة صادقة  
وكاذبة في محل البقية ان شاء الله تعالى **قوله** والمتصلة ما حكم فيها بالتناظر **قوله** المساوية  
أعني ان الفقيها اذا ركبت من الحي والمساوي لتعيينه هي كركبته من التبيين في ان  
طريقها لا يصدق انه ولا يكونان ومثلا لها اما ان يكون الموجود قد عا واما ان يكون كاذبا فتقول  
كلما صدق المقدم صدق لاحد وثبتا فلا زعنا المقدم مساو لتعيينه لحدوث والمساوي ان  
يستحيل صدق أحدهما بدون الآخر وكلما صدق لاحد وثبتا رتفع الحدوث لانه تقييد فينتج  
كلما صدق المقدم ارتفع الحدوث وتقول كلما كذبنا لقدم كذب تقييد الحدوث ايضا للمساوات وكلما  
كذب تقييد الحدوث صدق الحدوث اذا لم يرتفع التقييد فينتج كلما كذبنا لقدم صدق الحدوث  
وهو المطلوب وكذلك كل متعين كالتيقيد بان لا يكون لها ثالث كالحركة والمكون فالقضية  
فهي حقيقة كالتقيد في **قوله** والاحص منه وكذا قوله والاعم منه حلاليه افضل من الادات  
وهو غير سايع غير انه يجري مثله في عبارات المتصنفين وورد مثله في قولنا **قوله**  
ولست بالأكبر منهم حصي . وإنما العزة للكثر . فحل على ان الازايدة وان  
الموجود بمن معلق بخلاف ذلك عليه لذكوري بالكثر اكثر منهم وان شاء ومثله يقال في قول المصنف  
وما اشبهه **قوله** فلو صدقنا انما يعني ان القضية المركبة من الشيء والاحص من تقييده  
لا يجمع طرفاها على الصدق اذ ان يكون الجسم ابيض واما ان يكون اسود فتقييد البياض  
لا يبيض وهو من السواد والاحص من اجتماع البياض والسواد لا يجمع البياض مع البياض  
مروءة ان السواد لا يجمع معه صدق لانه لا يبيض قدا اجتماع البياض مع لا يبيض واجتماع السواد  
ايضا مع السواد لصدقه لاسواد على البياض لذي يجمع معه واجتماع التقييد مع تقييده  
باطل وايضا كلما صدق ابيض في المثال المذكور صدق لا اسود لا يستلزم الا احصا لا يجمع  
وكلما صدق لا اسود كذا لا يصدق لانه تقييد فينتج كلما صدق ابيض كذا اسود هذا في منع الجمع  
واما خلوهما معا او خلوهما فاجاز لانه كلما كذبنا بيقين صدق ان يصدق لا اسود اذ لا يلزم من نفي  
الاحص نفي الاعم وكلما صدق ان يصدق لا اسود صدق ان يصدق لا تقييد فينتج كلما كذب  
ايضا صدق ان يصدق لا اسود وهو المطلوب وكذا اتقوله في الجانية الاخر وهو ظاهر **قوله** واما ما نقه  
الخلو في بياننا لفقيهنا اذا تركت من شيء واعلم من تقييده لزم ان لا يصدق طرفاها معا اذ لو  
كذب كل منهما كذب تقييد الاخر لانه اذا استلزم الاعم استلزم الاخر فيلزم ان ذلك الاخر قد ارتفع  
مع تقييده وكذا هذا وان ارتفع التقييد بطل واما ما ان يكون الجسم غير ابيض واما  
ان يكون غير اسود فلا شك ان تقييد غير ابيض بغير ابيض واما ان ارتفع غير ابيض فلا  
يصدق غير اسود لانه لا يرتفع غير ابيض وتقييده الذي هو ابيض واما ان ارتفع غير ابيض فلا  
يصدق غير اسود لانه لا يرتفع غير ابيض وتقييده الذي هو ابيض واما ان ارتفع غير اسود دخل فيه

ابيض

ابيض وجنبه اذا ارتفع الجزان المذكوران عن الشيء صدق عليه انه ابيض اسود وباطل  
وايضا كلما كذب غير ابيض كذا لا يصدق لانه اعم منه ونفي الاعم يستلزم نفي الاخر وكلما كذب  
اسود صدق غير اسود لانه تقييد فينتج كلما كذب غير ابيض صدق غير اسود وباطل  
هذا في منع الخلو واما صدقهما معا فلا يمنع اذ لا يلزم من صدق أحدهما صدق تقييد الاخر  
لانه اعم من التقييد ولا يلزم من صدق الاعم صدق الاخر وان ثبت قلت كلما صدق  
غير ابيض صدق ان يصدق لا اسود اذ يصدق الاعم وكذا الاخر وكلما صدق ان يصدق لا اسود صدق  
صدق غير اسود فينتج كلما صدق غير ابيض صدق غير اسود وهو المطلوب **قوله**  
الحقيقة لا يصدق ان الحقيقة لا تتركب من جزين بل لا يكون للشيء الا تقييد واحد ولا يها  
لو تركت من ثلاثه اجزا وصدق الاول وكذا الثاني قالنا ان صدق كل منهما لا يصدق  
كذب كل منهما الثاني واما ما نقه بالجمع فيعني تركبها من اكثر من الركن من جزين كل منهما الاخر  
من تقييد الاخر لا يدان بتعدد ذلك التقييد في اجزاء اخرى تحتمل للمعوم اذ لا يوجد في هذا الجز  
لانه تقييد ولا يخصص في الجز الاخر لانه اعم منه فلا بد له من ثالث فاكتر تقييد ان ما نقه بالجمع  
لا يكون لا فيما يوجد له ثلاثة اجزاء كتركبها من جزين واقتضا فيهما على جزين والاشيان  
بالكثر وكذا ما نقه بالخلو لانه لا يصدق من تقييد ما نقه بالجمع واما غيرا لهما ولا في التقييد  
يقضي في ما نقه بالجمع والخلو لانه قل ما يتحقق فاذا علم الحكمين طرفي علم بين الاكثر  
قالا للصدق والحقا اذا اعتبرنا الظاهر بالحقيقة ايضا قد تركب من اكثر من جزين كقولنا  
اللفظ اسم او كلمة او اداة والشكل اما اول او ثان او ثالث او رابع الى غير ذلك من التقسيمات  
التي لا يجمع فيها جميع الاجزاء على الصدق والكذب وان رجعا الى التحقيق فالمتصلة  
مطلقا لا تتركب من جزين لانها تتحقق بانفسها والنسبة الواحدة لا تكون الا بين شيئين  
فمن زيادة الاجزاء تعدد المتصلات فاذا قلنا اللفظ اما اسم او كلمة او اداة فثلاث  
على معيانه اما اسم او غيره او كلمة او غيرها فاذا قلنا اما ان يكون هذا الشيء شجرة او حجر  
او انسانا فثلاث متصلات ما نقه بالجمع فاذا قلنا اما ان يكون هذا الشيء شجرة او حجر  
ولا انسانا فثلاث متصلات ما نقه بالخلو باعتبار الانفصال بين كل جزين انتهى  
**قلت** وفيه نظر لانه اذا جرينا على تقديره فله فرق بين لا مثله التي ذكرها في انهما  
تركب من حقايق الاتري ان الذي جملة من ما نقه بالجمع تقول فيه ايضا ما ان يكون هذا  
الشيء حجر او غيره واما ان يكون شجرة او غيره واما ان يكون انسانا او غيره لان ذلك الشيء  
لتحققه بالحادثة لا بد من تضافه باحد هذين اي الحجرية وغيرها **قوله** ما يصدق الاعم  
لجري على الستة المتكلمين اذ لا يبيح ان فعل فطرا وعلا ففعل الاما فيه علاج كما تكسر  
على ما عرف في محله **تبينهات الاول** قد تقدم لك ثلاث متصلات  
تسمى الاولى حقيقة لانه لا تتناظر فيها اشد من التناظر في الباقيتين فهي وليا باسم المتصلة  
ولان التناظر في الباقيتين اصلا في معيانه بالنظر الى احدي الجهتين فقط واما بالنظر  
الى الاخر فلا تتناظر بخلاف هذه فالتناظر فيها مطلقا حقيقة وتسمى الثانية ما نقه بالجمع  
لاستماع الاجتماع بين طرفيها والثالثة ما نقه بالخلو لان الواقع لا يخلو عن احدا لطرفيها



واعلم ان اجتماع الاجتماع هنا انما هو في الوجود باعتبار صدق النقصا بالان في وجود القضية  
هو سبوتا في نفس الامر وان كان محورا الطرف فيصبح ان اجتماعا في الوجود كما نتوله هنا الشيء اما  
ان يكون واحدا او كثر مع ان الواحد والكثير ما يجتمعان باعتبار كونهما في الوجود كونهما في الشيء  
واحد وهذا الشيء بعينه كثر ما لا يجتمع اصلا وتتوله هذا الشيء اما ان يكون لازما او ملزوما  
وان كان اللازم والملازم في انفسهما يجتمعان **الثاني** تعريفنا لم المتصلة من حيث هي  
هي شاملة للصادق منها والكاذب لان الحكم بالتساوي ان كان مطابقا وذلك بان يحكم به بين الشيء  
ونقيضه او المساوي له واخص منه او اعم كانت صادقة وان كان غير مطابق كما اذا حكم به بين الشيء  
ومساويه او اعم منه واخص منه مطلقا او من وجه كانت كاذبة كحوا ان يكون الشيء انسانا  
او ناطقا وقد تقدم من لم يبين ما يتركب منه الصادق وما سواه كاذب **الثالث**  
ما ذكره ايضا من التناظر في هذه المنفصلات انما هو في موجداتهما واما المصداق فلا اذا الواقع  
فيها تقي التناظر لا الحكم به كما نذكر ايضا على ما سياتي وسيرد عليك تحقيق التناظر مشهورا  
ان شاء الله تعالى **الرابع** هذه الشرائط تتركب من الحليات ومن المنفصلات ومن المتعلقات  
ومن المتعلقات من هذه كلها وتنفصله ان شاء الله تعالى حيث انما راجع اليه **الخامس**  
تقدم ان المتصلة لها جزان مقدم وتالي ولم يتعرض للم لذلك في جزئي المنفصلة وذلك لان الطرفين  
في المنفصلة لا كانا حدهما طالبا للصفة مستقيما لها والاخر مطلوبا لذلك صارت ترتيبا طبيعيا  
ووضعا فحين ان يبيح كل ما اقتضته رتبته من التقدم والتلو ذلك مقتود في المنفصلة  
لان الترتيب فيها محض وضع فلا يختص احد مما يشي لم يكتفي الاخر ولد لا تنعكس هذا وقد تقدم  
انما الترتيب جعلها متدا وتاليا باعتبار الترتيب المذكور في مواضع المنفصل وقد اعتني به هو  
ايضا في العكس وجعلها تنعكس كما سياتي قالوا انهم لم يعتبروا تقدمه فائدة والامر قريب  
**السادس** من هذه المنفصلات تكون لزومية واتفاقية ولم يتعرض للم للاتفاقية اما  
اللزومية فتدعى انما التي يقع التناظر بين طرفيها لذاتها بمعنى انه اذا لوحظا الطرفان  
وجد فيها ما يقتضي التناظر سواء كان ذلك الشيء مباشرة مع نقيضه او بواسطة كالشيء مع  
المساوي لنقيضه واخص منه او اعم واما الاتفاقية فهي التي يقع التناظر بين طرفيها لاشي  
اقتضاه بل كجود اتفاقا لتناظر في الوجود بان صدق احدا الطرفين وكذا لا فرق لانا في شخص  
اسود كاتب اما ان يكون هذا ايضا او كاتبا فله حقيقة لا يجتمع فيه البياض والكتابة  
ولارفعها وكقولنا فيه اما ان يكون ابيض او كاتبا فله حقيقة ما تقتضيه او لا يجتمع فيه البياض  
وعدم الكتابة لانه الواقع خلافا لغيره والكتابة او ارتفاعها صحيح وكقولنا فيه  
اما ان يكون لا ابيض او كاتبا فله حقيقة خلافا لارتفاعها بان يكون ابيض غير كاتب  
واجتماعها صحيح وهو ظاهر وكان ينبغي ان يتفرع لها كما فعل في المتصلة **السابع**  
تفعل السعد عن الاشادات انه ليس كلاما استعمال فيه او ذاتا لا انفصال ليجل يكون احدي  
المنفصلات الثلاث بل قد يكون لغير الحقيقي ايضا في غير مائة للجمع وما نفعه الخلو كقولنا  
رايته اما زيدا او اعمرا او العاقل اما ان يبعد عنه واما ان يقع التناظر انتهى **قلت**  
وفي جعل المثال الاول خارجا عن الثلاث نظرا في موانع جمع اتفاق في عبارة الاشادات

الملاق

الملاق الحقيقي على انما في ثلاثة في مقدمه اصطلاح اخر **الثامن** ما مر من تسمية  
الحلية والمعلقة والمنفصلة حقيقيا في الوجبات ايضا واما تسمية السوال به ذلك فتدل  
بما ذكره لان السوال لا محل فيها ولا اتصال ولا انفصال بل سلك ذلك لانا لا نعدم سلكه راينا  
لما تاملنا انما لان موضوعات تلك الاعداد مستندة للملكات هذا وانت خبير بان هذا  
كله لا يقتضي دخولها في التعريفات الثابتة فالصواب لتسمية عليها او افرادها بالتعريف  
كما ذكرنا من قبل ثم تسمية المتصلة شرطية ايضا كما وثق الوضوح العربي واما تسمية المنفصلة  
بذلك كما زايضا تسميتها اياها في الاطلاق الى قضيتين وفي عدم الاكتفاء في احدها ولان  
فيها ايضا استلزام شي لغيرها لانه في المتصلة استلزام الوضع الوضع وهما استلزام الرفع  
الوضع او العكس فقد اخترت كلمة تطلق الاستلزام **من** ثم القضية لا بد منها من محكوم عليه  
ويسمى موضوعا **ثاني** قوله ويسمى اللفظ الرابطة في افضل هي النسبة بين المحمول  
والموضوع ويسمى اللفظ رابطة لانه على النسبة الرابطة من تسمية الدال باسم المدلول  
**قوله** في اللغة العربية الميم ان العرب كثيرا ما يجدون الرابطة وذلك مفروق  
من كلامهم واما غيرهم فلما تم تحلقة قيل ان لغة اليونان توجب ذكر الرابطة الزمانية دون  
غيرها وان لغة العجم لا تستعمل القضية خالصة عنها اما اللفظ او حركة **قوله** معنى الجهة  
ومعنى الرابطة معنى ان القضية لا بد لها من نسبة في المعنى وبذلك تكون قضية لا بد لتلك النسبة  
ايضا من تكييفها بوجوب واستحالة او جواز واما اللفظ الرابطة فليس يلزم ذكره كما مر  
وكذا اللفظ الجهة ليس يلزم كما سياتي **قوله** بالفعل ظاهر كلامه ان مقصده ان سينا صدق  
العنوان على الذات بالفعل المتعارف الخارجي فيكون خلافا للمعارف الحقيقية ومكذبا للاحق  
غيره قالوا نعم ان المقاب حسبا نقل ابن مرسوق صدق **ج** على المعنى المحكوم عليه قد يكون  
بالفعل وقد يكون بالقوة القسمية له وقد يكون بالاعم وهو الامكان وانفقوا على انه لا يفسر  
مخصوصا بالقوة ولا يقال في كل **ج** كل ما هو **ج** بالقوة دون الفعل ما يتبعه بحجة ذلك  
او بقرينة تقيده وقولنا اسكندريا بالفعل وتبعه ابن سينا ومن بعده من المشارقة والمهم  
يعني الخوارج فالوضع عندم صادق على صفاته بالفعل فلا يزداد على هذا الاعتبار انه ضروري  
اولا او اعم او في وقت ما او ميم ولا يزداد ان زمان شيئا لموضوع متوازن زمان شيئا لمحمول  
او قبله او بعده وقدره الفارابي بالامكان ونسب لارسطو القول ان وكلامه محتمل كما مر من  
انتهى فظاهر هذا الكلام يقتضي ان المراد بالفعل الحقيقي كما ذكرنا بالصرح به القبط نقلا  
اذا قلنا كل اسود كذا فانه يتناول الحكم كل ما امكن ان يكون اسود حقا او ميميا مثلا على  
مدى الفارابي لا مكانا تقا فم بالاسود وعلى مدى الشئ لا يتناول عدم انقضاء فهم  
بالسود او ميميا انتهى وقوله سعد الدين المعتمد صدق **ج** مثلا ما يمكن صدق **ج** عليه  
في نفس الامر لان الفارابي اتفق هذا الامكان وحده الشئ كما لنا المعروف زانية قيدا  
اخر وهو ان يكون انقضا **ج** بالفعل لكن لا يجب الخارج بل بان يفرضه العقل تصفا بالفعل  
على ما صرح به الشيخ قال في الفرق بينا لذهبي انما هو مجرد الاعتراض مثلا اذا قلنا كل ابيض سوادا  
وتخل فيه الزنجي مطلقا عند الفارابي بشرط ان يفرضه العقل ابيض بالفعل عند الشيخ انتهى



وهو خلاف ما مر **قوله** من سائر الجهات فيه نظارة الفعل المذكور هو احدى الجهات  
الآن يرد في غيرها **قوله** تابع لجهة المسمى فان صدق المحمول بالفعل فالموضوع يصدق  
على الافراد بالفعل كذلك نحو كل انسان حيوان وان صدق المحمول بالامكان فالموضوع كذلك  
نحو كل انسان كاتب فكاتب صادق بالامكان والاشارة لك وهذا القول مذهب قوم  
وليس المقيد منفردا به قال ابن مرزوق وذهب طائفة الى ان جهة صدق الموضوع تابع  
لجهة صدق القضية وزعم ابن رشد انه مذهب ارسطو انتهى **قوله** اربعة معومات  
الجملة التسمية ذكره شروح الجمل اما الاول وهو ان يراد الحقيقة فياخذ كقوله المذنب  
الاتحاج لان قولنا كل **ج ب** وكل **ب** معناه على هذا التقدير حقيقة **ج** صدق عليها  
**ب** وحقيقة **ب** صدق عليها **أ** ولا يندرج في الكبرى لا كما هو حقيقة **ب** والصغرى  
لم تثبتان **ح** حقيقة **ب** حتى يندرج في الكبرى ويصدق عليها اكبر الذي هو **أ** لان  
اثبات **ج** صدق عليه **ب** كما قررنا وقوله المص ما حقيقة الانسان حيوان وما حقيقة الحيوان  
فرس هو فرض متا له لا فهو قاسد الصورة ايضا لعدم كونه الكبرى على ما ساقى في الاقضية  
من الخلاف في ظله اصوري او مادي قال ابن مرزوق وفي معنى ارادة الحقيقة فقط ارادة الافراد  
فقط وكان المص لهذا سكت عن ابطال هذا القسم وقسمي ساقى التبيين عليه ان مثله شالي  
واما الثالث وهو ان يراد الموصوف فياخذ ايضا ان يستلزم ان يكون لكل موضوع موضوع  
الى غير نهاته قال ابو عبد الله الشريف على ما نقل ابن مرزوق ومضى لذلك الموضوع  
انما صفة فلما موصوف فكل موضوع له موضوع اي له محل يقوم به ولا يحد وفي هذا  
نعم يلزم تقدير الجمل والموضوع عند ما تريد ان تجبر عن ذات غير صفة انتهى قال ابن مرزوق  
وهذا في من كلام تيسا ليس هو المراد وانما مراده انه اذا كان المفهوم من **ج ب** ما وصف  
فذلك المفهوم لا يراد منه حقيقة ولا افرادة بكل ما وصف به ثم الكلام في هذا المفهوم  
كالكلام في الذي قبله يلزم التسلسل وهذا معنى قوله يلزم ان يكون لكل موصوف موصوف  
الغير نهاته انتهى **قلت** وفي هذا كله فطر اذ ما نتحققه من الاقسام الثلاثة  
الحقيقة فقط والافراد فقط والحقيقة والافراد معا ولا نجد شيئا اخر جملة هو الموصوف  
حتى يكون قسما رابعا ورايت في بعض طرر الشرح لمصم يقرر كلام المص ان المراد  
بالموصوف بالموضوع ما يقع الذات والافراد معا والذات او الافراد لا على تبيينها  
فقط قال ولهذا يحصل الفرق بين الثالث المذكور وبين غيره من المفومات الثلاثة غير  
ولو قيل الموصوف بالموضوع هو الذات فقط لكانا لثالث هو الاول وكذلك لو قيل هو  
الافراد فقط لكان هو الثاني مع ان القسمة رابعا انتهى **قلت** وهذا التقدير  
انما فيه توجيه التسمية لرايات الاعتبار وليس فيه اثبات تنتمي به في التسلسل  
الذي ذكره عند اعتباره لان الترددي بين التسميتين اعيا الحقيقة والافراد وهو معنى قوله  
احد ما لا يبين لا يستلزم عند اذاته ترديدا اخر حتى يلزم فيه التسلسل ضرورة ان كلا  
من التسميتين المذكورتين ليس منه حقيقة وافراد حتى يتقلا اليه لا يبينه فيقال المصير  
لا يبينه يلزم التسلسل فبين لك من هذا ان اثبات الموصوف قسما رابعا على الثلاثة



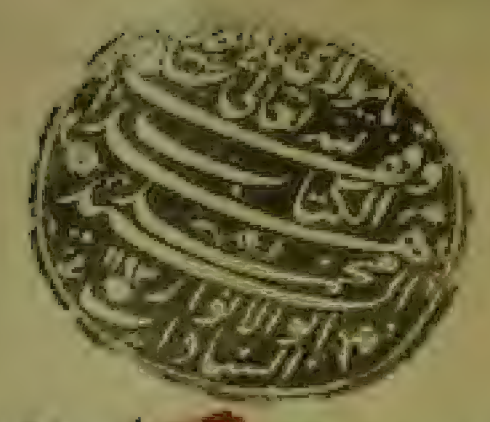
المذكورة

المذكورة غير متحقق ثم لو قيل ان هذا الافراد فقط والحقيقة التي تفهم من الجمل والمفهوم  
الجمل الذي يفهم من الجمل عند من يفهمه فالافراد فقط فان سمع لفظا منهم ثم اثارا ووقف  
على مدلوله في الجملة ان كان عالما بوضعها واما الحقيقة التي تفهم من الجمل فلا يدركها بخلاف ذلك  
فقد افترقا المفهوم من اللفظ في الجملة والحقيقة فتصير لاقسام ثلاثة والرابع هو الحقيقة وق  
الذي يعم الجميع لكان شيئا الذي ذكره شروح التسمية ان مضاف **ج** مثلا يسمى ذات الموضوع  
ومفهوم **ج** يسمى وهذا الموضوع وعنوانه ولا تعرف الذات الابه كما يعرف الكتاب بعنوانه  
وسوا كان هذا العنوان غير الذات نحو كل انسان كذا او الحكم على زيد وعمر مثلا والانسان عين  
ماهية كل من تلك الافراد او كان خيرا لها نحو كل حيوان حساس فان الحكم فيه ايضا على زيد وعمر  
ولا حق ويعرف الحيوان خبر من حقيقة اذ كان خارجا نحو كل كاتب كذا فان الحكم فيه ايضا على زيد  
وعمر مثلا والكاتب خارج عن حقيقته فارجع الجملة الى عقدين وهما ان تصاف ذات الموضوع  
بوصف الموضوع وان تصاف ذات الموضوع بوصف المحمول الاول تقيدي والثاني خبري بينهما كل  
**ج ب** معناه الذات المتصفة بالجمية صدقت عليها البائية فقولنا الذات المتصفة بالجمية  
هو القيد الاول التقيدي وكونه ماصدق عليها البائية هو القيد الثاني خبري فهناك ثلاثة  
اشياء ذات الموضوع وصدق وصفه عليه وصدق وصف المحمول اما ذات الموضوع فالمراد بها  
الافراد الشخصية التي يصدق عليها العنوان ان كان نوعا او مائيا ونه من الفصل والخاصة  
والافراد الشخصية والتسمية ان كان جنسا او عرضا عما فكل انسان او كل باطخ او كل  
ضاطك كذا الحكم في زيد وعمر وغيرهما من الاتحاج ايضا وعلى الحقيقة النوعية من الانسان  
بالرسم وغيرهما قال القبط ومن لا فاضل من قصر الحكم على الافراد الشخصية وهو قد يرب الى  
التحقق لان اتصافا الطبيعة النوعية بالمحمول ليس بالاستقلال بل لاتصاف شخص بشخصها  
به اذ لا وجود لها الا في من شخص نتهى فقد اتفق من هذا الكلام ان المصير بالذات هو الافراد  
فقط اما في النوع وسواء به تظاهر وانما في الجنس والمرتبة فاما فلان الطبايع على القول بارادتها  
من افرادة وليست هي حقيقة وان المقنود من الموضوع هي افرادة الشخصية اما وحدها  
او مع الطبايع النوعية على قول وعلى كل حال فالمفهوم المطابق الذي هو الحقيقة غير مقصود  
او ليس من الافراد الشخصية ولا النوعية فعمل المص الدرك من وجهين احدهما انه جميل الذات  
موادها الحقيقة او جعلها قسما واحدا وقد بان الفرق بينهما في الاصطلاح وجوابه انه لم يرد  
بالذات ما ذكرنا من الاصطلاح بل اراد معناها المتعارف في غير هذه المحل ولا شك انها تطلق على  
الحقيقة وذكر الذات بالمعنى المتقدم بلفظ الافراد كما في لها فلم يحل بقى من القسمين ولا  
مشاحة في التسمية وان وجد اصطلاحا اخر غير ما اطلقناه ولا يقال انه اراد الذات الحقيقة  
معاف المفهوم الاول لانها متراد فان لا نقول لو اراد ذلك لكان الاول هو الرابع واقتل  
التقسيم الثاني ان قوله الاحتمال الرابع هو المراد بلفظ المصير مع جملة هو الذي اصطلح  
عليه اهل المنطق فيتميزان هذا متفق عليه وقد علمت ما متراد ليس كذلك وهو ما انه متر  
على طريقة الجمل المراد بالمثل الشطرا باب تلك الطريقة وانما علم والخصر باعتبار انه لا يبين  
بطلان ارادة المفومات الثلاثة الاول لم يبق الا حصر الارادة والرابع عند هؤلاء غير ان المص



لم يذكر ما يطل بها ارادة الافراد فقط وما تقدم لا ينزوق من ارادتهما بل ارادة الحقيقة  
لا يسلط وكان العمل له للتركه ولكن لا يتم له ما ذكره الا بذكره والله اعلم ولا يخفى علينا ان ما تقدم  
عن شروح الشمسية اخصر وأوضح وأقرب الى التحقيق وبعد كتي هذا الزمان بان في انشا استكمال  
وجود القسم الرابع الذي هو الموضوع انما هو باعتبار الموضوع من حيث مصادقه فالواجب ان  
يعتبر من حيث مفهومه لمقول الكلي فلا اشكال في انه قسم زائد ككله الاربعه وبما ان ذلك انما المقوم  
الغوي لا شك انه معنى كل فلا بد له من موضوع به فتأخذ هذا الموضوع من حيث مفهومه المقول  
فتجد زائدا على الافراد في الذهن فهو الافراد الحقيقة ثلاثا شيئا ومجموعها هو المصدق مثلا  
اذا قلنا كل انسان حيوان فبما ان الانسان كزبد وعمر وشلا وهذا الانسان الذي هذا المقوم  
الذي هو الحيوان الناطق وهذا كالموضوع بالانسانية اي الشيء المصدق بها وهو في الخارج هو الافراد  
المذكورة وفي الذهن هو معتقولا لغيرها فتعتبر هذه المقاي المقول فتكون قسمين اخر وقدمت حينئذ  
التقسيم في اربعة واقترح ايضا لزوم التسلسل عند ارادة الموضوع لان الموضوع اذا اعتبره مع  
مفهوما فلا بد ان يكون له موضوع به ويعتبر هذا ايضا مع مصادقه وهذا فاقم ما صدق  
وصف الموضوع والمحول فتذكر كما في التقسيم السابق ان شأنا الله تعالى **تبينها**  
**الاول** قد علمت من كلام المصنف ان القضية ثلاثة اجزاء محكوم عليه ومحكوم به ونسبة رابطة  
بينها وهي في التحقيق اربعة لان المحكوم عليه لا بد بينهما من نسبة هي بحيث توقع وتترفع  
وعند جعل الطرفين قضية لا بد من اتفاق تلك النسبة ذهنا او تنزاعا وهذا المراد وهو الحكم  
وبالجمله ليس بمقتضى الموضوع والمحول والنسبة بينهما هو القضية بل لا بد من زيادة امر رابع  
وهو اعتقاد وقوع تلك النسبة بينهما في نفس الامر ولا وقوعها فان افتقر على هذا الاعتقاد  
كانت قضية ذهنية وان تلفظت كانت لفظية كما مر في اربعة اشياء الموضوع والمحول والنسبة  
بينهما التي هي مورد الاجاب والسلب واتفاق تلك النسبة او تنزاعها الذي هو السلب والاجاب  
وكما ان الطرفين يقتضيان الى لفظين يدلان عليهما ذلك يحتاج الى لفظ يدل على النسبة من حيث هي  
والى لفظ اخر يدل على وقوعها او لا وقوعها فتكون اللفاظ اربعة كما ان اللفظ اربعة لكن استقصوا  
باللفظ الدال على وقوع النسبة او لا وقوعها عن اللفظ الدال عليها لاستلزام الاول الثاني ضرورة  
دونا العكس فالجزان سوى الموضوع والمحول يعنيان من لفظ واحد لفظا بلفظ واحد فالجزان  
واحد طلبا للاختصاص والحق في القضية في ثلاثة اجزاء كما سبق **الثاني اعلم**  
ان اجابا القضية هو ان يتصل ذهن الى امرين فيربط بينهما بحسب ما اعتقد سواء كان في ذلك  
مفصلا ام لا نعم لا بد من لا ولا يشترط في الحكم الذي تتضمنه القضية ان يكون ممكنا كما عرفت  
فما مر في تعريفها فتكون الناطق والانسان ليس بمجوزان قضية فاذا وقع هذا الحكم حصلت  
للطرف المحكوم عليه صفة الموضوعية اي كونه محكوما عليه ومشتدا اليه وللطرف الذي حكم به  
صفة المحولية اي كونه محكوما به ومشتدا الى الموضوع والمحول مستقران بالذات عن الحكم وهما  
متاخران عنه **الثالث** اللفظ الدال على النسبة المستعمل في الرابطة كما ذكرناه قالوا هو اداة  
لدلالة على معنى غير مستقل وهو النسبة لتوقفها على الطرفين المتنسبين كما هو شأن النسب  
ثم هو قد يكون في قالب اسم كقوله في قولنا زيد هو قائم ويسمى رابطة غير زمانية وقد يكون

في قالب اسم



في قالب الكلمة كان في قولنا كان زيد قائما ويسمى رابطة زمانية قال السعد في شرح الشمسية  
وفيه نظرون وجوه الاول انه لو كان توقفا فهو اللفظ على ما يجب ان يكون اللفظ اداة لكان جميع  
الاسماء الدالة على النسب والاضافات اوقات الثاني انه لو كان لفظا كان رابطة لا تنكس  
قولنا كل شيخ كان شابا الى قولنا بعض الشباب كان شيخا ولما كان عكس هذه القضية بفعل كان  
شابا شيخا فبما ان لفظا كان داخل في المحول ليدل على تعيين الزمان الثالث ان لفظ هو قولنا  
زيد هو قائم فبما ان لفظا كان داخل في المحول ليدل على تعيين الزمان الثالث ان لفظ هو قولنا  
النسبة اضلا وان اردنا ما يمتوهم ضمير الفضل والعماد في قولنا يكون في مثل زيد عالم وعلى  
تقدير ان يكون في قولنا في هذا الحصر والتاكيد وتحقيقان نأبده خبر لا نفي ولا دالة له على  
النسبة اضلا والذي يفهم منه الربط في لفظ العرب هو الحركات التي هي حركات الرفع  
تحقيقا وتقديرا لاننا اذا قلنا زيد عالم على سبيل التغاضي بلا حركة اعرابية لم يفهم منه الربط  
والاسناد واذا قلنا زيد عالم بالرفع فهم ذلك فالرابطه هي الحركة الاعرابية وبالجمله تكون لفظه  
هو غير موضوع في لفظ العرب المرتبط مما لا ينبغي ان يخفى على احد من المحققين فضلا عن الحكماء  
المحققين وقد علمت مما لا في حل هذا ومتحضر عن حقيقة الحال في هذا المقال حتى وجدت  
في كتاب اللفاظ والحروف للفيلسوف المحقق في نصر الفارابي ما يدل على ان ليس مرادهم ان لفظه  
هو موضوع في لفظ العرب للربط ولا انها مستعملة عندهم لذلك بل المراد ان الفلاسفة نقلوها  
الى ذلك قالوا انتقلت الفلاسفة الى العرب واحاجت الفلاسفة الذين يتكلمون بالعربية ويكلمون  
غيرهم عن الفارابي في الفلسفة والمنطق لسان العرب الى لفظه تقوم مقام هشت في الفارسية  
واستين في اليونانية وهي التي تدل على ربط المحول الاسمي بالموضوع ربطا غير زمانيا ولم يجدوا  
في العربية في اول وضعها لفظا يقوم مقام ذلك بخلاف الربط الزماني فلان الحكم الوجودية  
مثل كان ويكون ويكون تدل على ذلك التمسوا في لفظ العرب لفظا يتقوله الى ذلك ويجعلونه  
يقوم مقام هشت في الفارسية واستين في اليونانية فاختر بعضهم لفظه هو لانيها قد  
تستعمل كناية كافي قولنا هو يفعل وقد تستعمل في بعض الامكنة التي تستعمل فيها لفظه هشت  
كقولنا هذا هو زيد وهذا هو الشاعر فان لفظه هو بعيد جدا ان تكون قد تستعمل هنا كناية  
فاستعملوا هو في العربية مكان هشت في الفارسية وجعلوا في الصدر منه الهويه كالانسانية  
من الانسان واختر بعضهم بدل لفظه هو لفظه الموجود وجعلوا مكان الهويه الوجود وكان  
يكون وسيكون وجد ووجد وسيوجد هذا كلامه انتهى **قلت** وكلام السعد  
مع الفارابي حسن غير ان في كلام السعد شيئا هو انه اسلم ان الضمير الذي كونه ضمير فصل وانه  
يفيد تحقيقا نأبده خبر لانه ان يكون رابطة او كلما اقاد ان هذا خبرا فادانه مستند الى موضوع  
اذ لو لم يستند اليه لم ينفذ بالخبرية واداة جله عليه هو معنى رابطة به الذي تدعيه بل ظهر  
من كلام بعضهم ان الذي يستعمله بالرابطة هو ضمير فصل قال ابو عبد الله الشريف حيث تكلم  
على ان الضمير رابطة على ما نقل ابن مرقوق لا يصح ذلك لا من حيث تجتمع شرائط الفصلية في الضمير  
فقال ابن مرقوق بان اجتماعها مرجح كون الضمير رابطة والخلو عنها محوز انتهى وهذا الكلام  
يقتضي ان المقصود بالرابطة هو ضمير الفصل ولا محله من الاعراب الا المحول مبتدا وهذا



ما لا يظهر من جهة واحدة ان الفصل كما يرتفع ان ما بعده خبر عما قبله نقداً وقي به لتبيين الشاهد  
ولذا سمي عاداً لا يعمد عليه الثاني انه لو كان المقصود ما يكون مبتدأ احتاج هو ايضا الى رابطة  
اخرى لان فيه معنى ما بعده قضية حلية ثم تلك الرابطة اما ان تكون هي ضمير فصل لا محل له في الاصل  
محققا للثبوت وهو خلاف المقصود او مبتدأ فيستدعي رابطة اخرى ويتسلسل الله الا ان  
يقال ان القضية التي موصف عنها ضمير نستغني عن الرابطة فاذا كانت الرابطة هي ضمير فصل  
لا محل لها لم يرد على المناطقة اعتراض في جملة اداة اذ كثر من هذا العربي فيجملونه ايضا حرفا  
فان كانا اعتراضا فليعلم انهم يعترضون عليهم في التعليل كما قال السعد **فان قلت**  
ضمير الفصل لا يوجد في كل محل اذ لا يكون الا بين جريتين او نكرتين كمررتين في استماع  
لحاق الدرس فينتهي الى ان الرابطة **قلت** لم يتناولوا الضمير المذكور  
يتعلق به في غير ما ذكرت حتى يلزم ما ذكرت بانه لا بد بين الطرفين من وجود رابطة في المعنى  
غير انه اذا كان المحول يلتبس بالتابع فاهل العربية يذكرونه للفرق بينهما وهو لا يأتى  
مقصودهم به ان يرد ذلك وهو الرابطة ايضا لم يبعد ان يكون لهم به مزيدا ههنا فليتمونه  
في كل موضع نية سواء ذكر او لم يذكر والحاجة انما منعوا في غير تلك المواضع وذكره لفظا ولما  
يتشعروا ان هذا لك شيئا في المعنى ان بعض الحاجة يجوز الفصل في النكرات واما الجملة  
الفعلية فتستغني عن الرابطة كما سيجي وما ياتي جاز فيه كما مر وانما اعلم قول السعد  
ايضا ان هو غير موضوع للربط بل نقل اليه هو وان كان محييا في نفسه لا يكون اعتراضا على  
المناطقة لانهم يقولون لفظه هو رابطة ولم يقرضوا الاصل موضوعا وهذا ما يسلكه واما الحكماء  
الوجودية فقد نظروا فيها ابو عبد الله الشريف من وجهين احدهما انها قد تجتمع مع الضمير والربط  
فحوكت انتا الرقيب وذلك يمنع كونها رابطة الثاني انها وضعت لمعنى اخر غير الربط كالدلالة على  
اقتران مضمون الجملة بالزمان المواتق لصيغتها وادعوي انها تفيد غير ذلك لا دليل عليها وهذا  
بخلاف الضمير اذ لا تفهم سوى الربط فالذين مرزوق محييا عنه لم يقولوا انها رابطة في كل مكان  
بل يصح الربط بها كما ان الضمير كذلك وقوله تعالى كت انتا الرقيب عليهم ان جعلت تأكيداً لترح  
كون كان للربط وان جعل فصلا فهو الرابطة قال ولتأين ان يقول كراهيد لعل الربط كما ان تأكيد القطع  
وكان كل واحد من الطرفين يجوز تأكيد ذلك ما يدل على النسبة واما قوله وضعت لكذا فذلك  
لا ياتي في كونها رابطة وانما فان الحاجة انما سموها ناقصة على الصريح من حيث انها لا تكفي بالموضوع  
بل هي طالبة للمحول معه وكذا اشار النسبة تستلزم شأن التنسيب **الرابع** الضمير المحمول  
رابطة لا فرق فيه بين ان يكون للكلمة او الخطاب والقيسة وكذا الفرق في الاعمال الوجودية  
بين ان تستعمل على الجزئين نحو كان زيد قائما او توسط نحو زيد كان قائما او تنجز نحو زيد  
قائما كان والمراد ههنا بالاقوال الوجودية الاعمال الانواقص كان وغيرها التي يتقلب  
الكلام معها انشاء نحو عسى فليست من هذا وهذا النعم يدخل فيه ليس على المشهور ومنها  
فعل في كونها رابطة نظرا لانها لا تدل على شيء سوى نفي النسبة كما وان النفي انما هو  
قد علمت ان القضية لا بد فيها من رابطة فان لم تذكر كانت ثلاثية طبعا ثنائية لفظا وان  
صرح بها كانت ثلاثية طبعا ووضفا الا ان المحول ان كان كلمة وتقدم نحو قام زيد استغني

عن الرابطة

عن الرابطة فكانت القضية ثنائية وضفا وطبعا وان تأخر او كان اسما مشتقا نحو زيد قائم  
او قائما فذلك عند الامام فيما نقل وان صرح بالرابطة في هذين كانت القضية عند ثنائية  
طبعا ثلاثية وضفا واستحب لذلك ان لا يصرح بالرابطة مع المحول الشق ان يجتب التكرار  
هنا كما يجتب في الحدود وكان المشتق يدل على ان شيئا ما وجد له المشتق منه فلو كان مرتبط  
بالموضوع هكذا نقل ابن مرزوق ولزم من فرق غيره بين المشتق والجامد في احتياج كل منهما  
الى الرابطة غير ما اخذ ابن مرزوق من كلام ابن سينا ان الجامد اخرج اليها اذ لا ياتي معه يعني عنها  
اذا احتج اليها والمشتق بخلافه لاجل ما تضمن من الضمير فكانت حاجة الجامد اليها اشتقاقا  
ويدل عليه من كلامه تسميه القضية الي ثنائية محضه وهو ما يحولها اسم جامد ولم يصرح  
برابط وثلاثية محضه وهي ما صرح فيها برابطة غير زمانية ومحملة وهي ما يحولها كلمة او اسم  
مشتق نظرا الى انظر اليها والى ما تحلته من الضمير انتهى وانظر كيف قيد الرابطة في القسم الثاني  
غير الزمانية ولا يظهر فرق بينهما **المسألة** كره المصنف في كيفية صدق الموضوع على افراد  
عزلا فارادى من انما الامكان اراد به ما يمكن في نفسه كراهة لا يجوز الفرض حتى لا يدخل المحر في محول انسان  
كذا والراد بالامكان ما يتبادل الاستماع لا ما يتبادل الفعل ولذا اورد عليهم من اراد عليه كذب كل انسان  
حيوان بالضرورة لان المنطقة ما يمكن ان تكون انسانا وليست بحيوان بالضرورة ففهم العترض  
ان المراد بالامكان القوة وهو ما طبل المراد ما تقدم ولا شك ان الانسان بذاته لا يمكن  
صدق على المنطقة اصلا وما اجد ان يقال للمفترض ان اثبت انسانا لثبته للمنطقة بالضرورة على  
مدعاك فليست لها الحيوانية ايضا بالقوة لزم منها الانسانية بالضرورة وحديثي يصح قولنا  
كل انسان حيوان ولو لم يرد على ذلك فيما اذا اقتضى **التابع** تقدم ان في الجملة ثلاثة امور  
ذات الموضوع وصدق وصفه عليه وصدق وصف المحول عليه اما ذات الموضوع فقد مر  
ما فيه واما صدق وصف الموضوع فقد ذكر المصنف ما فيه من المذهب واما صدق وصف المحول فقد  
يكون بالضرورة او الامكان وغيرهما من الجهات الاثنية وانما كانت ثلاثة امور فقط لا  
المعتبر من المحول هو وصفه لا ذاته فاذا قلنا كل **ب** فليس معناه ان حقيقة **ج** هو  
حقيقة **ب** والا كانا مترادفين ولم يكن حمل في المعنى بل في اللفظ فقط وانما معناه ان ما  
صدق عليه **ج** من افراد هو **ب** اي متصف بمفهوم **ب** فمعنى كل انسان كاتب ما صدق  
عليه الانسان من زيد وعمر وخالد مثلا يصدق عليه كاتب ويتصف به ويشكك بعضهم على  
الحل فقال لا يصح في قضية لانا اذا قلنا كل **ب** فاما ان يكون نفس **ج** او غيره  
فان كان نفسه لم يعد الحل لانه بمنزلة كل **ج** واذا كان غير لم يصح الحل لانه يبيد انه هو والفرق  
انه غير فالحل مؤداه الى عدم النائية واما الى الكذب وكلاما باطل فالحل باطل واجيب  
بانه غير قوله فيمتنع الحل ممنوع انه لم يرد ان حقيقة **ج** حقيقة **ب** حتى يلزم الكذب بل ان  
ما صدق عليه **ج** يصدق عليه **ب** ولا منع من صحته وان تحالفا في المفهوم لان المفهومات المتعارفة  
تصدق على ذات واحدة كالضاحك والكاتب والماشي الصادق على ذات الانسان **قلت**  
وطاهره ان هذا انما هو في الاخبار المعنوية واما حمل الحد المتراء في عمل اخر فهو بخلاف ذلك  
مع صحة الحل فيه ايضا **المشام** تكلم المصنف ههنا على التفرقة بين الخارجية والحقيقية



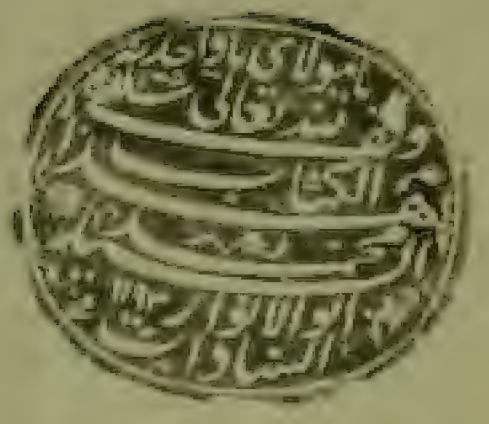


كما فعل غيره من المصنفين وهو مناسب في مدد الخرافات يستوفى الكلام عليها فيما بعد  
 فلا حاجة الي ان يطول لها هنا وتسمى بنية النسبة بالضرورة **قوله** الكاتب ضاحكا الى  
 ان قيل ان عنوان الموضوع المنسوب الى المحول الموضوع الحقيقي وهو مصدوق الكاتب مثلا  
 في المثال فلا يصح النسبة لاستحالة حل الافراد وان عنوان مفهوم الحيوان فلا حاجة للتفسير  
 بالموضوع **قلت** في العبارة مسامحة والمراد الثاني لان النسبة المذكورة انما تعقل  
 بعد ملاحظة الانكسار فيرجع الامر لمفهوم العنوان وكواريد الاول ولم يلاحظ انعكاس  
 لم يعقل المحل ولو سلم فلا تكون نسبة الموضوع الى المحول في ذلك المثال مثلا ممكنة بل ضرورية  
 تامل **قوله** الانسان حيوان الخ في التمثيل لهذا الما اتفقت فيه التفسيرات نظر لان  
 نسبة الحيوان الى الانسان ضرورية ولا كذلك نسبة الانسان الى الحيوان لانها اسكان بمفني  
 ان الحيوان يمكن ان يكون انسانا وغيره ويجاء بانك اذا قلت الانسان حيوان بالضرورة  
 صح بكه الى قولك الحيوان انسان بالضرورة لانه في قوة بعضا لحيوان انسان وبضرورة  
 لان الانسان من افراد الحيوان البته **قوله** واما في السالبة يعني والله اعلم ان السالبة تخالف  
 الموجبة فيما ذكر وذلك ان الموجبة لبيان ثبت فيها المحول للموضوع والموضوع للمحول اذ ذلك  
 هو معنى الايجاب واما تخلفا لثبوتات في الجاهات المذكورة او الكمية واما السالبة فليس يشترط  
 فيها ان يصح سلب كل من الطرفين الاخر بل قد يصح سلب كل منهما عن الآخر نحو ان الانسان ليس بحجر  
 بالضرورة وكذا العكس قد يصح سلب المحول عن الموضوع دون العكس كالمثال الذي ذكره هذا ان سلم  
 ان الكتابة خاصة للانسان **قوله** متحصرة في الضرورة الخ يعني ان انواع الكيفيات وان كثرت  
 متحصرة في الضرورة ومقابلها الدوام ومقابلها اما وجبا لا تحصر رتبة الاولين فلان الكيفية  
 اما ضرورة او لا ضرورة وهي الامكان العام على ما استعرف من تفصيله فان الضرورة هي  
 ما لا يجوز العقل خلافه ومقابلها هو ما يجوز العقل خلافه وهو الامكان قنقا بلا تقابل  
 المساوي للتقيض فصح الاحتضار لعدم وجبات ثالث واما في الاخيرين فلا ان الدوام يقابل  
 لا دوام ومواطلة على ما استعرف بها لتاقتض فلواستغنى بالضرورة ومقابلها عن الدوام  
 ومقابلها والعكس كغناه ثم الحق ان التقابل المذكور انما يتحقق في المفهوم لا المصدوق او بمقوثة  
 الاختلاف في الكيف فانهم **قوله** الضرورية الخ سميت ضرورية لاشتغالها على الضرورة  
 ومطلقة لعدم تقييد الضرورة فيها بوصف او وقت فالضرورة رتبة المطلقة اذ هي التي حكم فيها  
 بضرورة ثبوت المحول للموضوع او بضرورة سلبه عنه ما وامت ذاته ومثال الاول في الضرورية  
 الموجبة كل انسان حيوان بالضرورة ومثال الثانية وهي الضرورية السالبة لاشي من الانسان  
 بحجر بالضرورة والضرورة عند الجمهور اذا اطلقت شاملة لما كان موضوعا ان ثباتها على عالم  
 بالضرورة او غير اذ في نحو الانسان حيوان بالضرورة قيل واضطلع ابن سينا على انها اذا اطلقت  
 على لازية ومتقاريد غيرهما قيدت بدوام ذات الموضوع كما قيدنا به اولي وبعبارة الكاتب  
 وكلام المصنف اليه **قوله** مشروطة عامة الاسمية مشروطة لاشتغالها على شرط الاوصاف  
 كالمثال المذكور فان حرك الاصابع ليس ضروري لذات المكاتب من حيث هي بل بشرط اضافه  
 بالكتابة وسميت عامة لانها اسم من المشروطة الخاصة كما سير عليك وهي تطلق على امرين

عند

قوله في الضرورية الخ

عنده اخذها الضرورة بشرط الوصف فيكون للوصف دخل في تحقق الضرورة وتولاه  
 ما كانت وهو الذي تقدم تمثيله من كلام المصنف الثاني في الضرورة في جميع اوقات الوصف  
 اعم من ان يكون للوصف دخل فيها ام لا وهذا الامر الثاني اعم من الاول لصحة تمامها في نحو  
 كل كاتب يتحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا فان تحرك الاصابع مشروط بالكتابة  
 ولولا هي لم يكن وهو ايضا ثابت في جميع اوقات الكتابة وانقروا الثاني في تحرك كاتب انسان  
 بالضرورة ما دام كاتبا فان لاشيانية ثابتة في جميع اوقات الكتابة وليست مشروطة  
 لها لثبوتها لذات الكاتب وان لم يتصف بالكتابة والخاصة لان الذات في هذه  
 الضروريات الثلاث السابقة ان كانت علة للضرورة ثبوت المحول مطلقا في من غير ان يشترط  
 في علمتها وصف فيها الضرورية المطلقة وان كانت علة لامطلقا بل عند جميع اوقات الوصف  
 فهي مشروطة بالمعنى الثاني وان لم تكن علة اصلا بل الوصف هو العلة فهي مشروطة بالمعنى  
 الاول والله اعلم **قوله** لا بد من مفارقة الوصف الخ يعني ان الوصف الذي قيدت به الضرورة  
 في الخاصة لا بد ان يكون وصفا مفارقات الذات الموضوع وذلك لانه لو كان دايما له ووصف المحول  
 دايما يدوام الوصف لكان وصف المحول دايما لذات الموضوع وقد كان دايما بحسب الذات هذا  
 خلف وسمي هذه مشروطة لما تقدم وخاصة لانما قيدت بما يرفع احتمال دوام الوصف للذات  
 بخلاف العامة فانها تتحمل الدوام وعدمه **قوله** وقتية الخ سميت وقتية لتقييد الضرورة  
 فيها بوقت معين وبطلقة لعدم تقييد ما يبقى الدوام عند مفارقة الوقت ومثالها موجبة  
 ما ذكر المع والسالبة لاشي من الانسان يسكن الاصابع بالضرورة وقتا لكتابة **قوله** مستمرة الخ  
 حيث مستمرة لانها لا تم بغير وقتا حكم فيها احتمال كل وقت فكان منتشلا في سائر الاوقات ومطلقة  
 لانها لم تقييد بغير الدوام **قوله** دايمة مطلقة الخ سميت دايمة لاشتغالها على الدوام ومطلقة  
 لعدم تقييد الدوام فيها بوقت او وصف **قوله** معرفة عامة سميت معرفة لانها هامة لاول  
 علمية بالعرف فاننا اذا قلنا في الموجبة كل الخ متحرك الف ما دام اكلا وفي السالبة لاشي من السليم  
 مستيقظا ما دام نائما فانهم هذا الحكم يقتضي العرف سكونا اقتضي العرف وجوبه ايضا فيكون ضروريا  
 ام لا فلا اخذ هذا المعنى من العرف نسباليه وسميت عامة لانها اعم من العرفية الخاصة كما استعرف  
**قوله** معرفة خاصة سميت معرفة لما قر و خاصة لانها قيدت بما يبقى احتمال دوام الوصف فاختصت  
 بعدم الدوام بخلاف العامة فانها تتحمل الدوام وعدمه والوصف في هذه الخاصة لاشي من الانسان يكون  
 مفارقة لامتريه المشروطة ومثالها موجبة وسالبة كها متباينة بزيادة دايما **قوله** اعم  
 مثلا تكون الخ يعني ان الامكان العام هو عدم امتناع وجود النسبة ولا شك ان هذا انما يستلزم  
 صحة الوجود اعم من ان يكون خاصا بالالفعل ضروري او نحو كل انسان حيوان او اعم غير ضروري  
 نحو كل فلك متحرك ولا ضروري او لا واما نحو كل انسان قائم او غير حاصل املا نحو كل فلك ساكن  
 بالامكان فاهم ومن هنا تعلم ان الممكنة العامة من غير انها من الضروريات والديهي والمطلقات  
 كما ستره ان شاء الله تعالى **قوله** واما ايضا الخ مثال ما تقيض شئيه ممكن بعضا لانسان  
 كانت حقيقة لا غير من الانسان بكاتب بالامكان العام ومثال ما تقيض شئيه دايما بعض  
 الفلك متحرك فقيض لاشي من الفلك بحركته بالامكان العام ومثال ما تقيض شئيه متمنع



قوله في الضرورية الخ

قوله في الممكنات



بعض الانسان ليس حيوان تقيف كل انسان حيوان بالامكان العام فان قيل  
كيف يكون تقيف المكنة مكنة اخرى او دائمة وقد علم ان تقيف المكنة انما هو الضرورة قلنا  
ليس هذا انما لتماثلها لمصلحة عليه حتى يلزم فيه الضرورة لصدقنا حدي القسيتين وتكذب  
الاخرى وانما اريد بالانسان ما يحاكي الكيفية النسبة ولذا صدقتا القسيتان معا في المثالين  
التساويين لما لم يكن شرطا لتقيف **قوله** تنفي الضرورة الخ هذا ناظر الى القاعدة وهي  
ان صلب الضرورة عن الجانب المحال فكيف القسمة اسكان عام في الواقع فالمكنة اذا هي التي  
يحكم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الجانب المحال للحكم فان كان الحكم في القسمة بالاجاب  
كان معناه الحكم بسلب الضرورة عن الجانب المحال الفاعل وهو السلب وان كان الحكم بالسلب  
كان معناه الحكم بسلب الضرورة ايضا عن المحال وهو الاجاب مثلا اذا قلنا كل فلان مفرط  
بالامكان العام كان معناه الحكم بان سلب الحركة عن الفلان ليس بضروري واذا قلنا لا شيء من  
الانسان كاتب بالامكان العام كان معناه الحكم بان اجاب لكاتب للانسان ليس بضروري **قوله**  
مكنة عامة سميت مكنة لاحتمالها على الامكان وهو كون النسبة ليست مستحيلة كإرادة  
لا انها من المكنة الخاصة كما تعرف **قوله** عند مشابهة الارواح الخ اشار بذلك الى ان  
الروح ليست في الحياة ولا ملزومة لها عقلا بل بحتمان عادة ويقع افتراقها وقوله مثلا لكة  
الارواح كانه يغير به الى ان الارواح اجسام لطيفة نشئت بالاجسام الكيفية اشتراكا لاداء  
بالعود وهذا الصح الاقوال عند المعكفين عليها وقد قلنا لتاس والروح على فرقتين فرقة  
امسكت عن الخوض في حقيقتها ولم تقرر له باع من كونه موجودا وتساووا بقوله تعالى عند  
سؤال اهل الكتاب قل الروح من امر ربي لاية وقالوا معناه فاجعلوا الروح من الكثر الذي له  
توحيده ولا تنسوا انه سر من اسراده ونقل عن الجنيد انه قال الروح شئ استأثر الله به  
ولم يطع عليه احد من خلقه فلا يجوز لمباداه البش عنه بالكثر من ماله موجود وفرقة خاضت فيه  
واجابوا عن الاية بشيئين احدهما ان اليهود قالوا ان اجاب عنها وليس بشئ وان لم يجب فبني  
قل يا ذن لما تنه تنالي في الجواب تأكيد المحرمة صلى الله عليه وسلم وقد يقالا عندهم من الاوصاف  
صلى الله عليه وسلم لا عدم اسكان الكلام فيه الثاني ان سوالهم انما كان سوال تعجب وذلك لان الروح  
مشتراك بين المقصود وبين جبريل عليه السلام وملك اخر وصف من الملائكة والقرآن  
وعيسى عليه السلام فارادوا العلم انهم يقولوا ان اجابهم بقبي غير هذا تريد فاجابهم  
الله تعالى جوابا مجلا وهو كونه من امره الذي يصدق بالجميع ثم اختلفت ههنا في حقيقته  
على اقوال احدها ما تقدم قال الفهرى وشرح العالم قال امام الحرمين **فان قيل**  
بينوا الروح ما بعناه فقد ظهر الاختلاف فيه قلنا الاظهر ان الروح اجسام لطيفة مشابهة  
للاجسام المحسوسة اجري الله تعالى المعادة باستمرار حياة الاجسام وما اشتهرت مشابهة  
لها فاذا فارقتها يعقب الموت الحياة باستمرار المعادة ثم الروح يعرج بغير منع في حيز  
طهور خضرة الجنة ويقسم به الى سجين من الكفرة كما وردت الانبياء والحياة عرض تعجب  
به الجواهر والروح يحيى بالحياة ايضا ان قامت به فهذا قولنا في الروح انما انتهى فقد كان ذلك  
من كلام الامام ان كلامنا ليس بالروح يحيى بالحياة كما قال المعنى وفي قوله الحياة عرض

قف الكلام في الروح

قف الخلف للناس في الروح على فرقتين

قف اختلف في حقيقة الروح على اقوال

خ  
بها

تحي

تحي به الجواهر من قسمة ظاهرة ان كان قوله يحيى به من التعريف والافلا من قسمة الثاني ان الروح  
عرض وبها الحياة التي صار البدن بوجودها حيا قال الفهرى وموافقا للاستناد وبعض  
المشككين هو بعيد انتهى وهو متقول ايضا عن القاضي في كبر قيل وانما عرض الشهور وروي  
كما ورد في الاخبار الدالة على انه جسم من صفاته بالهسيوط والعروج والقرود في البرزخ  
والعرض لا يصف هذه الاوصاف الثالث انه ليس بجسم ولا عرض بل جوهر مجرد قائم بنفسه  
غير متغير وله تعلق خاص بالبدن للتدبير والتحرك غير اخل في البدن ولا خارج عنه وهذا  
قول الفلاسفة وينقل عن بعض الصوفية وقد تقرر المتكلمون لا بطلان ما هو مستوفى في  
علم الكلام وفي التدبيرات الالهية عن عبد الملك بن حبيب انه صورة لطيفة على صورة الجسم  
له عيان واذنان ويدان ورقيلان قد اخل الجسم يقابل كل عضو وجزء نظيره من البدن  
انتهى وفيه مباحث اخرى ليس هذا محل تحريها **قوله** في كثير من الجادات الخ اشار به الى  
الى ما يسطقة الله تعالى للروح من صفاته والغير من صفاته والحيوانات الخ وقد  
وقع منه لبنيا صلى الله عليه وسلم ما لا يدركه العلم الشجر والشيخ الحما في يده واشتكا  
البعير عليه صلى الله عليه وسلم وقد اختلف المتكلمون في هذه الاشياء اعني الجادات الخ خلق الكلام  
فيها على ما هي عليه ام خلقت فيها الحياة فكلت وذهب بعضهم الى اشتراط خلق جاذية لها حتى  
تكون بصقة الشك وموعدا لمحتفي غير مشروط لعدم الحاجة في صحة التكلم اليه اما الحياة  
ان كان ذلك الكلام نفسا فلا بد منها لتوقفه عليها كسائر الاوقات وانما ذكرنا الحيوانات  
الخ وان لم تكن من فرض المشبهة تيمنا للمفايدة وهذا كله على ان الجادات لا يعلم لها ولا ادراك  
وهو الذي يدركه الناس وحكي عن ابي بكر بن العربي انه قال في ذلك وقال انه لشار في جميع  
الاجرام ولذا اوردت في كتابها ولعمريه الجليل وادراكه عظمة الله صاودا كالا ولكن الله  
تعالى اذ على ابصار كثير من الناس فلم يدركوا تبيها فوصفوها بعدم الحياة وعدم العلم  
وليس الامر عندنا كذلك انتهى وهو غير **قوله** المطلقة سميت مطلقة لان المطلقة  
في الاصل ما لم تقيد بحكمة من الجاهات وهي هذا المعنى نعم القليلات والمكنات غير انهم اصطفا  
على تحصيل اسم المطلقة بما كانت نسبتها فعلية وسميت عامة لانها علم من الوجود بيتين  
**فان قلنا** اذا كانت المطلقة هي ما لم تقيد بحكمة فهي عامة لانها علم من الوجود بيتين  
في شيئا قد منها قلنا اما في الاصل فهي كذلك ولست انفيها واما ما حث خصوصها  
بالنسبة العقلية فهي موجهة من حيث ان فعلية النسبة جملة لها اذ تكون فعلية واسكانية  
تقييدها بالافعال توجيه فكانت موجهة وكنت استشعر هذا المعنى ثم وجدته للسعد  
قال بعد ذكر معنى المطلقة اصلا وما خصت به ثانيا وفي المعنى الاصل ليست من الوجبات  
وهو ظاهر ما بينه المعنى فوجه لان الفعلية كيفية زائدة على نفس النسبة لان النسبة  
اخر من ان تكون بالفعل وبالامكان انتهى والمحصل ان **قوله** ليس معناه الا ان  
على ذلك اهم من ان يكون ذلك العقيد في بالفعل وبالامكان في كل من الفعل والامكان  
اسر ايد على الحكم ولذا انا جميعتين وان كان المتبادر وهو الفعل عند الاطلاق وهذا  
يندفع ما يقال من ان الفعل ليس معناه الا وقوع النسبة الذي هو مفهوم الحكم فكل من المطلقة

خ  
بها



بالمعنى الثاني ايضا ليست بالوقفات وان لم تكن خارجة عن المقصود اذ لم يقع فيها حكم **قوله**  
وجودية الخ سميت وجودية لوجود النسبة او سلبها بالعقل وسميت لادمية لتقيدها  
باللاد واما وهكذا في الوجودية الضرورية **قوله** قد يكون موافقا لما ينبغي ان تعلمه  
في هذا المقام ان نسبة المخلوق الى الموصوع لا بد لها في نفس الامر من كيفية تتكيف بها كالضرورة  
واللا ضرورة والادوار واللا واما انما استحضرت هذه تلك النسبة فهو ليكيها اما بعين  
تلك الكيفية التي في نفس الامر واما باخرى واقعا بلفظ يدل عليها فهو اما باعتبار الكيفية التي  
حكم بها هذه لان اللفظ انما يباين المعنوية ولذا يقال ان الشيء وجودا في الاعيان  
ووجودا في الازهان وفي وجودا في المباداة فالثابت من الكيفيات في نفس الامر يسمى مادة  
القضية وعندها والمعتول في الازهان في القضية العقلية والمفرد في القضية اللفظية  
يسمى جهة القضية وما في الازهان والمعارات لا يجب ان يطابق ما في نفس الامر فجاز  
ان تكون جهة القضية مخالفة لما فيها تكون كاذبة او موافقة فتكون موافقة كما في ازا  
تفعلنا ان نسبة الحيوانية الى الانسان امكانا وقلنا كل انسان حيوان بالامكان فجهة  
القضية الامكان ومادتها الضرورية ولا تترى في الفيلسوف القابل بفهم العالم كيف  
جعل نسبة الوجود الى الضرورية مع ان المادة الامكان الخاصة بالماضي للضرورة قال المتعدد  
فان قلت مادة النسبة هي الكيفية الثابتة في نفس الامر واجهته في اللفظ الدال عليها  
اي على الكيفية الثابتة في نفس الامر المسماة بالمادة او حكم العقل لها فوجهه ليس باللفظ  
الذي هو مفهوم مادة القضية واعتقاد الذهن ان نسبة القضية انما هي الكيفية التي هي  
مادتها القضية وهذا معنى المطابقة واذا قلنا الانسان حيوان بالامكان فالامكان ليس جهة  
اذ لا يصح عليه ان اللفظ الدال على الكيفية الثابتة في نفس الامر التي هي الضرورية قلت  
ظاهر المباداة يشترط ما ذكرت ولكن انما دال على اللفظ الذي يفهم منه ان الكيفية الثابتة  
في نفس الامر هي هذه سواء كان هذا حقا او باطلا اذ قد لول اللفظ لا يجب ان يكون حقا  
واقعا في نفس الامر مثلا قولنا كل انسان حيوان بالامكان يفهم من كيفية تلك النسبة  
هي الامكان لكن ليس الامر كذلك فالضمير في قوله يعني الكا تبي اللفظ الدال عليها عما يدل بطلق  
الكيفية الثابتة في نفس الامر سواء كان محسوبا لواقع وتسمى مادة او محسوبا لاعتقاد فقط  
لا على الكيفية التي هي المادة وكذا الكلام في حكم العقل بها فانهم قال هذه امثنا النزاع في انه  
هل يصح عدم مطابقة الجهة للمادة ام لا هذا على رأي المتأخرين واما على اصطلاح القدماء  
فالمادة هي كيفية النسبة اليجائية بالوجوب او بالامكان او بالامتناع والجهة هي اللفظ  
الدال على ما اعتدوه اعتبر كيفية لتلك النسبة سواء كانت هي عين المادة او غير منها واخص  
او بانيها فوجهه على هذا قد تحالفا للمادة في القضية الصداقة ايضا كما ولنا الانسان  
حيوان بالامكان فالقادر للمادة هي الوجوب والجهة امر امر منه ولما كان اصطلاح القدماء  
غيره فان تفاصيل القضايا لا يدل عنه المتأخرون انتهى وقوله فالضمير عايد على مطلق  
الكيفية في قولنا الكا تبي تسمى تلك الكيفية مادة القضية واللفظ الدال عليها يسمى جهة  
القضية يقال مثله في قولنا لم يسمي اللفظ الدال عليها جهة **قوله** الضرورية للاحقة

وجود في الوجود والوجود في الوجود

قف الضرورة قسمان سابقة لاحقة

اشارة

اشارة بذلك الى ان الضرورة قسمان سابقة لاحقة اما السابقة فهي الحاصلة من جهة الموضوع  
او وصفه او اشارة خارج كالوقت وهي السابقة في كلامه واما اللاحقة فهي الحاصلة من جهة المحل  
وهذه اللاحقة بها لانه معلوم ان الشيء ما دام متصفا بشئ فهو متصفا بغيره كما دام متصفا  
عنه فهو متصفا بغيره متغيرا كما يجب ان يتقيد به بذلك قال ابن مرسوق قال الخ ومن المبالغة  
المفقلين من يقول زيد يشي ما دام يشي من ايضاح الموضع ولا يليق ذكره بالعقل  
وايداعه المكتبة لا عيب وليس المقصود من تعريفه ان لا يركب ذلك بشئ اخر وهو الاشتباه  
قد ياتي في شئ هل هو ضروري الثبوت ام لا في بعض بيئته بحسب الضرورة السالبة وبعض  
يبقيه بحسب اللاحقة فيستند النزاع والعارق بالفرق بينهما لا يشبه عليه ومثاله  
اذا قام اليه هذان عليا العالم ليس بواجب لوجود بل ممكن لانه فيقول للمفسر هذا العالم  
حال وجوده واجب الوجود والاحراز عدمه حال وجوده وهو محال وكالعدم واجب  
العدم والاحراز وجوده ايضا حال عدمه وهو محال فيكون ممكنا فالجواب  
ان ما نسبناه من الوجوب هو السابق على الوجود وما اشترطه هو المتأخر ولا منافاة  
بينهما ولو لا العالم بالفرق بينهما لم تحمل هذه المقدمة انتهى والى هذا اشار المصنف بقوله لانها  
عندها اما مستحيلة الوجود الى وحاصلة ان الفلظ انما اتاها من حيث تقديرهم الوجود  
كالحالة عدمه والعدم حالة الوجود فلما لم يجدوه ممكنا كما كانوا يشيرون الضرورة ونفي الامكان  
وهذا خطأ صريح اذا المراد ان الوجود مثلا للمفالم يتقدر بغير العدم احواله والعدم يدل  
الوجود لا حاله فاجتماع الوجود والعدم مستحيل وثبوت احده لا يبينه واجبت  
وكل منهما في نفسه جائز فثبوت احدهما لا يبينه بغير الآخر كما يشيرون **قوله** وانما يقابل الخ  
الضمير للجواز الثاني يقابل الوجوب الذاتي ويقابل ايضا الامتناع الذاتي واما الوجوب  
المعنى لللاحق فلا يقابل بل يحاط به **قوله** وهو ما لو قدر الخ اي الجواز العقلي على ما  
توهوا امر الذي لو قدر الخ وقوله كان ممكنا لا امتناع فيه هو جواب لدو الجملة الشرطية  
صلة ما وقوله فقد قبلتم معنى الجواز الخ تابع لقوله وليس معنى جواز العقلي الخ اي ليس  
معناه ما ذكرتم فقد قبلتم معناه **قوله** وانما يباينة اي لاقتدار الوجوب الذاتي  
المطلق كوجود المولى تعالى فان وجوده لا يتقيد بزمان بل هو مطلق بخلاف وجود العالم  
**قوله** ويحتمل لا اقتدار **قوله** ضروريا دالها لفظ الدائم يؤكد **قوله** مواد  
القضايا كلها منحصر في معنى كل قضية كما ترستحمله على نسبة تكون اذا قيسنا الى الخارج  
واجبة نحو الانسان حيوان او جارية نحو الانسان كاتب او ممتنعة نحو الانسان حجر ثم المعنوية  
او المفردة في القضية تسمى جهة سواء كانت هي عين المادى او حيوان الانسان بالضرورة  
او اعم منها نحو الانسان حيوان بالامكان او بالامتناع او اعم منها نحو الانسان  
قائم بالاطلاق او بانيته لها نحو الانسان حيوان بالامكان او بالامتناع او جارية بالضرورة  
القضية اذا ثبت نسبتها واجبة هي حيث ان الوجوب يراد فالضرورة تسمى ضرورة  
ومن حيث ان الوجوب مستلزم للمدوام تسمى دائمة ومن حيث انه مستلزم للوقوع في الحالة  
تسمى مطلقة ومن حيث ان نسبتها ليست مستحيلة تسمى ممكنة بمادة والقضية والافتر

قف تقدير المواد الى الانقسام



تسببها جازية هي ايضا من حيث ان الجواز يرد في الامكان الخاص نسي مكنة خاصة من حيث  
 ان نسيته ايضا غير مستحيلة نسي مكنة عامة ومن حيث اعتبار ذلك الجازي واقعا مطلقا  
 نسي مكنة عامة وامر وقعه نسي مكنة خاصة فمما وجه تفرع المواد الى الاقسام الاربع  
 السابقة اعني الضرورات والدوام والممكنات والمطلقات ثم كل قسم يتفرع الى ما من  
 التقسيم وانما يقتصر على المواد الثلاثة حتى تقرضوا الجهات بتفصيلها لان عرضهم  
 من العقاب لا هو كيبلا لا قيسه لا استخراج النتائج وهي لا تحصل للناظر عن المقدمات  
 بحسب المواد الثابتة في نفس الامر بل بحسب اعتبارها هو قسمها المتفرع لكل ما يمكن اعتباره  
 في العقل وهو الجهات ولا التفات الى المادة الثابتة في نفس الامر لا في صدق القضية  
 او كذبها **قوله** والمواد فيها كلها والجهات في قد ينفك تفرع الجهات عن المواد الثلاثة ظاهرا  
 ولكن اي مواد اخر تتفرع عنها واي يفتي لتفرعها عنها وجوابه انهم كما اعتبروا المواد الثلاثة  
 اعتبروا ايضا ما يشاعنها من ضرورة ودوام ونحوها وهذه اذا قيست الى ذهن واللفظ  
 نسي جهات واذ قيست الى ما في نفس الامر نسي مواد وهي متفرعة عن الاولى فليتل **قوله**  
 لا يمكن العدم فيها الضمير ما يدل في وجوب الوجود وانتاع القدم ومعية للسان سلب الامكان  
 العام الذي قسم بقوله لا يمكن العدم لازم لكل من واجبا لوجود وانتاع القدم ابدأ وهو معنى  
 قولهم لزوما متاكسا بان نقول كل ما وجب وجوده لم يكن عدمه وكل ما لم يكن عدمه وجب  
 وجوده ونقول كل ما امتنع عدمه لم يكن عدمه وكل ما لم يكن عدمه امتنع عدمه وكذا التلازم  
 فيها في وجوب الوجود وانتاع العدم المكون بان نقول كل ما وجب وجوده امتنع عدمه  
 وكل ما امتنع عدمه وجب وجوده وهذه الكليات صادقة كلها لا تتفق في بيان وهكذا  
 في طبقات العدم فنقول كل ما امتنع وجوده وجب عدمه وبالعكس الكلي ايضا فنقول كل ما وجب  
 عدمه لم يكن وجوده وبالعكس الكلي فنقول كل ما امتنع وجوده لم يكن الوجود وبالعكس الكلي  
 ايضا وكذا في طبقات الامكان الخاص فنقول كل ما امكن وجوده خاصا امكن عدمه وبالعكس  
 الكلي وهذا كله واضح **قوله** مما اخذت مفهومنا الخ مثالا ذلك اننا اخذنا مثلا واجب ان يوجد  
 من الطبقة الاولى واليها نية مع ممكن خاص ان يوجد من الطبقة الثالثة منها فانك تجد لها لايتم  
 على الصدق ولا يكون الشيء واجبا لوجود جازي الوجود بالضرورة للمنافاة بينهما ويصح ارتفاعها  
 معا بصدق الطبقة الثانية وهذان يكون واجبا لوجود لا يوجد وحاصله ان الطبقة الاولى  
 محتوية على مفهوم الوجوب والثانية على الاستحالة والثالثة على الجواز ولا شك ان هذه  
 الثلاثة لا تجتمع كلها في موضوع واحد ولا اثنان معا ولا ترتفع كلها بل لا بد لكل معقول  
 من واحد منها فصحا وان يرتفع اثنان منها ويوجد الثالث وهو واضح واما الطبقات  
 اليسارية فهي تقاسم اليمانية تقابلها فيما ثبت لها فعل منه انك اذا نظرت بين مفهومين  
 من طبقتين منها وجدتهما يتبع خلوهما ولا يتبع اجتماعهما مثلا تاخذ من الطبقات الاولى  
 اليسارية ليس بواجب ان يوجد ومن الثالثة ليس يمكن خاص ان يوجد فتجد هاتين الطبقتين  
 غير متضادتين لخلو اعنه لكان واجبا ان يوجد ممكنا خاصا ان يوجد وقد علمت فيما مضى  
 ان هذين لا يجتمعان وتجد هاتين اجتماعهما اي يكون الشيء ليس بواجب ان يوجد ليس

يمكن

يمكن خاص ان يوجد وذلك بان يكون واجبا لا يوجد كالشريك وهو مفهوم الطبقة الوسطى  
 اذ اكد **قوله** ومما اخذت الخ يعني انك اذا نظرت بين مفهومين من الطبقات اليمانية  
 واليسارية ليس نقضهما له وجدتهما يصدقان تارة وينفردا اليساري عن اليماني  
 تارة فيكون اليماني اخف واليساري اعم مثلا تاخذ من اليمانية الاولى واجبا ان يوجد  
 ومن اليسارية الثانية ليس بواجبا لا يوجد فتجد هاتين في الواجب كالاقتدار للعالم  
 اذ هو واجبا ان يوجد ليس بواجبا لا يوجد وينفردا اليساري في الممكن الخاص كالوجود  
 للعالم اذ يصدق عليه انه ليس بواجبا ان يوجد ولا يصدق انه واجبا ان يوجد ولا ينفرد  
 اليماني ابدأ وعلى هذا القياس في سايرها وهو ظاهر **تفسيرها** **الاول**  
 تقدم ان النسبة المحكية لا بد لها في نفس الامر من كيفية قاعلم انما اذ لم يذكر لفظ لا بلها  
 فالقضية مطلقة اي معرفة من التوجيه غير مقيدة بجهة لفظا وان كانت في نفس الامر  
 مقيدة وهي تحتمل ساير الجهات واذ اذكر كانت موجبة وعادة المناطقة ان يذكر ومن  
 الجهات ثلاث عشرة الضرورية المطلقة والمشرطية العامة والخاصة والوقعية  
 الوقعية والمنشورة من الضرورات والدائمة المطلقة والفرقتين العامة والخاصة  
 والممكنين العامة والخاصة من الممكنات والمطلقة العامة والوجوديتين الدائمة  
 واللا ضرورية من المطلقات ويتناول احكام هذه لكثرة استعمالها والمذكور هذه كلها  
 في الشرح وزاد الوقعية والمنشورة المطلقتين والممكنات الوقعية والحيثية والدائمة  
 والمطلقة الحيثية فصارت تسع عشرة وذكرها في بعض نسخ المتن ايضا الا الممكنات  
 الثلاثة المذكورة فاخرها الى التناقض وانما راكبا في هذه النسخة بقوله وهناك  
 موجبات مزيدة تظهر في فصل التناقض وفي بعض النسخ لم يتكلم على شي من الجهات  
 باعيا لها على التفصيل في المتن واكتفى بالصياغة المذكورة وهو قوله ونسي كيفية النسبة  
 بالضرورة او الدوام مطلقين او مقيدين بغير المحول او بمقابلها كذا لك مادة لان هذا  
 الكلام شامل لجميع الجهات المذكورة كاتري ووجهه ان قوله بالضرورة والدوام  
 مطلقين او مقيدين شامل لجميع الضرورات والدوام لان المطلقين هي الضرورية  
 المطلقة والدائمة المطلقة والمقيدات اما بوصف وهي الشرطيات والفرقتان  
 واما بوقت معين ومما الوقعتان او غير معين ومما الشرطتان وقوله او بمقابلها  
 يعني الامكان والافلاق كذلك اي مطلقين او مقيدين بغير المحول شامل ايضا لجميع الممكنات  
 والمطلقات لان المطلقات منها هي الممكنات العامة والخاصة والمطلقة العامة والقيديات  
 اما بوقت وهي الممكنات الوقعية واما بحسب وهي الممكنة المطلقة والحيثيتان واما بدوام  
 ومما الممكنة الدائمة واما بغير الدوام والضرورة ومما الوجودية الدائمة والوجودية  
 اللا ضرورية فهذه تسع عشرة قضية كلها داخلية في كلامه كادرات وقد لاح مبين  
 هذا التقسيم وجه المحصر في التسعة عشر لم ينسب كل البسط لوضوحه الثاني  
 بقي العمل بالممكنات الممكنة الاخصية والممكنة الاستغالية ذكرها الخوحي في الجمل  
 وذلك ان الممكنة السلب فيها الضرورة عن احدى الطرفين فقط فبها الممكنة العامة

وقد شوب قول الشيخ في المتن  
 ونسي كيفية النسبة  
 بالمطلقات



وان سلبت فيها الضرورة المطلقة على النظر في فاعلها لم تكن الخاصة وان سلبت فيها جميع الضرورة  
 في الحال فقط هي المكنة الاحصائية وان سلبت بالنسبة الى الحال والاستقبال ايضا لا استقبالية  
 ومعنى الضرورة المطلقة الضرورة التي بحسب الذات التي بحسب الوصف او لولاه التعيين  
 او غيره ومعنى جميع الضرورات الضرورة التي بحسب الذات والتي بحسب الوصف والتي بحسب  
 الوقت لمعين وغيره فاذا قلنا كل انسان كان بالامكان لاخصه فمعناه ان الكتابة لا يجب له ولا  
 عدمها لا يجب ذاته ولا يجب وصفه ولا في وقت معين او غير ذلك انه ان كان بحسب الحال فقط  
 بحيث القضية مكنة احصائية وان كان بحسب الاستقبال ايضا سميت مكنة استقبالية  
 ومثاله كل انسان كاتب بالامكان الاستقبالي وانما سكت المصغرات لانها لا تطلق  
 قال لا يبروز في اهلها الحديث عنها على ان الموجهات لا تنحصر فيها ذكر ولو زادها لانا لاعتبرنا  
 الضرورة ذاتية وازلية والدوامية للذات ما تميز من الوصفية والوقتيية المعينة او غيرها  
 مع قيد بعضها بتقييدها البعض ما يمكن كثر التقسيم **الثالث** اعلم ان هذه القضايا  
 الموجهات منها بياضها ومنها مركباتها البسيطة ما اشتمل على حكم واحد ايجابا فقط وسلبا  
 فقط والمركب ما اشتمل على حكمين ايجابا وسلبا والصواب ان ما اشتمل على مرتين على التقسيم  
 ثلاثا ايا او بلا ضرورة او كان فيه امكان خاص فهو المركب وما سواه بسيط والمركب سبع  
 قضايا المشروطة الخاصة والوقتيية والمنفصلة من الضرورات والعرفية الخاصة  
 من الدوام والمكنة الخاصة من المكنات والوجودية الدائمة والوجودية اللا ضرورية من  
 المطلقات والاثنتا عشرة الباقية بسيطة ونفي الدوام يدل على مطلقة عامة ونفي الضرورة  
 يدل على مكنة عامة والامكان الخاص يدل على مكنة خاصة وكل مركبة فيها موجهتان  
 بسيطتان متفتحتان في الحكم مختلفتان في الكيفية اما المشروطة الخاصة بحول كل كاتب متحرك  
 الاصابع بالضرورة فاذ كان كاتب لا ايجابا فركبة من مشروطة عامة موافقة وهو ما سوي  
 اللادوام من مطلقة عامة فخالقة يدل عليها لادواما وهي لا شيء من الكاتب متحرك الاصابع  
 بالاطلاق العام واما الوقفية والمنفصلة بحول كل انسان كاتب متحرك الاصابع بالضرورة  
 وقتا الكتابة لادواما او وقتا لادواما فركبتان من وقفية مطلقة ومنفصلة مطلقة  
 موافقتين وهما ما سوي لادواما ومن مطلقتين عامتين في لفتين وهي لا شيء من الكاتب  
 متحرك الاصابع بالاطلاق العام فيها في المشروطة واما العرفية الخاصة بحول كل كاتب متحرك  
 الاصابع فادام كاتب لا ايجابا فركبة من عرفتية عامة موافقة وهي ما سوي القيد ومن مطلقة  
 عامة مخالفة كما مر واما الوجودية الدائمة بحول كل انسان قائم بالاطلاق لادواما فركبة  
 من مطلقة عامة موافقة وهي ما سوي القيد ومن مطلقة عامة اخرى مخالفة وهي لا شيء  
 من الانسان بنائم بالاطلاق واما الوجودية اللا ضرورية بحول كل انسان قائم بالضرورة  
 فركبة من مطلقة عامة موافقة وهي ما سوي القيد ومن مركبة عامة مخالفة يدل عليها  
 نفي الضرورة وهي لا شيء من الانسان بنائم بالامكان العام واما المكنة الخاصة بحول كل جرم  
 متحرك بالامكان الخاص فركبة من مكنة خاصة عامتين لانها كما مر هي التي حكم فيها سلب  
 الضرورة عن العرفية ولا شك ان سلب ضرورة الايجاب امكان عام شالبا وسلب ضرورة

تقف  
الموجهات تسمان بياض  
ومركبات

تقف  
المشروطة الخاصة

تقف  
العرفية الخاصة

تقف  
الوجودية اللا ضرورية

تقف  
الخاصة

السلب

السلب كان عام موجب في الاحالة مشتملة على مكانين عامين احدهما موجب والاخر  
 سالب وهما في المثال كل جرم متحرك بالامكان في القامرو لا شيء من الجرم متحرك بالامكان العام  
 فقد بين ان كل مركبة فيها بسيطتان كما مر احدهما موافقة لكيفية القضية والاخرى مخالفة  
 ان كانت المركبة موجبة كالامثلة السابقة كانتا المفرومة من القيد سلبية كما مر وان كانت  
 سالبة لا شيء من الكاتب بياض الاصابع ما دام كاتب لا ايجابا كانتا المفرومة من القيد  
 موجبة وهي كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام وهما سوال وهما وان المركبة فيها حكمان  
 ايجابيان وسليبيان فكيف توصف بالايجاب فقط والسلب فقط جوابه انهما في الكيف منقود  
 الى ضرورة نقطان كان موجبا في موجبة او سالبة فسالمة ولا عبرة في ذلك بالقيد كما علم  
 مما مر وبذا اتم ان المكنة الخاصة تخالف الموجهات في امرين احدهما انها لا فرق بين موجبتها  
 وسالبها في المعنى بل في اللفظ فقط فاذا اعتبر بمسألة ايجابية كانت موجبة او سلبية  
 كانت سالبة بخلاف غيرهما كالاجتهاد الثاني ان سائر المركبات فيها التركيب فقط ومعنى  
 بحسب تيودرها وهي لا تركيب فيها الا باعتبار المعنى وهو ظاهر وسياتي شرح هذه المركبات  
 للامراض في التناقض وقد ساهها هنا الحاجة اليها **الرابع** في النسب التي بين  
 هذه القضايا من العموم والخصوص والمباينة اما الست الدوام والمشروطة العامة  
 منها اعم من الضرورية المطلقة ومن المشروطة الخاصة اما انها اعم من الضرورية فلاق كل  
 داييم بحسب الذات داييم بحسب الوصف من غير عكس لحوار مقارنته الوصف للذات واما  
 انها اعم من الخاصة فلا انها حكمت بشروط الوصف لم تنص لدوامه بحسب الذات ولا عدم  
 دوامه في محتمل الامر والخاصة تفرضت لدوامه كما مر والضرورة المطلقة  
 مباينة للمشروطة الخاصة لان الاول يحكي الدوام بحسب الذات والثانية بعقد  
 وكذلك القضية فيها قيد لادواما او بالضرورة فهي مباينة للضرورة المطلقة  
 والعرفية العامة اعم من الدائمة المطلقة لان كل داييم بحسب الذات داييم بحسب الوصف  
 من غير عكس ومن العرفية الخاصة ايضا لا صلا لالامة الدوام بحسب الذات وعديمه  
 بخلاف الخاصة وكل واحدة من الدوام الثلاث اعم من تطيرتها من الضرورات الثلاث  
 لان كل ضروري بحسب الذات او الوصف داييم بحسبه من غير عكس والعرفية  
 العامة اعم من الضرورية المطلقة ومن المشروطة الخاصة لانها اعم من المشروطة  
 العامة والمشروطة العامة اعم من الضرورية المطلقة والمشروطة الخاصة والعرفية  
 العامة اعم منها ولا انها اعم من جاريتهما وكل من جاريتهما اعم من نظيرتها فقياسا العرفية  
 العامة المست الدائمة المطلقة تبين الخاصتين لتقييدهما بنفي الدوام وبين  
 الدائمة والمشروطة العامة عموم من وجه يصدقان في مادة الضرورة المطلقة  
 وتنفي الدائمة يحكم بدوم من غير ضرورة كسواد الفراب وتنفي المشروطة في الضرورية  
 بحسب الوصف المفارق بحول كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتب او بين  
 المشروطة العامة والعرفية الخاصة عموم من وجه يجتمعان في المشروطة الخاصة  
 وتنفي المشروطة بالضرورة وتنفي العرفية يحكم بدوم بحسب الوصف غير ضروري

تقف  
المكنة الخاصة تخالف الموجهات  
في امرين

تقف  
النسب التي بين القضايا من  
العموم والخصوص وغير



ولادايهم بحسب لباذات قال ابن مرزوق ويبدو لم يظهر له بمثل لكنه معقول بهذا التفسير  
بين السبب على التفسير في الدائمة المطلقة شيئا الوقتية والمتغيرة والوجودية واللازمة  
كالضرورة المطلقة في ذلك وبينها وبين الوجودية اللازمة وبينها وبين الوجودية  
في حكم يدور من غير ضرورة كسواء الغراب وتغيره الدائمة بالضرورة المطلقة وتغيره بالضرورة  
تأقيد شيئا لا دام من المركبات وكذا بين الدائمة وبين الممكنة الخاصة حرفا بحرف والضرورة  
المطلقة شيئا الممكنة الخاصة لان الوجوب شيئا في الجواز ضرورة وبين الممكنة المطلقة وبين  
وبين الوقتية عموم من وجه اما الخاصة لستان فليصدقهما مع الوقتيتين في الضرورية  
الوصفية مع اللازم والذاتي حيث يكون الوصف ضروريا للذات بحسب وقتها بحسب  
مختص مطلق بالضرورة مادام مختصا لا دائما او وقتا لا مختصا لا دائما او وقتا  
لا دائما ولصدق المشروطتين فقط حيث لا يكون الوصف ضروريا في وقت ما يحول كما يتحرك  
الاضايع بالعكس حيث تمتنع الضرورية باللازم وام في جميع اوقات الوصف يحول كمر مختص  
بالضرورة وقت حلوله الارض كونه وبين الشمس لا دائما اذ يتبع كل مر مختص مادام قسرا  
هذا اذا اردنا في المشروطة الضرورية بشرط الوصف بحيث يكون له دخل في تحقق الضرورة  
وهو تقسيمها الاول واما ان اردنا الضرورة مادام الوصف فالمشروطة احقر من الوقتية  
لانه متى تحققت الضرورة بشرط الوصف ومادام الوصف لا وما تحققت الضرورة في وقت  
معين وهو وقت وجود الوصف لا دائما وهذا منشأ نزاعهم في ان الوقتية هل هي اعم من  
المشروطة الخاصة مطلقا ومن وجه واما العامتان فليصدقهما في مادة المشروطة  
الخاصة وصدق العامتين فقط في مادة الضرورة التي لا يكتف باللازم واما في ما صدق  
الوقتيتين فقط في مادة الخصاص في القامات والوقتية احقر من المنتشرة لانه  
متى صدقت الضرورة في وقت معين صدقت في وقت تام غير عكس ولا يعمان  
العكس ايها تحت تقيس انظر فيه والوقتيتان مركبتان احقر منهما بسببطين  
وهو ظاهر بين القامتين والوجوديتين عموم من وجه لصدق الجميع في مادة المشروطة  
الخاصة وانقراء القامتين في مادة الضرورة المطلقة وان زاد الوجوديتين في اللازم وام  
بحسب الوصف نحو الانسان قائم والخاصتان احقر مطلقا من الوجوديتين لانه  
متى صدقت الضرورة والذات وام بحسب الوصف لا دائما صدقت فعلية النسبة لا دائما  
او بالضرورة من غير عكس وكذا الوقتيتان احقر من الوجوديتين لانه متى صدقت الضرورة  
بحسب الوقت لا دائما صدقت فعلية النسبة لا دائما ولا بالضرورة من غير عكس قلت  
ويستفي ان تقييد الضرورة الحقيقية في الوجودية بالضرورة بالذاتية والام يستلزمها  
الوقتية وبذلك يثبت هذا المطلق على ان الوجودية الحقيقية في الوجودية هي الذاتية كما ذكرنا  
وانا الوصفية وان كان يمكن التقييد بها بغير ضرورتها ولم يثبت وان تركب ذلك ولا يطلبوا  
احكامه وحينئذ لا اشكال والعامتان اعم من الممكنة الخاصة من وجه لصدق اعم  
الجميع في الوجوديات بالضرورة وصدق العامتين في الضرورة المطلقة وصدقها  
بدونها في محول تلك ساكن بالامكان الخاص مما ليس واقفا بالفعل والمطلقة العامة

اعم من كل فعلية وهي ما سوى المكبات لان كل فعلية تعرضت بعد الفعل الضرورية وادامه او لا  
ضرورية لا دام والمطلقة فالحاجة لذلك كله وبينها وبين الممكنة الخاصة عموم من وجه  
يحتاجان الى المكان الواقع نحو الانسان تايم وتنفرد المطلقة بالضرورة وتنفرد الممكنة  
فيها لم يقع الجواز والوجودية بالضرورة اعم من الوجودية اللازمة لانه متى كان الحكم  
غير دائما كان غير ضروريا ولا عكس والممكنة الخاصة اعم من الوجودية تيقن لانه متى  
النسبة بالضرورة ضرورية ولا دامة كانت جارية وليس كلما كانت جارية وقعت وهو  
ظاهر والممكنة الخاصة اعم من الخاصة لشمول الاولى في الوجوب والجواز بخلاف الثانية  
وام من الفعليات ايضا فهي اعم القضايا كلها والممكنة الخاصة اعم المركبات والضرورية  
المطلقة احقر السابط واعلم ان لنظرين هذه الوجهات هكذا مشروطا بخارجها  
في الكيفية والكم اما اذا اختلفت في ذلك فلا ياتي عليها هذا التفصيل الخاص قال ابن مرزوق  
اذا كان المحول ضروريا لثبوت الموضوع بحسب الوصف فلا ياتي ان يكون ضروريا له بحسب  
الذات فتقول كاتب انسان بالضرورة مادام كاتبا صادقا ولا يعم بما يعطيه المفهوم  
من سلب انسانية غير الكاتبا اذا رقت الكفاية لان القوم لا يبرحون على المفهوم في القضايا  
ويتركون الاحتمال ويقولون ان لم يصرح في المشروطة بما يدل عليه المفهوم من ان المحول  
لا يدوم للموضوع بحسب ذاته فهي العامة والافضل الخاصة **السابع** في البرهان انه  
الشريف حصول الشئ بالفعل يتحقق حصوله بالقوة ويلازم حصوله بالامكان العام  
لان معنى القوة حصوله بالفعل لا يحصل ومفاد لا مكان عدم امتناع الحصول وموافقا  
على الحاصل والافضل حصوله على ما يقع حصوله مالم يحصل فقد يجمع الامكان العام  
والحصول بالقوة في قابل الحصول مالم يحصل ويصرف الامكان العام بالحصول بالفعل  
ويصرف الحصول بالقوة في محال النطفة حال حصولها في الرحم فانها حيوان بالقوة لقولها الصورة  
الحيوانية وليست حيوانية ممكنة لما لانها جادة والصادق لانه من الجاد حيوان بالضرورة  
لانه نقص الصورة الحيوانية وهي عدم جز من المصور فمالم يتصور لها ليس من ذلك  
الجنس ضرورة انتهى بهذا نقل ابن مرزوق وقوله يلازم حصوله بالامكان لانه متحقق منه  
ضمرا اي يلازم حصوله بالامكان ونحوه ما يصح به المعنى والله اعلم **الباب**  
الرابطة حقها ان تتقدم في الذكر على الجدة لان الاولى تدل على الموصوف والثانية على الموصوفة  
فيقال **ج** هو بالضرورة **الثامن** جرت عادتهم بالتفسير باللازم وام  
واللازم ضرورة واصلة لا دوام ولا ضرورة ثم ادخلوا عليه ما حرز التعريف قال ابو عبد الله  
الشريف ولا يجوزية العربية ولعلمهم نقلوه كذلك من اللغة المترجم عنها بالعربية قال  
ابن مرزوق الاول ان يقال حصول اللازم اسم المادة القفية وليس يعلم لذلك اطلاقا  
عليها الا امرية قريب **التاسع** يجمع بعض هذه القضايا ويشي  
بعضها تحقيقا وتقليبا اختصارا فيقال للضرورة واللازمة المطلقتان الدائمات  
والمشروطة الخاصة والعامة المشروطتان والعرفية الخاصة والعامة العرفيتان

فصل في الشئ بالفعل  
بما في حصوله بالتحقق

فصل في البرهان ان تتقدم في الذكر  
على الجبهة

فصل في بعض هذه القضايا  
بما في بعضها



والاولى من هذين القسمين الخاصتان وللاخيرتين منها العامةان ولما سوى المتأخرتين  
ما تقدم الوصفيات الأربع ولجميع ما تقدم الدوام التوقيفية والمنشئة الزفتيتان  
وللوجودية الدوامية واللاضرورية الوجوديةان وللممكنة الخاصة والعامة الممكنتان  
ولما سوى الممكنات الفعلية الى غير ذلك **قوله** ثم القضية الجلية ان كان موضوعها خبريا الى  
**قوله** شخصية سميت شخصية لان موضوعها شخص معين وخصوصية لاقتصاصها  
ومما لها موجه زيد قائم وانا قائم وذلك قائم وسالبة زيد ليس بقائم قال التسمية  
فان قلت ان اريد ان مدلول الموضوع والذكري يكون شخصا فهذا الكاتب وانا قائم ليس كذلك  
للمتر من المضافات واسم المضافات موضوعه لفظي كليتي وان اريد ان ماصدق لفظي الموضوع  
من الذوات يكون شخصا فمثل كل انسان حيوان كذلك لان كل فرد فهو شخص قلنا المراد  
انه يكون الموضوع بحيث يفهم منه شخص معين لا يحتمل الاشتراك كما يفهم من قولنا انا قائم  
وهذا كاتب مشارابه الى معين محسوس بخلاف كل انسان حيوان انتهى وما يلحق بالشخصية  
القضايا الحقيقية الخا رجية اذا خبر عنها بشي كقولك زيد قائم جلية وكقولك العالم متغير  
وكل متغير صلات يفيد ان العالم حاد فكونه ذلك **قوله** مستورة سميت مستورة لانها  
على السور وهو اللفظ الدال على كية الافراد شبه بالسور المحسوس المحيط بالبلد ونحوه  
في الاطالة باشيا فاستعمل **قوله** ممكنة سميت ممكنة اما لانها لا من السور والاهال  
لقا التركة وضابطا للشيء المتروك لئلا ونهاذا واما لانها في الاستعمال استغناء عنها  
بالجزئية كما سياتي وهو مثل لترك انصا **قوله** على ماله افراد الى سوا كانت الافراد خارجية  
او حقيقية او ذهنية على ما مر من اقسام الكلي كلها **قوله** وقد يكون المحمول كليا الى اراد  
تنويع المحرقة وضبطا قسما كما نذكرنا المحمول اما ان يكون كليا محورا ليد كل انسان او جزئيا  
محورا ليد كل فرد من السور اما كليا كما سئلنا او جزئيا بان تقول في المثالين بعضا انسان او  
بعض فرد فهذه اربعة اقسام في المحمول ثم الموضوع معهما اما كليا مسورا بالسور الكلي نحو  
كل انسان كل زيد والسور الجزئي نحو بعض الانسان كل زيد او مفضل نحو الانسان  
كل زيد واما جزئيا مسورا بالسور الكلي نحو كل زيد كل فرد والسور الجزئي نحو بعض  
زيد كل فرد او مفضل محورا ليد كل فرد فهذه الستة احوال في الموضوع فاذا ضربت في اربعة  
احوال المحمولات اربعة وعشرين ستة منها في حمل الكل على الكلي وستة في حمل الجزئي  
على الجزئي وستة في حمل الكل على الجزئي وستة في حمل الجزئي على الكلي ما الستة الاولى لئلا نلحقها  
كل انسان كل حيوان بعض الانسان كل حيوان الانسان كل حيوان كل انسان بعض حيوان  
بعض الانسان بعض حيوان الانسان بعض حيوان واما الستة الثانية فامثلتها كل زيد  
كل فرد بعض زيد كل فرد وكل زيد بعض فرد وبعض زيد بعض فرد وبعض زيد بعض  
فرد واما الستة الثالثة فامثلتها كل انسان بعض انسان بعض انسان زيد كل انسان زيد كل  
انسان كل زيد بعض انسان بعض زيد بعض انسان زيد بعض انسان واما الستة  
الرابعة فامثلتها كل انسان كل زيد بعض انسان كل زيد الانسان كل زيد كل انسان

يقص

بعض زيد بعض الانسان يقص زيد الانسان بعض زيد هذه اربعة اقسام في كل قسم  
ستة اقسام مجموعها اربعة وعشرون فاذا اعتبرنا دخول حرق السلب على الطرفين  
مقام هذه الامثلة وتجريدها ودخولها على الموضوع فقط وعلى المحمول فقط فلهذا اربعة  
احوال تقرب في اربعة وعشرين احوال في كل قسم من تلك الاقسام اربعة فيكون مجموع  
ستة وتسعين وهو واضح وقد تبين لك ان اربعة وعشرين منها في حمل الكل على الكل  
واربعة وعشرين في حمل الجزئي على الجزئي واربعة وعشرين في حمل الكل على الجزئي واربعة  
وعشرين في عكسه **قوله** هذه اربعة احوال قد علمت ان الموضوع في هذه الاقسام لا يكون  
الاجزائيا اذ لو كان كليا وهو المستور وحده لم تكن القضية مخرفة وهذا شأن القضايا  
المستورات وقد علمت ان المحمول لا يكون مسورا البتة اذ لو كان مسورا لكان من الاقسام  
الساكنة وحينئذ الموضوع اما ان يسور بالسور الكلي والجزئي والمحمول اما ان يكون كليا او جزئيا  
فهذه اربعة احوال خالفتان في حمل الكل على الجزئي وخالفتان في حمل الجزئي على الجزئي وامثلتها  
على الترتيب كل زيد انسان بعض زيد انسان كل زيد فرد بعض زيد فرد ثم هذه اربعة يكون  
الطرفان فيها مقترنين بحرق السلب ومحددين مقار ومختلفين فهذه اربعة احوال اخرى  
تقرب في اربعة الساتبة ستة عشر **قوله** وتركنا التخليل الى هذا الاعراض ذكره  
الفناني معتز صاه ضابطا لجزئ ونصه والضابط فيه ان كانا احدا طرفين شخصا مسورا  
او كان المحمول ايجابا كليا او سلبا جزئيا او المادة مستغنى او باقيا فقاما من الامكان وجب  
اختلاف الطرفين في مازنة حرق السلب والا وجب تقا قهما فيه انتهى فقال ابو عثمان  
الاولي به ان لا يفرضا الا لا كان سبيل لكدب فيه المخلاف فكان يقول والضابط فيه انه  
كلما كان المحمول شخصا مسورا او ايجابا كليا او سلبا جزئيا وجب اختلاف الطرفين في  
منازلة حرق السلب والا فكريها في غير المخرفة انتهى كذا نقله ابن تزيق واما  
تبع المص رحمه الله في الاعتراض والتصويب والتبوير واللفظ المارح واخصر على  
ان ابن مروق لم يرتض اعتراضا لعمالي المتقدم فقال هذا الاعتراض يقتضيان المص  
يعني الخوحي انما تعرض في هذا الضابط لبيان الكاوب منها وليس كذلك بل الذي تعرض له  
بالقصد الاول بيان الصادق منها واما بيان الكاوب فبالفهم انتهى وهذا من  
كلامه المتقدم وكانا العقباني فهم انه قصد كرا الكاوب وتبصر المص فتموه هو للكاذب  
صريحا ولذا لم يردعه الاعتراض والله اعلم **قوله** ينعان من ذلك اي من اقتضا الوجبة  
وجود موضوعها ومن صحة حمل محمولها على الموضوع اما اقتضاؤها وجه الموضوع فيمنع  
منه ما اذا اثبتت الجزيا افرادا لانه يلزم على اثباتها ذلك كذا سئلنا ان الجزيا افراد له  
ولا نقدر دقة فلهذا اثبتنا لافراد والتعدد لم يبق ما يقتضي الوجبة وجوده واما صحة  
حمل محمولها على الموضوع فيمنع منها اذا حكمت باجتماع افراد في فرد واحد لانه يلزم على  
حكمها بذلك كذا سئلنا من حيث انه يستحيل ان تجمع افراد وذوات في ذات واحدة  
واذا استحتمل هذا المجمع حمل المحمول على الموضوع **قوله** كما في قوله ما في قوله  
كل زيد كل فرد هو ليس كل زيد ليس كل فرد **قوله** لفظا ومعنى اخر زيه من السالبة

2  
يتبين



لنقط فقط وانه حيث يتصل حرف السلب بطرفها مضافا كالمثال السابق فان فيه سلبا في اللفظ  
وفي المعنى يجب ان لا يخلو السلب بيجاب **قوله** ليس كل زيد انسانا ان قيل حكم بصدقه  
مؤننه يقتضي ثبوت الانسانية لبعض زيد وهو كذب قلنا معناه على ما ياتي في الاستدلال انه لم  
تثبت الانسانية لافراد زيد وذلك صدق بان تثبت لبعض الافراد وتنفى عن البعض وتسلب  
عن الجميع وعلى كل تقدير يتحقق السلب عن البعض وهو صدق لعدم وجود الموضوع ولا غير  
كما يعطيه المفهوم من ثبوتها للبعض كما تقول ليس كل انسان حجرا وهو واضح **قوله** عند  
عدم موضوعها المكنون نحو لا شيء من المتفقا بطاير فالمتفقا لم توجد في الخارج لكن وجودها  
ممكن فليس لطايرية عندها صدق لانها قد تفرع وجودها وهو لم يكن **قوله**  
فان الموجبة تنقضي وجود موضوعها الخ هذا المعنى سياتي ان شاء الله تعالى بحقيقته حيث تعرض  
المص له في المتن **قوله** لا يتصف بصفة ثبوتية الخ هذا جار على المذهب الحق من ان الثبوت  
والوجود ديانا وكذا على ثبوت المواصفة **قوله** فان قلت الخ هذا السؤال وجوابه  
لم يتوارى على محل كالا يخفى على من له ادنى شعور بالعدول والتحصيل لا يتبين او يجب من  
هذا جعل المؤلف اياه بحثا لطيفا عقل عنه الكثير **قوله** في المثالين الاخيرين بينا التقدير  
وصما ليس زيد كل انسان وزيد ليس كل انسان ولا يخفى ان التعليل الاول لا المذكور انما يصدق  
في المثالين الاولين ولا يصدق في الاخيرين اصلا فضلا عن ان يكونا قربا واما تاول جعل المفرد  
افرادا فالحكم عليه بالافراد بعيد عن المقام على ان كثير الوصف لا يقتضي كثرة الموضوع فالحق  
ترتيب التعليلين لا تغريبها على الاخيرين فقط لولا ان ظاهر العبارة ياباه **تبسيها**  
**الاول** قسم المص القضية الى مخصوصة وكلية وجزئية واهله ذكر الطبيعية لكونها  
مهملة غير مسكلة الاستعمال في العلوم وهو انما تصدي لذكر ما يستعمل ويحتاج اليه  
والا فاما احدا قسم الكلية وذلك لان الطبيعة ان كانت موضوعها جزئيا فهي الشخصية  
والمختصة على ما ستر وان كان كلياً فاما ان يبين كمية الافراد فيها ام لا فان ثبتت فهي  
المسورة وتنقسم الى الكلية والجزئية الموجبتين والسالبتين وان لم يبين فيها ذلك  
فاما ان تصلح لان تكون كلية وجزئية ام لا فان صلحت نحو الانسان حيوانا لكونها حكم فيها  
على ما صدق عليه الحكم في المهمة وان لم تصلح لذلك نحو الانسان نوع والحيوان الجنس  
فهي الطبيعية لكونها حكما تامة وقع على طبيعة الكلية اي ماهيته لا على ما صدق عليه  
اذ لا شيء من افراد الانسان يتوحد ولا من افراد الحيوان يمتنع ثم هي اما طبيعية عامة  
ان كانا حكم فيها يشتر بالعلوم كالمثالين السابقين او لا ان لم يكن كذلك نحو الانسان  
مقول والحيوان مقوم والنامي هو من مثالا فقد انقسمت الكلية الى اربعة اقسام  
وحكم ان القدماء انشأوا القسمة واهلوا الطبيعية كما فعل المص واورد عليهم الطبيعة  
واجيب بوجوه منها انها اقلية في الشخصية لان نفس الماهية من حيث انها  
صورة حاصلة في عقل جزئي شخصي ورد بان الحكم فيها ليس من حيث انها صورة حاصلة  
شخصية ولا في جميع المسولات موضوعها شخصي هذا الاعتبار **الثاني**  
انها داخلية في المهمة من جهة انه حكم كلي هل يبين كميته ورد بانهم جعلوا المهمة في قوة



فقد اها  
وجدها  
الطبيعية

الجزئية

الجزئية وهذا لا يصدق جزئيا اذ ليس بمضمنا فراد الانسان نوعا **الثالث**  
اذ المقبر تقسيم لقضايا المقبر في العلوم وهذه خارجة عن ذلك والمخصوصة اما بحث  
عنها مشاركتها الكلية في الحكم على الافراد لانها فلا جلة لذلك وتبع المتأخرين القضية  
وقد حصل لك ما ذكرنا ان في الطبيعية ثلاثة مذاهب كونها شخصية وكونها مهمة  
وكونها واسطة وهو المشهور والمص يحتمل انما تركها لدفعها في الشخصية والمهمة  
على اري من قبوله والاولى انه تركها لاثبات المهمة في قوة الجزئية اذ التلازم بينهما  
صدق انما عليه المص والشخصية في قوة الكلية ولذلك يجعل الكبرى في الشكل الاول  
كقولك هذا زيد حيوان **قلت** وعلة ذلك والله اعلم ان الحكم في كل منهما  
على الافراد كما ترواه على الاحاطة بما كان ولذا جعلت كبرى اذ لم يبق من موضوعها شيء يحتمل  
خروجها عن الحكم حتى تكون النتيجة بخلاف المهمة والجزئية وهو ظاهر لثالث قد بين  
ان المخبرقة تخالف سائر القضايا من جهة ان كل قضية صدقها وكذبها من جهة المادة  
لا الصورة والمخبرقة قد يكونا امرين هما بالعكس كما تروى وقال بعضهم ايضا المتصور في  
المخبرقات اما كذا او فضل **قلت** وينبغي ان يقيد بالحسنة الى السور  
في المخبرقات من حيث انها مخبرقات ومعنى ذلك ان السور الذي في منه الاختلاف  
هو الذي يكون كذا او فضلا لكل حوز في المخبرقات لا تاجد في المخبرقة سوار السور  
بكذا ولا فصل لكن ليس من جهة آخرها فاذا قلت كل انسان كل حيوان فالمتصور  
الثاني كذا بوفصل وسنه جله الاختلاف واما الاول فليس كذلك ولا فضل لولا الثاني  
ولكن ليس منه جلد الاختلاف وهو ظاهر **الاربع** المخبرق هو السور في الحقيقة  
لانها الذي يخرج عن مفرقه الذي يستحقه فثبت القضية مخبرقة لا اعتبارها  
على ذلك **الخامس** هذه المخبرقات لا تخص في هذا العدد الا بالنظر الى القضية  
من حيث هي واما اذا اعتبر حقيقة وهاجبية وذهنية وموجبة بانواعها  
ومطلقة فهي تزيد باصناف لكل الحسان دون استيفائها ولا حاجة اليها  
**ص** وما اعتبر في صدق عنوانها وجود موضوعها الخ **قوله** في صدق عنوانها  
الخ العنوان تقدم منه وانه مفهوم لفظا لموضوع وتقدم انه يكون عنوانا لذات  
وجزاء منها وخارجا عنها ومضت امثلة ذلك **قوله** في الخارج سواء الخ متعلق بصدق  
الجمعية لا بالصدق والذي يملكه **قوله** كلما لوجود كان ج فهو بحيث لو وجد كان ب تقول مثلا  
وجد كان ب اي كلما قدر وجوده كان ج فهو بحيث لو وجد كان ب تقول مثلا  
كلما لوجود كان ب متعلقا بوجوب لوجوده كان طائرا **قوله** او متعلقا بنظرنا يعني المص  
هذه اللفظة هي هنا فان كان مراده الاستماع الذهني فلا يحد ذكره في الحقيقة كما عند المص  
لان القضية التي موضوعها متنع وذهنية وسيا في العلم مدتها قسما ثالثا ليست بحقيقية  
والاخراية لان شيئا من مباحث الحقيقة والخارجية لا يتناولها ويمكن ان يقال انه مرصفا  
على اري من شيئا القسمة ويسقط ذكر الذهنية وهو بعيد ان من رايته من المناطقة  
وان كانا يكون الذهنية ويحرمون القسمة في الحقيقة والخارجية بغير فرق  
هناك قضايا خارجة عن القسمة موضوعاتها متمتعة لكنها غير معتبرة في العلوم

فقد قيل  
فقد قيل  
فقد قيل

فقد قيل  
فقد قيل  
فقد قيل

فقد قيل  
فقد قيل  
فقد قيل

فقد قيل  
فقد قيل  
فقد قيل



ويكون ان يقال ان المراد الاستماع القادي فيكون معنى كلامه سوا كان واجبا كالا له او ممكنا في وجوده  
 كالانسان او ممكنا منسج الموجود عادة اي غير واقع وجوده كبحر من زبيب والفتق **قوله**  
 كل اعتقاد طائر في الخارج فافراد العتقا لتبين بوجوده في الخارج وهي ملكة الوجود فتصدق هنا  
 الحقيقة دون الخارجية فان قيل افراد العتقا وان لم توجد في الحال يصح عقلا وجودها  
 في الاستقبال فلا تكون خارجية لان الخارجية لا تنحصر في الوجود الحالي قلنا ذلك لا يتم  
 لواقع الحكم على الافراد باعتبار وجودها استقبالا فاما حيث وقع عليها من حيث انها  
 معدومة ملكة الوجود فلا والفتق قال في التاموس عتقا مغرب ومغرب ومغرب  
 مضافا طائر معروف الاسم الجسم او طائر عظيم يبعد في طيرانه او من الالفاظ الدالة على  
 غير معنى انتهى وذكر الاختيارين انه كان طائر في بني اسرائيل وكان منه ذكر وانتمى فاستقل  
 نسله بعد يوسف بن نون الى بلاد قيس غيلان ثم اذ في القبيان فشكروا ذلك الى خالد  
 ابن سنان وهو من اهل الفترة وقيل بني قديع الله ان يقطع نسل العتقا فقطع نسلها  
 وبقيت صورتها تصور في البسط قالوا كانت من اجل طائر خلق الله واعظمه وكانت  
 وجهه على هيئة وجهه الناس وبعضهم نكرو وجودها وقال انما يقال ذلك للامر المحجب  
**قوله** الاستباين او بينها الغم من وجه قد تقدم تقريره وتبليغه في النسب  
 الاربع فليراجع ثم **قوله** ليستا متباينتين الخ ولعله تصادقهما في نحو بعض  
 الحيوان ليس بفرس ولا شيء من المتباينين يتفادان ويمعنا جتماعهما في هذا المثال ان تقول  
 في الخارجية بعض ما صدق في الخارج انه حيوان صدق عليه انه ليس بفرس وتصدق  
 القضية خارجا في الانسان والخارج غيرهما وتقول في الحقيقة بعض ما لو وجد  
 كان حيوانا فهو محتمل لو وجد كان غير فرس فيكون انسانا او حمارا او غير **قوله** فان كانتا  
 موجبتين جزئيتين اتم يعني ان الخارجية والحقيقية اذا كانتا جزئيتين موجبتين  
 كان بينهما الغم مطلقا والحقيقية اتم مطلقا والخارجية اتم فاجتماع في نحو بعض  
 الحيوان انسان مثلا وتنفرد الحقيقة في نحو بعض العتقا طائر وبعض اللون بياض  
 على ما فرض لم يمتد حصل اللون خارجا في الشواد ويبيانه انه كلما وقع الحكم على بعض الافراد  
 خارجا وقع عليها هذا وهو ظاهر وقد يقع عليها هذا التقدير ها ولا يقع عليها خارجا  
 لعدم وحدتها **قوله** عن جميع الافراد الخارجية يعني ان كلما صدق التسليم على كل فرد  
 اذركه العقل لزم دخول الافراد الخارجية في ذلك الحكم اذ العقل اذا كان يدرك الافراد  
 المدونة ويعتبرها في الحقيقة احق بان يدركها فاذا كملت لاشي من الانسان بحج فقد  
 صدق سلبا لجزئية عن جميع افراد الانسان المحققة كزيد وعمر ومثلا وعن القدر  
 الملكة الوجود ايضا وهذا مثال ما يجتمعان فيه ومثالا ما تنفرد فيه الخارجية  
 لاشي من العتقا بطائر ولاشي من اللون بياض على الفرد المذكور **قوله** او ارتقافا  
 اعمتا الموضوع وعدم ثبوت المحمول المذكوران وارتقافا بان يوجد الموضوع  
 وتثبت له المحمول ولا شك انه يصدق الايجاب هنا ويكذب السلب ثم قال وانما كان  
 اى من هذين الامرين وهما الانتفاء والعدم المذكوران وقع صدق السلب الخارجي  
 بخلاف هو السلب الخارجي فان صدقه هو ربا كان انتفاء الموضوع المحقق

ولا يلزم



ولا يلزم من تناف المحقق تناف المقدرو هذا الكلام تحريرا لايصدق به السلب وذكر خلا له  
 ما يصدق به الايجاب وكانه يستدل بذلك على ما قاله في السلب فانه اذا كان الايجاب  
 يصدق عند ارتفاع الانتفاء والعدم لزم صدق السلب عند ثبوتها وهو واضح **قوله**  
 في ذلك اثني عشر اخصا له ان المحصورات كما مرار مع الكلية الموجبة وتقيضها الجزئية  
 السالبة والكلية السالبة وتقيضها الجزئية الموجبة وكل من هذه الاربعة تنظر مع غيرها  
 فتلك ستة عشر تسمى من ضربا ربعة في اربعة وتقدم الكلام على اربعة اقسام في النظر بين  
 التماثلات وتشرع الان في النظر بين المختلفات وهي ثمانية عشر تسمى من ضربا ربعة  
 انواع عدة المحصورات الاربعة النوع الاول والكلية الموجبة الحقيقية مع مخالفتها الخارجية  
 اما بينها وبين الجزئية الموجبة الخارجية فالعموم والخصوص من وجه يمتنعان في نحو  
 الانسان حيوان وتنفرد الخارجية نحو بعض الحيوان انسان ولا يصدق كل حيوان انسان  
 وتنفرد الحقيقة في نحو كل عتقا طائر ولا يصح بعض العتقا طائر خارجا ووجهه  
 ما تقدم في الحسيني كذا ذكر المص ويصير ذلك ما قد مر من ان الحقيقة تصدق  
 حيث لا يكون الموضوع موجودا اصلا كالعتقا وتصدق الخارجية فقط حيث يكون  
 الموضوع موجودا ويصدق الحكم على افراده الموجودة واما القدرة كقولك شكل مثلث  
 على الفرض انه كور ولا شك انه كلما صدقت الكلية كما سبق صدقت جزئيتها استلزاما  
 اياها واما بينها وبين الكلية والجزئية السالبة الخارجية فالعموم من وجه انضا  
 يجمع التلات في مادة العتقا المذكورة تقول لكل عتقا طائر حقيقة ولاشي من العتقا  
 بطائر خارجا وليس بعض العتقا طائر خارجا وتنفرد الحقيقة في نحو كل انسان  
 حيوان ولا يصح لاشي وليس بعض الانسان حيوان وتنفرد الخارجية في نحو  
 لاشي من الانسان بحج وليس بعض الانسان بحجولا يصح كل انسان بحج ووجه ما ذكر  
 المص وهو بين من هذه الامثلة على الترتيب النوع الثاني الجزئية السالبة الحقيقية  
 مع مخالفتها الخارجية وبينها وبين كل واحدة منها العموم من وجه ايضا اما بينها وبين  
 الكلية الموجبة الخارجية فلا اجتماعا في سواد اللون المفروض تقول ليس بعض اللون  
 بسواد حقيقة وكل لون سواد خارجا ولا تنفرد الحقيقة في نحو بعض الحيوان  
 ليس بالانسان ولا يصح كل حيوان انسان ولا تنفرد الخارجية في نحو كل انسان حيوان ولا يصح  
 بعض الانسان ليس بحيوان ووجه ما ذكره المص من ثبوت ذلك بين تقيضها وهما  
 الموجبة الكلية الحقيقية والجزئية السالبة الخارجية وقد مر ذلك في النسب بين الكلمات  
 ان الذين بينهما العموم من وجه تقيضا لا يكونان ابدا الاستباينين او بينهما العموم  
 من وجه لكن لتباين ههنا متفلسفة الاجتماع في العموم من وجه واما بينها وبين  
 وبين الجزئية الموجبة الخارجية فكما قبله حرفا بحرف لان جزئيتها الخارجية متلازم  
 كليتها السالبة فحينما صدقت وان تقيضا ههنا ايضا وهما الكلية الموجبة الحقيقية والكلية  
 السالبة الخارجية فيهما العموم من وجه كما مر واما بينها وبين الكلية السالبة



الخارجية فلا اجتماعها في نحو لاشي من الانسان حجر وبعض الانسان ليس بحجر وانفرد الحقيقة  
في نحو ليس بعض الحيوان بفرس ولا يصح لاشي من الحيوان بفرس وانفرد الخارجية في نحو  
لاشي من اللون ببياض في الفرض المذكور ووجهه ايضا ان تفحصها في الكمية الموجبة  
الحقيقية والجزئية الموجبة الخارجية بينهما العموم من وجه كما مر وبالله التوفيق  
**قوله** والسالبة الكلية الخ اشار الى النوع الثالث من الانواع الاربعة وهو الكلية  
السالبة الحقيقية مع انها الخارجية فذكر ان بينها وبين السالبة الجزئية الخارجية  
عونا بالاطلاق والحقيقة اخص والخارجية اعم فيجمعان في نحو لاشي من الانسان حجر  
وبعض الانسان ليس بحجر وتنفرد الخارجية في نحو ليس بعض الحيوان با انسان ووجهه  
ما ذكره الم وهو ظاهر وبينها وبين الموجبتين الخارجيةين أي الكلية والجزئية التباين  
الكلي ووجهه ما ذكره الم من ان صدق كل منهما يستلزم صدق تقيض هذه الحقيقة وهو  
الموجبة الجزئية الحقيقية واذا صدق هذا التقيض ارتفعت في تقول كلما صدقت  
الخارجية ان صدق تقيض السالبة الكلية الحقيقية وكلما صدق تقيض السالبة  
ارتفعت السالبة فتنتج كلما صدقت الخارجية ان ارتفعت السالبة الحقيقية وهو  
المطلوب ويبان ذلك الاستلزام انه كلما صدقت الجزئية الموجبة الخارجية صدقت الجزئية  
الموجبة الحقيقية لا تقدم من ان الخارجية اخص وصدق الاخص يستلزم صدق الاعم  
وكما صدقت الموجبة الجزئية الحقيقية ارتفعت السالبة الكلية الحقيقية لانها حقيقة  
فتنتج كلما صدقت الجزئية الموجبة الخارجية ارتفعت السالبة الكلية الحقيقية وهو  
المطلوب ثم يقول ايضا كلما صدقت الكلية الموجبة الخارجية صدقت جزئيتها الأولى  
اخص من لاشية حتما وكلما صدقت جزئيتها الموجبة صدقت جزئية الحقيقة  
الموجبة لان الأولى اخص ايضا كما مر تعا وكلما صدقت جزئية الحقيقة الموجبة ارتفعت  
السالبة الكلية الحقيقية كما مر فتنتج ايضا كلما صدقت الكلية الموجبة الخارجية ارتفعت  
الكلية السالبة الحقيقية وهو المطلوب **قوله** لان تقيضا لازما بينا الخ يعني ان  
استغناء لازم يستلزم انتفاء الملزوم حتما مثلا الحيوانية لازمة للانسان ولا حيوان مبان  
للانسان اذ يستحيل ان يكون الشئ انسانا لا حيوانا وهو ظاهر **قوله** والجزئية الموجبة  
الحقيقية الخ اشار الى النوع الرابع وهو الجزئية الموجبة الحقيقية مع انها الخارجية  
وبه تم انواع المختلفات الاربعة واقسامها الاثنى عشر فذكر ان بين الجزئية المذكورة وبين  
السالبين الخارجيين أي الكلية والجزئية عمومًا من وجه يجمع الجميع في مادة العنقا  
السابقة فلا تقول بعض العنقا طائر حقيقة ولاشي وليس بعض العنقا طائر خارجا  
وتنفرد الحقيقة في نحو بعض الانسان حيوان اذ لا يصح لاشي وليس بعض الانسان بحيوان  
وتنفرد الخارجية في نحو بعض الحيوان ليس بحجر ولاشي من الحيوان بحجر ولا يصح بعض الحيوان  
حجر ووجهه ما اشار اليه الم بقوله فيما سبق تقريره يعني قوله فيما تقدم قلنا وفي الجمع  
معد استغناء الموصوع في الخارج مع صحة ثبوت المحمول له بتقدير الوجود الى اخر المسئلة وذلك

واضح

واضح واما الكلية الموجبة الخارجية فهي الجزئية الموجبة الحقيقية اعم منها مطلقا يجمعان  
في نحو كل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان وتنفرد الحقيقة في نحو بعض الحيوان انسان  
ولا كل يصح حيوان انسان ووجهه ما ذكره الم وهو ظاهر وهذه اثني عشر قسمًا في المختلفات  
تضمها الى اربعة في المنفقات فتكون ستة عشر قسمًا او لنضع لك اجد ولا ترى فيه ما بينهما  
من المناسبة نصب العين ان شاء الله تعالى **وصورتها**

الخارجية الحقيقية	كلية موجبة	جزئية سالبة	كلية سالبة	جزئية موجبة
العموم من وجه	العموم من وجه	المباينة	الحقيقية اعم	
العموم من وجه	العموم من وجه	الحقيقة اخص	العموم من وجه	
العموم من وجه	العموم من وجه	الحقيقة اخص	العموم من وجه	
العموم من وجه	العموم من وجه	المباينة	الحقيقية اعم	

ووجه العمل بهذا الجد والد تأخذ بقتضية تاما لفظيا المكتوبة في طول الجد وهي الخارجية  
الاربعة مع قسمة تاما لفظيا المكتوبة في عرضه وهي الحقيقتيات الاربعة وتطريقا الساطع  
بينها فتجد في المناسبة مثلا اذا اخذت اولي الطوليات وهي الكلية الموجبة الخارجية مع اولي  
العرضيات وهي الكلية الموجبة الحقيقية ونظرت تحت الساطع وجدت فيه العموم  
من وجه مكتوبا وبما هو المناسب بينهما كما مر في الكتاب وهكذا في سائرهما وقد مضت لك  
امثلة الجميع فتستوفيات **قوله** باعتبار الوجود والذهني الخ اي فقط من غير اعتبار الوجود  
الخارجي به تقارق الحقيقة السابقة **قوله** بالامكان العام الخ ان اراد مطلق  
الامكان اكتفى بهذا التعبد بقوله يمكن الحصول وان اراد خصوص الامكان العام  
فليس بجديد لان كل ممكن الوجود في افراد مكانه خاص بتبنيها **ت**  
**الاول** جرت عادة القوم بالتعبير عن الموصوع بـ **ب** وعز المحول بـ **ج** فاذا قالوا  
كل **ج** فكام فالواكل انسان حيوان فالانسان نظير **ج** والحيوان نظير **ب**  
وجروا عليه لغاية تبين اكدما الاختصار فان الحرف اخص من الكلمة كما لا يخفى تانيهما  
رفع ترهم تصور جريان الاحكام على مادة معينة دون غير ما يعلم ان المراد في بعض تقرير  
القواعد العقلية من غير نظر الى مادة شاملا للمواد لكن التغيير بالحروف قد يوشح حقا  
على المبتدئ فيتراد البيان مثل بالمواد لوضوحها وكذلك اننا التمثيل بها في هذا التطبيق  
حرصا على البيان لتصور الغم وحصول الاذهان لا سيما في هذه الاعصا التي هطلت  
فيها سحاب الجهل على البوادي والامصار حتى كاد يلحق بالجهل اهل المقول لاسما  
في هذا المقول **الكتاني** قول الم لغيره كل ما لو وجد كان **ج** فهو بحيث لو وجد  
كان **ب** هو قسمة كلية كما لا يخفى وقعت شرطية في موضوعها واخرى في محولها  
وجوان الأولى كان **ج** وجوان الثانية كان **ب** والموصوع كالوجود الخ والمحول  
فهو بحيث الخ ومعنى القسمة كلما حصلت له الحصة الاولى حصلت له الحصة  
الثانية ثم الاتصال الواقع في الطرفين يحتمل للزوم والاتفاق وتفسر الكاتب تقيضا

قوله بالتعبير عن الموصوع بالـ ج

الهم







كما ذكر الموهبة لك لان بعضا كالنكرة وهو ههنا في سياق النفي فيصح ان يقع بخلاف بعض ليس  
 لتقدم بعض على ايات النفي فلا يمكن تعميمه قال ابن مزرزوق وفي هذا عند نظري لان التناول  
 ايضا في بعض ليس فان بعضا بمعنى واحد وليس النفي فكانه نفي عن نكرة قوله النفي لا ينقطع  
 على ما قبله قلنا ان عنيت لفظا فليس وان عنيت ولا معنى فمتوع لكون ليس قد لا يحل ان يتحمل  
 ضمير الاسم وهو غير الرابطة فيأتي قبله تاويل ليس بلا والضمير بواحد فكانه نفي عن نكرة قال  
 فان قل **قلت** الضمير مفرقة قلت قد قيل بان ضمير النكرة نكرة وبعض نكرة لانه  
 لا يتفرقاته **قلت** ولا يخفى ضعفه لان التعميم ان كان لا يتناول الا في الضمير  
 فهو وان جعل نكرة تتكلم به من يقول لا يتقدم مفسره او المفسر والمفسر شي واحد  
 وحينئذ لا يمكن تعميم الضمير ومفسره واحد الوجه الثاني ان الثاني وهو بعض ليس قد  
 يستعمل للايجاب الجزئي لعمدة تقدير الرابطة مقدمه على حرف السلب فاذا قلنا بعض الانسان  
 ليس بحيوان صح ان تكون قد سلبنا عن بعض الانسان الحيوانية وان تكون قد وصفتها  
 بالحيوانية وهو الايجاب بخلاف ليس بعض لتقدم السلب على الموضوع المتقدم على الرابطة  
 فلا يكونا اسليا ابدا **الثاني** لخصوصية لتلك اللفاظ المذكورة بالسوار وانما  
 تذكر تنيلا وكل ما يتبعها ملحق بها فالمراد ان كل قضية دلت على اثبات الحكم لكل فرد  
 كانت موجبة كلية سواء كانت الدالة بلفظ كل او جميع او طرا او قاطبة او عامة او كافة  
 او اجمعي او ثوابه والا لاستغراقية او غيرها من ادوات العموم وبغير ذلك وكل قضية  
 دلت على سلب الحكم عن كل فرد كانت سالبة كلية سواء كانت ايضا بلا شي ولا واحدا وانسان  
 او لاجل او لا احد او غير ذلك وهكذا كل قضية دلت على اثبات الحكم لبعضها وسلبه عن  
 البعض **الثالث** النكرة عند غير اهل هذا الفن في سياق النفي ان كانت مختصة  
 بالنفي نحو ما جاني احد او كانت مع منطاه نحو ما جاني من رجل ومقدرة نحو لا رجل  
 في الدار ففي النفي في العموم والافترق ظاهر فيه نحو لم يتم انسان وهو لا م من من تقرر  
 لهذا التفصيل بل يطلعونا ان النكرة في سياق النفي للسلب لكل **مر** وكل واحدة منها  
 اما محصلة او معدولة **شر** سلب حكم بنسبته الى حكم ما من مبنى للمجهول والمجهول  
 بعده تاييد عن قاعله ومثاله زيد هو قائم فهذا السلب الذي هو حكم بنسبته مع  
 ما نقصنا اليه وهو قائم الى زيد وصار المجهول هو قائم برتبة المركب من السلب وما دخل عليه  
**قوله** نسبي معدولة الى انما سميت معدولة لان حرف السلب تام وضع لرفع النسبة  
 الواقفة ولا دخل له في حمل ولا وضع فاذا جعل هو حمل على شي نحو زيد لا قائم او يحمل عليه شي  
 نحو الاحياء ان جاد فقد عدله عن اصل موضوعه فوجبه ان نسبي انفسه المشتملة عليه  
 معدولة لان فيها شيئا معدولا كما مر نظيره في الاخراق **قوله** ومن ثم استعمل المصنف  
 لفظ المجازي فنقله من ثمرى من هناك وهو ان الموجبة تقتضي وجود الموضوع والسالبة  
 لا تقتضي اي من اجل ذلك تنقل الشخصيتان اذا اختلفا **قوله** فانه المجهول اذا كان  
 معدولا ومشتراكا في سياق تحقيق هذا المعنى مع ما قبله في التنبيه الثالث ان الله تعالى  
**قوله** كل واحد فيهما قسمان لئلا وكل واحد من الطول والعرض والقطر وهو بهما لثاف

وسكون الظا

وسكون الظا الناحية واراد به منادى الروح لانه ناحية من نواحيه والقسمان في الطول  
 هما الجانبان اليمين واليسر وفي المرض هما الاعلى والاسفل وفي القطر هما اليمينية العليا  
 مع الميسرة السفلى واليمينية السفلى مع الميسرة العليا هذه ستة اتجار القطر الاول  
 بين الموجبة المحصلة والموجبة المعدولة وبما الطول اليمين واليمينية السفلى قاضي  
 لا يتحتمان على الصدق ويصح ان يكونا معا وبرهانه ان زيدا لا يحمل من ثلاثة اخوان  
 اما ان يوجد بصفة العلم فتصدق الاولى القابلة زيد عالم وتكذب الثانية القابلة زيد  
 هولاء عالم او يوجد بصفة غير العلم فالعكس ولا يوجد اصلا فتكذب الثانية لانه اذا كان  
 لا ينصف بعلم ولا يغير العلم النظر الثاني بين السالبة المحصلة والسالبة المعدولة وهما  
 الطول اليسر وبينهما التناقض بآء والصدق لانها تقتضيان المذكورين قبلهما  
 فزيد ايضا اما ان يوجد بصفة الجهل فتصدق الاولى القابلة زيد ليس هو عالم وتكذب  
 الثانية القابلة زيد ليس هولاء عالم او يوجد بصفة العلم فالعكس ولا يوجد اصلا  
 فتصدق الثانية الماسقة ولا يصح ارتفاها معا والا كان عالما لكان النظر الثالث بين  
 الموجبة المحصلة والسالبة المحصلة وهو العرض الاعلى وبينهما التناقض ايضا النظر  
 الرابع بين الموجبة المعدولة والسالبة المعدولة وهو العرض الاسفل وبينهما التناقض  
 لان الاولى وجبت غير العلم والثانية نفت ذلك لغيره هو طار النظر الخامس بين  
 الموجبة المحصلة من اليمينية العليا والسالبة المعدولة من الميسرة السفلى وهو القطر الاول  
 وبينهما العموم بالطلاق والسالبة اعلم لان زيد ايضا ان وجد بصفة العلم صدقتا معا  
 لان الاولى اثبتت العلم والثانية نفت غيره وان لم يوجد اصلا صدقتا الثانية التي هي عام  
 فقط النظر السادس بين الموجبة المعدولة من اليمينية السفلى والسالبة المحصلة من الميسرة  
 العليا من الميسرة العليا وهو القطر الثاني وبينهما ايضا العموم بالاطلاق كالمتفرق لهما  
 لان زيدا ان وجد بصفة غير العلم صدقتا معا لان الاولى اثبتت غير العلم والثانية نفت العلم  
 وان لم يوجد اصلا صدقتا الثانية التي هي عام فقط **تنبيهات**  
**الاول** انما حصر المصنف القضية في المحصلة والمعدولة لان حرف السلب ما ان يكون جزاء  
 من الموضوع فقط او جزاء المجهول فقط او منهما معا ولا يكون فان كان جزاء من الموضوع  
 فقط سميت معدولة الموضوع نحو الاحياء ان جاد او من المجهول فقط سميت معدولة  
 المجهول نحو زيد لغيره او منهما معا سميت معدولة الطرفين نحو الانا حيوان  
 وان لم يكن حرف السلب جزاء من الموضوع ولا من المجهول سميت محصلة الطرفين نحو  
 زيد قائم فقد اتضح لك ان المعدول يكون في المجهول وفي الموضوع وفيهما فان قلت  
 ولم اتضح المصنف المعدول في المجهول قلت كونه هو المعتبر عند من وذلك لان  
 جميع الاحكام الجزائية بينهما وبما المحصلة انما تقتضي فيها على اياها معدولة المجهول  
 سواء كانت مع ذلك معدولة الموضوع ام لا ولا يعتبر في بعضها على اياها معدولة  
 الموضوع فقط ولذا قال الخواجه الجلي والمفسر المعدول ما في طرق المجهول فان قلت  
 هذا ظاهر غير ان تفسيره للمعدولة بانها التي يحملها سلبى وان لم يكن فيها ذلك



الثانية



محصلة يومهم الامدولة الامدولة المحمول فان لا يطلق لفظ المدول على غيرها فيقتضي  
 ان المدولة الموضوع فقط هي عداد المحصلات وقد علمت مما سبق بطلانه وان المدولة ثلاثة  
 اقسام قلت هو سؤال البرد عليه وجوابه ان المدولة في كلامه هي المدولة عند الاطلاق  
 ولا يربط المدولة حتما اطلقت عندهم انما يربطها بمدولة المحولة وحيثما اريد غيرها  
 قيد قليل بمدولة الموضوع مدولة الطرفين قلما كانت مدولة المحولة التي تتراد  
 بالمدول عند الاطلاق اقتصر عليها واخرج غيرها عن الاعتبار ثم كان الاولى ان يذكر  
 المدولة باقسامها ويعرفها يعرف جامع ثم ينتبه بعد علم ان مدولة المحول هي المقترنة  
 فقط وعليها ينتهي الاحكام كما صنع الخوحي والله اعلم **الثاني** مذهبا للمدولة  
 يكون في كل مادة الا ان كان في الموضوع مدولا فلا يكون للآحاد بل يعمم للسلب  
 نحو جمع الضدين ليس يجوز وقيل لا يكون الا فيما كان الموضوع فيه والمحمول تحت جنس  
 ولو بعد افخو المحول ليس بمرس سلب وقيل الا ان يشتمل على الجنس لئلا قل نحو المحول  
 ليس بكتاب سلب وقيل الا ان يشتمل على النوع التام قل فنحو الانسان ليس بفرس  
 سلب وقيل الا ان يصح انصافا للموضوع بالمحمول ولو يوافقا فخير زيد ليس بكاين  
 سلب وقيل الا ان يصح انصافا للموضوع بالمحمول لئلا قل فنحو هند ليست بكاين فينت  
 عنتين سلب **الثالث** تقرضا للمدولة للمدولة بينا للموجبة المدولة والسالبة  
 المحصلة دون العكس الا اشتباه الا بين هاتين لوجود هرفا السلب في كليهما والفرق  
 بينهما يكون من جهة المفهوم ومن جهة المادة ومن جهة اللفظ اما المفهوم فهذان في  
 المدولة الموجبة يتبع النسبة وفي المحصلة السالبة انتزاعا كما ذكرنا مثلا  
 زيد لا عالم حكما فيه بايقاع نسبة لا عالم على زيد وزيد ليس هو بمالك نزعنا نسبة  
 عالم عنه واما المادة فهنا السالبة اي من الوجبة كما قررنا قبلنا على ان الوجبة  
 تقتضي وجود الموضوع والسالبة لا تقتضيه ومعنى اقتضاها وجودا للموضوع  
 انا اذا قلنا كل **ج** كان معناه ثبوتها بالية لجميع افراد الجيم وهذا الحكم لا يصدق  
 الا بعد ثبوت افراد **ج** محققا ومقدرة واذا قلنا لا شيء من **ج** فمعناه نفي البالية عن جميع  
 افراد **ج** وهذا يصدق تارة بان توجد **ج** افراد ولا تنصف **ج** وتارة بان لا يوجد  
 له فردا أصلا واعلم ان اقتضا وجود الموضوع الذي تقتضيه الوجبة انما هو الوجود حال  
 اعتبار الحكم اي حال وقوعه واما حال الحكم اي حالة تعقل القضية وايقاع النسبة  
 او انتزاعها فلا فرق فيه بين الوجبة والسالبة فان كلاهما تقتضي وجود موضوعها  
 فهنا بمنزلة لا حكم بل شيء حكما ايجابيا واسليا الامان تستحضر في ذهنتك  
 وتصوره غير ان السالبة يكفي فيها ذلك التصور الذهني والوجبة تحتاج معه  
 الى وجوده محققا وتقدر حال اعتبار الحكم عليه ماضيا او حالا ومستقبلا وايضا  
 التصور الذهني حال الحكم انما هو تصور الموضوع على سبيل الاحمال لا ترى اما اذا قلنا  
 مثلا كل انسان تأيم فاقراد الانسان لم توجد على التفصيل الذهني ولم يتبع الحكم عليها  
 الا من حيث القاء انسان وهذا القدر كاف في السالبة واما الوجبة فلا بد فيها من ثبوتها

الفرق بين الوجبة والمدولة  
 الفرق بين الوجبة والمدولة

انفصا

انما على اعتبار الحكم على التفصيل لتثبت هذه الاحكام لها وهذا كله انما هو في الحقيقة والواجبة  
 المقترنة في العلوم واما الذهنيات وكذا العقائيات التي لا تكون متباعدة فلا تقتضي  
 اكثر من الوجود الذي في حال الحكم ولا فرق بينهما وبين السوالب في ذلك وبأجله الوجود الذي  
 لا بد منه في كل قضية دون الخارجي ولذا قال القهري في شرح العالم والتحقيق ان الحكم  
 على الشيء لا يقتضي سوى تفرقه في العلم وتمييزه عن غيره اما تمييزه في الخارج فلا والا  
 استنع الحكم على معلوم ما يانه مستحيل انتهى واعتراض المصنف اعلى المناطقة سبقتا اليه  
 المتنباني في شرح الجلي وسعد الدين وغيرهما كان الاولى ان ينسب ان اطلع عليه رحمه الله تعالى  
 واما اللفظ فهذان القضية ان كانت ثلاثية فالرابعة ان تقدمت على حرفا السلب كانت  
 القضية موجبة وان تأخرت كانت سالبة وذلك ان شأن الرابعة ان تربط ما بعدها  
 بما قبلها ايجابا كان او سلبا فان تأخر عنها حرفا السلب صار سربوطا لها وبحكمها فيه  
 مع ما انصاف اليه على ما قبلها وخرج عن ان يكون سالبا لشيء فكانت القضية موجبة  
 وان تأخرت عن حرفا السلب سلها فكانت القضية سالبة لانه الرابطة فيها مستلوبة وان  
 كانت ثنائية فان كان فيها ما يختص بالمدول اصطلاحا كالا وغيره فالفرق وان لم  
 يكن فيها الا الصلح لها كليس فلا فرق لفظي حينئذ واما الفارق في سبب الرابعة بحرف  
 السلب او تأخرها والله اعلم **الرابع** ما ذكرنا لتاقتصر العموم والخصوص بين  
 المحصلة والمدولة انما هو على تسليم اطلاق الموجبة تقتضي وجود الموضوع والسالبة  
 لا تقتضيه واما عند المحققين فالتمييز للمدولة كونه المحمول وهو با او عدمها  
 لا بد منه فان قلت كيف يذكر في المتن ان الموجبة تقتضي وجود  
 الموضوع على سبيل الاطلاق ثم يترصد في الشرح بهذا فنفسه على ما هو الحق عنده قلت  
 هو اعتراض بظاهره ومع هذا فلا محيد له عما ان يذكر ما ذكره وسلك ما سلكوه فلهذا  
 اطلق في المتن ما اطلقوا به من ان السالبة كالسلب **قوله** **ج** **قوله** **ج** **قوله** **ج**  
 • وههنا انما الامن غريبة ان غوت • غوت وان ترشد غريبة ارشد  
**م** والقضية الشرطية **قوله** اثنا عشر حكما هي ست منطلات وست منطلات  
 اما المنطلات فهي مخصوصة كلية نحو كل جيتي اكب اكرمك ومخصوصة جزئية نحو  
 يكون اذا جيتي اكب اكرمك ومخصوصة مبهمة نحو ان جيتي اكب اكرمك وغير مخصوصة  
 كلية نحو كل جيتي اكرمك او جزئية نحو قد يكون اذا جيتي اكرمك او مبهمة نحو  
 ان جيتي اكرمك واما المنطلات فمخصوصة كلية نحو امان ان تكون وانت حتى  
 عال او جاهلا او جزئية نحو قد يكون امان ان تكون وانت حتى عال او جاهلا ومبهمة نحو امان  
 ان تكون وانت حتى عال او جاهلا وغير مخصوصة كلية نحو امان ان يكون العدد زوجا  
 او فردا او جزئية نحو قد يكون امان ان يكون العدد زوجا او فردا او مبهمة نحو امان ان يكون  
 العدد زوجا او فردا وهذا كله موغل اعتبارا بالكيف واما ان اعتبر كانت اربعة وعشرين  
 اثنا عشر زوجات ومثلها سواها وان اعتبر للزوج والاقا كانت ثمانية واربعين  
**قوله** في جميع الاحوال المكتبة يعني ان كلية الشرطية ليست هي بحسب كلية المقدم والالتالي



وكان الحلية ليست كليتها بحسب كلية الموضوع بل بتعريف الحكم كذلك الشرطية ليست كليتها  
البحسب تعريف اللزوم في المقصلة والعناد في المنقصة على جميع الاوضاع المكتبة الاجتماع  
مع المقدم وهي الاوضاع التي تحصل بحسب الامور التي يكثر اجتماعها مع بعضها اذا قلنا  
كلما كان زيد انسانا كان حيوانا فمعناه ان لزوم حيوانية زيد لا يتوقف على انسانيته ثابتا مع كل وضع  
يكن ان يجامع انسانيته من كونه صا حكا او كاتبا قاعدا او قائما في اي زمان وفي اي مكان  
ولا يشترط امكن هذه الاوضاع في انفسها بل ان يكثر اجتماعها مع المقدم لو وقعت وان  
كانت محالة في انفسها ولذا تصدق مع المقدم الكاذب نحو كلما كان الحيوانا كان انسانا  
اي ان لزوم حيوانية الحيوان لا يتوقف على انسانيته ثابتا مع كل وضع يكثر اجتماعها مع المقدم لو كان انسانا غير  
انها مستحيلة في انفسها المستحالة صيرورة الحيوان انسانا واذا قلنا واما ان يكون  
العدد زوجا او فردا فمعناه ان العناد لغير الزوجية والفرديته ثابت في كل وضع يكثر اجتماعها  
مع الزوجية وعلى هذا القياس واما قيد المم الاحوال بالامكان لانه لو علم ولم يتقيد لما صدقت  
شرطية كليتها بعد ان لو كانت غير جميع ما يفرض من الاوضاع وان كان في الامور التي اعتبرت تقتض  
التالي وصدقه اذ هي من جملة الاوضاع وان اعتبرنا في اوضاع المقدم ما يتاقتض لثاني لم يصح  
يصح استدلال المقدم للتالي حينئذ لا يستلزم الشيء التقيضا ما المتصلة فلا تانا اذا قلنا  
كلما كان زيد انسانا كان حيوانا لو كانت غير جميع ما يفرض من الاوضاع وان كان في الامور التي اعتبرت  
كون زيد غير حاسر ولا متحرك بالارادة او كونه جامدا او حيا كان زيد في شيء من هذه الاوضاع  
استلزم غير الحيوانية فلو استلزم الحيوانية مع ذلك الاستلزام التقيضي وهو محال  
واذا لم يستلزم المقدم التالي مع هذه الاوضاع ونحو تفسيرها انتقد قولنا كلية الشرطية  
هي لزوم التالي على جميع الاوضاع ولم تصدق تلك الكلية مثلا لكذب لزومها في بعض  
الاوضاع وكذا غيرهما فيلزم لا يقتصر الا ما يمكن اجتماعه مع المقدم لا يقال ان الشرطية  
هي على سبيل الفرض ولذا تصدق مع المقدم الكاذب فمعها كان بعضا من اوضاعها في الاقل  
ذلك بان يصح قضاها في الحال كما يفرض لانا نقول لا يمكن الفرض مع التقيضي اذ كلما  
صدق المقدم صدق احدي التقيضين وكما صدق احدى التقيضين اخرجنا فكما صدق  
المقدم استلزم الاخر اجتماعا في المقابلة فلانا اذا قلنا واما ان يكون هذا الشيء انسانا واما  
ان يكون فرسا لو كانتا غير متعاضدة الانسان للفرس في جميع الاوضاع المفروضة حتى  
كونه صاهلا لم يصح العناد حينئذ مع هذا الوضع وبوظاهر ما قرراه وتقول المم وكلية  
الشرطية الخ هو كلام في بيان القضية غير المفروضة بعد ان قرع من المفروضة فلا يشك  
قوله في الجزئية في بعض الاحوال من غير تعيين اصلا مع قوله بحالة معينة او زمان معين  
كما قد يتوهم وهو ظاهر وبعد كتي هذا تبين لي ان القتراب ان الكلام هو في الشرطية مطلقا  
والا فاذ ذكر معنى الكلية وغيرها في المفروضة واما قوله من غير تعيين اصلا فلا اشكال  
فيه ايضا على هذا الوجه لان التبيين المتفق خلا في التخصيص بحالة او زمان المذكور  
في التخصيص مع قوله بحالة معينة او زمان معين كما قد يتوهم وهو ظاهر الخ

فالمراد

فالمراد بعدم التبيين هو ان يقع الحكم على بعض الاوضاع معينة غير معينة اذ هو شأن الجزئية  
امامه تخصيص الحكم بحالة معينة ام لا لان الكلية هي ان يقع الحكم على جميع الاوضاع مع  
التخصيص ايضا او لا وكذا المهملة وانما قال من غير تعيين تبينها في الجزئية ليست  
هي التي وقع التخصيص فيها بحالة معينة او زمان لان التخصيص يجامع الجميع كما قررنا  
وانه يعلم ان اذ عرفت مفهوم الكلية عرفت لها مفهوم الجزئية ايضا فجزئية المتصلة  
والمستقلة ايضا ليست بجزئية المقدم والتالي بل جزئية لا زمان والاحوال هي يكون الحكم  
على بعض الاوضاع من غير تعيين مثلا اذا قلنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا  
فمعناه ان لزوم الانسانية لحيوانية ذلك الشيء ثابت على بعض الاوضاع وهو وضع  
كونه ناطقا لا على جميعها واما صفة ان الاوضاع ههنا في الشرطية بمثابة الافراد  
في الحلية فكما ان الافراد في الحلية ان عمت كانت كلية وان بعضت كانت جزئية  
وان اطلقت كانت ممتدة كذلك الاوضاع في الشرطية ومن هذه البشارة ايضا تفهم  
قيد الامكان في الاوضاع وانه كما ان افراد الحلية لا يندرج فيها الا ما يمكن ولا يندرج  
كل مفروضه الا لزم الاتصاف كلية كما قررنا قبل من الحقيقة لذلك الاوضاع ههنا  
**فان قلنا** لم عبر المص باللزوم والعناد او لا دخل للاتفاقية ههنا  
**قلنا** ظاهرة الامراض من الاتفاقية ووجه امر ان اخذها اذا لا اتفاقية لم  
يكن لها في العلوم كبر فائدة لم يكثر لها الثاني لانا لاتفاقية وان كانت كلمة لا تصدق  
مع جميع الاوضاع المكتبة اذ لا لزوم يتقضى ذلك بل يشترط في اوضاعها ان تكون  
واقعة في نفس الامر لا معنى للاتفاق الا ذلك فحينئذ لا يصدق عليها العناد بل  
المذكور في الامور الكلية ونفس لا ترجح فيها التقاسيم وهو ان كان الحكم على  
جميعها فكلية او على بعضها فجزئية او لا مهمة **قوله** ومعني يجامعها الخ يعني  
ان المراد من الشرطية هو الاتصال والانقضاء حسب فان واقعا فوجبة او انتزعا  
فسالته وسواء كان الطرفين وجوديين او عدميين فاذا قلنا كلام يكثر الشيء فاما  
لم يكن انسانا كانت موجبة وان كان الطرفين سلبيين واذا قلنا ليس بالشيء اذ كان الشيء  
حيوانا كان حجة كانت سالبة مع ايجاب الطرفين وكذا اختلاهما وبالحالة الاتصال  
والانقضاء في الشرطية بمنزلة النسبة الحكمية في الحلية فكما انه لا عبرة في كتي الحلية  
في الطرفين بايقاع النسبة وانتزاعها كذلك لا عبرة ههنا بالايقاع والاتصال  
او الانقضاء وانتزاعها وكذا اصدقا الشرطية ليس هو بصدق الطرفين ولا كتيها بل  
يصدق والاتصال والانقضاء سواء كان الطرفين صادقين او كاذبين او مختلفين  
وسير عليك تحقيق هذا كله فربما ان شاء الله تعالى **قوله** كلما الخ هي في الاصل اسم  
للتعريف لا افراد جعلت لتعريف الاوضاع وذلك لاكتسابها الطرفية من الحيوانية  
اليه في الاصل الثاني عنه ما **قوله** مما هو اسم شرط وانع على ما لا يعقل  
كما في ما وضعت لتعريف الافراد فتصلح شوا الكلية والحلية وليست بنظر كتي  
وكما حقير تكون لعموم الاوضاع قال السعد ومعه في اصل اللغة كذلك وهم نقلوها

استقر



الى عموم الامناع وجعلوها سورا الكلية المتصلة انتهى **قلت** والاقرب انه حين  
 جرى على الاستدلال على ما جوزه بعض الخويعيين من قولي ما ظرفا مستند لا يجوز قول كما تم  
 وانك هما تعطي بطئك سؤله . وفرجك نالا منتهي الذم اجما . واما ادعاء النقل  
 مع تصريح جمهور علماء العربية بان نحوهما جيتي كرمك لمن فقير مرفعي لا يقال  
 لاهل كل زمان يصطلحوا على ما شاؤوا ولا حجر في الاصطلاح لانا نقول ليس هذا من الاعاظ  
 التي يصطلح عليها كالتأط الحدد وغير هاتين العبارات الجارية على الستهم السي  
 تتادي بها المعاني المذكورة في الفن وتكون قاصرة عليه بل من الامور الكلية العامة التي  
 ان هذه النقصان التي يذكرونها واسرارها لا يصحون بها قضايها مشققات ولا اسوار  
 محدثات بل هي الحكم القرينية بحيث كلما وجدت في اي فن جرت فيها هذه الاحكام والمرب  
 للذين من حيث هو مقرب لا يكون له محيد عن لغة العرب ولا من ازم ورا من ازم **قوله**  
 قد يكون ان كان وقد يكون اما ان يكون اسم كان صيغرا لثاني فيها والجللة المتصلة  
 والمتصلة بعده خبر **قوله** ولا بشر اشار به الى ما عسي ان يبين على الناظر من الاسوار  
 لعدم تبينه المتصلة بالمتصلة فاجاب بقوله لما سبق ان كل الم **قوله** المهمة  
 لما كانت في قوة الجزئية التي هي في المهمة والجزئية متلازمتان صدقا لان الصدق على  
 مطلق الافراد في المهمة ان كان واقعا على جميعها في فعل لا يرتفع وقع على بعضها فتحقق  
 الجزئية وان وقع على بعضها فتحقق ايضا والصدق على بعض الافراد في الجزئية يستلزم  
 الصدق على مطلق الافراد الذي هو معنى المهمة وقد تقدم فيها كلام **ففيها**  
**الاول** تقدم ان صدق الشرطية انما هو بصدق الاتصال والانفصال وذلك لان  
 صدق القضية كما مر هو مطابق حكمها للواقع فصدق الحلية موافقة النسبة فيها  
 للواقع وصدق الشرطية بموافقة الاتصال والانفصال للواقع اذ هو المحكوم به  
 في الشرطية ولا عبرة بصدق الطرفين ولا كذبهما انما اذا اعتبرت الطرفين في المتصلة تجدها  
 اما صادقين او كاذبين او المتقدم صادق والسالي كاذب او بالعكس فالمتصلة  
 الصادقة تتركب من صادق وخوان كان زيد انسانا كان حيوانا وعكازا وبي نحو  
 ان كان زيد قريشا كان صاهلا وعن مقدم كاذب وتال صادق وخوان كان زيد حارا  
 كان حيوانا وعن مجهول الصدق والكذب خوان كان زيدا لان يكتب فهو يجر كيد  
 وهذا القسم في نفس الامر لا مرد اخل فيما قبله ولا تركب عن مقدم صادق وتال كاذب  
 خوان كان زيد حياوانا كان حيرا والارم صدق الكاذب وكذب الصادق اما صدق  
 الكاذب فلان اللازم يصدق بصدق اللازم ضرورة والعرض انه هنا كاذب  
 واما كذب الصادق فلان اللازم يكذب بكذب اللازم والعرض انه هنا صادق والكاذبة  
 تتركب من كاذبين وخوان كان زيد حارا كان حيرا وعن صادق حيث لا علاقة  
 انا حدث لزومية خوان كان انسانا ناطقا كان حارا ناطقا وعن مقدم صادق  
 وتال كاذب خوان كان زيد حياوانا كان حيرا وعن كذب خوان كان زيد حيرا كان ناطقا  
 فقد بان لك ان الاقسام اربعة وان المتصلة تكذب عنهما كلها ولا تصدقا الا عن

وجدت

ثلاثة

ثلاثة منها كما مر وان ردت قسم المجهولين كانت صادقة عن اربعة ايضا هذا كله في اللزومية  
 واما الاتفاقية فان اعتبارها بالتفسير لا حق وهو ان يصدق طرفها للعلاقة صدقت  
 عن صادق خوان كان انسانا ناطقا كان حارا ناطقا وكذا بيت عن كاذبين خوان كان انسانا  
 قريشا كان صاهلا وعن مقدم صادق وتال كاذب خوان كان زيد ناطقا كان حارا وعن  
 عكسه خوان كان زيد قريشا كان حيوانا وعن صادق قين بينهما علاقة خوان كان زيد  
 انسانا كان حيوانا عند من يشترط فيها عدم العلاقة وان اعتبرنا بها بالتفسير الاعم  
 وخوان يصدق السالي ولا ينافي صدقه صدق المتقدم صدق عن صادق قين وعن مقدم  
 كاذب وتال صادق وكذب عن كاذبين وتكذب ايضا عن مقدم كاذب وتال صادق  
 اذا كان صدق السالي نيا في صدق المتقدم خوان لم يكن زيد ناطقا كان ناطقا على ما مر  
 واما المتصلة فالاقسام المقصورة فيها ثلاثة صدقها وكذبها وصدقها واحد هما  
 وكذبها الاخر وانما لم تكن فيها اربعة كالمتصلة لعدم تمييز المتقدم فيها عن السالي طبقا كما مر  
 فالمتصلة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب خواما ان يكون هذا العدد زوجيا  
 او فردا وتكذب عن صادق وخواما ان يكون زيدا انسانا او ناطقا وعن كاذبين خواما  
 ان يكون زيد حيرا او حيرا او ناطقا الجع تصدق عن كاذبين كالتال الذي ذكرنا وعن  
 صادق وكاذب خواما ان يكون زيدا انسانا او حارا وتكذب عن صادق وخواما ان يكون  
 زيدا انسانا او ناطقا وتنافي الخلو تصدق عن صادق وخواما ان يكون الحيوان  
 متحركا او ناطقا وعن صادق وكاذب خواما ان يكون الحيوان متحركا او ناطقا وتكذب  
 عن كاذبين خواما ان يكون الحياوانا متحركا بالارادة وهذه المواضع التي قلنا ان  
 المتصلات تصدق فيها ان كان التال في لذات الطرفين صدقة اللزومية والاكذبت  
 وصدق الاتفاقية **واعلم** ان ما ذكر من صدق المتصلات والمنفصلات  
 وكذبهما مختص بوجوبهما واما السوالب فعلى العكس منها اي تصدق فيها تكذب  
 فيه الموجبات وتكذب فيما تصدق فيه وانه اعلم فان **قلت** الصدق  
 والكذب ما يقعان في القضايا وقد تقرران طرفي الشرطية ليسا بقضيتين قاي بعين  
 الصدق والكذب فهما **قلت** هما حالة التركيب كذلك ولكن اعتبر  
 فيها على معنيها لولحلا للجللا الى قضيتين صادقتين او كاذبتين او مختلفتين  
 نبيه عليه سعد الدين رحمة الله تعالى **الثاني** ناذر من عدم صدق المتصلة  
 عن مقدم صادق وتال كاذب اما هو في الكلية واما الجزئية فانها تصدق على مقدم  
 صادق وتال كاذب لانها من الكلية ذات التقدم الكاذب والسالي الصادق  
 اليها كقولنا قد يكون ان كان زيد حيوانا كان قريشا **الثالث** كل من المتصلة  
 والمنفصلة تتركب من الحلي والمتصل والمنفصل في ان المتصلة لما كان ترتيبها  
 طبقا اعتبر فيها تقدم الحلية عن المتصلة والمنفصلة اذ تال خيرها فالت فيها  
 تسعة اقسام الاول من حلية السالي من متصلة السالي الثالث من متصلة  
 الرابع من حلية ومتصلة السالي من حلية ومتصلة السالي

التناظر



من منفصلة ومنفصلة السابح والثامن والتاسع عكس الرابع والخامس والسادس  
 مثال الاول ان كانت الشمس طالعة فالتها وجود ومثال الثاني ان كان كلاً من الشمس  
 طالعة فالتها وجود فكلما لم يكن التها موجوداً فالشمس ليست بطالعة ومثال  
 الثالث ان كان دائماً اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً فدايمياً اما ان يكون الفرد  
 متفككاً متساويين او غير متفكك ومثال الرابع ان كان النطق مستلزماً للشيء اذ  
 فكلما كان الشيء طالعا كان حيواناً ومثال الخامس ان كانه التقدم والحدوث لا يجتمعان  
 فدايمياً اما ان يكون الشيء قدماً واما ان يكون خادماً ومثال السادس ان كان كلاً من الشيء قدماً  
 لم يكن خادماً فدايمياً اما ان يكون الشيء قدماً واما ان يكون خادماً ومثال السابع ان كان كلاً  
 كان الشيء انساناً كان حيواناً فالحيوانية لازمة للانسان ومثال الثامن ان كان دائماً  
 اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً فالزوج والفرق متساقران ومثال التاسع ان كان دائماً  
 اما ان يكون الشيء قدماً واما ان يكون خادماً فكلما كان الشيء قدماً لم يكن خادماً ومثال  
 المنفصلة فكلما لم يكن شيئاً طبيعياً لم يكن فيها الاستقام الاقسام الاول من حليتين  
 الثاني من منفصلتين الثالث من منفصلتين الرابع من حلي ومنفصل الخامس من حلي  
 ومنفصل السادس من منفصل ومنفصل ولا يخرج بعكس الثلاثة الاخيرة ولذا لم تكن  
 اقسامها تسعة مثال الاول واما اما ان يكون العدد زوجاً واما ان يكون فرداً ومثال  
 الثاني واما اما ان يكون كلاً من الشيء حيواناً كان انساناً واما ان يكون كلاً من الشيء  
 حيواناً كان جاداً ومثال الثالث واما اما ان يكون هذا الشيء حيواناً واما اما جاداً  
 واما ان يكون اما حيواناً واما انساناً ومثال الرابع واما اما ان يكون التقدم لا يجتمع الخوض  
 واما ان يكون ان كان الشيء قدماً كان خادماً ومثال الخامس واما اما ان يكون الحيوانية  
 تجامع النور واما ان يكون اما ان يكون الشيء حيواناً او نباتاً ومثال السادس واما اما  
 ان يكون ان كان العدد زوجاً كان فرداً واما ان يكون اقل ان يكون اما ان يكون زوجاً  
 او فرداً واعلم ان عكس هذه الثلاثة صحيحة ايضا كما في المنفصلة الا انها لا تنقسم الى  
 كما سلف وهذا كله مع عدم اعتبار كون المنفصلة التي تتركب منها المنفصلة والمنفصلة  
 حقيقية او ما تفتتج او كانت خلو لم يطلع الانفصال من غير اعتبار الكيف والكم  
 ايضا واما عند اعتبار جميع ذلك فالاقسام تسعة على ما ذكره كثير **الرابع** قد علمت  
 مما مر ان هذه الشرطيات تكون موجبات وموالب وقد علمت ان الموجبة هي ما حكم فيها بالهجة  
 بين الطرفين في المنفصلة لزوماً ولا وما حكم فيها بالتساوية المنفصلة لزوماً ولا فاعلم  
 ان التساوية من المنفصلة هي ما حكم فيها بسلب اللزوم في اللزومية وسلب الاتقان في  
 الاتفاقية لا يلزم من السلب ولا بالاتفاق السلب لان الاول من الامرين هو السلب والاقايني  
 ايجاب وذلك لان سلب كل شيء رفعه وسلب القضية هو رفع حكمها وحكم المنفصلة  
 هو اللزوم والاتفاق فسلبيها هو رفعها فاذا قلنا شل الشمس كانت الشمس  
 طالعة فالليل موجود فقد سلبي اللزوم وجود الليل للطلوع الشمس فكانت القضية  
 سالبة واذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجود فقد اثبتنا سلب

لزوم

لزوم وجود الليل للطلوع الشمس فكانت القضية موجبة اذ لم نسلب شيئاً لاثبتنا ان قلنا  
 في الاتفاقية لثبوت ان كان الحيوان نامياً كان الفرس طالعا فقد حكمنا بسلب اتفاقنا طقبة  
 الفرس مع بحر الحيران فكانت القضية سالبة واذا قلنا ان كان الحيوان مشحواً بالارادة  
 فليس الفرس طالعا فقد حكمنا باتفاق سلبنا طقبة الفرس مع تحرك الحيوان فكانت القضية  
 موجبة حيث اثبتنا فيها اتفاق السلب وكذا المنفصلة لما كان حكمها هذا المضاد لزوماً  
 او اتفاقاً فالسالية منها ايضا هي التي حكم فيها بسلب العنادا ما عباد في الجمع فقط وهي  
 ما نفقة الجمع السالبة واما عباد في الكذب وهي ما نفقة خلوا المسالمة واما عباد فمهما  
 وهي الحقيقة السالبة لابعاد السلب والفرق بين سلب العناد وعناد السلب واضمح ما مر  
 في المنفصلة وبذا تعلم ان ايجاب القضية حلية كانت او شرطية هي ايجاب حكمها وسلبها  
 هو رفع حكمها ولا يخرج بالطرفين كما مر سواء كانا وجوديين او معديين فترجما موجبة  
 طرفاً هما سلبيان وسالبة طرفاً هما ايجابيان مثلاً اذا قلنا كل لنام لا حيوان في الحلية  
 وكلاً لم يكن نامياً لم يكن حيواناً في الشرطية كانت موجبة مع سلبية الطرفين لثبوت  
 الحكم واذا قلنا لا شيء من الانسان يحكي في الحلية وليس المتناز ان كان هذا انساناً كان حكيماً  
 في الشرطية كانت سالبة مع ايجابية الطرفين لان سلب الحكم وعلى هذا القياس وهو بين  
**الخامس** ما ذكرنا من ان المراد بالمنفصلات هو اثبات اللزوم والمضاد او رفعها  
 فقط هو مراد المنطقيين واما اهل العربية فترفع سعد الدين كما هو ظاهر التامخيص  
 والمفتاح انهم على الخلاف من ذلك وايد فرق بين مذهبي الفريقيين بان اوقات الشرط  
 عند اهل العربية انما هي مقيدة بحكم الجرام مثل المفعول ونحوه حيث ان حيوان جيتي  
 اكرمشك ممناه اكرمشك وقت مجيئك اياي ونحوه كلاً كانت الشمس طالعة فالنهار موجود  
 معناه ايضا عند الحكم بوجود النهار في جميع اوقات الطلوع فالمحكوم به هو الوجود  
 والمحكوم عليه هو النهار واما عند المناطقة فعناه الحكم يلزم وجود النهار والطلوع الشمس  
 فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار **قلت** وهو دقيق  
 غير ان فيه محذوراً وهو انه لو كانت جملة الجزاء مقيدة بما هو كالطرف لزم ان تكون عند هم  
 مستقلة بالافادة كسائر الجمل المقيدة بالظروف وحيث لم يستقل بها تعييناً ثم شيئاً  
 آخر اللهم الا ان يقال لا يلزم مساواة المشبه للمشبه به من كل طرف او بالمنفصلة قد تفرض  
 لها العدمية بتوقفها لغاية عليها وفيه بعد نظر وايضا يرد بمخاواسم زيد دخل الجنة  
 وان ارتد دخل النار وان اوصى بشي في صحته فقد بعد موته ونحوه مما لا يصح فيه وقوع  
 الجزاء وقوع الشرط وهو كثير بل لا ينهم من كجوه الا التعليل عند من انصف

**مرفضة لتناقض القول**

من المركبات الانشائية بخلاف **قوله** دون غيرها نحو غلام زيد وتوبع وروى عبد الله  
 كمال يقصد به العلم **قوله** لانه اما ان يقصد الي بيان للاختلاف الذي يقتضي كونه  
 احدي التقنيين ولا يقتضي صدقاً لاخري ولا كذباً بل هو هذا التعليل من التمثيل

فقد استعمل  
 علي ما ذكره



كانا بين وبيننا الاول لما يقع فيه الحكم على بعض الافراد وينتج عن بعضها فتكونا ممتا  
والثاني لما يقع فيه الحكم على الجميع فتكونا ممتا وتصدق الاخرى لكن لما لم يطرح اقتسام  
الصدق والكذب في سائر المواد وانما يوجد في بعضها لم يكن تناقضا مقبلا **قوله** يطل  
نفي الاخر الخ او اعلم ان الانسان والناطق متساويان في العلم لا يمكن اثبات احدهما ونفي الاخر  
او كلاهما صدقاً واحداً مصادقاً لآخر لتساويهما وحيثما يعلم ان اثبات احدهما ونفي الاخر  
متناقضان وما ذكرنا المولد من خروج هذه الاشياء عن الحد وانها ليست من التناقض  
ان كان اصطلاحاً لاهل هذا الفن فتم والافلا حقا فان بقا المثل قال هذا انسان هذا  
ليس باطلاقه تناقض كلامه في المعنى واربابا للفنون لا يتجشون على مثل هذا اصلا  
**قوله** وحكم الترادف في المثال الترادف في ان تقول كل انسان حيوان وبعض البشر ليس  
حيوان **قوله** فان كانت القضية لا هذه فان الاستنتاج والتسليم اي اذا تبين  
ان التناقض هو اختلاف القضية في اليمين نقيضاً للقضية هي قضية اخرى تحتها  
في كنهها القول في الرسم او الاختلاف في القضية بالاجاب والسلب وتحتها في الوجود  
الثانية لقوله في الرسم ايضا على وجه يقتضيه لزوم صدق احدهما وكذا لاخري ولا شك  
انه لا يلزم صدق احدهما وكذا لاخري ولا شك انه لا يلزم صدق احدهما وكذا لاخري  
الا عند اتحادهما في هذه الاسور فمعرفة كون نقيض القضية على هذه الصفة موافقا  
في كنهها الفاء في كنه امسية مما ذكر فخذ التناقض التناقض وانه علم **قوله** في الذن الم  
في القاسوس الذي يعني بفتح الدال الراقود العظيم او طول من الخطا واصغر منه لانه  
عظم لا يتعد الا ان يحفوله **قوله** ومنهم من اختصر الخ يعني ان لا تميز من الماطقة  
اختصا في تناقض القضية تقيما في الوحدات التماثلية كما قررنا ولا خلاف ان الامام  
فطرح تلك الوحدات وردت الى ثلاث وحدة الموضوع المحمول والزمان وجعل وحدة  
الشرط والكل والخير داخله في وحدة الموضوع لاننا قلنا اللون مفرق للبصر بشرط  
كونه ايضا اللون مفرق للبصر بشرط كونه غير ابيض او قلنا الزنجي سوداي بعضه  
الزنجي ليس بسوداي كله فاللون الابيض خلاف غير ابيض وبعضه الزنجي خلاف كله  
وجعل وحدة المكان والقوة والفعل والاضافة داخله في وحدة المحمول لان الجلوس في المسجد  
خلال الجلوس في الدار والاسكارية الفعل خلال الاسكارية والقوم وابوة زيد خلال ابوة عمرو  
والزم الامام رجوع وحدة الزمان ايضا الى المحمول كما كان ولذا ذكرنا المتأخرين  
الجميع الى وحدة الطرفين على ان تعيين ما يرجع الى الموضوع والمحمول كما مر على كلامنا في  
التأخيرين تحتها عندنا نعتكاس القضية اذا وضع اذا وضع الموضوع للمحمول والمحمول  
للموضوع فالاولي الاطلاق من غير تعيين في **قوله** الثاني في وحدة الموضوع والمحمول  
من غير تعيين في الكل ولعل المراد منه ان لا تطلق في كلامه ولم يبين ان بعض  
اشتمل هذه الوحدات تحتها كتمثيل الشرط بقوله اللون مفرق للبصر للون ليس  
مفرق للبصر وللكل والخير يقولون الزنجي اسود الزنجي ليس باسود والعين اسود  
والعين ليس باسود اي ليس احديا القضيةين مثل المذكورات نقيضا لاخري كما لا يخفى

ان هو

فما يصح

فما يصح صدقهما او لولم يتخلقا في الشرط والجري والكل لان المهم لمن يصدق ان اتقيا  
في الوحدات كلها ولذا اوتاه علم بغيره بقوله ويشلون ذلك بربا وبهذا انما يبحث في  
الفاظ الامثلة والافليس اختلال هذه بمقتضى اشتراط تلك الاختلافات او لا يلزم من  
اختلالها عدم وجودها امثلة اخرى صحيحة تقتضي الى ذلك الاشتراط اما وجوده للبايعات  
الجري والكل مع توفر اشتراط النقص فبعد ذلك بعض المحققين الى اشتراط اتحاد النسبة  
الحكمة فقط فغير رد الايجاب والسلب على شيء واحد وان جميع ما تقدم يرجع اليها  
كما هو رأي الفارابي فان نسبة المحمول الى احد الموضوعين نسبة الامر معايرة نسبة الى الاخر  
ونسبة المحمول الى الثاني موضوع معايرة لنسبته الاخرانية ونسبة المحمول الى احد الامرين  
بشرط معايرة لنسبته اليه بغير ذلك الشرط وعلى هذا القياس **قوله** وذلك بحيث يكون  
المحمول الخ الامارة الى جواز كنهها معا وكذا قوله وذلك في الموضوع الاخر الامارة فيه الى جواز  
صدقها معا والموضوع الذي تكذب فيه الكلمتان هو حيث يكون المحمول اخص من الموضوع  
فان الكلمتان فيه يكذبان نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان با انسان والآخر يتيان  
يصدقان نحو بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس با انسان **قوله** وتريد بالالف  
واللام الحقيقة الخ يعني ان المقرف بال لا تكون معه القضية ماملة الا حيث يراو بها الحقيقة  
واما حيث يراو بها الاستقرائية في صورة كلمة اذ ذاك والصورها اذ لا ينفك بالصور  
الاما في كل الاطراف والاداء على ذلك وتبقى من اقسام الالتي للاشارة الى المعهود والشي  
لتعرف الحضور والظاهر ان القضية معها تكون شخصية لئلا لها على شيء مقبلا فيقبل  
الاشتراك فان قلت الشخصية ما موضوعها جري وهذه موضوعها  
كل فلا تكونها قلت قد علمت ما سلف انهم لا يمتنون بالشخصية الاما شخص  
موضوعها بحيث لا يقبل الاشتراك وان لم يكن في اصله جرياً ولذا يقولون ان انا قارم  
وهذا جالس وكذا شخصيات وان كانت موضوعاتهما في اصلها كليات وكذلك  
قول الرجل قائم هو اذا اردت العهد بمنزلة ذلك الرجل واذا اردت الحضور بمنزلة  
هذا الرجل قائم وهما نظروهما ان المقرف بالام الحقيقة لا فرق بينه وبين علم الجنس  
في المعنى كما مر تقديره فاذا جعلت القضية ذات العلم الجنسي شخصية وجعلت جعل هذه  
ايضا شخصية لما قالها بها كالحقوا سائر المقارنات العلم الشخصية وان كانت في وضعها  
كليات ثم اذا كانت الاستقرائية كما تقدم كلمة والعديدية والحضورية شخصية وجعلنا  
الحقيقية ايضا شخصية لم يبق للاهال الذي ذكره محل فكانا الاولي حيزان لوقالوا  
ان نحو الانسان حيوان ماملة بمعنى ان الاحتمال الاستقرائية والحقيقية وسكتوا عن  
تعيينها الحقيقية ببقا لاحتمال قبالها ماملة من حيث انه لم يتعين منها تعميم  
ولا تبصير وفيه نظر لانها على هذا التقدير تكون دائرية والاحتمال بينا الكلية والشخصية  
وهم يقولون انها بين الكلية والجزئية فالاهال لم يتحقق له محل بعد وقد نقل السيد  
عن الاشارات ان كان اللام يوجب التعميم والتنوين يوجب الافراد ولا مامل في كلام  
العرب قلت والجواب ان ههنا قسم آخر يتحقق فيه وهو ان لام الحقيقة

يقين  
لغة



قد برأوا واحدا فإدراك الحقيقة باعتبار عهديته في الذهن وذلك حيث قامت قرينة  
على أن المراد الحقيقة لا من حيث هي ولا من حيث وجودها في جميع الأفراد بل من حيث  
وجودها في بعضهما من الأفراد نحو قولك اشتغل لم يكن لا مذهباً خارجياً بينهما ولم ترد  
جميع الأفراد ولا اشتغل إلا على أن ليس المراد الحقيقة من حيث هي فلم يبق إلا أن يكون المراد  
بعضاً من الأفراد غير معين **فإن قلت** إذا وجدت هذه القرينتين يعني أن هذه  
قرينته وإنما لا تتحمل الكلية كلف والمهمة تحتلها معاً **قلت** القرينة الدالة  
على أن ليس المراد نفس الحقيقة من حيث هي لا تعني جزئيتها بل الدالة على أن ليس المراد  
جميع الأفراد والعهد لا يترجم وإنما ذكرناها لتفسير هذا التسمي وتبيين عماده من أقسام  
الشيء إذا أطلق المشرق بالاحتلال لم تقم قرينته على اشتقاق أن تكون لا بد لها فرداً  
فتكون جزئية وجميع الأفراد فتكون كلية وهذا هو الالزام المذكور لا يقال لو كان  
هكذا لما قلنا للمصنف كثر المراد بالالف واللام الحقيقة لانا نقول مراده الحقيقة لا من حيث هي  
كما مر وانتهى علم وأعلم أنهم جعلوا الحكم على المفهوم باعتبار مصادق كلية من الأفراد من غير  
تسويها لصلاحية التسمي والتبعض مطلقاً من غير نظر إلى خصوص مادة ولهذا  
يكون نحو الحيوان إنسان مفعلة وإن لم تضلح أن تكون كلية في نفس الأمر **قوله**  
وتعني الضرورية التي بمعنى أن الضرورية بنا قضى بها الامكان وذلك لأن سلب ضرورية الإيجاب  
امكان عام سالب وسلب ضرورية السلب مكان عام موجب كما مر في تفسيرها **قوله**  
لما صدق المتقنين معاً إلى مثال صدقهما معاً قولنا كل فلان متحرك دائماً وبضالفلان  
ليس متحركاً بالامكان لاختلاف الحركة وأية للفلان وصدق الكلية لكونها وأما ليس بضروري  
بل يجوز الإيجاز فتصدق الجزئية السالبة أيضاً وهذا كله ظاهر غير أنه قال سعد الدين  
ولما لا يتناول الثبوت أو السلب في وقت ما ليس مفهوماً المطلقة لأنها المحكوم فيها  
بنقلية النسبة من غير قيد آخر وهو أمر من الحكم فيها بفعلية النسبة في وقت ما عني  
المطلقة المنتشرة لئلا يكون الحكم بالفعل لا لا تحقق له في وقتاً مثلاً كقولنا الزمان  
حادث والزمان غير قابل الذات وكجواز ذلك فتبعض الدائمة المطلقة هي المطلقة المنتشرة  
لا المطلقة الخاصة وتبعض الخاصة غير مفيدة انتهى مراده بالمطابقة المنتشرة ليس هي  
المنتشرة المتقدمة في الضروريات بل أخرى وذلك أنه يقال الوقتية المطلقة والمنتشرة  
المطلقة وهما من الضروريات وقد عرفت معناهما فيما سلف وفيما لا المطلقة الوقتية  
والمطلقة المنتشرة وهما من المطلقات بمعنى المطلقة الوقتية هي التي حكم فيها بفعلية  
النسبة في وقت معين من غير تعرض لضرورية أو لا ومعنى المطلقة المنتشرة هي التي  
حكم فيها بفعلية النسبة في وقت ما من غير تعرض لضرورية أيضاً ولا بهذا يبارزان  
الضروريتين المتقدمتين **قوله** حين هو متخير عما يذ له لولم يكن إلا أن قولنا  
حين هو كذا بمنزلة ما دام كذا وإنما منعنا حين هو كذا حين من أحيان كذا **قوله** كذا  
لا جميع الأحيان كذا عليه ما دام وإنما جاءه التبعض من حيث أن مثل المتكبر وإن أضف  
إلى الجمله جوازاً في حين هو متخير وكذا كانت مثلاً معناه حين هو فيه متخير وكذا قال



المص

المص من أحيانه **قوله** ويجوز أن كان الوقت متسماً إلى يعني أن الوقتية إذا كان  
الوقت فيها متسماً وجب أن يقال بجزئياته في تقييدها وذلك أنه لا يصح إرادة جميع  
الوقت فيها ولا لالم تقتسم الكذب ولا إرادة بعضه فيها ولا لا تقتسم الصدق فوجب  
إرادة جميعها فإدراك بعضه في الأخرى وذلك بمنزلة الكلمة الجزئية المتقدمة وتسمى  
الاتساع أنه لو كان شيئاً واحداً امتداد فيذكر بمعية ذكر بعضه والتعريف كالشخصيتين  
**قوله** لم يتفرض باللفظ لجهة نسبة نفسه إلى هي عبارة جارية على أن الالتزامية عقلية  
لا لفظية وقد تقدم ما في ذلك **قوله** ويؤخذ من أن ذلك الوصف لم قد تقدم يعني  
هذا الكلام في الوجوه وقد راجع **قوله** وإنما كانت الممكنة الخاصة إلى انما بين وجه  
تركيب الممكنة لأنها لعدم التركيب فيها لفظاً كما مر قد يتوهم أنها بسيطة فإن قيل  
إذا حلت الممكنة الخاصة إلى مكانين عامين موجب وسالب اقتضى الموجب الوجوب والحوار  
وأقتضى السالب الجواز والاشتغال أن هذا شاق الامكان القائم ومحال أن يجتمع في الشيء  
وجوب واشتغال فلا تصدق إذا الممكنة الخاصة أملاً قلنا ممنوع إذا يلزم ههنا  
اللو كان الامكان القائم لا يتحقق بدوناً مقاف وهو باطل كيف والحوار والوجوب لا يجتمعان  
اصلاً وكذا الجواز والاشتغال وإنما المراد من الامكان القائم في الإيجاب صحة الوجود  
أمر من أن يصح التلبا بتمام لا وإيهما وجد يتحقق معاً الامكان القائم وقد وجد أحدهما  
هنا فيتحقق معاً الامكان القائم وكذا في التلبا لمراده صحة عدم سواصح الوجود أيضاً لا  
وأحد ما موجود **فإن قيل** لو كانت الخاصة مركبة من عامتين لزم أن تكون  
أمر العقاب أيضاً لأن الأمر المنعوم إلى الأمر قلنا غلطاً من الإجمال في مقام التفصيل  
قال الامكان الذي ثبت له الأهمية هو امكان في طرف الإيجاب فقط والسلب فقط احتمال  
كل منهما لا بد من كلاً من حيث قرنا معاً فلا أهمية لهما لعدم بقا الوجوب والاشتغال حينئذ  
على أن كون المركب من عامتين أمر باطل الوجوب أخصية الكل مع أهمية الجزء كما لا يخفى **قوله**  
أحد ما هو واقع لكيفية الجزء أن قيل صدر المركب لا يوافق غيرهما وهو ظاهر فلم يبق  
الانفصال ولا معنى لموافق الشيء لنفسه وحينئذ ما معنى كونها عامتين **قلت**  
قد تقدم أن المركبة تسمى كلياً موجبة أو سالبة في الجملة نظراً إلى صدورها من غير أن تنقل إلى الصدر  
والجزء لا توصف بأحد من حيث أنها مركبة وحينئذ فيكون أحد الأجزاء مقابلاً للركب المجموع  
أو مخالفاً واضح **قوله** محمد بن مرزوق هو الأسم محمد بن أحمد بن محمد بن مرزوق  
الغيسر التلياني يكنى بأبي عبد الله ويلقب بشمس الدين قال في اختصار المذهب لأن المذهباً صدر  
متسع الداراة مشاركا في فنون ماصوله وفروع وتفسيره دخل إلى المشرق فلقن الجملة منهم  
عز الدين الواسطي وجال الدين الماطري وحليل السطلافي وأما الدين بن النديم وشرف الدين  
المغيلي وبرهان الدين السقا تسمى وأثير الدين أبو حيان وغيرهم ثم قدم المغرب فاشتمل عليه  
السلطان أبو عنان ثم استقل إلى الأندلس ثم رجع إلى المغرب وتوفي سنة ثمانين وسبع مائة  
انتها لفظ الكتلة لافقه منها شرح الفقيه والتبديل ومختصر ظليل والبردة والجل  
جمع فيه بين ما في شرح أبي عثمان العتباتي وأبي عبد الله الشريفي وله نظم الجمل ومنه

في تفسيره



هذان البيتان وما حوي من القضايا لا كذا • او خاف ان كان مركبا ان  
 وما عري من ذين فاليسيط • قاعد لمن قرب يا نشيط  
**قوله** واما المشروطة الخاصة بالمشاكل كاتبت محرك الاضباع بالضرورة ما دام كاتبا  
 لا اذ كانا وهي مركبة من مشروطة عامة ومواصفة وهي ما سوى كاتبا او من مطلقته عامة مخالفة  
 وهي المفهومة من لا دائما لا غير لا شيء من الكاتبت بمحرك الاضباع بالاطلاق ومثال الى اضافة كل كاتبت  
 محرك الاضباع ما دام كاتبا لا دائما وهي مركبة من عرفية عامة ومواصفة وهي ما سوى القيد  
 ومن مطلقته عامة مخالفة كالتي قبلها ومثال الوقتية والمنتشرة كل كاتبت بمحرك الاضباع  
 بالضرورة وقت الكتابة لا دائما او وقتا ما لا دائما وبما مركبان من وقتية ومنتشرة مطلقته  
 مواقتين وبما ما سوى القيد فيهما ومن مطلقته عامتين مخالفتين كاتبتين كاتبتين بالوجودية  
 لا دايمة كاتبتين قايما لا دائما وهي مركبة من مطلقته عامة ومواصفة وهي ما سوى القيد ومن مطلقته  
 اخرى مخالفة وهي لا شيء من الانسان قايما بالاطلاق ومثال الوجودية بالضرورة كل انسان  
 قايما بالضرورة وهي مركبة من مطلقته عامة ومواصفة وهي ايضا ما سوى القيد ومن مطلقته  
 مخالفة وهي المفهومة من لا بالضرورة عامتين لا شيء من الانسان قايما بالامكان العام ومثال  
 الممكنة الخاصة كل انسان كاتبت بالامكان الخاص وهي مركبة من مطلقته عامة ومواصفة وهي  
 كل انسان كاتبت بالامكان العام واخرى مخالفة وهي لا شيء من الانسان كاتبت بالامكان العام  
**قوله** المركب يكذب بجزائه الى انما كذب المركب يكذب بجزائه لان اجزاءه كاتبتين وكذب  
 الاعيم يستلزم كذبها **قوله** فلهذا جعلوا نقضها مانعة خلافا ان قيل  
 ما الحاجة الى مانعة الخلو اذا كان يكفي ان ناتي بنقض كل جزء فننقض به ويكون على سبيل  
 نقض الجليات بالجليات من غير احتياج الى تركيب مانعة الخلو منها قلنا امتياز  
 بالنقض فان اردت ان تجعلها مانعة نقض المركبة فذلك غير محتاج اليه لان اخذ النقيضين  
 نقضها يستلزم كذب جزئيهما المستلزم كذبهما كاتبتين وان اردت انما انتقضا  
 معا واما احدهما فلهذا هو معنى مانعة الخلو المذكورة فهي محتاج اليها **قوله** لانها كاتبتان  
 معنى الكلام ان نقول لانها اي الموجهة كاتبتين بصدق نقضي جزئيهما اي جزأ المنفصلة  
 وننقض جزئيهما لا بالسلطان اللتان تركبت منهما الموجهة كان جزئ المنفصلة  
 هما السلطان اللتان تركبت منهما الموجهة واليه الامارة بقوله ومما السلطان  
 اللتان تركبت منهما اي المنفصلة واذا صدق نقضها بما اي نقضها جزئ المنفصلة والنقض  
 مما جزأ المركبة فقد كذب اي جزأ المنفصلة **قوله** ونتميمهم هذه المانعة الخلو نقضنا  
 للمركبة تسامح الوجها لتسامحها لمخالفة نقضها على لزوم فكيف والكم ولم توافقها  
 في الحمل ايضا كما ينبغي ذلك بقوله ان نقضها الحقيقي الخ فان قلت ما وجه تخصيص  
 هذه بالتسامح فان جميع ما تقدم من الجليات ايضا ليست بتأثير حقيقة فالاطلاق النقض  
 عليها تسامح وذلك لان نقض الشيء في الحقيقة رفعه بان لا يكون له كذا كذا نقض قولنا  
 مثلا كل انسان كاتبت ليس كذلك ويكون النقض قضية مخصوصة على هيئة مخصوصة  
 هو خلافا لاصل فهو ايضا تسامح قلت هو في الاصل كذلك ولكن لما اردوا اخذ

النقيض



النقيض قضية لها مفهوم يحصل من النقيض بالانقضاء في القبول واستعمالها في العكس  
 والافقية اطلقوا اسم النقيض عليها لانها من اللوازم المساوية تجوزا وصار ذلك هو  
 مرادهم في هذا التناقض فنقول ان نقضها الحقيقي حلية الخ يعني بحسب ما ذكر في حقيقة  
 التناقض عند اهل الفن من انما اختلافا قضيتين بالاجاب والسلب فخرج اختلاف مقدرين  
 ومفرد ونقيض والمقتضيان كذا او كما من بقية الحد وما شئت طان يكون النقيض قضية مخالفة  
 فيما ذكر من الكيف والكم ولا شك ان هذه ليست كذلك فهي غير جارية على النقيض الحقيقي المذكور  
 ولما لا ان يعود فيقول اذا كان جوابا كبر مستغادا من حدة التناقض عند اهل الفن على ما مر  
 سلمنا في جواب اختلاف كذا كذا كذا كذا ذلك في الحد ولا نسلم في كون نقض تلك الحلية  
 الحقيقي حلية اخرى لا شرطية حتى يقول الملم لان نقضها الحقيقي اما حلية اخرى واما لم  
 نسلم لعدم تعارضها لذلك في الحد اذ لم يذكر والالان التناقض هو اختلاف قضيتين على حصيل  
 الاطلاق **قوله** لا انك لا تعلم ما هو المشهور في الفن من ان الحلية انما تتألف من الحلية  
 كان الشرطية انما تتألف من الشرطية وفيه نظر لانه اذا تفكر في الفن ابد ان المركبة نقضها  
 شرطية فبما ان يوفق ان الحلية انما تتألف من الشرطية بل الجواب ان جعلهم النقيض في الحد قضية  
 مخالفة في الكيف مستلزم لان يكون حلية اذ لا تقسم الحلية الصدق والكذب مع الاختلاف  
 كيف او كما الاعط حلية اخرى وهذه الشرطية موجبة دائما لا مخالفا في الكيف لزوما فلا تضاد  
 في الحد لا لانا الشرطية تكون موجبة وسالبة ايضا فبما ان مخالفة في الكيف على لزوم فكيف  
 تخرج عن الحد لانا نقول وجوب تقسام الصدق والكذب المدلول عليه في الحقيقة في الحد مع  
 الاختلاف في الكيف لا يكون والحلية الاعط موجبة الشرطية الواقع فيها التناقض في كذب حقيقة  
 الدال على وقوعه يقضي الموجبة المركبة او احدهما جزما ولو انبت بالشرطية سالمة ما افادت  
 شئ مع الموجبة فانهم **قوله** فننقض العرفية الخاصة الخ اما الوقتية الخاصة بخلاف كاتبت  
 محرك الاضباع ما دام كاتبا لا دائما فننقضها هكذا كاتبا لا دائما ما بعضا كاتبت ليس بمحرك  
 الاضباع حين هو كاتبت واما بعضا كاتبت محرك الاضباع دائما واما الوقتية حين بالضرورة  
 كل قري من نقضها بالتوقيت لا دائما فننقضها هكذا كاتبا لا دائما ما بعضا كاتبت ليس بمحرك  
 العام حين هو قري ما بعضا كاتبت محرك الاضباع دائما واما المنتشرة فكل قري من نقضها بالضرورة  
 وقتا ما لا دائما فننقضها هكذا كاتبا لا دائما ما بعضا كاتبت ليس بمحرك الاضباع دائما واما  
 بعضا كاتبت ليس بمحرك الاضباع دائما واما الوجودية بالضرورة كاتبت لا دائما فننقضها  
 هكذا كاتبا لا دائما ما بعضا كاتبت ليس بمحرك الاضباع دائما واما الوجودية بالضرورة كاتبت لا دائما  
 دائما واما بعضا كاتبت بالضرورة واما الممكنة الخاصة بخلاف كاتبت بالامكان  
 الخاص فننقضها هكذا كاتبا لا دائما ما بعضا كاتبت ليس بمحرك الاضباع دائما واما بعضا كاتبت  
 بالضرورة وقد مر لك وجه تركيبها وما تركبت منها نقا وما ذكرناه من التمثيل  
 انما يجري على الوجه الذي قبله من ان جزئ المركبة متفقان كما واما على انها مختلفان  
 كما سيد كثر في العكس فالنقيضان مختلفان كما ايضا لا يخفى احد ما كذا **قوله**

نقيض



لازمها الا على ما لا يمتنع من انهما قد اتفقا على انهما لا يمتنعان لاننا جازنا انهما  
اذ كانا صدق الكلا صدق الجز كما ترى بامارة وانما كانا اعملا لانه نكذبنا جزئية مع صدقهما  
كما ذكرنا في قولنا **قوله** وتقيض لاعم الى قدر تلك في النسبة الاربع ان تقيضا لاعم اخضع  
من تقيض الاخص وتقيض الاخص من تقيض لاعم ومثل ذلك تمثيله **قوله** من الكليتين  
الاولتين كذا في كثير من النسخ بالتأنيثية اولية وهي الفنية والفصحى **قوله** حل المفهوم  
والمراد الى المفهوم المردود هو منقولة مانعة ظهور مركبة من تقيضي الجزئين بان تحمل المركبة  
الى جزئيه وبوجود تقيضا مما فيرد بينهما ونقال اما هذا التقيض واما ذاك لكان كانت  
المركبة كلية كان هذا كافيا في قد تقيضا كما ترى تمثيله وان كانت جزئية فلا يكفي في تقيضا  
ما ذكرنا المفهوم المردود الى الوجه في تقيضا ان يرد ودين تقيضي الجزئين بالنسبة الى كل فرد فرد  
من افراد الموضوع فيقال كل فرد من افراد الموضوع لا يخلو عن تقيضا لجزئين كما مثله المص وهذا  
الوجه هو اوضحها واقلها ملقة وعليه اقتصر صاحب الشنسية وصاحب التمهيد غير انه  
لا ينبغي ان يبعد ما الكلام فيه وهو ان المركبة تقيضا منفصلة مانعة خلوا من التقيض على هذا  
الوجه ليس بتوضيحية فضلا وانما هو حلية تقيضا **الاول**  
ان من جملة الاحكام اللاحقة للتقاضي التناقض والعكس ونلازم الشرطيات ولما وقع النزاع  
من القضية وانقسامها شرعا لان في حكمها اود كرمها على ذلك الترتيب ووجه الاحتياج  
الى هذه الثلاثة بعد معرفة القضية ان المنطق لما كان المقصود منه كما مر استخراج الطالب  
التصورية والتبصيرية وكان المستدل ربما يمكن الاستدلال بقضية لكن يكن باطل  
تقيضا ونفسيهما التبيين صحتها او كذا ما صدق احد التقيضين كذا لاخر  
او بالاثبات بعكسها او غير من اللوازم اذ كلا صدق للزوم صدق للزوم احتاج الناظر  
الى ما ينافي كل قضية وما يلازمها من عكس ونحو وانما قدم التناقض لتوضيح بعض  
القياسات في العكس والنلازم عليه والتناقض والعكس بايان مما ان من احكامها  
سهل عليه ما يبعد بما لا سيما بابا لتناقضه عليه مدار برهان الخلف وهو عابا استدلال  
العلماء في كل مطالبهم وهو صدق تناقض الكلام اي تخالف **الثاني** انما اقتصر المؤلف  
كثيره على التناقض في القضايا لكونه هو المتعقب في القياسات وغير كثره ون التقيض  
الافريقي وان كان هو الاصل كما مر لك **الثالث** التناظر اربعة تنال التناظر كالبياض  
والسواد وتناظر البياض كالبيرة والبيرة وتناظر القدم والملكة وهو ان يكون احد  
المتناظرين وجوديا والاخر عديا ويكون الوجود هو سلب الطريق الوجودي عما يشانه ان  
يتصرف به كالعدي فانه سلب البصر عما يشانه ان يتصرف به ولذا لا يقال في الجز اعني وتناظر  
التناقض وهذا التناظر بالاجاب والسلب من غير اشتراط سلب الشيء عما يشانه ان يتصرف به  
ولهذا يبارق هذا القسم الدم والملكة **واعلم** ان التناظر في التقيض ذاتي واما  
في الضدين فلان يودي اليه من التقيضين وذلك ان البياض تقيضا لا بياض والسواد اخضع  
منه فكلا وجد السواد وجد البياض وكلا وجد لا بياض كالبياض ولو اجتمع البياض  
والسواد لا يجمع البياض مع لا بياض والسواد مع لا سواد وهو ظاهر **الرابع**

او تقيضي

ما ذكره المص

ما ذكره المص كغيره من الوحدات الثمانية لا تنحصر فيه الوجوه التي تختلف فيها القضايا اختلافا  
يخرجها عن التناقض لكونها تختلف بكثير من المتعلقات كالأحوال والظروف والمفعولات  
كلها ونحو ذلك فتقول مثلا كل انسان ضاحك بالفعل اي عند السج أو كما لا يكونه متجها بعض  
الانسان ليس ضاحك بالفعل اي غير متجيب وزيد كاتب اي بالقلم العربي وزيد ليس بكاتب  
اي بالقلم الهندي وزيد كل اي الخنزير زيد ليس بكل اي الخنزير ذلك مما لا يحصر وان كان  
بعضها راجعا الى ما مر وهذا يعني الشيء في كلام العرب وغيرهم ويثبت باعتبارين ولا  
يحصل فيه تناقض كقول الشاعر خلقوا وما خلقوا المكرمه فكانهم خلقوا وما خلقوا  
رزقوا وما رزقوا سمح بد فكانهم رزقوا وما رزقوا وانما جماع الاتفاق المحقق  
للتناقض هو اتحاد النسبة الحقيقية حتى يرد الاجاب والسلب على شيء واحد من جهة واحدة كما رتب  
اليه القاداري وتأنيوه وبناقل تحقيق هذا المذهب مع اختصاره وليس لاسرنا مختصرا في  
في التناقض بل كل كلام كان في ظاهره متناقضا يصدق وزول تدافعه باصدفه الوجوه سواء  
كان ذلك الاتفاق بالتناقض او بالمعاد لكونه يستلزم التناقض كما مر تنول مثلا زيد ضاحك  
اي يوم الخميس زيد باكل اي يوم السبت وزيد عالم اي بالفقه زيد جاهل اي بالطب فلم يصح الكلام  
الامر هذا الاختلاف المترالي قوله بياض باحدي مقلتيه ويتقي باخري المنايا فهو يقطان هاجع  
كسنا ونحوه المقادير المستلزم للتناقض ولكنه مع اختلافه بالجزء والكل **الخامس**  
لأننا في ايضا اشتراطهم الاتفاق في القوة والفعل كاسرويين اشتراطهم الاختلاف في الضرورة  
والامكان في تناقض الوجوه بان يقال الضرورية بالفعل والملكية بالقوة الجواب ان القوة  
والفعل مشترطين في الوحدات بما الراجح ان الى المحول والضرورة والامكان راجعان الى  
النسبة وايضا ليس لقوة هو الامكان ايدا للتقدم الفرق بينهما في الوجهات شبه علنية  
العلامتين مرزوق من جهة الله **السادس** قد عرفت فيما تشرحه التناقض في الحملات  
وسكت المؤلف عن الشرطية وحكمها ان الشرطية تناقضها شرطية اخرى تخالفها في كليتها  
وحكمها وتوافقها في جسيمها اي لا تقال والانفصال او في نوعها اي اللزوم والامتناع  
والاتفاق فتقيض الكلية الموجبة للزومية جزئية سالبة للزومية وتقيض الكلية  
السالبة للزومية جزئية موجبة للزومية وكذا الاتفاقية وتقيض الكلية الموجبة  
الامتناعية ايضا جزئية سالبة عنادية وهكذا امثالا قولنا كل ما كان انسانا كان حيوانا  
تقيضه قد لا يكون اذا كان انسانا كان حيوانا وقولنا ليس البسة اذا كان انسانا كان  
كان حرا تقيضه قد يكون اذا كان انسانا كان حرا وقولنا اذا ما ان يكون الموجود قدما واما  
ان يكون حاد تقيضه قد لا يكون امان يكون الموجود قدما واما ان يكون حاد تقيضه قدما واما  
ويمكن ادراج الشرطيات في كلام المص عند قوله وان كانت مسورة الى غير انه يفوته شرط  
الاتفاق في الجنس والفرع المذكورين والله اعلم **قوله** يخرج تبدل كل واحد من طرف المنفصلة  
الى خروج المنفصلة عن حد العكس يعني انه لا يلحق بعكسها اذا عكسها المعبر هو الذي يكون  
له تاثير في المعنى لا مجرد اللفظ والمنفصلة لا يورث عكسها شيئا في المعنى وخروج المنفصلة  
كافرة وهو المفرد الجازي على الستة القوم وجوز قطب الدين في شرح الشنسية ان يكون لها  
كما مر

قوله العكس

لا يجرد



عكس وسند كلامه ومواقفه من التسيبفات ان شاء الله تعالى **قوله** ولا يشترط موافقة العكس  
 للأصل في الكذب بل يعيننا العكس لما كان لازما انما العكس صحيح ان يكذب الأصل مع صدق العكس  
 او لا يلزم من كذب المزور الا حصره بل لا يلزم الا على الدليل على انه صدق مع كذب الأصل بخلاف  
 الانسان حيوان في عكس كل حيوان انسان وهو كثر **قوله** وشروطه ان سنا كان محمله لازما  
 مساويا ولا شك انه لو كان مساويا لصدق ما قال **قوله** وباقي القيد حكمها فيما اخرجت وافق  
 يعيننا ما بقي من قيود عكس التقيض المحال وهو قوله مع بقاء الصدق ووزن الكيف لم يعلم حكم  
 ما خرج به من قيود عكس التقيض لموافق فتقول خرج هذا ايضا بقوله مع بقاء الصدق ما لا يبيح  
 معه الصدق أصلا كقولنا في عكس لا شيء من الانسان كحجر كمال ليس بحجر انسان فان الأصل صادق  
 والعكس كاذب وقوله على وجه الزوم خرج به ما بقي معه الصدق لا على وجه الزوم بل انما قولنا  
 في عكس لا شيء من المزور زوج كل ما ليس زوج فرد فهذا المثال لا يتفق صدقه حيث كان الزوج والزوج  
 كالتقيض ولو لم يكونا كذلك لكان لا لاول ولو عكسها جزئية لا طرد الصدق فيها  
**ص** وبطلان العكس ايضا لم **قوله** مشتركة في الاصطلاح يعني واما في اللغة فلا اشتراك اذ هو  
 حقيقة في الصدق وان اطلق على العكس اليه فجاز مرسل ثم صار في الاصطلاح حقيقة عرفية وجاه  
 الاشتراك والعرف **قوله** واجري على هذا في عكس التقيض لم يعني ذلك فتقول ايضا في عكس التقيض  
 الموافق هنا هو قضية تركيب بتبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بتقيض  
 الاخر مع بقاء الصدق والكيف على وجه الزوم وتقول في المحال هو قضية تركيب بتبديل الطرفين  
 الاول من القضية ذات الترتيب الطبيعي بتقيض الثاني والثاني يعني الاول مع بقاء الصدق  
 ووزن الكيف على وجه الزوم **ص** فعكس القضايا الموجبات لم **قوله** اما مطلقا واما من وجه  
 مثال المطلق كل انسان حيوان فلو عكسها كنسبها الى قولك كل حيوان انسان كاذب ومثال  
 الاعم من وجه كل انسان بيض فلو عكسها ايضا الى كل ابيض انسان كان احموي الكذب على  
 ان الاعم من وجه يكذب قية الأصل ايضا لا جزئيا **قوله** لان موضوعها قد يكون في مثاله  
 بعض الحيوان ليس بانسان كما مثل وعكسه كاذب **ص** هذا حكم العكس باعتبار ان الحكم **قوله**  
 وهي انما تكون في الخليات لم يعني ان الجهة لا تقتصر اصطلاحا الا في القضايا الخليات ولا على  
 خلافة الاما تكلفه من رزق وسيا في ذكره في القياس ان شاء الله وكان هذا الكلام من الحكم  
 جواب عن ايراد بر على قوله باعتبار الجهات في الخليات بانه لا حاجة الى التقييد فاجاب  
 بانه وصف كاشف والمعنى **قوله** هو ان لا يقدمين يعني ان قد تبادا لمطقتين ذهبوا الى  
 انعكاس المحكنتين فيمكنه عامة واستدلوا عليه بثلاثة اوجه الاول الخلف فاذا صدق مثلا  
 كل انسان كاتب بالامكان العام او الحاضر فليصدق في عكسه بعض الكاتب انسان بالامكان  
 العام ولا فليصدق تقيضه وهو لا شيء من الكاتب انسان بالضرورة نفيه كبري للأصل  
 هكذا كل انسان كاتب بالامكان العام ولا شيء من الكاتب انسان بالضرورة ينتج لا شيء من الانسان  
 انسان بالامكان العام وانه محال والقياس صحيح بالضرورة في ما قد لا يخلل والقضية الأصل  
 مفروضة الصدق فلا يخلل الا من لا شيء وهي تقيض العكس فالتعكس حق ثانيا في العكس  
 فان اصدق في المثال المذكور كل انسان كاتب بالامكان فليصدق في عكسه بعض الكاتب انسان

بالامكان

بالامكان ولا فليصدق تقيضه وهو لا شيء من الكاتب انسان بالضرورة فيعكس الى لا شيء من  
 الانسان كاتب بالضرورة وهذه مناقبة للأصل المفروض صدقه فتكون هي كاذبة  
 لان ما في الصدق كاذب واذا كذبت كذب معكوسها واذا كذب معكوسها الذي هو تقيض  
 العكس فالعكس صادق **فان قلنا** هذه مناقبة للأصل فليست بتقيضها  
 فمن اين دعيت ان صدق الأصل يستلزم كذب هذه **قلت** لا من رتبة ان صدق الأصل  
 يستلزم كذب عكس تقيض العكس ما ان كان الأصل جزئية فظاهر لان التقيض حينئذ كلية  
 سالبة وعكسه كذلك مناقض للأصل واما ان كان الأصل كلية كمثلنا فقد علمت ان الكليتين  
 ابدا لا يفدقان مثالا اما ان يكذب بامسا واما ان تصدق احدهما او تكذب الاخرى وههنا  
 لم يكذب بالضرورة فالأصل فيبقى لا كذب لثانته ولان الكلية ايضا تستلزم الجزئية التي  
 هي تقيضها لانهما اخص منهما وهذا ظاهرا لثباتها الاقراض ويومان تفرض ذات الموضوع  
 متينا يصدق عليه المحول والعنوان بالفعل وليكن في هذا المثال هو الادري مثلا فيصدق  
 الادري كاتب بالامكان العام الادري انسان بالامكان العام فتنتج بعض الكاتب انسان بالامكان  
 العام وبطلان العكس المطلوب ولما كانت هذه الأوجه غير مستقيمة لا تخلل جميعها اما الخلف  
 والاقراض فلا يمان سببان على انتاج المكنة صغرى في الشكل الاول والثالث وسيا في الثاني  
 انما لا يتنج واما العكس فلا يمان على انعكاس الضرورية كنفسها وسيا في انما لا تنعكس في الصحيح  
 الآدابة ولا تناقض بين ايمه وممكنه والرض الذي ذكره المص يبطل به الجميع الاقراض وغير  
 ولذا اقتصر عليه ونوع المتأخرين انعكاسها اصلا لعدم تفوق دليل على انعكاسها واعلم  
 ان ابطال انعكاسها هذا القيد في الدلائل ما يجري على رأي ابن سينا من ان صدق العنوان  
 بالفعل وياه تتبع المتأخرين ولذا منعوا انعكاسها واما على رأي القاري من ان الصدق  
 هو بالامكان فان انعكاس المحكنتين صحيح لا نتاج المكنة حينئذ وفي الشكل الاول والثالث  
 ولا انعكاس الضرورية كنفسها على هذا الرأي ولعدم النقص بالقرضا المذكور فوضح لك من  
 هذا ان الاختلاف في الحقيقة عند المتقدمين والمتأخرين وانما هو خلاف بين ابي نصراني على  
**قوله** واحدي تقدمية وهي الأصل مبتدأ وخبره مفروضة الصدق وقوله وبطلان الأصل  
 المعكوس اعترض بين المبتدأ والخبر **قوله** لانها اعم منهما لان القاضين اعم من الخاصتين  
 وكل لازم للاعم فهو لازم للاخص ولازم لللازم لا يخرج لك من هذا دليل على انعكاس  
 هذه الست كلها الحينية وهوان الحينية اعم من الست والحينية تنعكس بنفسها  
 حينئذ فاهو اخص منها وهو جميع الست مجيبان تنعكس الى حينية ايضا لان كل لازم  
 للاعم لازم للاخص وبيان انما اعم من الست ان الفرقية القائمة اعم من الست والحينية  
 اعم منها لان الحينية دالة على اتصاف الموضوع بالمحول في بعض اوقات الوصف المتواتر  
 والفرقية الدالة على اتصافه به في جميع اوقات الوصف المتواتر وهو معنى ما دام وكلما  
 ثبت الحكم في الجميع ثبت في البعض من غير عكس كل كما ترى بين الكلية والجزئية فاذا كانت الحينية  
 اعم من الفرقية والفرقية اعم منها في الست فالحينية اعم من بواقي الست وهو ظاهر  
**قوله** فلان البعض من المحول في هذا استدلال على ان الحينية التي تنعكس اليها الحاتان

لان الامر لازم للاخص



تفيد بالادوام وببأنه اذا قلنا بالضرورة او دائما كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً  
لا دائما لزم ان يصدق في عكسه بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع لا دائما لزم  
الحقيقة فلا ذكر في العاشرين واما زيادة الادام ومعناه في الاصل لاشي من الكاتب متحرك الاصابع  
بالاطلاق العام ومعناه في الاصل العكس بعض متحرك الاصابع ليس بجانب بالاطلاق فلا نه  
لزم يصدق الادوام في العكس لصدق تنقيضه وهو كل متحرك الاصابع كاتب دائما فتضاه تارة  
الى الجزا الاول من الاصل هكذا كل متحرك الاصابع كاتب دائما وكل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً  
ليست كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائما ونضاه تارة الى الجزا الثاني من الاصل هكذا  
كل متحرك الاصابع كاتب دائما ولاشي من الكاتب متحرك الاصابع بالاطلاق ليست لاشي من  
متحرك الاصابع متحرك الاصابع بالاطلاق وهذه تستلزم بعض متحرك الاصابع ليس هو  
متحرك الاصابع وهو تنقيض النتيجة الاولى فلو صدق تنقيض العكس اجتمع التنقيضان واذ  
كذب تنقيض العكس لا يودي اليه من التناقض صدق العكس وهو المطلوب هذا اذا كان الاصل  
كلية اما اذا كان جزئية فلا يتم فيها هذا البرهان لان جزا المركب حينئذ جزئيتان والجزئية  
لا تنفع كبرى للمشاكل الاول فلا استدلال حينئذ بالاقتران وهو ان تفرض في المثال المذكور  
مثلا ما وقع عليه المتحرك ويا وقع عليه الكاتب شيئا معينا ولكن هو الانسان فالانسان متحرك  
الاصابع والانسان كاتب وهو ظاهر فبعض متحرك الاصابع كاتب والانسان ايضا ليس كاتب  
بالاطلاق والافليكن كاتبا دائما فيلزم ان يكون متحرك الاصابع دائما لكونه في الاصل انه متحرك  
الاصابع ما دام كاتباً فلو دام كاتباً لكان متحركاً لكنه في الاصل متحرك لا دائما هذا خلف  
فاذا اقتضى ان الانسان متحرك الاصابع وان الانسان ليس بكاتب بالاطلاق انتهى فبعض متحرك  
الاصابع ليس بكاتب بالاطلاق وهو العكس المطلوب من الادوام والى هذا المعنى كله  
اشارة لم يقوله اذ لزم يصح هذا الحكم لوجبه حكم بيقينه **قوله** عكسها حينئذ لادامة  
هذه قضية اخرى لم ينته ذكرها في الوجهات **ح** واما الثانية ان كانت عامة الخ  
**قوله** يحتمل ان يكون المراد الاحتمال الاول هو المتبادر من قوله كنفسها والاولى عند  
ادارة الاحتمال الثاني ان لو قال انكست كذلك ليكون رجوع الاشارة الى ما وصفتها  
به من ثلاثة اشيا اظهر **قوله** في الضرورة اذا كانت سلبية كلية ذكره توضيحا  
والا فهو مستغنى عنه اذا الكلام في استبدال الكلمات وهكذا التقييد فيما ذكره بقدها  
من العرفية العامة والخاصة مستغنى عنه **قوله** وقيل ضرورة دليل من قال  
انها تنفك كنفسها ضرورة انه اذا صدق لاشي من الانسان محج بالضرورة فليصدق  
في عكسه لاشي من الانسان بالضرورة والافليصدق تنقيضه وهو بعض الانسان  
بالا مكان العام واذا صدق هذا التنقيض فاما ان نعكسه الى ما يناقضا لاصل  
المفروض صدقه وهو بعض الانسان محج بالامكان العام واما ناقضا لصادق  
فموجب كاذب واما ان نضمه صوري لاصل القضية هكذا انبض محج الانسان بالامكان العام  
ولاشي من الانسان محج بالضرورة ليستج المحال وهو كليل لاشي عن نفسه اي بعض الانسان  
محج ولاخل الامتنع العكس لنتيجة صورة القياس وفرض الاصل صادق فتنقيض العكس

وي تنقيضه

كذب

كذب فالعكس صدق واعتراض الاول بمنع انعكاس الممكنة كما مر القول فيه والثاني ايضا  
بمنع انتاج الشكل الاول وصفه ممكنة كما ينبغي والاقتران لا يصح ايضا لعدم تحقق فرد  
معي ههنا يصدق عليه المحمول والمعنون وكما لم تتم له هذه الاشياء مع التنقيض  
بالفرض الذي ذكره لم يستغنى كثيرا بانعكاسها الى اعم منها وهذه الدائمة لان ذلك هو  
الحققت فتشكك لادامة دائمة ولا يخفى عليك ايضا ان هذا انما هو على ان صدق المعنون  
بالفعل كما مر والافتقار للضرورة كنفسها غير الاول عليها عما ذكره الجهور وبما تعلم ان  
انعكاس الممكنة يستلزم انعكاس الضرورة كنفسها وانتاج الممكنة صوري في الشكل الاول  
والثالث وفيما نقله المص عز بن سينا من انعكاس الضرورة كنفسها اشكال اومذهبه  
كما مر في المتن باللفظ فقله ههنا بانعكاس الضرورة كنفسها نافية بل هو الجحد  
ان يتقضى انعكاسها كنفسها بذلك الفرض المذكور ولعله ان صح هذا النقل عنه لا يقول  
يصدق المعنون باللفظ في نفس الامر بل يفرض لذهن فقط كما تقدم من كلام بقدر الذين  
ان ذلك مذهبه وحينئذ لا فرق بينه وبين القول بالامكان لا تجري الاعتبار ووليل انعكاس  
الدائمة دائمة انه اذا صدق بالضرورة او دائما لاشي من الانسان محج صدق في عكسه لاشي من  
الانسان دائما واما الا فليصدق تنقيضه وهو بعض الانسان بالاطلاق فتضاه صوري  
للاصل هكذا بعض الانسان بالاطلاق ولاشي من الانسان محج بالضرورة او دائما ليست بعض  
الانسان محج بالضرورة او دائما وانه محال ولاخل الامتنع العكس فتنقيض العكس حتى وانما  
كانت النتيجة في الوجود الموضوع عند تقدير صدق التنقيض وهو قضية بوجبه تنقيض  
وجود موضوعها وعلى الوجود من نفسه باطل واما لو كان مفدو لا استحالة عليه عن نفسه  
كذا قيل وفيه بحث او انعكس التنقيض الى قولنا بعض الانسان محج بالاطلاق وهو يناقضا لاصل  
الصادق واما ناقضا لصادق كاذب **قوله** الثاني ان عكسها معرفة عامة الخ الدليل على  
انعكاس المعرفة والعرفية العامة معرفة عامة ما تقدم من الخلف والعكس فاذا صدق  
بالضرورة او دائما لاشي من الكاتب ساكن الاصابع ما دام كاتباً صدق في عكسه واما لاشي  
من ساكن الاصابع كاتب ما دام ساكن الاصابع والافليصدق تنقيضه وهو بعض ساكن  
الاصابع كاتب حين هو ساكن الاصابع فاما ان نقضه الى الاصل صوري هكذا بعض ساكن الاصابع  
كاتب حين هو ساكن الاصابع ولاشي من الكاتب ساكن الاصابع ما دام كاتباً ليست محال وهو  
بعض ساكن الاصابع ليس هو ساكن الاصابع حين هو ساكن الاصابع ولاخل الامتنع تنقيض  
العكس فالعكس حق واما ان نعكسه الى ما يناقضا لاصل وهو بعض الكاتب ساكن الاصابع  
حين هو كاتب واما ان استدلت على انعكاس المعرفة كنفسها وهو الذي الاول فيه عليك  
ما مر من منع انعكاس الممكنة وشيها في ههنا الخلف لان المشروطة اذا انعكست  
كنفسها كانت تنقيض عكسها ممكنة حينئذ وحاصلة ان البحث في المشروطة العامة  
مشك في الضرورة المتعلقة **قوله** تنفكسان كما متيها الخ يعني ان المشروطة والعرفية  
الخاصة تنفكسان معرفة عامة كما متيها لاشي من الكاتب ساكن الاصابع ما دام كاتباً  
في البعض فاذا صدق بالضرورة او دائما لاشي من الكاتب ساكن الاصابع ما دام كاتباً





لأدائما ومعتق لا دائما كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام لزمن ان يصدق في عكسه  
دائما لا شيء من ساكن الاصابع كاتب ما دام ساكن الاصابع لا دائما في البعض مالزوم العرفية  
العام في العكس فلزومها لعمامة ما تم من الاستدلال وكل لازم للام لازم للاخص  
وامالزوم لا دائما في البعض ومعناه في المثال المذكور بعض ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق  
العام قلانه لو لم يصدق لصدق نقيضه اي لا شيء من ساكن الاصابع كاتب دائما وينعكس  
الي لا شيء من الكاتب ساكن الاصابع دائما وقد كان في المختل بقيد لا دائما هذا خلف واما عدم  
لزوم لا دوام في الكل قلانه في الاصل كلمة موجبة مطلقة عامة كما قد تناهت وهي لا تنعكس  
الاجزائية موجبة بحجة الاطلاق كما مر ولا يصدق كل شيء من الكاتب ساكن ما دام كاتب  
لا دائما مع كذب لا شيء من الساكن كاتب ما دام ساكن لا دائما في الكل لان معناه كل ساكن كاتب  
بالاطلاق وهو كاذب لصدق نقيضه وهو بعض الساكن ليس بكاتب دائما كالارض مثلا **قوله**  
الي كل فرد من افراد الموضوع هذا هو الموافق لما تقدم من قولنا كل مركبة فيها موجبتان منفقتان  
في انك مختلفتان في الكيف حتى ان المشروطة الخاصة الكلية السالبة مثلا مركبة من مشروطة عامة  
كلمة سالبة ومن مطلقة عامة كلية موجبة وكذا العرفية الخاصة وقد مر بيان ذلك واما  
على الراي الاخر فالمركبة فيها موجبتان مختلفتان كفا وكما حتى تكون المشروطة الخاصة الكلية  
اقتتال مركبة من عامتها الكلية السالبة ومن مطلقة عامة جزئية موجبة وعلى هذا القياس  
ولا شك ان السالبة على هذا اذ تركبت من عامتها السالبة الكلية ومن مطلقة جزئية موجبة  
وانعكست الي عامتها السالبة الكلية والى مطلقة جزئية موجبة وهو معنى لا دائما في البعض  
قد انعكست كنفسها اذ الاصل كلية وجزئية والعكس كذلك واما على الراي الثاني فانه تنعكس  
كنفسها اذ الاصل من ذلك كلتيان والعكس كلية وجزئية وهو ظاهر **قوله** والام تنعكس  
اصلا الخ ينبغي ان تحفظ في هذا المقام قواعد ذكرت في القن منها كل لازم للام لازم للاخص  
لان الام لازم للاخص ولازم لا زوم لا زوم ولا شك ان العكس لازم لا زوم لا زوم فكل ما انعكس  
اليه الام ينعكس اليه الاخص اليه اشار المر بقوله لان العكس لازم للاصل فلو انعكس  
الاعم لشي آخر ومنها عكس هذه القاعدة يعكس لنقيضه الواقع وهو كل ما لم ينعكس اليه  
الاخص لا ينعكس اليه الا اعم ولو انعكس اليه الا اعم لا انعكس اليه الاخص المقص له والله اشار  
ايضا بقوله لان كل ما لا ينعكس اليه الاخص الخ ومنها ان القضييتين المتناقضتين في الطرفين  
والجملتين المختلفتين في الحكم الكلية منها اخص من الجزئية اعم من صدق الكلية صدق الجزئية  
من غير عكس كلي الا ترى انه يصدق بعض الحيوان انسان ولا يصدق كل حيوان انسان ومنها  
ان النقص بالمواد دليل عدم انعكاس فمقتضى وجد مادة صدقت فيها قضية ولم يصدق  
عكسها ان لم يكن ذلك ليس عكس تلك القضية والام تختلف عنها في شي من المواد لا استحالة  
تختلف لا لزوم ولا ضرورة وكذا يكتفون بشال واحد في النقص لان معناه هذا العكس غير لازم  
ويكفي في عدم لزومه ان يحتل في جزئية بخلاف تبين الانعكاس فانه لا يكفي فيه بصحة العكس  
في مثال لا بد فيه من برهان كلي لان انعكاس القضية هو ان يلزمها اخص قضية تحصل  
من التبديل فاحتيج الي اقامة برهان منطبق على جميع المواد **قوله** لا شيء من القمر لا يخسف

وقد

وقد لا ترى هذه القضية مادة اذ القمر لا يخسف وقت التربع او الثلث لا خرافه  
عن تجاه الشمس وجيلولة الارض بينه وبينها الذي هو محل الخسوف على ما يزعمون وعكسها  
كذب باع حجة واعلم بالجزئية المكتبة العامة لان الساكن العام اعم الجليات والجزئية اعم من  
الكليات فاذا كذب عكس هذه القضية الجزئية المكتبة العامة وهي بعض المتخسف ليس بقمر  
بالساكن العام لصدق نقيضه وهو كل متخسف قريبا لقمر في الزمر كذب ساكن القضايا في  
عكسها الاستلزام كذب الام كذب لاخص فاما في الانعكس لان النقص بشال واحد دليل عدم  
الانعكاس كما قد مره انما **قوله** واما سवाल جزئية المستلزم اعم الخ يعني ان الدوام ايضا  
لا تنعكس اذ كانت جزئيات لانها وان كانت عامة بحسب لازمة غير عامة بحسب افراد والدليل  
على ذلك ان اخصها وهو الضرورية لا تنعكس فيما يترك ذلك لان كل ما يلزم الاخص لا يلزم الا اعم  
ودليل عدم انعكاسها انه يصدق بعض الحيوان ليس انسانا بالضرورة ولا يصدق بعض الانسان  
ليس بحيوان باع حجة كاليه اشار المر بقوله لحوار ان يكون الموضوع فيها اعم **قوله** اذ اصدق  
بعض ليس هو **قوله** الخ مثاله في المواد ان تقول مجاريا الكلام المهم توضيحا له اذ اصدق بعض  
الكاتب ليس هو ساكن الاصابع ما دام كاتب لا دائما في هذه القضية يقولنا لا دائما هو كمن شئت  
المحول الذي هو الساكن للموضوع الذي هو الكاتب بالفعل وهو معنى المطلقة العامة المقومة  
من هذا المقيد وهو بعض الكاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام والحكم الايجابي يقتضي وجود  
الموضوع على ما مر وهو ما صدق عليه الكاتب في هذا المثال من افراد كزيد وعمر ويحتمل فاذ  
الكاتب في موضوع عنده القضية له افراد موجودة وهي افراد الانسان وتحدثت القضية  
على بعض تلك الافراد كزيد مثلا هذه الحكم اي الكتابة والسكون ويحتمل السكون وعدمه فيكون هذا  
البعض من افراد الساكن ومن افراد الكاتب اذ قد صدق عليه بالفعل ما صدق الكاتب ففي صدق  
هذه القضية عنوانا واما صدق الساكن ففي القضية الثانية المفهومة من القيد محولا عن عامتها  
يتعاقبان عليه اي على هذا البعض حكم القضية فانه ينسلب عنه الساكن ما دام متصفا بالكاتب  
فما اذا ينسلب عنه الكاتب ما دام متصفا بالساكن فقد صدق اذ البعض لساكن ليس بكاتب  
ما دام ساكنا ينسلب الكتابة لا يدوم له لكونه عنوانا عليه في صدق القضية بحسب ان يصدق عليه  
بالفعل على راي الشيخ وتبايعه فاذا يصدق بعض الساكن ليس هو كاتب ما دام كاتبا لا دائما ومعنى  
لا دائما بعض الساكن كاتب بالاطلاق وهو عكس بعض الكاتب ساكن بالاطلاق الذي هو معنى المقيد  
في الاصل وان شينا قلنا في زيد المفروض مثلا زيد ساكن الاصابع بدليل الادوام الاصل زيد ليس  
بكاتب ما دام ساكن الاصابع لدلالة اللادوام على مفارقة الكاتب ولا منافاة بينهما في شئ  
بعض ساكن الاصابع ليس بكاتب ما دام ساكن الاصابع وهو صدق انعكس المدعي ثم تقول في  
الاستدلال على لا دوام العكس زيد ساكن الاصابع كما مر زيد كاتب بالاطلاق لصدقه عليه  
في الاصل غير اننا بالفعل في شئ بعض ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق وهو معنى اللادوام وايضا  
لو لم يصدق بعض ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق لصدق نقيضه وهو لا شيء من ساكن الاصابع  
كاتب دائما وينعكس الي لا شيء من الكاتب ساكن الاصابع دائما وقد كان في الاصل لا دائما هذا خلف  
**ص** وحكم الموجبة في عكس النقيض الخ **قوله** فتعكس في عكس النقيض اذ كانت اخذ في



المتشابهة واما تقدم ان الست هي الدائمات والوصيات الاربع هي المشروطتان والمعرفيتان  
وسيد كوالهم قريانا في عكسها من المذهب فان عكسها كعكسها فمثلا الدائمات بالضرورة  
او دائما كل انسان حيوان بالضرورة او دائما كل حيوان لا انسان وبالمخالف  
لا شيء من لا حيوان انسان ومثال المعرفة دائما كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب عكسها بالواقع  
دائما كل لا متحرك الاصابع لا كاتب مادام لا متحرك الاصابع وبالمخالف لا شيء من لا متحرك الاصابع  
كاتب مادام لا متحرك الاصابع والمشرطة العامة هذه بينهما بقيد الضرورة وكذا الخاصتان  
مثلها بزيادة لادايما هذان عكسهما كعكسها واما على الذي الصحيح فنعكس بالمخالف فقط  
نعكس الدائمات واما والوصيات الاربع فنعكس بعرفية عامة بقيد اللاد واما الجزية والخاصة  
**قوله** واللام تنعكس صلاحا يعني ان الموجه ان لم تكن من الست الدوام والكليات لم تنعكس كما مر  
في الشالبة في المستوى وذلك بان تكون من غير الدوام كلية وجزئية او تكون من الدوام جزئية  
اما غير الدوام وهو الوقتان والوجودتان والمكانان والطلقة العامة فبديل عدم  
انعكاسها ان اخصها وهو الوقتية لا تنعكس لصدق قولنا بالضرورة كل قمر يولس ينحسد  
وقت التربع لا دايما مع كذب قولنا ليس بعض النخسف بقمر بالاسكان العام واذ كذب  
جزئية الممكنة التي هي اعم القضايا في العكس كذب سائرهما كما مر واذ المتعكس الوقتية التي  
هي اخص لم ينعكس سائرهما لان ما لا ينعكس اليه لا يحد لا ينعكس اليه لانه واما الست الجزئية  
فاخصها وهو الضرورية المطلقة لا ينعكس لصدق قولنا بالضرورة بعض الحيوان هو ليس  
بالانسان مع كذب قولنا ليس بعض الانسان حيوان بالامكان العام فبقي كذلك لا ينعكس كما تقدم  
وهذا استدلال على عدم انعكاسها بالمخالف واذ المتعكس به فان لا تنعكس بالموافق احري  
لعدم لقوصه لاقتلاله في غيرها فكيف بها وهذا كله في غير الجزئيتين الخاصتين واما هـ  
فينعكس كما استدركه ان شئت الله تعالى **قوله** عامتين لا كالعكسها الخ يعني ان الضرورة  
تحد من المشرطة فتعكس هي والعرفية عرفية عامة وانما لم تنعكس الضرورية والمشرطة  
كتسبها للنفق في المواد اذ يصدق مثلا في ذلك الفرق من زيد لم يركب قط الحار وانما ركب الفرس  
كل مركوب زيد ففرس بالضرورة ويكذب بالمخالف لا شيء من لا فرس مركوب زيد بالضرورة اذ بعض  
لا فرس ليس هو لا مركوب زيد بالاسكان ويكذب بالموافق ايضا كل لا فرس لا مركوب زيد بالضرورة  
اذ بعض لا فرس ليس هو لا مركوب زيد بالامكان ويصدق في ذلك ايضا الفرق كل مركوب زيد  
بالضرورة فرس مادام مركوب زيد ويكذب بالمخالف لا شيء من لا فرس مركوب زيد بالضرورة مادام  
لا فرسا بالموافق كل لا فرس لا مركوب زيد بالضرورة مادام لا فرسا **قوله** فنعكس جزئية بجهة  
الاطلاق انما لم تنعكس كلية لصدق قولنا لا شيء من الانسان يحجر مع كذب لا شيء من غير الحيز انسان  
او كل ليس يحجر انسان **قوله** الكشي لا دري في مناسبت وفي القاموس الكشي يقع الناف قرية  
بحر جان ولعلها اليها نسب **قوله** اذ اصدق في الدائمة كل **ج** الخ مثاله من الموان تقول  
بحاريا كلام المصنوع انما اصدق مثلا كل انسان حيوان دائما لزم عكس تنعكسها بالموافق  
ويؤكد ما ليس حيوان هو ليس انسان دائما وانما جعلنا العكس بوجوبه مدولة اذ ذلك  
يوافق الاصل في ليد لا يجاب ويؤيد فيه بتقيضا لموضوع ولولم يصدق هذا العكس لصدق

تقيضه

تقيضه وهو بعض ما ليس حيوان ليس هو ليس انسان بالاطلاق وفي بعض الشخ ولا لصدق  
باللام وهو كذا من توهم الاول او هو تصحيح قالوا اذا كان بعض ما ليس حيوان ليس  
هو ليس انسان الزمان يكون انسانا لان سلب السلب يجب على السلب عنه ليس ما انسان  
وجبان يثبت له انسان لا استحالته سلبه لتقيضين عن شيء واحد فقد صدق اذ بعض ما ليس  
بحيوان انسان فاما ان نعكسه بالمستوي الى قولنا بعض الانسان هو ليس هو حيوان وهذا  
تنا في اصل القضية اي لا يصدق ان مفا والاصل مفروض صدقه هذه كاذبة فتعكسها الذي  
هو تقيض العكس كذلك لو جوب كذب للزوم عنه كذا للزوم فالعكس حق وانما ان تقول اذ تبين  
صدق بعض الانسان هو ليس حيوان لزم صدق ما هو اعم منه وهو الشالبة المحصلة اي بعض الانسان  
ليس هو حيوان لا استلزام صدق الاخص صدق اعم كما مر في لوح القضايا وقولنا بعض الانسان  
ليس هو حيوان تقيضا لاصل المفروض صدقه فيكون هذا كذا واذا كذب هذا كذا بطل رومه  
واذا كذب كذب معكوسه لانه هو تقيض العكس فتكون العكس حقا وانما قال المص قالوا  
تبرأ من هذا القول لما يرد عليه وفي كلامه بعض لعل لان قوله واما ان تقول لظاهر  
انه مقطوف على قوله فاما ان نعكس فانهما مرتبان معا على التقيض وليس يحكي اذ الاول  
هو المرتبة على التقيض والشالبي على عكسه كما لا يخفى في بيان المقصود ظاهر **قوله** واما المعرفة  
العامة الخ مثاله من المواد ان تقول ايضا اصدق في المعرفة العامة كل كاتب متحرك الاصابع مادام  
كاتب العكس في الموافق الى قولنا كل ما ليس متحرك الاصابع هو ليس كاتب مادام لا متحرك  
الاصابع ولولم يصدق هذا العكس ايضا لصدق تقيضه وهو بعض ما ليس متحرك الاصابع ليس  
هو ليس كاتب حتى هو لا متحرك الاصابع قالوا ايضا مثل قولهم في الدائمة الشالبة وعرفية  
ايضا تقريرا واذ كان ليس هو ليس كاتب لزمان يكون كاتبا فاذا بعض ما ليس متحرك الاصابع  
كاتب حتى هو ليس متحرك الاصابع فاما ان نعكس هذه الجزئية صغرى الى اصل القضية كبرى  
هكذا بعض ما ليس متحرك الاصابع كاتب حتى هو ليس متحرك الاصابع وكل كاتب متحرك  
الاصابع مادام كاتب لا يتنج بعض ما ليس متحرك الاصابع متحرك الاصابع حتى هو ليس متحرك  
الاصابع وهذه الشخ بالطلقة لسلبها الشيء من نفسه ولا دخل لها الا بما يشرحه تقيض  
العكس فالنقيض باطل لطلان لازم معا للعكس حق وانما ان نعكسه الى قولنا بعض الكاتب  
هو ليس متحرك الاصابع حتى هو كاتب وهذه تعا نفا لاصل صدق او ما غا اذ الصادق كاذب  
ولذلك ان تقول ثنائيا اصدق تقيضا لكاتب هو ليس متحرك الاصابع حتى هو كاتب لزم  
صدق ما هو اعم منه وهو بعض الكاتب ليس هو متحرك الاصابع حتى هو كاتب وهذه تعا نفا  
الاصل ولا يخفى عليك ايضا اجر آية هذه المواد على الحرف فيما ذكر المص من الاعتراض **قوله**  
كل ما هو في عالم فهو موجود دائما وذلك ان تقول في هذا المثال شيء لانه ان اريد بالعام  
الموجود سوى الله تعالى وصفاة فالشالبي في نفسه كاذب لان غير العالم منه ما هو موجود  
وان اريد به كل ما سوى الله وصفاته موجودا كانا ومنه وما فالعكس صادق بتقيضه  
معا وقولنا ايضا ما اذ انت ذاته موجودة عبارة كاتري **قوله** في المخالف اصدق  
قولنا كل **ج** مثاله من المواد ان تقول اذ اصدق كل انسان حيوان دائما اصدق في عكسه

ج



لا ينبغي من غير الحيوان انسان دائما والا فلا يصدق تنقيضه وهو بعض غير الحيوان انسان بالاطلاق  
تتضمن في الأصل القضية هكذا بعض غير الحيوان انسان بالاطلاق وكل انسان حيوان دائما  
ليست بعض غير الحيوان حيوان دائما وهو باطل ولا يخلل الا من تنقيض العكس فالعكس حق  
**قوله** الاول الجمل انما تنكسان في عكس النقيض كانهما في هذا القول الاول لا يخالف  
الثاني الا في الضرورة من لا يتخذ من المشروطة وهو متحققا نفسا او اما كون اللادوام  
يرجع الى البعض فالقولان فيه سواء الا اذا صدق بالضرورة او دائما كما كتبته تحريك الاصابع  
ما دام كاتبها لا يصدق كل لا يتحرك الاصابع لا كما كتبنا ما دام لا يتحرك الاصابع لا دائما في البعض  
في الواقع يصدق لا شيء من لا يتحرك الاصابع كاتب ما دام لا يتحرك الاصابع لا دائما في البعض في  
المجال اما الصدور من انما في العامين والاداميا ومعناه في الواقع ليس بعض لا يتحرك  
الاصابع لا كاتب بالاطلاق ولا يصدق لولم يصدق لصدق تنقيضه وهو كل لا يتحرك الاصابع لا كاتب  
دائما وينكس بالواقع في كل كاتب يتحرك الاصابع دائما وقد كان في الاصل لاداميا هذا خلاف  
ومعناه في المجال بعض لا يتحرك الاصابع كاتب بالاطلاق فلم يصدق صدق تنقيضه وهو  
لا شيء من لا يتحرك الاصابع كاتب دائما وينكس الى لا شيء من الكاتب بلا يتحرك الاصابع دائما كما  
ويستلزم كل كاتب يتحرك الاصابع دائما الوجود الموضوع بالادوام وهذا تنا في الاصل وانما  
لم يصدق لادوام الكل لصدق كل كاتب يتحرك الاصابع ما دام كاتبها لا دائما في الكل مع كنه ب كل  
كاتب لا يتحرك لاداميا في الكل اي لا شيء من لا كاتب لا يتحرك بالاطلاق لصدق تنقيضه وهو بعض  
لا كاتب لا يتحرك دائما كما لا يصدق ولا شيء من لا كاتب يتحرك ما دام كاتبها لا دائما في الكل اي لا كاتب  
يتحرك بالاطلاق لصدق تنقيضه وهو ليس بعض لا كاتب يتحرك دائما كما لا يصدق **قوله** الذي  
جعل عنوانها تنقيض الجمل يعني اننا اذا قلنا في الخاصة كل كاتب يتحرك الاصابع ما دام كاتبها  
لا دائما قلنا في العكس كل ما ليس يتحرك الاصابع هو ليس كاتب ما دام لا يتحرك الاصابع فنقولنا  
في العكس ما ليس يتحرك الاصابع هو تنقيض الجمل وهو الجمل عنوانا في موضع قضية  
العكس فاذا قلنا لولم يصدق هذا العكس لصدق تنقيضه هو بعض ما ليس يتحرك الاصابع  
ليس هو ليس كاتب حين هو لا يتحرك الاصابع فالوضع في هذه المسألة المقيدة  
التي هي تنقيض العكس هو قولنا ما ليس يتحرك الاصابع وهو موجود لان موضوع القضية  
التي تطلب عكسها وهي قولنا كل كاتب يتحرك الاصابع الموجود لا يما بوجبه وقد سلبنا  
متحرك الاصابع من ذلك الموضوع الذي هو الكاتب كقولنا في ثبوت متحرك الاصابع انه ليس  
بدايم وذلك في القضية الثانية المفهومة من قيد لادوام الاصل وهي قولنا لا شيء من الكاتب  
يتحرك الاصابع بالاطلاق كما عرفت معنى الدوامية العرفية الخاصة فيصدق ايضا على افراد  
الكاتب الذي هو الموضوع انه ليس متحرك الاصابع ولا شك ان افراد الكاتب موجودة اذ هو  
عنوان في القضية الموجبة الاصل فكذلك افراد ما ليس يتحرك الاصابع الذي هو عنوان في المسألة  
المعدولة التي هي تنقيض العكس تكون موجودة اذ هي بعض افراد الكاتب الموجودة فاذا وجدت  
افراد هذه المسألة المعدولة تساوت هي والوجبة المحصلة بمعنى انه كلما ثبتت احداهما  
صدقنا الاخرى فحينئذ اذا صدق في تنقيض العكس المذكور بعض ما ليس يتحرك الاصابع

ليس

ليس هو ليس كاتب حين هو ليس متحرك الاصابع صدق بعض ما ليس يتحرك الاصابع كاتب حين هو  
ليس متحرك الاصابع لاستلزام صدق الاول صدق الثانية عند وجود الموضوع واذا صدقت  
هذه الثانية تنكسانها وضماها الى مقدمة الاصل على ما شرهتم اليه بل لا دخل يرد عليه  
والدخل لغيره ما هو كمن فساد في عقل او جسم واليب وكله العنيتين هنا صاحب  
**تنبيهات الاول** العكس لغيره اذ اخر الشيء الى اوله وقلنا الكلام ونحو  
واما اصطلاحا فتدبروا في الاشعارات بقوله جعل الجمل موضوعا والموضوع محمولا  
مع حفظ الكيفية وبقا الصدق واعتبره الامام بانه غير منكس لخرج الشرطيات اذ لا موضوع  
له ولا محمول وقدره له خول العكسات لا تنافية اذ لم يقيد بقا الصدق بالضرورة قال الامام  
ولو اردنا ان يتناول الحليات والشرطيات لقلنا فيه جعل المحكوم به محمولا عليه والمحكوم عليه  
محكوما به واعتبره المتأخر بانه غير منكس لخرج الحليات وذلك لان المحكوم عليه  
في الحليات هو صادق عليها لغنوان وليس بصدق عليه العنوان وهو الذي يجعل محكوما به بانفس  
العنوان وكذا المحكوم به هو مفهوم المحمول وليس هو الذي يجعل موضوعا بل الصدوق فقد  
حافظ على دخول الشرطيات داخل الحليات قال لم يفسد المقصود لانه لا امام ايضا لعدم  
تقييده بالضرورة كما يشاهد في ذلك المتأخر من التغيير كما لا يخفى بل كما تبي بالبرهان  
كالوحي ولكن تعريف الوحي وكذا الكاتب يرد عليه وهو المنفصلات لعدم التقييد به لك  
الترتيب الطبيعي ودخول التعاقبات لعدم التقييد بالضرورة والمهم رغبة الله تعالى استكمل  
هذه القيود كلها فاستقام حده الثاني ليس مرادهم جعل الخبر الاول ثانيا والثاني اولا  
الجمل الحقيقي بل الذي و ذلك لان الموضوع في الحقيقة في حق قولنا كل انسان حيوان  
هو ما صدق عليه الانسان وليس ذلك هو الجمل محمول على كونه قولنا في العكس بعضا ليس  
انسان بل مفهوم الانسان فقط وكذا المحمول اولا في المثال هو مفهوم الحيوان فقط  
اي الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة وليس ذلك هو الجمل محمول في العكس موضوعا  
بل ما صدق عليه كما تقدم في شرح القضية تحتفه فغنى قولهم جعل الاول ثانيا والثاني  
اولا انهما مرتبتين مرتبة الوضع او المقدمة ومرتبة الجمل والتلو الاول متقدمة  
طبعا على الثانية فاذما عكسنا القضية جعلنا لفظ الاول في الثانية وجعلنا لفظ الثانية في الاول  
وكل لفظا مرتبة اعطى اعتبارا وانما اعتباره السابق لبقائه في التي نقل عنها البيطاه الذي  
نقل اليه فانهم اذا حققوا ان العكس هو في اللفاظ والمرتبة باقية كما لم يرد عليك انه اذا كان  
الجمل المذكور هو اللفظ لا الحقيقي فلم نعم انكاس الشرطية المنفصلة مع امكان تبديل اللفاظ  
فيها و ذلك لانه وان كان المقتر هو اللفاظ لا تنقسم من حيث هي لفظ فقط بل لفظ ذات ثمرات  
فالغير هو عكس يكون له ثمرات المعنى اذ هم القوم غالبا في اتباع العقولات لا اللفوظات  
ولارب ان في الترتيب الطبيعي اذا عكسك بوقع فيها العكس تغييرا في اللفظ المنفصلة  
ولما اورد على القطر لشمرازي في هذا السؤال اجاب باننا لا نسلم ان المنفصلة لا تنكس في القوم  
من قولنا انما يكون البعد و جاءوا ان يكون في ذلك الحكم على زوجية العدد ونحوها بانه  
الفردي ومن قولنا انما يكون العدد فردا او زوجا الحكم على فردية العدد بمعناه الزوجية



ولا شك ان المفهوم من معاندة هذا لذلك غير المفهوم من معاندة ذلك هذا فيكون الفصل ايضا  
عكس مقابلهما في المفهوم الا انهما لم يكن فيه فائدة لم يعتبروه وكانهم ما عاينوا بل انهم لم يفتكروا  
الا في التبعي واعترضه السعد لتقاربا في بلان كان من تقسيم المفصلة المذكورة بالتقارر منوع  
قال لان الحكم فيها انما هو بالعماديين هذا زوج وهذا فرد على ما يشهد به تفسير المفصلة وتحقق  
مفهومها التبعي اعترضه ظاهر وانما جواب السؤال هو ما حققناه او لا به اجاب السعد رجه الله  
**الثالث** ما ذكره المص من قسام العكس ليس هو اصطلاح جميع الناطقة وانما هو طريقة لبعض  
التأخرين واما الاقدمون فليس عندهم الا قسمان العكس المستوي كما ذكر المص وعكس التقصيص  
وقصره بما قصر به الواقف لم يكن عندهم المحال والاراي المحققون من التأخرين ان الواقف غير  
منسقطا على فيما مر من اختلافه حيث ادى الى تحاملهم على استلزام السالبة للمدولة الوجبة  
المحتملة استخرجوا عكس التقصيص المحال لا بقضاطه وسلامته من هذا الاراد فبعضهم ضم المحال  
الى السالبة فقلت التسمية وبعضهم اقتصر على المحال لا بقضاطه مع المستوى كالكاظمي في التسمية  
كذا ذكرنا من مرزوق واما الخوحي فكلما مضطرب فصدركلامه يقتضي انه اقتصر على الواقف كالاقدامين  
وانه كلامه يقتضي انه اقتصر على المحال كبقية التأخرين والمولف رجه الله تعالى وهذه الحدود وحدها  
**الرابع** قالوا سمي الواقف موافقا لواقفة اصله في الكيفية والمحال مخالفا لخالف اصله  
فان في المستوى ايضا مخالفا لخالف اصله في الكمية فلم يسم مخالفا قلنا القدم  
لنوع تلك المخالفة فيه كالمزوم في التقصيص والاجر في التسمية ايضا **الخامس** حكم المتصلة في العكس  
السوي وعكس التقصيص حكم الحلية والافرق بينهما في جميع ما يوافق فيه العكس اصله ويخالفه من كمية  
او كيفية ولا تخالفا لهما الا في ان الجملة يتكون فيها الجهة والمصلة لا وعلى هذا منه المص بقوله واما حكمه  
باعتبار الجهة في الجملات فاقم انهما سويان في جهة يستويان في جهة ذلك **السادس**  
فهم من قول المص وكل الوجبة في عكس التقصيص موافقة والمخالفة السالبة في العكس المستوي  
ان عكس التقصيص مخالفا للعكس المستوي فيما مر كله من ثبوت العكس وكيفية بعد ثبوته وانه على  
العكس منه حتما ان الوجبة الكلية تنعكس بالتقصيص كقوة الجزئية الموجبة لا عكس لها اصلا  
والعكس البتة كلية وجزئية تنعكس جزئية وما سوي لست ادوام من الوجبات لا تنعكس اصلا  
المخبر للذين لا يحاكم **السابع** قدم المص حكم الوجبات في العكس لان الايجاب  
من جهة هو اشرف من السلب والافق الموجبات اكثر انعكاسا بالمستوي من السوال وجرت  
عادة اكثر المصنفين بتقديم حكم السوال نظر الى توقف بعض البيانات في عكس الوجبات  
عليه ولا ينبغي ان يعكس عليها والكل وان كان سلبا اشرف من الجزئي مطلقا لان قضاطه واقبيته  
في العلوم وهذا مقابل بان الوجبات ايضا تنعكس كلية في عكس التقصيص بجمعية والاشرف في هذا قريب  
**الثامن** جرت عادة القوم ان يبينوا هذه العكس ثلاثة طرق  
الاول الخلف وهو تقصيص العكس الى اصل لنتج محالا فادعوا من هذا الاصل وضع الفاصل صورة  
انحصر الخلف في تقصيص العكس فالعكس جزائي العكس هو ان يعكس تقصيص العكس الى ما ينافق  
الاصل وما يصادف وما نأخذ الاصل وصادف كاذب يكون العكس حقا الثالث لا قراض  
وهو ان يفرض ذات الموضوع شيئا بعينا ويحل عليه وصف الجول والموضوع لينتج ان بعض



وهو

ما يتصف

ما يتصف بالخمول هو متصف بالموضوع ولا حاجة الى تبين هذه الطرق بالتمثيل لتقدم استعلاها  
كلها غير مبالغة فراجع واعلم ان دليل الخلف والعكس بحر كان في الموجبات والسوال واما  
الاقتراض فهو متوقف على وجود الموضوع فلا يجري لزوما الا في الموجبات والسوال المركبة هكذا  
يطلقون وقد علمنا ان من الموجبات ايضا ما لم يوجد موضوعها اذا كان المحول من اعداديا فلا  
يجري الا في ارضية غيراته لا يستلزم وقوله لا يجري الا في الموجبات ان كل موجبة يجري فيها  
كما لا يخفى فان قلت اذا كانت الموجبات لا تستقر في الاقتراض كما ذكرت والسوال  
ايضا يدخلها عند وجود موضوعها فاقول تخصيص الاقتراض بالموجبات وهل لا قبل انه  
لا يجري الا عند وجود الموضوع على الاطلاق حتى يقع الحكم بالموجبات والسوال قلنا يكفي  
في استدلال تخصيصه بانه جاز لزوما في الموجبات من حيث الجملة وان لم يستقر فيما لا يثبت  
فيها من محولات وجودية ولا يتصف بها الا الموجبات واما السوال غير المركبة فليس  
بلازم فيها البتة لعدم استلزام شي منها وجود الموضوع واما انه قد يكون فيها اذا وجد  
الموضوع فقلية نبهنا ولا يقولنا لا يجري لزوما الا في كذا على ان تقتضيه بوجود الموضوع  
رد الى جملة ادوار وجود الموضوع وعدمه غير منسقط بخلاف الايجاب والسلب والتحقق  
انتقال لا يجري لزوما الا في الموجبات او السوال المركبات بشرط ان تكون الجميع فعلية ويكون  
محوله وجوديا لان المكات ايضا لا يجري فيها ويسمي لاقتراض بها ان استقامت وغيره يسمى  
خلفا وزاد بعضهم ذلك للاحتمال لعل المناقاة وهو ان تقول مثلا اذا صدق لاشي من الاشياء  
بفرض حصلت المناقاة بين الانسان والفرس والمناقاة معا علة من الجانبين فاذا صدق  
لاشي من الفرس انسان وهذا محقق بالسوال مقابل الاقتراض هذه دالة الانعكاس واما  
دليل عدم الانعكاس فالمحقق كافي وقد قدناه قبل **التاسع** الخلف المذكور  
يقع ان يقال ينتج المخالفة اما الضم فهو من الكذب لانه ما ينتج واما التفرع فهو الخلف  
الذي هو الورد اما لانه ما ينبغي خلف لما فيه من المحال والكذب واما لانك تترك محتمل  
خلق ظهر كونه في جهة فخصك فتبطل بان تاتي بمقدمة من مقدمات الخصم وتضيف  
اليها مقدمة صادقة لنتج المحال فتقول الخلل اما ان يكون من صورة الدليل ومن  
مادته باطل ان يكون من صورته اذ هو من الضرر والمنتجة المستوفية للشرط فلا العفة  
فتعين ان يكون من احدى متدتمتية وهي مادة وكل ما سوي مقدمة الخصم صادق فاختص  
الخلل في مقدمة الخصم **الحكاية** قيدا للمص ما ينعكس من الموجبات بالتقصيص  
بان يكون كلية تنبئها على ان الجزئية منها لا عكس لها كما ذكرناه قبل وبعدها انه ان  
اخترناه وادام وهي الضرر دية المطلقة واخص غيرها وهي الوقتية لا ينعكس لصدق  
قولنا في الاول في بعض الحيوانات هو ليس بانسان بالضرورة مع كذب بعض الانسان  
هو ليس بجوان في الواقع وليس بعض الانسان بجوان في المحال وفي الثانية  
بعض القهر وليس بخمس بالتوقيت مع كون بعض المنخسف هو ليس بقهر بالامكان  
في الواقع وليس بعض المنخسف بقهر في المحال وقد تقدم بقدر هذا ويجب استثناء  
الجزئيتين الخاضعين ايضا فقد قار البرهان على انعكاسها عرفية خاصة كما مر



المتشبه عليه مثلا أو اصدق بالضرورة أو دائما أيضا الكاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبها أو دائما  
 فليصدق بالموافقة بعض المتحرك الأصابع لا كاتب ما دام لا متحرك الأصابع لا دائما لا أنا نفس  
 ذات الموضوع شيئا معينا وليكن زيدا مثلا فزيد ليس متحرك الأصابع بحكم اللادوام والاضطرار  
 ليس بكاتب ما دام لا متحرك الأصابع بحكم اللادوام بموافقة الذات فبعض المتحرك الأصابع  
 لا كاتب ما دام لا متحرك الأصابع وهو الموافق ثم زيد أيضا ليس متحرك الأصابع لما مر زيد ليس بكاتب  
 ما دام لا متحرك الأصابع فليس بعض المتحرك الأصابع بكاتب ما دام لا متحرك الأصابع وهو  
 المخالف ثم لا كاتب لا يرد ويريد لكون الكاتب عتوا فاعلم في صدق القضية تصديق ليس بعض  
 لا متحرك الأصابع بلا كاتب بالاطلاق وهو اللادوام والمخالف **الحادي عشر**  
 ذكرنا حكم الوضويع في عكس التقيض مستوفيا لها ولم يستوف حكم السؤال وحكمها ما يجب  
 الحكم فلا تنعكس الأخرية كما ذكرنا لمص الجوار كون تقيض المحمول من الموضوع أو من تقيضه  
 ولا يصح سلبه الاخص من جميع الأعم وقد تقدم لنا تشبيهه وأما يجب الجهة فيضها تراعى  
 شهير والاقرب طريقا التسمية أو بيان الخاصية تنعكسها ان جينية لادائها فاذ صدق  
 مثلا بالضرورة أو دائما لا شيء من الكاتب ساكن الأصابع ما دام كاتبها لا فليصدق بعض  
 ما ليس ساكن الأصابع كاتب حتى هو ليس ساكن الأصابع لا دائما لا ذات الكاتب موضوع  
 بدلالة اللادوام لأنه قضية تقيض وجود الموضوع فتفرضه شيئا معينا تصديق عليه وصف  
 المحمول والموضوع وليكن هو الانسان مثلا فالانسان ليس ساكن الأصابع وهو الجرمي الأول  
 من لفظة الانسان كاتب في بعض اوقات كونه ليس ساكنا لأنه كان ليس ساكن ما دام  
 كاتبا فيصدق بعض ما ليس ساكن الأصابع كاتب ثم الكتابة لا تدوم ولها ليس ساكن  
 اذ لو دامت الكتابة لادام له ليس ساكن ضرورة انا نقول ليس ساكن ما دام كاتبا  
 لكن ذلك ما ليس ساكن باطل لقولنا في الاصل لا دائما فصدق سلب الكتابة عما ليس ساكن  
 على الاطلاق بل باننا نقول بعض ساكن الأصابع ليس هو بكتابة بالاطلاق وهذا هو متحقق  
 اللادوام والعكس فيصدق في العكس حينئذ لا دائما والوقعتان والوجوديتان  
 تنعكس مطلقة عامة فاذ صدق لا شيء من النائم يستيقظ باحدى هذه الجهات الأربع  
 فليصدق في عكسه بعض ما ليس يستيقظ نائم بالاطلاق لا نأخذ من اضرافا للموضوع  
 شيئا معينا وليكن هو الانسان مثلا فالانسان ليس يستيقظ وهو الجرمي الأول  
 فالانسان نائم بحكم اللادوام لوجوده فبعض ما ليس يستيقظ نائم بالاطلاق  
 وبالخلق أيضا وهو انه لو لم يصدق بعض ما ليس يستيقظ نائم بالخلق لصدق تقيضه  
 وهو لا شيء مما ليس يستيقظ نائم دائما وينعكس لا شيء من النائم ليس يستيقظ وسلب  
 السلب ايجاب فكل نائم يستيقظ لازمه لوجوده لموضوع بحكم اللادوام وافتسأوى التالية  
 المفدولة الموجهة المحصلة وقد كان الاصل لا شيء من النائم يستيقظ هذا خلقه وانما لم  
 يتعدى اللادوام واللا ضرورة الى العكس لصدق قولنا ليس بمعهنا لاشان بلا كاتب  
 لا بالضرورة مع كذب بعض الكاتب انسانا بالضرورة لان كل كاتب انسان بالضرورة  
 وأما ما بقي وهي الممكنات وبسائط الفعليات فالتحقيق العكس لها لفد مدليل

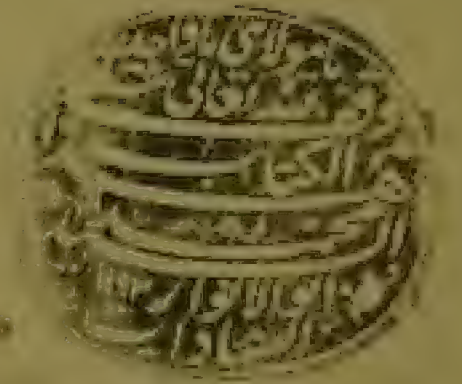
ينتهض

ينهض فيها اذا لا فترام كس لا يتم الا عند وجود الموضوع وطريقا خلقه والعكس مبنيان  
 على استلزام السالبة المفدولة الموجهة المحصلة وقد علمت انها لا تستلزمها الا عند وجود  
 الموضوع فلما كانت المركبات الفعليات السكاك لموجبات في تقيضا لها وجود الموضوع  
 انتمخلة لا دليل فيها ولما كانت سوابب البسائط وكذا الممكنات مطلقا لا تستلزم وجود  
 الموضوع لم ينهض دليل على انعكاسها الا على التسامح وان السالبة المذكورة تستلزم الموجهة  
 وقد علمت تأخير واستدلوا ايضا على عدم انعكاسها بالتقيض اذ يصدق في الفعليات لا شيء  
 من الخلا بعد بالضرورة مع كذب بعض ما ليس يستيقظ خلا لا ساكن الامر الذي هو ان الجاهات  
 وفي الممكنات لا شيء من الجاهات لا مركوب زيدا لا ساكن الخاق فيها اذ فرضنا انه لم يركب قط  
 جارا وانما كلفه كبر القوس مع كذب عكسه وهو بعض ما هو مركوب زيد جارا وانما  
 اقتصرنا في بيان انعكاسها ينعكس من هذه السوابب على عكس التقيض الى العكس لا انه  
 هو الحق كما مر **فستلزم المتصلة قوله** قد يكون اذا كان **اب** **جد** **قهر**  
 مثاله من المواد ان تقول قد يكون اذا كان حيوانا ناطقا كان انسانا تستلزم متصلة  
 وبما قولنا قد يكون اذا كان حيوانا كان انسانا وقولنا قد يكون اذا كان ناطقا كان انسانا  
 وبرهاننا انهم كل واحد من متصليتي قطبيتي الصدق وبما قولنا كلما كان حيوانا ناطقا  
 كانا حيوانا وقولنا كلما كان حيوانا ناطقا كان ناطقا وانما كانتا قطبيتي الصدق لضرورة  
 استلزام الكل الجزئية اذا الكل اخص من جزئيه وكلما ثبت الاخص ثبت الاعم ونعم كل واحدة  
 من هاتين صفتي المتصلة الجزئية الاصل فاذ اقمنا اليها الاولى هكذا كلما كان حيوانا  
 ناطقا كان حيوانا وقد يكون اذا كان حيوانا ناطقا كان انسانا انتمخلة اولي التعليل  
 اللارستية وهي قد يكون اذا كان حيوانا كان انسانا واذا امتنا اليها الثانية هكذا كلما  
 كان حيوانا ناطقا كان ناطقا وقد يكون اذا كان حيوانا ناطقا كان انسانا انتمخلة الثالثة  
 ايضا ثالثة المتصليتين اللارستية وهي قد يكون اذا كان ناطقا كان انسانا **قوله**  
 باعتبار ومع الخلو الخ متا لمان تقول دائما اما ان يكون الجسم غير ابيض وغير اسود  
 واما ان يكون غير اصفر فتستبعد بمتعدد اجزا متقدما بان تقول دائما اما ان يكون الجسم  
 غير ابيض واما ان يكون غير اصفر دائما اما ان يكون الجسم غير اسود واما ان يكون  
 غير اصفر ويانه كما قالنا لعم ان الشرا اذا كان لا يخلو عن مجموع غير ابيض وغير اسود  
 في هذا المثال لزما لا يخلو عن جزئيه ايضا اذ لو صح خلقه عن الجزئيتين غير ابيض وغير اسود  
 او غير اسود او غير اسود وحده بان يصح انتفاوع عنه لصح خلقه عن مجموع المركب  
 منها لما عرفت ان الجزاء من الكل وكلما انتفى الاعمال انتفى الاخص فحينئذ كلما قلنا عن الجزء  
 خلا عن الكل وكلما كان لا يخلو عن الكل فلا يخلو عن الجزء **قوله** بعد اجزا متا نعمة  
 الجمع مثاله ان تقول مثلا دائما اما ان يكون الشيء حيوانا ناطقا واما ان يكون فرسا  
 فلا تستلزم اما ان يكون الشيء حيوانا واما ان يكون فرسا كذب متع الجمع ولما صدق  
 اما ان يكون الشيء ناطقا واما ان يكون فرسا فاتفق **قوله** اما الحقيقة الجزئية  
 يعني ان الحقيقة اذا اقتضت طرفا فيها فالفها تستلزم بعد الاجزاء قضيا بامتناع خلق

فقولنا  
 على ان القضية تستلزم  
 بتعدد مقدمها



دون جمع لا اتفاقا ومثاله امان ان تكون الذات قديمة واما ان تكون موجودة خلوة خلافا  
 لاهل الاهواء وتستلزم امان ان تكون الذات قديمة واما ان تكون موجودة على منع الخلو فقط واما  
 ان تكون قديمة واما ان تكون حادثة على منع الخلو ايضا وان صدق معه منع الجمع اتفاقا في  
 الاخير **قوله** واما السالبة الاتفاقية مثالها ليس لشيء ان كان الشيء حيوانا ناطقا  
 كان خيما ناهقا ولا نقدها اصلا **قوله** اما نقدها باعتبار الخيما مثالها الجزئية السالبة  
 الاتفاقية قد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا ناطقا كان فرسا وان كانت هذه من مادة المزوم  
 لكن لا مساحاة في التمثيل وتقدم الى قولنا قد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا كان فرسا وتولنا  
 قد لا يكون اذا كان الشيء ناطقا كان فرسا وبرهاننا ان انضم قضية معلومة الصدق لاستلزام  
 الكل فيها جزء الى الاصل هكذا كلما كان الشيء حيوانا ناطقا كان حيوانا وقد لا يكون اذا كان  
 الشيء حيوانا ناطقا كان فرسا فينتج من التمثيل الثالث قد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا  
 كان فرسا وهي اولي لللازمين ثم نقول كلما كان الشيء حيوانا ناطقا كان ناطقا وقد لا يكون  
 اذا كان الشيء حيوانا ناطقا كان فرسا فينتج قد لا يكون اذا كان الشيء ناطقا كان فرسا وهي الدارئة  
 الاخرى والى هذه الصغرى الضرورية اشار المصنف بقوله الكل يستلزم الخليا والى الجزئية  
 السالبة الثانية اشار بقوله الكل لا يستلزم الشيء جزئيا ونشئ واقع على التالي كالعكس  
 في ذلك المثال وفي استنتاجه شيء ولو ساق الدليل كما قلنا كانا وضحا والتمثال وان كان  
 لزوما لكن لا مساحاة في التمثيل **قوله** واما ما نقده الجمع السالبة مثالها ليس لشيء  
 امان ان يكون الشيء حيوانا ناطقا واما ان يكون انسانا تستلزم ليس لشيء امان ان يكون الشيء  
 حيوانا واما ان يكون انسانا وليس لشيء امان ان يكون الشيء ناطقا واما ان يكون انسانا  
**قوله** لان الاختصاص مع الكل لم يفي ان الكل لكونه اخص شي وجد مع شيء وجدت اجزاؤه  
 معه ولونا في شيئا من اجزاء السالبة في الكل المتضمن لانه متى انتفى عنها الامم الذي هو الجزء  
 انتفى اخصه الذي هو الكل **قوله** ان جواز الخلو عن الشيء لم يعميه لانه لا يلزم من شئ ان يكون  
 انتفا الجزء فلو جاز الخلو عن الكل لم يلزم ان يجوز الخلو عن الجزء اذ لا يلزم من شئ ان يكون  
 كما مر غير مأمرة ومثاله ليس لشيء لينة امان ان يكونا الجسم ذا لون ابيض واما ان يكون اسود  
 فلا يلزم ليس لشيء لينة امان ان يكون الجسم ذا لون واما ان يكون اسود لعدم صحة خلو الجسم  
 عن اللونية فلا يصح سلب الخلو واما صدق ليس لينة امان ان يكون الجسم ابيض واما ان يكون  
 اسود فاتفق في **ص** وتستلزم المتصلة ايضا متصلة **قوله** فنضبطه كبري موجبة الاصل  
 يعني انه اذا صدق وهو كلما كان **اب** **قوله** ومثاله من المواد كلما كان انسانا كانا حيوانا لازما  
 صدق لازمه وهو ليس لينة امان ان يكون انسانا لم يكن حيوانا ولو لم يصدق لصدق نقضه  
 وهو قد يكون اذا كان انسانا لم يكن حيوانا فنضم هذا النقيض كبري للموجبة الاصل هكذا  
 كلما كان انسانا كان حيوانا وقد يكون اذا كان انسانا لم يكن حيوانا لنتيج لزوم سلب  
 الشيء لشؤته وهو قد يكون اذا كان حيوانا لم يكن حيوانا وهو محال **قوله** واحتمل من سبها  
 ايضا الخ اما اني لهذا الكلام لكونه ادعى اولان كل واحدة من الموجبة والسالبة تستلزم  
 الاخرى ولا يصح اولا على استلزام الموجبة للسالبة او اوان يستدل على العكس اذ لا يلزم



لانه

من استلزم

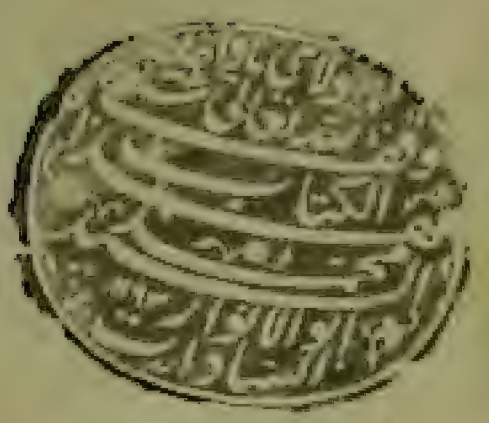
من استلزام الاولي الثانية العكس كما لا يخفى **قوله** والامم يكن مستلزما للتقيض في السالبة لانه  
 ما وجد الحد لتقيضين استلزاما لهذا لا يخفى به السالبة وفي العبارة بعض السالكين  
**ص** وتستلزم متصلة ما نقده جمع الخ **قوله** اما وجه استلزامها الى انتفا الجمع الى ان تستدل  
 عليه برهان من الشكل الاول فتقول كلما وجد المزوم وجد اللازم وكلما وجد اللازم انتفى  
 تقيضا لللازم فينتج كلما وجد المزوم انتفى تقيضا لللازم ونقول من الطرفين الاخر كلما وجد تقيض  
 اللازم انتفى اللازم وكلما انتفى اللازم انتفى المزوم فينتج كلما وجد تقيضا لللازم انتفى المزوم  
 فلهذا دليل منع الجمع بين المزوم وتقيض اللازم وهذه المقدمة كلها ضرورية الصحة مما مر غير  
 مرة واما برهان الانعكاس فلو سلمنا بان نقول كلما انتفى المزوم صح وجود اللازم وكلما صح وجود  
 اللازم صح انتفا تقيض اللازم فينتج كلما انتفى المزوم صح انتفا تقيضا لللازم وتقول من  
 الطرفين الاخر كلما انتفى تقيض اللازم وجد اللازم وكلما وجد اللازم صح انتفا تقيضا لللازم وتقول من  
 تقيض اللازم صح انتفا المزوم وبما المطلوب والمقدّمات ايضا ضرورية **قوله** واما وجه  
 استلزامها الى انتفا الخلو الى يستدل ايضا على ان تقيضا للمزوم وعبرنا التالي منع الخلو بان  
 نقول كلما ارتفع تقيض المزوم وجد المزوم وكلما وجد المزوم وجد اللازم فينتج كلما ارتفع  
 تقيض المزوم وجد اللازم وتقول من الطرفين الاخر كلما ارتفع اللازم ارتفع المزوم وكلما ارتفع  
 المزوم وجد تقيض المزوم فينتج كلما ارتفع اللازم وجد تقيض المزوم وهو المطلوب  
 واما برهان الانعكاس فلو سلمنا بان نقول كلما وجد تقيض المزوم ارتفع المزوم وكلما ارتفع  
 المزوم صح وجود اللازم فينتج كلما وجد تقيض المزوم وجد اللازم وتقول من الطرفين  
 الاخر كلما وجد اللازم صح ارتفع المزوم وكلما صح ارتفع المزوم وجد تقيضا للمزوم  
 فينتج كلما وجد اللازم صح وجود تقيض المزوم وهذه المقدمة كلها ضرورية الصحة  
**قوله** وهما مستلزمان المتصلتين الى مثال ما نقده الجمع دائما امان ان يكون الشيء ابيض  
 واما ان يكون اسود تستلزم متصلة وهي كلما كان ابيض كان غير اسود وبرهاننا معلوم مما مر  
 في الشرح بان نقول مثلا كلما وجد البياض ارتفع تقيض البياض وكلما ارتفع تقيض البياض  
 ارتفع السواد لانه اخص من التقيض وكلما ارتفع السواد وجد تقيضا للسواد فينتج كلما  
 وجد البياض وجد تقيض السواد وهو معنى قولنا كلما كان ابيض كان غير اسود وقس  
 على هذا ومثاله ما نقده الخلو دائما امان ان يكون الجسم غير ابيض واما ان يكون غير اسود تستلزم  
 متصلة ايضا وهي كلما كان ابيض كان غير اسود وبرهاننا ايضا معلوم مما تقدم بان نقول  
 كلما ارتفع غير اسود ارتفع اسود وكلما ارتفع اسود وجد غير اسود وهذا كله واضح **ص**  
 وتستلزم موجبة كل متصلة الخ **قوله** وكذلك موجبة منع الجمع الى مثالها امان ان  
 يكون الجسم ابيض واما ان يكون اسود تستلزم متصلة سالبة وهي ليس لينة امان ان يكون  
 اذا كان الشيء ابيض كان اسود لانه لما لم يكن بين السواد والبياض اتصالا صدق سلبه  
 وتستلزم متصلة سالبة ايضا وهي ليس لينة امان ان يكون الشيء ابيض واما ان يكون اسود  
 سوا قدره القنا والمسلوب خلو او حقيقيا لانه لم يكن بين البياض والسواد اتصالا  
 فصدق السلب ومثاله ما نقده الخلو دائما امان ان يكون الشيء غير ابيض يكون غير اسود

واما ان هو



تستلزم متصلة ايضا وهي ليس بالمتصلة اذا كان الشيء غير ابيض كان غير اسود اذ ليس للزوم بينهما  
 صحتها بصدق عليه والصواب ان يقال ليس للزوم بينهما كلياً واما الجزئية فوجود بينهما وتستلزم  
 منفصلة وهي ليس بالمتصلة اما ان يكون غير ابيض واما ان يكون غير اسود سواء قدرنا لفنا والمطلوب  
 جمعا او حقيقيا ومثال الحقيقة دائما اما ان يكون الموجود قديما واما ان يكون حادنا تستلزم متصلة  
 وهي ليس بالمتصلة كما كان قديما كان حادنا ومتصلة وهي ليس بالمتصلة اما ان يكون الموجود قديما واما  
 ان يكون حادنا سواء قدرنا العباد والمطلوب جمعا او خفوا واعلم اننا تستلزم الحقيقة لثلاثة اوجه  
 وما نفع الخلق الساتين انما هو على تفسيرهما الاضراء بما جئنا به من بيان لها فصح عليها عنها  
 واما على تفسيرهما الاخر فلا تستلزمهما الدخول لهما فيهما اذ هما اخص منهما حيث كل وجود وجد  
 ولا يصح عليهما ولذا قال المعمر ومراهم بما نفع الجمع وما نفع الخلق الا حصينان لم وقد مر ذلك  
 التفسيران في فصل القضية فراجعهما **قوله** لا يلزم من طلب لزوم الى تكلم المع على ان اللزومية  
 المتأخرة لا تستلزم شيئا من المتصلات بقوله لا يلزم من طلب لزوم ومرايات عنا اي لا يلزم منه  
 شي من المتصلات الثلاثة وتكلم على كل واحدة من المتصلات المتوالت لا تستلزم الاخرى  
 ولا تستلزم اللزومية بقوله ولا يلزم طلب عنا رخصا على جميع احوالي او حقيقيا ثبات عنا اخر  
 غير ذلك الخاص فلا يلزم من سلبه على متلات اثبات غير من الخلق او الحقيقة ولا اثبات اللزوم  
 وكذا غيره وهو ظاهر وانما قال لا تستلزم موجبات غير هذا احدنا من سؤال غير هذا فان كلا من  
 ما نفع الجمع وما نفع الخلق الساتين يستلزم منفصلتين سالتين كما سبنا في التبيين عليه في القياس  
 ان شاء الله تعالى **م** واعلم ان الكلية الموجبة متى صدقت في **قوله** اما بيان الاول الى الاول هو  
 الكلية الموجبة وانما متى صدقت ومقدمها جزئية اي قضية جزئية صدقت وهو كلي اي قضية  
 كلية وقد علمت مما مر اننا لشرطية تتركب من جزئيتين هما اما كليتان واما جزئيتان واما محلتا  
 ومثال هذا القسم كما كان بعض الانسان حيوانا كان بعضا حيوانا انسانا فقد صدقت  
 ومقدمها قضية جزئية وتصديق وهي كلية ايضا بان تقول كلما كان كل انسان حيوانا كان  
 بعضا حيوانا انسانا وبرهانها كما قال المع ان الجزئية والاعم من الكلية وكل لازم للاعم لازم  
 للاخص كما مر غير مرة فيكون بعضا حيوانا انسانا اذا لازم كون بعضا انسانا حيوانا  
 لزوم ايضا كون كل انسان حيوانا وهذا معنى قول المع القضية الكلية تخص من جزئيتها الى  
 وقد تقدم هذا في العكس وقوله فيكون متضمن له يلزمه يوجد في بعض الشيخ بل يلزمه بالبناء  
 الموحدة بعمان الاخص متضمن له اي لا يلزمه اعم يلزمه اعم قابلية المعية ويحتمل ان يلزمه  
 مضارعه وهو قبيح ولا نلزم الى الاصل قضية معلومة الصدق يكون جزءا مقدما لها لئلا  
 ويكون تركيبها في هذا المثال من مادة الانسان لانه هو الذي يملك كميته اي يطلب ان تصدق  
 القضية وهو كلي كما صدقت وهو جزئي واما مادة الحيوان في هذا المثال فلا دخل لها  
 اذ الكلام في هذا القسم انما هو في كمية القدم ولو كان الكلام في التالى لتركب القضية  
 المعلومة الصدق منه وهذا هو معنى قول المع ويكون تركيبها في هذا الفصل من الجزئية  
 المطلوب كمي كلياً وجزئياً اي سواء كان الجزئية المطلوب كلياً او جزئياً تصدق القضية وهو  
 جزئي او جزئياً لا يريد ان تصدق وهو كلي فانا القضية يوتي بهامته كلية وهي في هذا المثال

كلما كان



كل ما كان كل انسان حيوانا كان بعضا لانسان حيوانا ولا شك في صدق صدقها فناء ذاك  
 ضمنها هاضم على القضية الاصل المطلوب لانها هكذا كلما كان كل انسان حيوانا كان بعض  
 الانسان حيوانا وكلما كان بعضا لانسان حيوانا كان بعضا الحيوان انسانا ينتج من الشكل  
 الاول المطلوب وهو كلما كان كل انسان حيوانا كان بعضا الحيوان انسانا **قوله** واما بيان  
 الثاني الى الثاني هو الكلية الموجبة وانما اذا صدقت وتاليا لها كمي صدقت وتاليا لها جزئية  
 ومثاله كلما كان لا شيء من الانسان بفرس كان لا شيء من الفرس انسان فقد صدقت وتاليا لها  
 قضية كلية وتصديق وهي جزئية بان تقول كلما كان لا شيء من الانسان بفرس كان لا شيء من بعض  
 الفرس انسانا وبرهانها ان جزئية التالى لازمة للكلية وكلية التالى لازمة للجزئية التالى  
 لازمة للمقدم لان لازم اللزوم لازم ولا نلزم المتصلة المعلومة الصدق وتكون هنا التالى  
 وبولاشي من الفرس انسان في المثال لانه هو المطلوب كمي اي صدقت القضية وهو كلي فاربند  
 ان تصدق القضية وهو جزئي وبولاشي من الانسان كان لا شيء من الفرس انسان كان لا شيء من بعض  
 الفرس انسانا فاذا ضمنها كبرى الى الاصل هكذا كلما كان لا شيء من الانسان بفرس كان لا شيء  
 من الفرس انسانا وكلما كان لا شيء من الفرس انسان كان لا شيء من بعض الفرس انسانا انتج  
 من الاول المطلوب وهو كلما كان لا شيء من الانسان بفرس كان لا شيء من بعض الفرس انسانا  
**قوله** واما بيان الثالث الى الثالث هو التالى الجزئية وانما اذا صدقت ومقدمها كلي  
 صدقت وهو جزئي ومثاله قد لا يكون اذا كان كل انسان حيوانا كان كل حيوان انسانا فقد  
 صدقت ومقدمها كلي وتصديق وهو جزئي بان تقول قد لا يكون اذا كان بعضا لانسان حيوانا  
 كان كل حيوان انسانا وبرهانها ان المقدم اذا لم يستلزم التالى وهو كلي لم يستلزمه وهو  
 جزئي لما تقرر ان كلما لا يلزم الاخص لا يلزم الاعم ولا نلزم ايضا القضية المعلومة الصدق  
 فعملها من مقدم هذه المتصلة اذ هو المطلوب كمي هكذا كلما كان كل انسان حيوانا كان بعض  
 الانسان حيوانا الى الاصل كبرى هكذا وقد لا يكون اذا كان كل انسان حيوانا كان كل حيوان  
 انسانا فينتج من التالى قد لا يكون اذا كان بعضا لانسان حيوانا كان كل حيوان انسانا وهو  
 المطلوب **قوله** واما بيان الرابع الى الرابع هو التالى الجزئية ايضا وانما اذا صدقت  
 وتاليا لها جزئية صدقت وهو كلي ومثاله قد لا يكون اذا كان لا شيء من بعض الحيوان انسانا كان  
 لا شيء من الانسان حيوانا فقد صدقت وتاليا لها جزئية وتصديق ايضا وهو كلي اي قد لا يكون  
 اذا كان لا شيء من بعض الحيوان انسانا كان لا شيء من الانسان بحيوان وبرهانها ان الجزئية  
 اذا انتفت عن المقوم انتفت كليتها عنه ايضا لان الجزئية اعم ونفي الاعم يستلزم نفي الاخص  
 ولا نلزم ايضا القضية المعلومة الصدق وتكون من التالى ههنا لانه هو المطلوب كمي  
 وبولاشي كان لا شيء من الانسان حيوان كان لا شيء من بعض الحيوان انسانا كبرى الى الاصل صغرى  
 هكذا قد لا يكون اذا كان لا شيء من بعض الحيوان انسانا كان لا شيء من بعضا لانسان حيوانا وكلما كان  
 لا شيء من الانسان حيوان كان لا شيء من بعضا لانسان حيوانا فينتج من التالى قد لا يكون اذا كان  
 لا شيء من بعضا حيوانا انسانا كان لا شيء من الانسان بحيوان وهو المطلوب **قوله** واما بيان  
 الخامس الى الخامس هو الموجبة الجزئية وانما متى صدقت واحدا طرفيها كلي صدقت



ويعجز عن إثباتها ومما تقدم مما كلي قد يكون إذا كان كل انسان ايضاً كان بعضاً لا يثبت ان  
 فقد صدقته والمطلوب لا يثبت كل وتصديق ايضاً ويعجز عن ان تقول قد يكون اذا كان بعض الانسان  
 ايضاً كان بعضاً لا يثبت ان يثبتها لان لازم الاخص لازم الاتم كالة وجوده في ضمن الاخص  
 لان الام والحالة هذه ملازم للاخص فصار كما لمساوي له ولازم احد المتساويين لازم  
 للاخر واجبت ان لا يثبت ان ليس كل لازم للاخص لان الام لان مقتضى الاتم من حيث انه  
 اعم ولا يستلزم المصداق التثنية لا كما يثبت عنه بقوله لوجوده اذا كان في ضمن اخصه الخ  
 ولان ايضاً ان في القضية المعلومة الصدق وتكون هي من المقدم او هو المطلوب كما  
 في موكلا كان كل انسان ايضاً كان بعضاً الانسان ايضاً ونضمها صغري الى الاصل هكذا  
 كان كل انسان ايضاً كان بعضاً الانسان ايضاً وقد يكون اذا كان كل انسان ايضاً كان بعضاً الانسان  
 انساناً فينتج من الثالث قد يكون اذا كان بعض الانسان ايضاً كان بعضاً الانسان وهو  
 المطلوب ومما تقدم وتالياً كلي قد يكون اذا كان بعض الحيوان انساناً كان كل انسان حيواناً  
 فقد صدقته وتالياً كلي وتصديق ايضاً ويعجز عن ان تقول قد يكون اذا كان بعض الحيوان انساناً  
 كان بعض الانسان حيواناً ويرها انه ماضى وان تاتي ايضاً بالقضية المعلومة الصدق وتكون  
 من الثاني ان هو المطلوب كما هي هنا وهي كل انسان حيواناً كان بعض الانسان حيواناً ونضمها  
 كبرى الى القضية الاصل هكذا قد يكون اذا كان بعض الحيوان انساناً كان كل انسان حيواناً وكلما  
 كان كل انسان حيواناً كان بعض الانسان حيواناً فينتج من الاول قد يكون اذا كان بعض  
 الحيوان انساناً كان بعض الانسان حيواناً وهو المطلوب **قوله** واما بيان السادس  
 السادس هو السالبة الكلية وانها اذا صدقت واحدها جزئية صدقت وهو كلي عكس  
 الجزئية الموجبة لانها تقيضها ومما تقدم مقدمها جزئية ليس البتة اذا كان بعض الممكن  
 حادثاً كان كل ممكن عتياً عن الفعل فقد صدقت ومقدمها جزئية وتصديق ايضاً وهو كلي  
 بان تقول ليس البتة اذا كان كل ممكن حادثاً كان كل ممكن عتياً عن الفاعل ويرها انه ان سلب  
 لزوم التثنية للعارف في جميع الاحوال يستلزم سلبه عن الاخص ولو استلزمه لاستلزمه  
 الاتم كالة وجوده في ضمنه كيث والاتم لا يستلزمه في شيء من الاحوال هذا خلف وان تاتي  
 ايضاً بالقضية المعلومة الصدق وتكون من المقدم هي ان هو المطلوب كما هي ومما  
 كلما كان كل ممكن حادثاً كان بعض الممكن حادثاً ونضمها صغري الى الاصل هكذا كلما كان كل  
 ممكن حادثاً كان بعض الممكن حادثاً وليس البتة اذا كان بعض الممكن حادثاً كان كل ممكن  
 عتياً عن الفاعل فينتج من الاول ليس البتة اذا كان كل ممكن حادثاً كان كل ممكن عتياً  
 عن الفاعل وهو المطلوب ومما تقدم وتالياً كلي وتصديق ايضاً ويعجز عن ان تقول قد يكون اذا كان  
 بعض الممكن عتياً عن الفاعل فقد صدقت وتالياً كلي وتصديق ايضاً ويعجز عن ان تقول قد يكون اذا كان  
 البتة اذا كان كل ممكن حادثاً كان كل ممكن عتياً عن الفاعل ويرها انه ماضى وان تاتي ايضاً  
 بالمعلومة الصدق وتكون هنا من الثاني وهي كلما كان كل ممكن عتياً عن الفاعل كان بعض الممكن  
 عتياً عن الفاعل ونضمها كبرى الى الاصل هكذا ليس البتة اذا كان كل ممكن حادثاً كان  
 بعض الممكن عتياً عن الفاعل فينتج من الثاني ليس البتة اذا كان كل ممكن حادثاً كان كل ممكن

للان

عتياً

## الاول

عتياً عن الفاعل وهو المطلوب تقيضها **الاول** هذا الباب تقيض  
 باب لا زما للشرطيات يذكره كثير من المناطقة مقدمة للقياسات لا تقيضية لانها ههنا  
 اكثر نفعاً وذكره المصنف ليعكس وهو صريح التسمية المناسبة بينهما من حيثان الجمع  
 لوازم للقيضية وقد بان به ان ما يلزم الكلية يلزم الشرطية وترتبط الشرطية بلوازم كثيرة  
**الثاني** ظاهر كلام المصنف ان مقتضى الجمع لا يستلزم موجبة بتعدد اجزائها كلية كانت او جزئية  
 ويصح في الكلية واما الجزئية فتستلزم بتعدد اجزائها واستدلالاً على ذلك باننا اذا قلنا  
 قد يكون اما ان يوجد **ب** واما ان يوجد **ج** استلزم من هذه المنفصلة منفصلة من عتياً  
 مقدمها ونقيض تالياً وهي قد يكون اذا وجد **ب** و **ط** انتفي **ج** حسب ما مر فاذا صدقت  
 مقدمها والمنفصلة ضمنها اليها كلية معلومة الصدق صغري وهي كلما وجد **ب** و **ط** وجد **ج** هكذا  
 كلما وجد **ب** و **ط** وجد **ج** وقد يكون اذا وجد **ب** و **ط** انتفي **ج** فينتج من الثالث قد يكون  
 اذا وجد **ب** انتفي **ج** وهذه النتيجة تلزمها منفصلة مانعة جمع من عتياً مقدمها ونقيض  
 تالياً كما مر وهي قد يكون اما ان يوجد **ب** واما ان يوجد **ج** وهذه  
 اليها ايضاً كلية اخرى معلومة الصدق وهي كلما وجد **ب** و **ط** وجد **ج** هكذا كلما وجد **ب**  
 و **ط** وجد **ج** وقد يكون اذا وجد **ب** و **ط** انتفي **ج** فينتج من الثالث ايضاً قد يكون اذا وجد **ب**  
 انتفي **ج** وهذه تلزمها ايضاً منفصلة وهي قد يكون اما ان يوجد **ب** واما ان يوجد **ج** وهذه  
 للارزامة الاخرى فاما ان منفصلتان لازمان لتلك المناقعة الجمع الجزئية ومثال ذلك من المواد  
 قد يكون اما ان يكون الشيء حيواناً ناطقاً واما ان يكون قرساً ولا يخفى على كل احد ان  
 فيه واذا لزمت هاتان الجزئيتان المنفصلة المناقعة الجمع الجزئية وجب ان تلزم كليتها  
 ايضاً لان لازم الاتم لازم الاخص فكل ان كلية مانعة الجمع بتعدد اجزائها الجزئيات  
 لا كليتها **الثالث** تكلم المصنف على ان سوا البدلتصالات والمنفصلات الثلاث لا تستلزم  
 شيئاً من موجبات غيرها كما قرره واما ان تستلزم السالبة منها شيئاً من سوابق غيرها ولا في بعض  
 له وحكمه ان السالبة ان كانت حقيقتية كان سلباً للصادق الحقيقي اعم من سلب مانع الجمع والمحقق  
 بالتمسك الاخص وانما ايضاً من ثبوت الاتصال بين الطرفين او تقيضهما وان كانت السالبة  
 مانعة جمع او مانعة خلوا استلزم من اخرى مركبة من تقيض جزئيهما وحكمها اني ما خذ  
 من قوله وكل واحدة من مانعة الجمع ومانعة الخلوا لانه كلام يعبر بالوجبات والسوابق وكل من مانع  
 ايضاً تستلزم من صلبتين سالبتين وسياتي تحقيقه ان شاء الله تعالى **الرابع** من القوانين  
 الجارية في هذه العلوم ان التقيضي ايداً يتبين لان فكلاماً من الاحكام لا يثبت مقابلة  
 لتقيضه حتى ان من احكام امر استغنى بذلك عن النظر في تقيضه وقد مر من هذا النحو  
 كثير كاذبية النسب الاربع وفي النظرية الحقيقية والخارجية وفي العكوسات ومنه  
 هذه الاستلزامات ويوان الكلية الموجبة تقيض صدقت ومقدمها جزئية صدقت وهو كلي  
 وتقيض صدقت وتالياً كلي وتصديق ايضاً ويعجز عن ان تقول قد يكون اذا كان كل ممكن

## فصل القياس قول مؤلف

لم تستلزم شيئا

في القياس



قوله تصديقات التصديق هو ادراك القضية القسم للتصور من العلم كما تر ويطلق  
على القضية لوقوعه فيها وعلى لقياس المؤدي ليه كما ان التصور هو ادراك المفرد المؤدي اليه  
قال الشيخ سعد الدين في حاشية المقصد ما مضى قد سبق ان التصديق نوع من العلم وكثيرا  
ما يطلق على ذلك النوع مع ما يتوقف عليه من التصورات وكثيرا ما تطلق التصورات والتصديق  
على معلومات التصورية والتصديق اطلاقا فالصدق على اسم المفعول وتسمية المحل  
باسم الحال فهذه الامور كان كل تصديق قضية والا فتصدق في فعل اذ اجزاء القضية  
انتهى وقيد المؤلف بالتصديق ليجرح القضية الواحدة المستلزمة لعكسها او عكس  
قضيئها اما البسيطة فظاهر خروجها واما المركبة فاعترض بانها داخل في الحد لتركيبها  
من قضيتين واجيب بان المراد بالقضيتين في الحد الاصطلاحان والركبة انما هي  
في الاصطلاح قضية واحدة وعليها اجوبة اخرى تركاها وورد دخول الشرطية ايضا  
في الحد لتركيبها من قضيتين واجيب بانها حالة التركيب ليسا قضيتين وهو ظاهر  
**قوله** القياس المركب في القياس المركب هو مقدمات تتجه مقدمات منها نتيجة وتلك  
النتيجة مع مقدمة ثالثة قياس اخر ثم كذلك لان يحصل المطلوب ويوتى به عند كون القياس  
تحتاج مقدمة او احدى الى انتظار استدلال فيوتى بقياسات كل منها متوقف على ما قبله  
الى ان ينتهي الى البداهة كقولنا مثلا العالم مستقيم وكل متغير حادث وكل حادث له محدث  
فالعالم له محدث وهو على قسمين ما ذكرته فيه نتيجة كل قياس ويسمى موصول النتائج  
لوصلها بالمقدمات كقولنا كل **ج ب** وكل **ب ا** فكل **ج ا** ثم كل **ا د** وكل **د ط** فكل  
**ا ط** وعالم تذكر فيه النتائج ويسمى مظهر النتائج ونقصوها لفضلها عن المقدمات وطى  
ذكرها كقولنا كل **ج ب** وكل **ب ا** وكل **ا د** وكل **د ط** فكل **ج ط** وهذا القياس وان لم تذكر  
فيه النتائج ليس بقياس واحد اذ هي مترتبة فيه ولذا اقتصر المص على ذكر التصديق ومثال  
في تعريف القياس قول مؤلفنا قولنا من قضايا كصاحب لجل فالقدر له من امور احدثها  
انه اطلق الجمع وادراك النتيجة وكثيرا ما يستعمل الثاني في ادراكه مؤلف من جنس القضايا ولا يفي  
تقييده بما دل عليه لفظ الجمع من ثلاثة فاعلى وهذا كما نقول الكلام بآلف من الاسم والفعل والخرق  
وان كان لا يشترط اجتماعها فان **ق** اذا اراد الحشر حلت قضية واحدة والاجماع على  
اشتراط اثنين قلنا لفظ التاليف قد وقع اذ لا يفي مطلق التاليف حتى يقال ان القضية مؤلفة  
من الطرفين بل التاليف مخصوصا هو من القضايا بالقييد به ذلك الثالث انه نظرا الى صورة  
القياس ولا شك ان فيه قضايا على ان لا يقول لاسلم ان القياس المركب اقضية كسابر  
الاقضية المستقلة بل هو قياس واحد فالقضايا قضية وجنبا لقياس نوعان بسمطة  
وهو المؤلف من القضايا او مركب وهو المركب من القضايات وكما ان القضية تكون مؤلفة  
من المفردات ومن القضايا كذلك القياس يكون مؤلفا من قضايا ومن القضايات وجنبا  
تخصيصا لتعريف باحد النوعين يتبطل عكسه فلا يحد عن ذكر الجنس في الحد ليعبر والآخر في هذا  
قريب **قوله** يدخل فيه القضايا في الحد القياس في صورته شامل للقياس في الادة  
وقاسدها من الحق عليه من ايامه من اهل الفن وقال ابن مرسوق في قول الجليل مستلزمات ثبات

القياس المركب

الجمع

لنقول

لنقول اخر القوا بان يقال ان ادراك القياس الصحيح وان قوله بالذات يخرج القياس الفاسد  
لان الكاذب المقدمات لا يستلزم النتيجة لذاتها بل بتقدير تسليمها او يقال يخرج بقوله  
مستلزم لان معناه كمال المستلزم والكاذب المقدمات ليس هو كمال المستلزم لاجتياحه في تسليم  
مقدماته انتهى ولا يخفى عليك منقصة **قوله** البرهان والحد في المسائل في شرح هذه الاقسام  
كلها ان شاء الله تعالى في محل اليقينة **قوله** يخرج به التمثيل والاستقرار المسائل في شرح  
هذه الاقسام ايضا ان شاء الله تعالى في المحققين لو اخرج هذين القسمين من الحقيقة السابقة  
اعني قوله متى سلمت لان معناه ان تكون المقدمات على تاليف متجه في الصورة ولا شك انه اذا كانت  
المقدمات على تلك الحقيقة خرج الاستقرار والتمثيل اذ لم يكونا علميا غير ان المعنى لما يخرجها به  
علم منه انه لا يريد بقوله متى سلمت ما ذكرناه وانما اذا اذ انما بحيث لو سلمت التمثيل انما يكونا  
على هيئة القياس ولا **قوله** الكامل وغير الكامل الى ما يتوقف نتيجة على مقدمة اخرى  
غير اجنبية عن مقدمة لا رتبة لاحدها كالعكس ومن ثم لم يكن قياس المساواة وكحوم  
قياسا سطحا للتوقف مقدمته على مقدمة اجنبية وهو ان مساوي مساوي المساوي مساو  
**قلت** ورايناهم يفترون بالكمال عن الاول ويغير عن غير ويلزم القابل بان  
استباح الثاني والثالث بين في نفسه عن الرد الى الاول ان يكونا كالمسلمين **قوله** لذا اتينا  
يعني ان يكون القول الاخر لا رتبة عن نفس المقدمات من جهة ذاتها وبه يخرج شيان احدهما  
ما يلزم بخصوص المادة فقط ولا شيء من الانسان بفسر وكل فسر صال فانه يلزم لاشي من  
الانسان بهما ولكن ليس لازما عن المقدمات بل الصحة وذلك في المادة فاتفقا في الثاني  
ما ذكره المص من قياس المساوات وكحوم فانك اذا قلت **ا مساو ب** و **ب مساو ج** يلزم  
عليه **ا مساو ج** بواسطة مقدمة اجنبية وهي ان مساوي المساوي مساو وانما فسر  
الاجنبية بانها غير اللازمة لاحدى المقدمات لزوما ضروريا لتدخل في الحد الاشكال الميتة  
بطريق العكس لانها وان لم تقتض اتي مقدمة اخرى ليس هي باجنبية للزومها لاحدى المقدمات  
واعلم انهم يبدعون عن تلك المقدمة بالمقدمة القريبة وتيسر بها الى الاجنبية  
اي غير اللازمة لاحدى المقدمات كما ترى في المساوات والى غير الاجنبية بان تكون لازمة  
لاحدى المقدمات كقولنا جواهر الجوهر بوجوب ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر  
لا بوجوب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فان هذا يستلزم ان جواهر الجوهر بوجوب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوه  
تكون عكس بقية المقدمة الثانية وهي كل ما بوجوب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوه  
والص كانه اقتصر على القسم الاول وكانه يكون بين المبين بعكس التقيد والمبين  
بالمستوي فان كلاهما داخل في الناطقة لا فسر بالمقدمة القريبة يكون حدوها  
مقابلة لحدود القياس فقولوا بين العكس المستوي وعكس التقيد والمص كانه لم يرض  
ذلك لان الشيخ سعد الدين قال سبب ذلك انهم اعتقدوا وجوب تكرار الحد الاوسط وهو  
حاصل في المبين بعكس المستوي وون عكس التقيد وودون قياس المساوات وهذا  
الوجوب مما لا يقتضيه تعريف القياس انتهى **قلت** ان اعتبر مع تسليم المقدمة  
كونها على تاليف متجه ويكون هذا كله هو معنى قولهم متى سلمت واذا سلمت لزومها قول اخر





فوجب تكرار الوسط يقتضيه تعريف القياس بل مقتضى عبارتهم حيث يقولون هذا على هيئته  
 قياس وهذا ليس على هيئته الاستيعاب منطقيا اما تكريره الحد الأوسط مع غيره من  
 الشروط وان لم يقتض ذلك بل مجرد التسليم فقط فلا وجه لاجراء الاستقراء والتشليل من هذا  
 القياس لان مقتضاها ايضا على هذا التقدير اذا سلمت يلزم عنها قول الآخر **قوله** باعتبار  
 مادة المساواة الخ بوجهه على انها غير لازمة لصورتها اذ ليس بعكسها ولا تقتضيها  
 وانما هي مقولة من الفرض او لا يرد على العكس الاطلاق لغير بعض المساوي لكل ما يساويه  
**ب** **قوله** فاجعل هذه المقدمة صغرى الخ تركيبه هكذا **ج** يساوي **ب** **قوله** وكن  
 ما يساويه **ب** **قوله** فاساويه **ج** مساويه **قوله** وجوب مقابلة النتيجة انما قالوا  
 بوجوب المقابلة بين النتيجة والمقدمة قيل لان النتيجة تطلو بغير مقابلة التسليم  
 بخلاف المقدمات وقيل لانه لا وجوب لمقابلة لزوم ان يكون كل مقدمات تباينها حتى قولنا  
 كل انسان كاتب وكل فرس صاهل لانها يستلزم ان احدهما ضرورة استلزام الكل لجزيه  
 ولكن احدهما غير مقابلة فخرجت بتبني المقابلة والى هذا الثاني اشار المصنف بقوله ولا نستحي  
 المقدمات باعتبار استلزام مجموعها احدهما قياسا **قلت** وعلى التعليل الاول  
 يكون لفظ اخر ليس في الحد وعلى الثاني يكون من فضوله قيل ولا يرد هذا لاننا لا نسلم انها لازمة  
 عند المقدمات لان معنى اللزوم عنهما ان يكون لهما دخل في ذلك وظاهرا من المقدمة الاخرى  
 لا دخل لها في ذلك **قوله** **قوله** على اشتراط المقابلة اشياء منها ما في الاستثناء وسياق للمص  
 ومنها اذا قلنا كل انسان انسان وكل فرس حيوان وكل حيوان حيوان فلهذا قياسا ان ينتج  
 الاول منهما عن الثاني والثاني عن الصغرى واجابوا بواجوبه منها ان اخذ القضية نتيجة  
 مقابلة لاخذها مقدمة ومنها ان النتيجة تقرب بالمقابلة الاستنتاج بخلاف المقدمة ومنها  
 ان هذه ليست باقيسة اذ مقدمتها ليست بقضايا اذ لا بد من تقابل الطرفين في القضية  
 واتحاد ما خارجا وحيث كانا متحدين فلهذا وفي الخارج فليست بقضية **قلت**  
 وفي الكل ضمة اما اولها فلا توكالت تكفي للمقابلة بذلك لا اعتبارا لصدق على تبين القضية بين  
 المستلزمين لاحدهما حكم المقابلة اذ كل واحد منهما اذا جعلت نتيجة مقابلة لتفسيرها  
 على هذا اذا جعلت مقدمة اذا جعلت نتيجة مقابلة لاخذها مقدمة واما الثاني فلان القياس  
 المذكورة لا تقتضي مقابلة لعدم لزوم ذكرها وعدم كونها تعد من اجزاء النتيجة حتى تصدق  
 بوجودها قول اخر وبالجملة يتجاشى عند ذكر هذا الجواب واما الثاني فلان ماد كونه في الطرفين  
 مبني على تسليمه ونحن لم نرض بتعريفه من القوم على ذلك الوجه ولا يقتضيه تعريف القضية  
**قوله** وهو ينقسم الى اقترائي الخ **قوله** استثنائي واقترائي سمي الاول استثنائيا لاشتماله  
 على اداة الاستثناء وهي لكن وعلى الثاني اقترائيا لانه من اقتران الحدود **قوله** لا اقترائي  
 لما تذكر فيه كذلك سمي بالفعل والآخر بدلالة كونه في المقابلة لان النتيجة المذكورة في الاقترائي  
 كونه بالقوة لان مادتها اجزاءها المذكورة في القياس ومادة الشيء يكون معناه ذلك الشيء  
 بالقوة كقوة السرير من خشب وما انضاف اليها فانها قبل ان يتغير بالحق فلا قيل  
 انما في المصنف لا اقترائي ان تذكر فيه النتيجة بالفعل ولا يلزم من ذلك ان تذكر فيه بالقوة بل ينبغي

القياس

احتمال

وفي نسخة قلنا المقطوعا  
 يعطى ما ذكره في المقصود  
 ان الفعل الخ

احتمال ان يدل عليها بالقوة او لا يدل عليها باوحدتها وحيث ان من ان نأخذ تعريفها لا اقترائي  
 بانه الدال عليها بالقوة قلنا المقطوع وان كان يعطى ما ذكرت بين ان المقصود منه ان الفعل  
 اذا ذكر استشعر بالقوة بازايمه وما مر ايضا من تعريف القياس من انه الدال على النتيجة  
 لذاته ولا يدل عليها لذاته الا لاشتماله عليها واقل مراتبها لاشتماله بالقوة فاذا انقضى الفعل  
 بنيت هي حتما **قوله** باعتبار كونه لازما للزوم الخ كانه يعني ان السؤال لا يرد الا عند استثناء  
 عن المقدم لتكرار النتيجة هي عين التالي وهي لازمة للزوم في كلامه واما عند استثناء  
 تفصيل التالي فالنتيجة هي تفصيل للمقدم والمقابلة كحاصلة وقد اجابوا عن السؤال  
 بجوابه وجان عند النظر احدهما ان النتيجة ليست هي عين احدي المقدمات بل جزء المقدمة  
 وذلك لانه ليست المقدمة هي قولنا النهار موجود في ذلك المثال بل استلزام طلوع الشمس  
 له الحاصل ذلك الاستلزام من المقدم التالي ولا شك ان جزء المقدمة خلافا للمقدمة الثاني  
 انها في القياس لا تختمل صدقا ولا كذبا بالزوال ذلك بالتركيب الذي صيرها جزء قضية  
 وحيث كونها نتيجة تختمل الصدق والكذب لزال ذلك لانها في محالها في الحقيقة لها في المعنى  
 وان واقفتها في المقطوع وتعتقب من الوجوه الاول بانهم قالوا يلزم من القياس قوله اخر  
 والقول كما يطلق على القضية بطلوع المركب غير التقضية وحيث ان حيا وافق هذا القول  
 قولنا في مقدمات القياس وان لم يكن قضية لم يكن هذا قول اخر وكان المصنف من الوجوه  
 الثاني ولما اجابوا بهذا الجواب اورد عليهم انهما اذا كانتا النتيجة هي خلافا للمقدمة وان قيل  
 ذكرت فيه بالفعل واجيب بان معنى كونها مذكورة ان هيئتها او مادتها التاليفية  
 مذكورة والى هذا الجواب اشار المصنف بقوله تلفظ بها واحد ومنها ما تخلف يعني ان معنى  
 قولنا ذكرت فيه بالفعل هو بالنظر الى المقطوع وقولنا هي مقابلة هو بالنظر الى المعنى فان قلت  
 هيئتها لا فرق بين الاقترائي والاستثنائي لان الاقترائي ايضا ذكرت فيه الفاظها قلت  
 ممنوع اذ هي في الاستثنائي مذكورة بآدائها وهيئتها التاليفية كما مر بخلاف الاقترائي  
 وهذا كله انما نشأ عن اشتراط مقابلة النتيجة للمقدمة كما ترى مع انه ان كان بشرط  
 لئلا يكون كل مقدمتين قياسا باعتبار استلزام احدهما فقد قدمنا انه لا يرد ولا حاجة  
 الى الاختراع من كان الاول اشراط هذا الشرط المؤدي الى ما ذكره بغير فائدة **قوله** وهو ترتيب  
 من مقدمتين **قوله** لانه طرفا النسبة الخ قال في شرح ايسا عوجي ولا كانت النسبة هيئته  
 بين الطرفين اذ لو كانت معلومة لم يخفى الى استدلال وقياس صحيح في القياس ليدل الامر لا بد  
 على طرفي المطلب يكون ذلك معلوم النسبة الى كل واحد من طرفي المطلب فتشابه من النسبة  
 الى موضوع المطلب وقضية تسمى مقدمة وهي الصغرى لاحتمالها على الضمير الذي هو  
 بموضوع المطلب ومن نسبته الى محمول المطلب قضية اخرى تسمى ايضا مقدمة وهي الكبرى  
 لاشتمالها على الكبر الذي هو محمول المطلب بقطر في المطلب تتميز الصغرى عن الكبرى  
 سواء قدمت الصغرى في الذكر على الكبرى او تاخرت كما يصنع بير هانز التبدل في الشكل  
 الرابع مثلا والامر الثالث الذي علمت نسبته الى كل واحد من طرفي المطلب يسمى حدا وسط  
 وهو الذي يكون مشتركا متكررا في المقدمات فلهذا كانت طرفا المقدمات في اللفظ اربعة



وفي المعنى ثلاثة وذلك الوسط المشترك هو الذي يحجج بين الطرفين المطلوب وتلك الهيبة  
 التي حصلت من نسبة الوسط الى طرفي المطلوب بالوضع والجل استتي نظما وشكلا انتهى **قوله**  
 لا تنما الى اكل موضوع المطلوب الى فضلوا الصغرى على الكبرى لا تنما الى الاثر والذاتي  
 هو الموضوع وفضل الموضوع بانه متبوع معروض كما ذكرنا لم يفارضة ان المحمول هو محط  
 الفائدة ومعنى موافقة الثاني الاول والصغرى ان الوسط فيها محمول وانما يختلفان في الكبرى  
 في الاول ذكر موضوعا فيها وفي الثاني يذكر محمول لا وفصله صغرى لا ولا ايضا بشرط الايجاب  
 فيها والايجاب شرط من اشياء وهذا الامر يشار اليه في الثالث ومعنى مشاركته الثاني له على هذا  
 ما فيه من ترتيبا لحد ودققت **قوله** قريب من الاول في بيان الانتاج الى ان اراد انه اقرب في الرد الى الاول  
 فلا سلمه ازاله في كليهما هو عكس احدي المقدمتين وهو عكس الكبرى وعكس الصغرى في البيان  
 وان اراد انه اقرب الى الطبع في الاستدلال فهي دعوى سيأتي ذكرها **قوله** لموافقته الاول والكبرى  
 انما واقفة في الكبرى لان الحد الاوسط موضوع في كبراهما متما وانما يختلفان في الصغرى في الاول  
 محمول فيها وفي الثالث موضوع فيها وهما شئ وهو ان الثاني واقف الاول في الصغرى  
 والثالث واقفة في الموضوع ورجع موافقة الثاني الى محمول الصغرى وقد بين ان الموضوع  
 اشرف من المحمول على ما ذكرنا والصغرى انما اكتسبت شرفا من الموضوع فالموضوع هو اشرف  
 فيكونا الثالث لموافقته في الموضوع اشرفا من الثاني وانما كان هذا انما اذ لم  
 ينقل من موافقة مرتبة بعد الثاني المتقدم عليه الا الثالثة قالوا لم في شرح اساغوجي  
 والتحقيقان هذا الذي ذكره في الترتيب انما هو من المناسبات الخطائيات والوجه  
 في الترتيب ما اشار اليه بقضا الشيوخ وهو انه لما كان وقوع الطبع على الترتيب الثاني  
 اكثر من وقوعها على الترتيب الثالث كان الثاني اقرب الى الاول من الثالث انتهى **قوله**  
 لم يظهر وجه لتفصيل ما ذكره هذا النقص على المناسبات السابقة اذ هو دعوى لا يخفى  
**قوله** اسقطها لافراحي في هو الاما ما مر ابو نصر محمد بن محمد بن طرخان بن طور لم يها  
 مملكة مفتوحة فوا ساكنة فرائد لم يقتوحتين فحين معجزة الفارابي التركي الحكم  
 المشهور صاحب التصانيف في المنطق وغيره كان اما ما ههنا علامة اعجوبة الزمان  
 وكان تركها فارتحل من بلده فاراد في بغداد واشتغل باللسان العربي حتى افاقته  
 واخذ علوم الحكمة عن ابي بشر الحكم المشهور وعزا في خيار بن عبدان الحكم المتصل في  
 وغيرهما وكان اما لا يحاري في علم المنطق وجميع علوم الفلسفة قال ابن خلدون  
 بعد ذكر ما تقدم ورايت في بعض الجامع انه ورد على سيف الدولة وكان مجلسه مجلسا فضلا  
 ودرج عليه في ربي الاتراك وكان ذلك دابة فقال له سيف الدولة اقد فقال له حيث انما  
 حيث انت فقال حيث انت فتخطى رقاب الناس حتما في مستند سيف الدولة وراجه فيه  
 حتى اخرجته عنه فقال الامير لما تكلم على راسه بلسان بينة وبينهم قل من يعرفه اذ الشيخ  
 سأل الادب واتي سائل عن شافان لم يجب فاحد قوابه فقال له ابو نصر بذلك للسان  
 ايها الامير اصبر فان الامور يفرقها ففجأ لامير وقال احسن هذا اللسان قال نعم  
 احسن اكثر من سبعين لسانا ففطم عنه ثم اخذ يتكلم مع العلم الحاضرين في كل فن

فلم يزل

فلم يزل حتى استكت الكل وبقي بينهم وحده ويكتنون عنه ثم صرهم الامير وخلا به فقال له  
 هل لك ان تاكل فقال لا قال فكل تشرب قال لا قال فكل تسبح قال نعم قال فكل تحضن القيان  
 وانواع الملاهي وكل عمارق الصناعة فاجابهم احد الاعماء ابو نصر فقال له الامير  
 وهل تحسن هذه الصناعة شافان نعم فخرج من وسطه خريطة فيها عيادان فركبها  
 ولعب بها ففهمك كل من كان في المجلس لثقلها وركبها تركبها اخرى ضرب بها ففهمك كل من  
 في المجلس ثم قلبها وغير تركبها وخرها فقام كل من في المجلس حتى البواب فتركهم نياما وخرج  
 انتهى لمحضما قال وتوفي سنة تسع وثلاثين وثلثمائة وقد بناه التمانين بد مشق  
 صلى عليه سيف الدولة في ريفه من خواصه ودفن بظاهر دمشق خارج الباب الصغير  
 رحمه الله تعالى وابن سبينا تقدم تعريفه **والغزالي** هو محمد بن محمد بن محمد الغزالي  
 الطوسي الامام العلامة الماهر الربيع في العلوم كلها الجامع بينا الشريعة والحقيقة  
 يلعب حجة الاسلام كان ابو غزالي اشتهر بالغزالي فتنسب اليه وكان حجة الاسلام من ائمة  
 الشافعية له التأليف المشهورة في الاصول والفقه وعلوم الدين توفي رحمه الله تعالى سنة  
 خمس وخمسمائة كذا ذكر وفاته ابن قنفذ القسطنطيني **قوله** في احتياج خليل الله الى  
 ذكر المفسرون ان المردود لعنه الله كان يدعي الربوبية فقال خليل الله ابراهيم عليه السلام  
 من ربك قال ابراهيم ربي الذي يحيي ويميت قال المردود انا حيي واميت واحضر رجلي  
 فقتل احدهما وترك الآخر قال هذا الحبيبة وهذا امته فقال له خليل الله عليه السلام  
 ان الله ياتي بالشمس من المشرق فاتي بها من المغرب انتقل الى ما لا تتخلق به القدرة  
 الحادثة ولا يمكن فيه الشبهة فانقطع المردود ووجه استنباط البرهان المذكور من الآية  
 والله اعلم ان الصغرى وهي قوله انت لا تقدر ان تاتي بالشمس من المغرب ما خذوة من قوله  
 فاتي بها من المغرب لانه امر تعجز عنه نسب الحزاليه وانه لا يقدر ان ياتي بالشمس  
 وهو عين قوله انت لا تقدر ان تاتي بالكبرى وهي قوله وكل من لا يقدر ان ياتي ما خذوة من قوله  
 ان الله ياتي بالشمس من المشرق فتقوله ان الله ياتي بالشمس يستلزم ان الله قادر على  
 الايمان بالشمس ضرورة دلالة الفعل على قدرة فاعلم المحتار ان لو لم يكن قادرا لما فعله  
 وهذه القضية سلم المردود صدقها ولذلك قامت عليه الحجة وحيث سلم صدقها لم يمسها  
 بعكس القضية لما تقدم من لا يقدر ان ياتي بالشمس فليس باله وبالجملة لا يخفى من لا يقدر  
 ان ياتي بالشمس باله وكلا العكس يصلح كدري للقضية المحفوظة ولا يخرج انت لست باله  
 ولما في المص بالعكس الثاني كان اولى لا تعكس الموجبات به من غير نزاع كما مر **قوله**  
 في استدلال خليل عليه السلام بالافول لوجه الاستدلال والله اعلم ان الصغرى وهي قوله  
 البقر اقل ظاهرا لانها مصرح بها بقوله فكل اقل والكبرى كما خذوة من قوله لا احدا فليس  
 اولا عبادة الا فلين لدم استحقاق اقل المعبودية فقال الاقل لا يستحق المعبودية  
 وكل من لا يستحق المعبودية فليس بالاله لان الاله هو المستحق للمعبودية فينتج من الاول  
 الاقل ليس باله وينبغي ان الاله ليس باقل وهي الكبرى واحسن منه ان تقول  
 قوله لا احدا فليس باله يتقن قضية وهي لا شيء من الاقل مستحق للمعبودية نعم هذه

تقفود



الى صفري خذ ودية وبها لاله هو المستحق للعبادة فينتج من الثاني لاشي من الاله باقل  
 فان ضمنت هذه النتيجة الى القضية السابقة انتج من الثاني لاشي من القربا له وان ضمنت  
 عكسها المستوي لهما انتج من الاول المطلوب بكمية فليست الآية يتعيف فيها الثاني  
 بل الاول قائم منها ايضا كما سمعت ولك ان تستنبط هذه البراهين من جهات اخرى ونما  
 ذكرناه كقائمة **قوله** ففي رد الله على اليهود الخ وجه الاستدلال من الآية ظاهر لانهم  
 لما انكروا ان يكون الشئ من البشر سالة لتتوصلوا بذلك الى انكار رسالة نبينا محمد صلى الله  
 عليه وسلم وانه تبارك وتعالى علمهم اباطال المازعوا بان هذا بشر انزل عليه يسلمون  
 بشرية وتزول الالهية الكتاب عليه اذ لو لا ذلك لما قامت عليه الحجة فخرج من قوة الآية  
 ان موسى بشر وهو الصفري ومن صورهما انما انزل عليه الكتاب ومما كبري ومما مكشفتان  
 عندهم معا فان انتج البشر انزل عليه الكتاب وهو نقص في الكلية السالبة فان قل  
 المتقدمان شخصان معا ولا ينتج الثالث حتى تكونا حاديا كلمة قل  
 قد تقدم ان الشخصية عندهم في كل الكلمة **ص** فاما الشكل الاول **قوله** لان شرط  
 ايجاب الصفري ثبتت له الكلية في كل كلمة لولف في الشكل الاول على طريق التحصيل  
 وسكت عن طريق الحذف هنا الوضوح وهو ان شرط ايجاب الصفري يسقط ثمانية اضراب  
 الكلية السالبة صفري مع المحصورات الاربعة كبريات والخيرية السالبة صفري مع المحصورات  
 الاربعة ايضا كبريات ثم ثمانية وشرط كلمة الكبري يسقط اربعة اخرى الخيرية الموجبة  
 كبري مع الموجبتين صفريين والخيرية السالبة صفري معهما ايضا فلهذا اربعة الى ثمانية تكون ثمانية عشر  
 وينتج المنتج اربعة كما ذكرنا المصمما الاول كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث وكل جسم حادث  
 والثاني كل جسم مؤلف ولا شئ من المؤلف قديم ولا شئ من الجسم قديم والثالث بعض الجسم مؤلف  
 وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث والرابع بعض الجسم مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم  
 فبعض الجسم ليس قديم ووجه ترتيبها هكذا اظاهر لان الاول قد مر لجمعه الاشراف من  
 افكار الایجاب وقد مر الثاني على الثالث لان الكل وان كان سلبا اشرف من الجزء وان كان  
 ايجابا والثالث على الرابع لان الخيرية ايجاب فبعض من الخيرية السلب واما الرابع لجمعه الاشراف  
**ص** واعلم ان ضابط ايجاب النتيجة الخ **قوله** ذكرها ضابطها في اشار المصم الى ان النتيجة  
 تكون كلية موجبة وسالبة وجزئية موجبة وسالبة تضابط الكلية اذا وجد بان يكون  
 الاضفر عام الوضع بالفعل كما في الشكل الاول والثاني اذا اضر فيه ما موضوع او بالحق  
 كما في الرابع اذا اضر فيه محمول لا يعلم عموم وضعه حتى يصير موضوعا بالقياس ويكون  
 العلم لازما للقضية اطلق عليه انه عام بالحق كانت النتيجة كلية ثم اذا وجد معه  
 ضابط ايجاب بان تكون المتقدمان موجبتين معا كانت النتيجة كلمة موجبة لوجود  
 شرط الكل والایجاب وذلك مخصوص بالاضرب الاول من الشكل الاول ولذا كان الاول  
 اشرف الاشكال انتاجه الاشراف وان لم يوجد ضابط الكل كانت جزئية ماع معايط  
 الايجاب فتكون جزئية موجبة كما في الضرب الثالث من الاول والاول والثالث والرابع  
 من الثالث والاولين من الرابع واما في ضابط الايجاب فتكون جزئية سالبة كما في الرابع

الاول واخير الثاني والثاني والخامس والسادس من الثالث واما بعد الثالث من الرابع  
 وهذا معي تولنا ان النتيجة تتبع الاخرى في الجزء السلب سواء اجتمع الحستان او احدهما والله  
 في قول بعض الادباء هذا المعنى ان الزمان لتابع اذ الاله **ص** تتبع النتيجة للاختلاف لا رول  
 في وجبت الحنة في المقدمتين او في احدهما التثبت النتيجة خسة واما شرف المقدمتين  
 فان كان شرفا يجاب اكتسبت النتيجة ايد اشرفه وان كان شرف كل فليس بلا ضرر حوا آز  
 كون النتيجة جزئية مع كلية المقدمتين معا كمضطر بالثالث والرابع وبذا تف  
 ان المنتج للكلية خمسة اضراب اثنان من الاول واثنان من الثاني وواحد من الرابع والمنتج  
 للایجاب سبعة اثنان من الاول وثلاثة من الثالث واثنان من الرابع وانا الاول محصور  
 بانتاج الایجاب الكلي والثاني مخصوص بانه لا ينتج الا السلب والثالث بانه لا ينتج الا الخيرية  
 واعتبر انهم على الخيرية زيادة كلمة الكبري هو اعتبار من العقبات عليه بنفسه وقد اجماعوا  
 بانه قصد الاشارة الى علة كلية النتيجة ومن مجموع عموم وضع الاضفر وكلمة الكبري على  
 لاحدهما واذ لم يقتصر على وضع الاضفر وان كان وحده كافيا في الدلالة وقد اشار المصم  
 في شرحه ايضا فوجي الى هذا الجواب بقوله وهذا الشرط معنى بالاستقرار اعمازا والوجوهي الخ  
**قوله** ويمكن ان يقال ان يقول ان شرط كلمة الكبري بعد اقامتها التخطيل  
 محتاج اليها ايضا للتميز عن نحو الضرب الثامن من الشكل الرابع عند من يجعله مفتوحا  
 فان الاضفر فيه عام الوضع بالقوة ومع ذلك لم ينتج كلمة لالم تكن كبره كلمة فلا بد من شرط  
 كلمة الكبري ليخرج كوهذا اذ ليس كلما كان الاضفر عام الوضع حينئذ كانت النتيجة  
 كلية اللهم الا ان يقال هذا لما كان لا يتبين انتاجه الا بالرد الى الاول صار كانه منه  
 فلا يكون عام الوضع او يكون الضابط انما ذكر على هذه التقديمين **ص** واما الشكل  
 الثاني الخ **قوله** قد صدقت صورة هذا القياس مع كل واحد من التقيضين الذي يعني  
 بالتقيضين الايجاب والسلب كما في المثالين السابقين فانه في احد المثالين يلزمه الايجاب  
 وفي الاخر يلزمه السلب فان قل **ص** اذا كان يلزمه الايجاب والسلب  
 فبالضرورة يلزم من وجود واحد منهما انتفا بالآخر اذ لا يجتمعان لكن كلما وجد للضرورة وحده  
 اللازم فانتفا بالآخر باطل فالامر انما الى اجتماع الايجاب والسلب او انتفاك اللازم من  
 اللازم وكلامه باطل قلنا هذا لازم لو علم انهما لازم لكانا نقول ليس واحد منهما لازما  
 اذ اللازم هو الذي لا ينفك عن اللازم الا ترى ان الخبر ان من حيث هو كما وجد وجدت معه  
 الانسانية او غيرها وليس واحد من الانسانية وغيرها لازم للخبر بل لم يسم اللازم لازما  
 الا لعدم انفكاكه وحيثما انفك فليس هو لازم او نقول اللازم هو واحد هما لا بعينه  
 وهو لا ينفك انهما وجد القياس وجد احدهما **قوله** الموجبتين مع الموجبتين الخ  
 الموجبتان هما الكلية والخيرية صفريين وكبريين متفقين وتختلف في هذه اربعة  
 كليتان وجزئيتان كلية وجزئية جزئية وكلمة وكذا في السالبتين مع السالبتين  
 اربعة اخرى فان قيل **ص** لما الفرق بينه في الحذف والتحصيل فان الحاصل  
 فيها واحد قل **ص** هو ان طريق الحذف ذكر فيه المقيم صريحا والنتج بالمفهوم

فيها



وطريق التحصيل بالعكس وهو واضح **قوله** فلهذا ما رتبة مثال الاول كل انسان حيوان ولا شيء من  
الحجر حيوان فلا شيء من الانسان حجر ورتبة ما في الاول بعكس كبراه اذ هي مخالفة هكذا اكل انسان  
حيوان ولا شيء من الحيوان حجر والثاني نحو لا شيء من الانسان حجر وكل حجر حجر اذ فلا شيء من  
الانسان حجر ورتبة بعكس الصغرى ونظيرها كبرى هكذا اكل حجر حجر ولا شيء من الحجر اكل انسان  
فلا شيء من الحجر با انسان ثم عكس النتيجة الى لا شيء من الانسان حجر وهو المطلوب والثالث نحو  
بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحجر حيوان فبعض الانسان ليس حجر ورتبة بعكس  
الكبرى كالضرب الاول والرابع نحو بعض الحيوان ليس بفرس وكل فرس ماهر فبعض الحيوان  
ليس ماهر ولا يمكن الرد فيه بالعكس كما قال المصنف لاشتراط الاحتياج في صغرى الشكل  
الاول والكلية في كبراه وهذه جريئة سائلة لا تصلح لصغرى الاول ولا كبراه والدليل  
عليه الافتراض وسياقي والخلف وهو انه لو لم يصدق في المثال المذكور بعض الحيوان لكان  
بما هو لصدق تنقيضه وهو كل حيوان ماهر فبعض هذا التنقيض صغرى الى كبرى القياس  
هكذا اكل حيوان ماهر وكل ماهر فرس فينتج من الاول كل حيوان فرس وهو تنقيض الاخرى  
المصادقة القابلة لبعض الحيوان ليس بفرس ولو صح منه المصغرى هكذا اكل حيوان ماهر  
وبعض الحيوان ليس بفرس لا يتج من الثالث بعض الماهر ليس بفرس وهو تنقيض  
الكبرى ولا يخلل الامر تنقيض النتيجة فالنتيجة حق **قوله** والحيوان انتاج الثاني  
لا يحتاج الى رده الى الاول في هذا هو القول الثالث المفضل وهو كقول صاحب السماعي  
والذي له طبع سليم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول فلهذا من كلامه ان في الشكل الثاني  
والثالث ثلاثة مذاهب الاحتياج فيها عديمة معاً والتفصيل **قوله** لان حاصله راجع  
الى الاستدلال تنافي التروم التي ينبغي ان تكون متشابهة لسان حيوان ولا شيء من الحجر حيوان  
فقد بينا ان الانسان والحجر تنافي لازماً بما اذ لازم الانسان هو الحيوانية ولازم الحجر  
تنقيضها وهذا اللازم ان لا يجتمع ان اذ قل ذلك على ان ملزمهما وهما الانسان  
والحجر لا يجتمعان ايضا اذ لو اجتمع الانسان والحجر لاجتمع حيوان ولا حيوان لوجود  
حيوان مع وجود الانسان ووجود لا حيوان مع وجود الحجر وبمعنى قولهم اجتماع الملتزمين  
يستلزم اجتماع لازمي الك اجتماع حيوان ولا حيوان باطل فاجتماع الانسان والحجر  
المودي الى هذا الباطل باطل وبمعنى قولنا تنافي اللوازم دليل على تنافي اللزومات  
وهي قاعدة مطردة فان قيل اذا كان الشكل الثاني منبسطاً على هذه المقدمة  
الخارجية عن المقدمتين وبما تنافي اللوازم دليل تنافي اللزومات لم يبق بينه  
وبين قياساً مساكاة الذي يجتزؤون عن رده قوله في حد القياس فرق فلم يدخل  
هذا ويخرج ذلك **قوله** ليس الشكل الثاني متوقف الاحتياج على المقدمة  
الخارجية توقف المساكات لان قياس المساكات لا ينتج الا عند اثبات تلك المقدمة  
واما الشكل الثاني فهو ان كانت تلك المقدمة وجه احتاجه غير متوقف الاحتياج  
على اثباتها القيمهم مقتضاها من مقدما ته وقرق بين توقف شيء على شيء وبين  
وجوده فيه والا فالاول الذي هو ايها الشكل لا فقر لها طبعاً مبني على مقدمة خارجة

وبما ان لازم اللازم ملازم ولكن لا يتوقف عليها المفهومينها من المقدمات ضرورة فانهم  
**قوله** وعلى هذا القول لاكثر الخ يعني بالاكتر الذي يتولد من هذه الضروب المصغرى والشكل  
الاول المتخففة وقد تقدمت من رد هاهنا مع استلزامها ما اعتمدنا عادة واما على قوله غير الاكثر  
فهي نتيجة ولا تتخلل الى الرد كما ترى من الخلاف **قوله** وهو ان يفرض بعض الذي هو ليس  
**ب** الخ مثاله من المواد ان تقول بعض الحيوان ليس با انسان وكل باطلي انسان فيفرض  
بعض الحيوان الذي حكمت عليه انه ليس با انسان معينا وليكن هو الفرس فيحصل لا حل  
ذلك الفرض كلبان صادقان احدهما من نفى وقت المحول عن الموضوع وهو لا شيء  
من الفرس انسان والآخر يصدق العنوان على الذات وهي كل فرس حيوان فتضم القضية الاولى  
صغرى الى كبرى القياس هكذا لا شيء من الفرس انسان وكل باطلي انسان فينتج من هذا  
الشكل بقيته ولكن من ضربا حل لا شيء من الفرس باطلي ثم نكسر المقدمة الثانية من مقدمة  
الاقتراض وهي قولنا كل فرس حيوان المقتضى الحيوان فرس ويجعلها صغرى للنتيجة  
المذكورة هكذا بعض الحيوان فرس ولا شيء من الفرس باطلي ينتج بعض الحيوان ليس باطلي  
وهو المطلوب واعلم اننا لو ضممنا تلك المقدمة الى النتيجة من غير عكس هذه اكل فرس  
حيوان ولا شيء من الفرس باطلي لا يتج من الثالث ايضا بعض الحيوان ليس باطلي ولكن قصرنا  
النظم الكامل الى الويتية وبه يتبين لك ان قولهم هذا الاقتراض لا يكون الامن قياساً احدما  
من ذلك الشكل بقيته والاخر من الشكل الاول ليس لاعلى ما اردوا واختارهم لانه حكم  
لجواز كون قياس الاقتراض معاً من غير الشكل الاول كذا المثال ورغم وان قلنا  
قولنا في ذلك المثال بعض الحيوان ليس با انسان مثلاً جريئة فكيف تاتي بها عند الاقتراض  
كلية فتقول لا شيء من الفرس با انسان ولنا التنافي بينهما لان التبعيض هو بحسب الوصف  
العنوان كالحوان في المثال والتعظيم هو بحسب الذات كالفرس وقد مر ان العنوان  
يكون اسم من الذات قال ذات ببعض العنوان والحكم عام في افراد الذات وهو الظاهر  
ثم لك ان تقول هذه القضية قضية الاقتراض لا يلزم ان تكون كلية اذ يجوز كون البعض  
الذي يبرهن جزئياً اذا التبعيض يصدق بالكلية والحج غير انها اذا كانت شخصية كانت  
في حكم الكلية ولا محذور **قوله** واعتراض الاثر الخ حاصل اعتراضه ان قولنا بعض  
ليس الذي يفرض الموضوع فيه **د** مثلاً قضية سائلة وهي لا تنقيض وجود الموضوع  
وقد مر ان الاقتراض لا يثبت الا عند وجود الموضوع وهي هنا لو كان الموضوع يوجد كذا  
كبعض الحيوان في ذلك المثال لصح الافتراض اذ لا يمكنه لا يلزم وجوده لان المساكاة  
تصدق وجد الموضوع ام لا كما تقول مثلاً بعض الفرس ليس با انسان وكل باطلي انسان  
فانه لا يصح فيه الافتراض لعدم وجود معين يصدق عليه بالفعل انه عتقاً وانه ليس با انسان  
وحيث لم يخلو الافتراض لعدم اطراد وجود الموضوع بطل اذ مساكاة الفرس يجب ان تكون  
قوان في مطردة وحاصل جواب ابن واصل ان موضوع هذه السالبة اما ان تكون  
موجوداً او مفقوداً وان كان موجوداً الحيوان المذكور من الافتراض وان كان مفقوداً  
كبعض العتق المذكور لم يصح ان يتصف بالاكبر الذي هو الناطق مثلاً في ذلك المثال اذ الوصف



الموجود كالنطق لا يثبت لشي من المفهوم كالمتناقض عليه كائنا وولا شي من العتقا  
 بما طوقا اذا صدقت هذه الكلية صدقت جزئيتها وهي بقضا العتقا ليس باطوق وهو المطلوب  
 او نقول ان المصدق لا يثبت لشي من العتقا باطوق متناقض تقييده وهو بعض العتقا باطوق  
 فيكون للمتناقض بعض موجود في الافتراض لانه موضوع هذه الجزئية الموجبة  
 وخامس رد ابن عرفة في الوجه الاول ان قول ابن واصل وان كان معدوما فقد صح  
 تلك الاكبر عنه كليا كليا غير صحي لان بعض المعدوم لا يتمتع اتصافه بالاكبر ان كان  
 الاكبر عدما وحينئذ هذا البعض لا يلزم فيه النتيجة لا خلا ما زعمه من صدق السلب  
 الكل عن المعدوم ولا الافتراض لعدم وجوده وفي الوجه الثاني ان ما استدله به على  
 تسليم محتمة مقدمات اجنبية وقد تقدم ان القياس لا بد ان تلزمه النتيجة لذاته  
 لا بواسطة مقدمة اجنبية قلنا ولا يخفى ان جواب ابن واصل ليس بوارد  
 اعتراضا لا غير اصل لان كلامه لا يثبت ابطال الافتراض وكلام ابن واصل في تصحيح  
 الانتاج بالافتراض وبغيره وفيه تسليم لا اعتراض فلا يحسن ان يقال ان اصل  
 بل يقال استدلالا على الانتاج كذا اتم بغيره عليه **قوله** ومنهم من جاب ان هذا الكلام  
 ضعيف لا يثبت ان يذكر **قوله** وقد بين ان الحاجة الى الجواب هو الامام عمر عثمان  
 ابن عمر وبنو بكر المصري ثم الدمشقي ثم الاسكندر في الفروع باب الحجاب المتعلق بالدين  
 الامام العلامة الفقيه المالك قال في المذهب كان ابو حنيفة لا يبرئ من هذا الضلالي  
 وكان هو كراما وكان الدين في العلم والعمل بارعا في العلوم الاصلية وتحقيق علم الفريضة  
 متقنا للذهب مالك صنفه التفصيل المفيدة منها جامع الامهات والكافية في النحو  
 والشافية في التصريف وشرحها والمختصر الامثلي ومختصر الامالي وله في القراءات والفروض  
 وله شرح المفصل ونظم الكافية سماه الوافية توفي في عام ستين واربعمائة وثمانين رحله  
 تعالى **قوله** يعكس التقيضا لوافق هو ان نقول في المثال الثاني مثلا بعض الحيوان  
 ليس بانسان وكل ما ليس بانسان ليس باطوق وهو عكس كل ما طوق انسان المتقدم  
 والاعتراض الاول عليه ان الموجبة لا تنعكس بالتقيض الكواقيف على الصحيح كما تراها هو مبني  
 على ان السالبة المعدولة تستلزم الموجبة المحصلة وقد سبق رده والتشكي في ان الصغرى  
 بعد عكس الكبرى سالبة وهي غفلة في الشكل الاول والثالث ان الوسط لم يتجدد لان في الصغرى  
 غير المحمول وفي الكبرى تقييده الاتريانه في صغرى ذلك المثال هو الانسان وفي كبراه  
 هو ما ليس بانسان وهذا الاعتراضان انما هما اوقا لنا مثلا في ذلك المثال بعض  
 الحيوان ليس هو بانسان حتى تكون سالبة محصلة واما اذا قلنا بعضا الحيوان  
 هو ليس بانسان حتى تكون موجبة معدولة فلا يلزم عليه اعتراض بان الصغرى  
 سالبة لانها موجبة ولا بان الوسط لم يتجدد لانه متحد اذا قلنا ليس بانسان  
 في الصغرى هو المحمول وهو عين قولنا ما ليس بانسان في الكبرى وهذا معنى قولنا لم  
 يكرهه ان الصغرى لا بد ان ترد الى الموجبة المعدولة التي ولكن تصير السالبة  
 المحصلة موجبة معدولة ولا يصح ان لا يلزم من صدق الاولى صدق الثانية

هذا هو الجواب

كامل

كما ترى ما مر من ان المحل لم يحرم ههنا ما ذكر من ان الحجاب بالسالبة وجزم بسببه ذلك  
 الذي في شرح ايساغوجي وهو انه رد القصر بالالتزام الى موجبة معدولة المحمول فرجع له  
 الى ضرب الثالث من الاول قال وهذا التكلف بعيد ان السالبة اعم من المعدولة عند المحققين  
 فلا تستلزم منها انطريقية كلامه **قوله** واعتراض عليه بحال الفقه للمصنف هل النطق الى  
 ان كان الاصلها في يتذهب هذا فاعدا السالبة والمعدولة لم يحسن الاعتراض عليه بحال الفقه  
 التصريح ههنا لا سيما ان كان من ليس بقصد والتقليد لغير في هذه الامور ما لم ينعقد  
 اجماع ولكن اعتراض عليه بشي اخر وهو انه ان كان يدعي ان السالبة المحصلة والموجبة المعدولة  
 مستويان لزمه الاستيحي القياس مع واحدة منهما اما مع السالبة فلا اتفاق واما مع  
 المعدولة فلسا وانها على زعمه **قوله** السالبة في قوة الموجبة قلنا تعكسه على غير  
 المسارات بان الموجبة في قوة السالبة فكما حلت تلك على هذه النتيجة تحل هذه على تلك  
 فلا ينتج فتقول كلما صدقت المعدولة في صغرى الاول صدقت السالبة او لا معنى  
 للمساواة الا هذا او كلما صدقت السالبة في صغره لم تنتج اشتراط ايجابها فينتج  
 كلما صدقت المعدولة في صغره لم ينتج وليس له ان يعكس الاستدلال فتقول كلما صدقت  
 السالبة صدقت المعدولة وكلما صدقت المعدولة انتج لا نالكذب كراهه ولا نسلم انه  
 كلما صدقت المعدولة انتج لا تقدم من الاستدلال وليس له ان يكتفينا قولنا كلما صدقت  
 السالبة لم ينتج للاتفاق فان قيل قولكم في الاستدلال كلما صدقت المعدولة  
 صدقت السالبة ان عنيت لفظا فلما لا يتقلب لفظا الموجبة لفظا سالبة اذ وان عنيت  
 معنى فسلم ولا يفيدكم ان اشتراط ايجاب صغرى الاول انما هو باعتبار لفظها لا معناها  
 او الاحكام بسببه على القياس الاصطلاحي قلنا قولنا السالبة في معنى الموجبة ان عنيت به  
 اتنا ايضا لفظا فلما قلنا ذكرت وان عنيت معنى فلا يفيدكم ان معنى كون السالبة  
 في صغرى الاول لا ينتج السالبة باعتبار اللفظ اذ هي الاصطلاح باعتبار المعنى وحينئذ  
 ان هي مدعانا ان سيجل بطي مدعانا وهذا كله انما هو على ما يعطيه ظاهر نصيب بان القصر  
 السالبة في قوة الكبرى فالموجبة المعدولة من ان السالبة تنزى سالبة ويثبت لها مع ذلك حكم الوجبة  
 المعدولة واما ان اراد ان السالبة تصير موجبة بتقديم الرابطة لفظا او نية على حرف السلب  
 وهو الظاهر من سياق الكلام فلا اعتراض عليه حينئذ **قوله** ويصح ان يبرهن بمرهان فلا يخفى  
 قد تقدم تقريره والصبر بل اربع من هذا الشكل فلما جع ثمة **قوله** الدقة المحالفة للنظم  
 الكامل الاخره المحالفة للنظم الكامل والشكل الثاني في الكبرى والنهاية تقيده النتيجة  
 لينتج القياس بانها الصغرى وقد تقدم ان ضمننا ان الصغرى ايضا النتيجة بانها الكبرى  
 ولكن من الثالث فليس قوله يفرض الى المحالفة بل لازم **قوله** واما الشكل الثالث الى **قوله** وضع  
 موضوع لشيين متقاربين الى معناه انا اوقا قلنا كل انسان حيوان وكل انسان كائن  
 فقد وضعنا موضوعا واحدا وهو الانسان لشيين متقاربين وهما الحيوانية والكائنات  
 ليوضع احدهما لشيين لا فرق فتقول بعضا الحيوان كائن لانه كلما صدق الانسان صدق كائنا  
 فيه فيجب اجتماعهما فكما صدق الانسان صدق حيوانا وكلما صدق الانسان صدق كائنا



فقد يكون اذا صدق الحيوان صدق كاتب وهذا انما هو تبين للدلالة ذهنا من واحد **قوله**  
 وانما لم ينتج كلية ان قلت ليس هذا ابتكار مع ما تر في ضابط كلية النتيجة قلت  
 هو وان كان مستقفي عنه بما تر غير تكرار كانها نظرا ان يوديات الى مقصود واحد ولا نظرا  
 من جهة المقتضى وان الصغرى في هذا الشكل لا تنفكس الا جزئية وهما نظرا من جهة المعنى  
 المعقولة وان المحمول قد يكون عام من الموضوع المساوي للأكبر فيكون المحمول الاصغر عام من  
 الأكبر ولا محمول للاخص على العلم الاجزئيا ولا كانا نظرا باعتبار اللفظ هو الأسهل الجاري  
 على الانظار الاصطلاحية فله هو الضابط فيما تر على ان هنالك ايضا نظرا الى المعنى وهو ان يكون  
 الاصغر عام والوضع اول ولو سلمنا انه تكرار لما عيب لكونه تفصيلا بعد اجاله وهو محتمل  
**قوله** وانما لم ينتج كلية الخ جعل المص كلامه في المتن مقسما بين الوجبات والتساوي  
 جعل قوله مساويا للأكبر اجبا للوجبات وقوله او مندر جامع تحت الاصغر اجبا للتساوي  
 وهذا التقسيم ظاهر من الشرح فان قلت ان كان يعنى بالمساوات المساوات الاصطلاحية  
 وهي كون اللفظين حيث ما صدق واحد منهما صدق الاخر فليس التقسيم حاصرا لان ما هنا ليس بما  
 في الوجبات كقولنا كل انسان جسم وكل انسان حيوان فلا شك ان الانسان والحيوان مندرجان  
 تحت الجسم وليس بما بين وبين وان كان يعنى ما مر من المساوات الاصطلاحية وهو مجرد  
 المساوات في الاندراج فلا حاجة الى التقسيم بذكر الاندراج لانها لفظ المساوات استعنه  
 قلنا لان في المساوات الاصطلاحية وعدم حصول التقسيم ليس بضره شيئا اذ لا يريد الانتقض  
 الانتاج الكلي ولا يبين تخلفه في صورة من الوجبات في صورة من المساوات يكفي في التقصن  
 ولا حاجة الى استيعاب الصور كما مر غير مأمرة في التقصن **قوله** واذ لم ينتج لافخص شيئا او  
 هذا معنى القاعدة السابقة وهي ان كلما يلزم الاخص لا يلزم العام ولولزم العام للزمر الاخص  
 المتضمن له **ص** وضرر به المنتجة ستد **قوله** الاول من وجهين كليتيين هذه الضروب  
 الستة المنتجة مثال الاول من المراتب كل انسان حيوان وكل انسان كاتب فبعضها حيوان كاتب  
 ومثال الثاني كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان يفرس فبعضها حيوان ليس بفرس وبيان  
 هذه الضروبين بعكس صفاتها الى حجاب الى الشكل الاول والذم الى المحالقة كما مر الاول هكذا  
 بعض الحيوان انسان وكل انسان كاتب والثاني هكذا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان  
 يفرس فنتجانا المطلوب بعينه وهذا العكس تبين انما لا يتجانا الا الجزئية ومثال الثالث  
 بعض الحيوان انسان وكل كاتب حيوان متحرك فبعض الانسان متحرك وبيان ايضا بعكس  
 الصغرى هكذا بعض الانسان حيوان وكل حيوان متحرك فبعض الانسان متحرك وبالاقتراض  
 وهو ان يفرض في هذا المثال مثلا بعض الحيوان الذي هو انسان شيئا معينا وليكن هو  
 الناطق مثلا فيصدق لاجل ذلك كل انسان مندرجا في احداهما كل ناطق حيوان والاخرى  
 كل ناطق انسان نعم الاول كبرى القياس هكذا كل انسان حيوان وكل حيوان متحرك فنتج كل  
 انسان متحرك نعم هذه النتيجة صغرى الى القضية الثانية هكذا كل انسان  
 متحرك ولا شيء من الانسان مندرج فينتج من كليتي هذا الشكل يكونان اي بعض المتحرك  
 ليس فرسا وهو المطلوب وان شئت ضممتها من غير عكس فان نتج المطلوب من المثال

وقد انتقض لك ما ذكرناه قبل في الافتراض من انه لا يلزم ان يكون احد قياسه من الاول والاخر  
 منة لك الشكل بعينه لجواز كونهما معا من الاول وهذا المثال او من غير الاول معا كما مر مثال  
 ومثال الرابع كل انسان حيوان وبعض الانسان ابيض فبعض الحيوان ابيض وبيان به كمال الترتيب  
 نعم عكس الصغرى هكذا بعض الابيض انسان وكل انسان حيوان ينتج بعض الانسان حيوان  
 لكن عكس النتيجة الى المطلوب وهو بعض الحيوان ابيض وبالاقتراض وهو ان يفرض بعض الانسان  
 الذي هو ابيض معينا وليكن هو الرومي فيصدق قضيتان وهما كل رومي انسان وكل رومي  
 ابيض نعم الاول صغرى الى صغرى القياس هكذا كل رومي انسان وكل انسان حيوان  
 فينتج كل رومي حيوان فان شئت ضمت هذه النتيجة بعينها صغرى الى المقدمة الثانية  
 من قضيتي الاقتراض هكذا كل رومي حيوان وكل رومي ابيض فنتج الحيوان ابيض وهو المطلوب  
 وان شئت عكستهما بالمتساوي وفمتها لنتج من الاول المطلوب بعينه ومثال الخامس  
 بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان متحرك فبعض الانسان ليس متحرك وبيان بعكس الصغرى  
 وهو ظاهر وبالاقتراض وهو ان يفرض بعض الحيوان الذي هو انسان شيئا معينا وليكن  
 هو الناطق مثلا فيصدق قضيتان احدهما كل ناطق حيوان والاخرى كل ناطق انسان  
 فينتج القضية الاولى صغرى الى كبرى القياس هكذا كل ناطق حيوان ولا شيء من الحيوان متحرك  
 فينتج لا شيء من الناطق متحرك نعم هذه النتيجة كبرى الى القضية الثانية هكذا كل ناطق  
 انسان ولا شيء من الناطق متحرك فينتج من هذا الشكل بعض الانسان ليس متحرك وهو المطلوب  
 وان عكست الصغرى نتج المطلوب بعينه ولو جمعت تنبكا للقضيتين الحادتين بالاقتراض  
 وهما كل ناطق حيوان وكل ناطق انسان لا نتجنا من هذا الشكل ايجابا للاصغر للاوسط  
 ايجابا جزئيا وهو بعض الحيوان انسان فان ضمت عكس كبرى القياس هكذا بعض الانسان  
 حيوان ولا شيء من الحيوان متحرك ينتج من الاول بعض الانسان ليس متحرك وهو المطلوب وان ضمتها  
 بنفسها الى كبرى القياس هكذا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان متحرك ينتج من هذا الشكل  
 المطلوب ايضا وقوله اجماعا لا وسط للاصغر يقتضيان جمع المقدمتين على ما مر من الترتيب  
 ينتج جمعا لا وسطا على الاصغر وقد علمت انه انما انتج العكس كما مر ثم لو عكس ذلك الترتيب  
 وتقدمت الثانية منهما انتج ما قال ولواراد هذا ان قوله من الاول انهم عكسه ومن الثالث  
 انهم بنفسه معكوسا كما لا يخفى فلا يخلو كلامه من تدافع واسعا علم ومثال السادس  
 كل حيوان متحرك وبعض الحيوان ليس فرسا فبعض المتحرك ليس فرسا وهذا لا يبين بالرد  
 الى الاول اذ لا تقع الجزئية السالبة صغرى الاول ولا كبره وبيان بالاقتراض وهو ان  
 يفرض بعض الحيوان الذي ليس بفرس شيئا معينا وليكن هو الانسان مثلا فيصدق لاجل  
 ذلك قضيتان احدهما كل انسان حيوان والاخرى لا شيء من الانسان يفرس فنتج القضية  
 الاولى صغرى الى صغرى القياس هكذا كل انسان حيوان وكل حيوان متحرك فنتج كل  
 انسان متحرك نعم هذه النتيجة صغرى الى القضية الثانية هكذا كل انسان  
 متحرك ولا شيء من الانسان مندرج فينتج من كليتي هذا الشكل يكونان اي بعض المتحرك  
 ليس فرسا وهو المطلوب ولو عكست النتيجة لا نتج من الاول المطلوب بعينه



او بان تعكس لترتيب ليرجع الى الضرب الرابع من الشكل الثاني ولا فناء ان الافتراض ههنا ايضا  
لا يسمي لكون المقدمة سالبة كما في الضرب الرابع من الثاني فالبرهان الناهض فيه هو الخلف بان  
تقول في ذلك المثال مثلا لولم يصدق في الانتاج بمقدار الحركة ليس بغير صدق نقضه  
وبكل متحرك فسر فان ضمنت هذا النقيض كبرى الى صغرى لقياس هكذا كل حيوان متحرك  
وكل متحرك فسر ينتج ما ينافي في الاخرى وان ضمنت كبرى ايضا الى كبرى لقياس هكذا بعض الحيوان  
ليس بغيره وكل متحرك فسر ينتج ايضا ما ينافي في الاخرى وهو بعض الحيوان ليس بمتحرك وذكر  
في شرح ايساغوجي اننا لما جئنا الى هذا الضرب ايضا موجبة معدولة المحمول وعكسها  
بالمستوي وجعلها صغرى فتكون في محذور ذلك المثال هكذا بعض الفرس حيوان وكل حيوان متحرك  
فبعض الفرس متحرك وتعكس الى بعض المتحرك لا فرس وهذه موجبة معدولة تستلزم سالبة  
محضلة وهي بعض المتحرك ليس هو بغيره وهو المطلوب قال المصنف وهو احسن ان قلنا ان السالبة  
البسيطة مساوية للوجبة المعدولة واما من يجعلها اعم فيستعني البيان عنده بالخلف  
غير انه اتفق في هذا الضرب استلزام السالبة للمعدولة من حيث ان موضوع سالبة القياس  
هو موضوع موجبة المقضية وجوده فصيح ما اعتبره ابن الحاجب لولا ما ارد عليه انه بيان  
بغير حد ودال لقياس وهو محتجب عند من في برهان العكس قال ومنع الكاتب الافتراض حيث  
تكون الجزئية سالبة بسيطة لعدم اقتضاها وجود الموضوع بخلاف الجزئية قال وقال  
التبريزي وعندي في هذا نظرا لعل من قال بجواز الافتراض في السالبة البسيطة بناء على  
اعتقاده ان وجود الموضوع ايضا شرط في السالبة كما في الموجبة ومن جملة من قال به صاحب  
المطارحات وغير من اهل العلم قال المصنف الذي عليه الاسكندر وتبعه اكثر المتأخرين  
ان الموضوع لا بد وان يكون صدق الفعل على افراد الحكم على ما بالمحمول ايجابا او سلبا  
فيمضي فرضه ليحكم بكل من الموضوع والمحمول ايجابا او سلبا وفي ذلك صدق ضرورة وان امكن  
ان يكون من سلب محمول معدولا فلا حاجة الى بناء صحة الافتراض في السالبة البسيطة  
على ما راى استلزامها وجود الموضوع كما ذكره التبريزي قال وقرب من هذا الجواب واحسن  
ان يقال ان الموضوع في كبرى هذا الشكل وان كانت سالبة يلزم ان يكون موجودا لانه موضوع  
الصغرى الموجبة التي يلزمها وجود الموضوع فصيح الافتراض فيها مطلقا انتهى وفيه الكلام  
كله ما لا يخفى على من حقق معناه فيما مر من محاله **قوله** اما الشكل الرابع **قوله** لا يجمع  
فيه الخستان الجري هذا الصايط هو المشهور ومما الذي ذكره الاقدمون فلا يجمع عندهم  
الخستان على الجري والسلب ههنا الا في ضرب واحد في خمسة اضرب  
فقتضي ذلك الاشتراط كما ذكره المصنف واما الكاتب ومن تابعه فصبطوا انتاج هذا الشكل  
بان يكون فيه احد من وهما ايجابا لمقدمتين مع كلمة الصغرى واختلافهما بالكيف  
مع كلمة احدهما فدخل في الانتاج بمقتضى هذا الشرط ثمانية اضرب لان اختلافهما  
بالكيفية مع كلمة احدهما يقتضي ان ينتج ثلاثة اضرب ملاجعة في الخستان الاول  
جزئية سالبة صغرى مع موجبة كلية كبرى والثاني عكسه والثالث كلية سالبة صغرى  
مع جزئية موجبة كبرى وهذه الثلاثة عقبة عند المصنفين والقديمين ويمعند غيرهم



منتجة تراعى على خمسة فتكون ثمانية بشرط كون الجزئية سالبة فتعكس احدى الخاصتين  
كما سيذكر المصنف ههنا اما الخمسة المشهورة فالاول منها هو كل انسان حيوان وكل ناطق  
انسان فبعض الحيوان ناطق وبرهانه فهو يتبدل بالمقدمة هكذا كل ناطق انسان وكل انسان  
حيوان فبعض الناطق حيوان ثم عكس النتيجة لاجل ما وقع من التبدل الى بعض الحيوان  
ناطق وهو المطلوب او بالخلف وهو انه لولم يصدق في هذا المثال بعض الحيوان ناطق  
لصدق في نقيضه لاشي من الحيوان ناطق فان ضمنت الى الصغرى هكذا كل انسان  
حيوان ولاشي من الحيوان ناطق انتج من الاول لا شي من الانسان ناطق وينعكس الى لا شي  
من الناطق انسان وقد كانت الكبرى كل ناطق انسان هذا خلف وان ضمنت الى الكبرى  
بعد عكسه هكذا كل ناطق انسان ولاشي من الناطق حيوان انتج من الثاني بعض الانسان  
ليس بحيوان وهو نقيض الصغرى والثاني هو كل انسان كاتب وبعض الحيوان انسان  
فبعض الكاتب حيوان وبرهانه ايضا يتبدل بالمقدمة كالذي قبله سوا وبالا افتراض  
وهو ان يفرض الحيوان الذي هو انسان معين وليكن الناطق مثلا فيصير قضيته ان  
وهما كل ناطق انسان كل ناطق حيوان فاضمنت الاولى من مقدمتي الافتراض  
صغرى الى صغرى لقياس هكذا كل ناطق انسان وكل انسان كاتب انتج من الاول كل ناطق  
كاتب ثم هذه النتيجة صغرى الى المقدمة الاخرى هكذا كل ناطق كاتب وكل ناطق حيوان  
فينتج من الثالث بعض الكاتب حيوان وهو المطلوب وضم المصنف اولي مقدمتي الافتراض  
في القياس الاول كبرى فانتج من هذا الشكل بعينه ليحكي على ما قاله اولي مقدمتي الافتراض  
الافتراض من ذلك الشكل بعينه وقد بينا انه غير لازم والخلف يجري في هذا الضرب ايضا وهو  
الظاهر والثالث هو لا شي من الانسان بغيره وكل ناطق انسان ولاشي من الفرس ناطق  
وبرهانه يتبدل بالمقدمة هكذا كل ناطق انسان ولاشي من الانسان بغيره فلاشي من الناطق  
بغيره ثم عكس النتيجة لاجل ما وقع من التبدل الى لاشي من الفرس ناطق وهو المطلوب  
والرابع هو كل انسان حيوان ولاشي من الفرس انسان فبعض الحيوان ليس فرسا  
وبرهانه يعكس بالمقدمة معا ليرجع الى الاول هكذا بعض الحيوان انسان ولاشي من الانسان  
بغيره فبعض الحيوان ليس بغيره ويعكس صغرة فقط ليرجع الى الثاني هكذا بعض الحيوان  
انسان ولاشي من الفرس انسان او كبره فقط ليرجع الى الثالث هكذا كل انسان حيوان  
ولاشي من الانسان فرسا والخامس هو بعض الحيوان انسان ولاشي من الحجر حيوان فبعض  
الانسان ليس بحجر وبرهانه يعكس بالمقدمة معا ليرجع الى الاول او احداهما فقط ليرجع  
الى الثاني او الثالث كالذي قبله ويزيد هذا الافتراض وهو ان يفرض بعض الحيوان  
الذي هو انسان معين وليكن ناطق مثلا فتصدق كل كلمتان وهو كل ناطق حيوان  
وكل ناطق انسان فتعكس الى عكسها لقياس هكذا كل ناطق حيوان ولاشي  
من الحيوان بحجر فينتج لا شي من الناطق بحجر فان ضمنت هذه النتيجة كبرى الى المقدمة  
الثانية هكذا كل ناطق انسان ولاشي من الناطق بحجر انتج من الثالث بعض الانسان  
ليس بحجر وهو المطلوب وان ضمنت عكس النتيجة كبرى اليها هكذا كل ناطق انسان



ولا شيء من الجوانب التي من هذا بعينه بقدر الانسان ليس حجرا وان ضمت النتيجة بعينها كبرى  
 الى عكس تلك المقدمة هكذا ايضا الانسان ناطق ولا شيء من الناطق حجر انتهى من الاول المطلوب  
 بعينه فان قلت جعلهم احد قياسي لا قراض من ذلك الشكل بعينه يودي الى الاستدلال  
 على كل ضرب بلخر وهو دور قلست هو وان كان فيه الاستدلال على كل ضرب باخر  
 لا دور فيه محذور والاول لم يكن للضرب الاول الا قراض حتى يتوقف بعضها على بعض  
 ولكن لها دالة اخرى كالحلف والتبديل واعلم اننا لم نجد في هذه الضروب كلها  
 وهو كما ترى ان تضم تقضي النتيجة الى احدي المقدمتين لتستنتج ما يتار في الاخرى فتتضمن  
 او تقاد ولا تطل الا من تقضي النتيجة فالنتيجة حق وقد قررناه في الضرب الاول فلا يخفى  
 عليك اجراؤه في البراهين وقيد بعضهم عن الكلمة **قوله** كان تكون احدي الخاصتين  
 الخ الا قربان تكون الكاف مستقصية او لا يعكس من التساوي الجزئيات الالهاتان والاولى قد فيها  
**قوله** اما اذا كانت الجزئية الشالفة صفري لم تالكون الجزئية الشالفة الخاقصة صفري  
 بعض المستيقظ ليس بنائم مادام مستيقظا لا دائما وكل كاتب بالفعل مستيقظ مادام  
 كاتبيا فبعض النائم ليس كاتبيا مادام نائما لا دائما وهرهانه يعكس الصفري ليرجع الى الرابع الثاني  
 فينتج المطلوب هكذا ايضا النائم ليس مستيقظ مادام نائما لا دائما وكل كاتب مستيقظ  
 مادام كاتبيا وشالكون الجزئية كبرى كل كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق وبعض ساكن الاصابع  
 ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع لا دائما فبعض متحرك الاصابع ليس بساكن الاصابع  
 مادام متحرك الاصابع وهرهانه يعكس كبرى ليرجع الى سادس الشكل الرابع كل الثالث  
 فينتج المطلوب هكذا كل كاتب متحرك الاصابع وبعض الكاتب ليس هو بساكن الاصابع مادام  
 كاتبيا لا دائما **قوله** وزاد الكاتب الخ تقدم ذكر ضابطه لا تحتاج الشكل الرابع وانه يحتوي  
 على ثمانية اضرب شال ما زاده لا غير من الكاتب يساكن الاصابع مادام كاتبيا لا دائما  
 ويقع الانسان كاتب مادام انسانا فبعض ساكن الاصابع ليس بانسان مادام ساكن  
 الاصابع لا دائما وهرهانه يعكس الترتيب ليرجع الى الاول هكذا ايضا الانسان كاتب  
 مادام انسانا ولا غير من الكاتب يساكن الاصابع مادام كاتبيا لا دائما يعكس النتيجة  
 وفيما نتاج هذا الضرب عند نظر لذلك الاول واما في نتيجة ذلك المثال كما ترى والموجبات  
 الرابع في كلامه هي الوصفيات الرابع المشروطتان والمربعان فاذا كانت الكبرى  
 احدي الوصفيات الرابع فلا اشكال في انتاج الخلط لان النتيجة تخرج جزئية  
 سالبة خاصة ولا محذور فيها وان كانت الكبرى احدي الدائمتين فيمنعه الكاتب  
 لان النتيجة تخرج ضرورية لا دائمة او دائمة لا دائمة ولا مانع بين تنافيين  
 وتقل المص من صاحب لا يصح تحوير الخلط منها وهذا هو الذي عند شرح التسمية  
 مثلا اذا قلنا لا شيء من الساكن مستقل مادام ساكنا لا دائما وبعض الباقي في حيزه ساكن  
 بالضرورة او دائما انتهى بعضا المستقل ليس بياق في حيزه دائما لا دائما وبنيت بتبديل  
 المقدمتين ليرجع الرابع الاول هكذا ايضا الباقي في حيزه ساكن بالضرورة او دائما ولا شيء  
 من الساكن مستقل مادام ساكنا لا دائما فبعض الباقي في حيزه ليس مستقلا دائما لا دائما

وفيما نتاج هذه الاضرب

وهذه



وهذه النتيجة يصح عكسها الى المطلوب لانها احدي الخاصتين فتعكس الى قولنا بعض  
 المستقل ليس بياق في حيزه دائما لا دائما واليه اشار المص بقوله وهرهانه انعكاسها الى النتيجة  
 واضمح الخ فوضوح هذه النتيجة وهي قولنا مثلا بعض الباقي في حيزه ليس مستقل بوجودها  
 قضية مركبة تقتضي وجود الموضوع كما مر وذلك لان صدرها سلب وعجزها وهي القضية  
 المفهومة من اللادوام اعني قولنا بعضا لياقي في حيزه مستقل بالاطلاق قضية موجبة تقتضي  
 وجود موضوعها وموضوعها الذي هو الباقي هو موضوع صدرها وايضا موضوع هذه  
 الجزئية الذي هو الباقي موضوع الموجبة الجزئية التي تركب القياس منها ومن السالبة الكلمة  
 انما اعني قولنا بعضا لياقي في حيزه ساكن بالضرورة او دائما فهذه المركبة التي هي النتيجة  
 تقتضي وجود موضوعها شيان احدهما اعنيها اذ هو قضية موجبة تقتضي وجود الموضوع  
 كما قررنا قبل ولا خصوصية لهته فان كل مركبة تقتضي وجود الموضوع كما قررنا قبل ولا  
 خصوصية لهذه فان كل مركبة تقتضي وجود الموضوع مطلقا فانها كما كون موضوعها  
 هو موضوع الموجبة التي في القياس السابق ولكن بعد تبديل المقدمتين وصيرورة القياس  
 من الشكل الاول كما مر وتدره في المثال يتضح لك وهذا اعني كلام المص وحاصله ان الاقدمين  
 حصر والاضرب المتبعة من هذا الشكل في خمسة الاولى واستدلوا على عمق هذه الثلاثة  
 الاخرى الجزئية كغيرها من باقي القرب بالتقوض التي ذكرها المؤلف في الشرح من  
 الاختلافات الموجبة للمعلم فاذا كانت يستنتجها من التاخرين كالكاتب بان التقض  
 بذلك الاختلاف انما ينهل لور كذا لقياس من البسايط لكنها بشرط في السالبة من هذه  
 الاضرب الثلاثة ان تكون احدي الخاصتين ورح لا يرد النقض لان السالبة في هذا الشكل  
 اذا كان بشرط فيها ان تكون مستقصية كما يستعمل في الاختلافات فبعضه تعكس فازا كانت  
 صفري جزئية انعكست فرجع الضرب الى الرابع الشكل الثاني وفيما نتاج المطلوب بالبيان  
 المذكور في الشكل الثاني وان كانت كبرى انعكست ايضا فرجع الضرب الى سادس الشكل  
 الثالث وفيما يتا بالبيان المذكور فيه هذا في السادس والسابع واما الثالث فينتج عند  
 الرد الى الاول بالتبديل السالبة جزئية وهي تعكس الى المطلوب لكونها احدي الخاصتين  
 ثم ان كانت الكبرى في الثاني في احدي الوصفيات الرابع فلا اشكال في انتاج اذ اردنا  
 الى الاول كما مر وان كانت احدي الدائمتين وهو الذي يقول بمصاحب الا يحتاج  
 فلا شك ان الانتاج فيها انما هو على فرض التسليم والا فالقياس المتصادق  
 المقدمات لا تترك من المتسافيات فان النتيجة كاذبة حتما فيلزم لو تركب  
 من مقدمات صادقة ان يصدق الملزوم ويكذب لازمه وانه محال  
**تنبيهات** الاول صدر المص جدا القياس بالقول يشمل القياس  
 المقبول والمفوق لان القول يطلق عليهما ولا يصح تخصيص القياس بالمفوق  
 لان اللفاظ من حيث هي اللفاظ لا تستلزم شيئا وانما تستلزم من حيث وجود  
 معان مقولة تستلزم فيها واما القول الاخر اللازم من المقدمتين فالمتبدي به  
 المقول قطعا اذ المقدمات لا تستلزم شيئا من اللفاظ وانما تستلزم













وقد علمت مما روجه النظرية ما قبل المطلقة ينتج عرفية عامة والمطلقات الثلاث تنتج  
مطلقة عامة والممكنان مع العرفيتين لا يتجانزان ولا اكت في جامعها عقيدة وغير ذلك  
معلوم وأما الشكل الثالث فشرط اتجاها كما لا ولأن تكون صفاته فعلية أو لو كانت ممكنة  
ما ينتج للاختلاف أو لو فرضنا أن زيداً كلباً لزم منه ونالهما وعر وراكب الحمار دون الفرس  
لصدق كل ما هو مركوب زيد مركوب عر وبالأمكن ولا شيء ما هو مركوب زيد بجاريا بالضرورة  
والحق الإيجاب ولو قلنا ببدل الكبري ولا شيء ما هو مركوب زيد يتبع بالضرورة كان الحق التسلب  
وهذا أيضاً على ما تقدم في العنوان ويستقطب مقتضى هذا الشرط ستة وعشرون اقتضالا حاصلة  
من ضرب الممكنين صغريين في ثلاث عشرة فالنتج منه كالاول امانية وثلاثة وأربعون وأما  
النتيجة فهي كالشكل الاول أيضاً ان كانت كبراه غير الوضعيات الأربع فالنتيجة كالكبري  
ببينها وان كانت احدى الوضعيات فالنتيجة عكس الصغري محذوفاً منها اللاد وامن ان قيد به  
العكس ومضمومها البه لا وامن الكبري ان قيد به بان تكون احدى الخاصيتين وهما هو  
حد ولا يكشف لك ما يختلف نتايج منه وصورته

الشرطية العامة	المشروطة العامة	العرفية العامة	الشرطية الخاصة	العرفية الخاصة
مطلقة عامة	جينية واحدة			
الوجودية اللازمية	الوجودية للازمة	الوقتية	المنشورة	

وأما السُّكُلُ الرابعُ فمنَ لا يَسْتَجِبُ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَصْرٍ بِشَرْطِ لَمْ خَمْسَةَ أَمْوَالٍ أَوْ لَا يَكُونُ مِنْ  
الْعَقَلِيَّاتِ أَوْ لَوْ كَانَ مِنْ الْمَكْنَانِ مَا انْتَجَبَ لِلاختلافِ أَمَا إِنْ كَانَتْ الْمَكْنَةُ صَفْرِي فَلَصَدَقَ قَوْلُنَا  
فِي الْفَرْضِ أَلَمْ نَكُنْ نَأْهَقُ بِمَرْكُوبٍ زَيْدٍ بِالْأَمَانِ وَكُلِّ جَارِيَةٍ بِأَهْقٍ بِالضَّرْوَرةِ وَالْحَقُّ السُّلْبُ وَلَوْ لَنَا  
كُلُّ فَرْسٍ مَحْمُولٍ بِالْأَمَانِ وَكُلُّ صَاهِلٍ فَرْسٍ بِالضَّرْوَرةِ كَانَ الْحَقُّ الْإِجَابَ وَأَمَا إِنْ كَانَتْ الْكُفْرِي  
فَلَصَدَقَ قَوْلُنَا كُلُّ مَرْكُوبٍ زَيْدٍ فَرْسٍ بِالضَّرْوَرةِ وَكُلُّ جَارِيَةٍ مَرْكُوبٍ زَيْدٍ بِالْأَمَانِ وَالْحَقُّ السُّلْبُ  
وَلَوْ قُلْنَا لَيْدٍ الْكُفْرِي وَكُلُّ صَاهِلٍ مَرْكُوبٍ زَيْدٍ بِالْأَمَانِ كَانَ الْحَقُّ الْإِجَابَ هَذَا إِنْ كَانَتْ  
الْمَكْنَةُ مَوْجِبَةً وَأَمَا إِنْ كَانَتْ سَالِتَةً فَتُخْرَجُ بِالشَّرْطِ الثَّانِي لِمَدَمِ انْتَعَاكُهَا الْأَمْرَ الثَّانِي  
أَنْ تَكُونَ السَّالِتَةُ الْمُشْتَعَلَةُ فِيهِ مِنَ الْمُنْعَلَكَاتِ وَيَبْقَى أَلَمْ يَكُنْ السُّكُلُ أَوَّلُ كَانَتْ مِنْ غَيْرِهَا  
لَمْ يَنْتِجْ لِأَنْ أَحْصَى غَيْرَ السُّكُلِ وَهُوَ الْوَقْفِيُّ لَا يَنْتِجُ أَمَا إِنْ كَانَتْ صَفْرِي فَلَصَدَقَ قَوْلُنَا

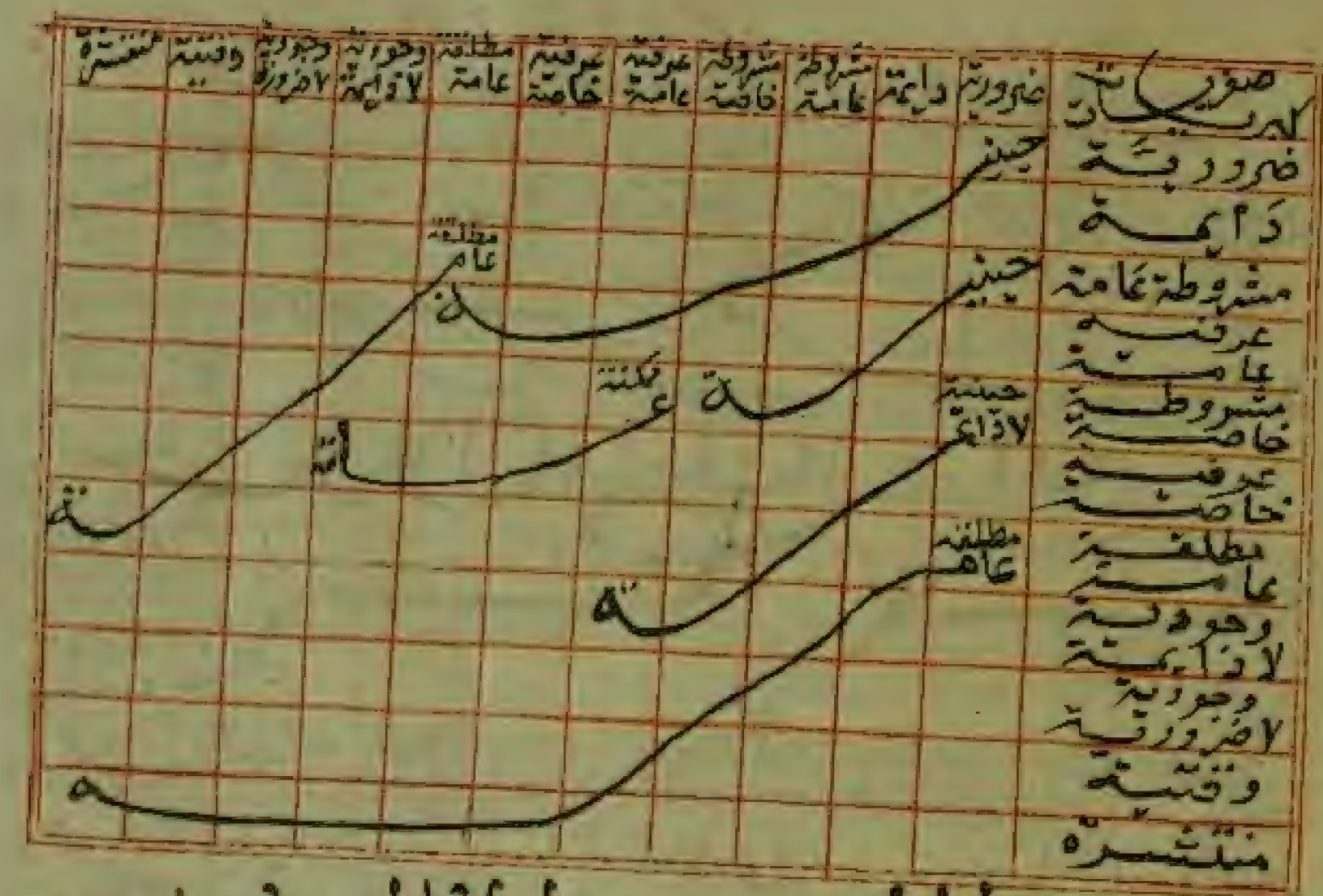
الامور الثاني الاستعمال الممكنة في هذا الشكل الاعم الضرورية المطلقة او المشروطة ومنه  
 ان الممكنة ان كانت صفري فلا تكون الكبرى الا ضرورية مطلقة واو احدى المشروطتين ومنه  
 ان الممكنة ان كانت صفري فلا تكون الكبرى الا ضرورية مطلقة واو احدى المشروطتين  
 فان كانت الممكنة كبرى فلا تكون الصفري الا ضرورية اما الاول فلا نه لو كانت الصفري ممكنة  
 ولم تكن الكبرى ضرورية ولا احدى المشروطتين لكانت الكبرى اما من غير الست وقد علم من  
 الشرط الاول ان الممكنة معها عقيمة واما احدى الدوام الثلاثة وهي معها ايضا عقيمة  
 اما مع الدائمة المطلقة فلا اختلاق لموجب للمقصد قولنا كبري او ميسود بالامكان ولا شيء  
 من ازمي مسود دائما والحق الايجاب ولو قلنا بدلا للكبرى ولا شيء من ازمي مسود دائما لكان  
 الحق التقلب واما مع العرفية العامة فلان الدائمة اخص منها وكل ما يلزم الاخص لا يلزم الاعتم  
 واما مع العرفية الخاصة فلان صدرها معها عقيم اذ هو عرفة عامة ونحوها ايضا معها عقيم لانه  
 لما كان الصدر مخالفا للصفري في الكيفية كان العجز موافقا لها فيه والموافقة في الكيفية متبيلة للانتاج  
 ههنا كما علمت فمع الممكنة كل من جري هذه المركبة يقوم جوهرها معها اذ مرادهم بانتاج المركبة  
 مع قضية اخرى انتاج احد جزئيهما معها وبقيتها عدم انتاج شيء من جزئيهما واما الثاني فلا نه  
 لو كانت الكبرى ممكنة ولم تكن الصفري ضرورية لكانت دائمة لان غير الضرورية والدائمة تقدم  
 في الشرط الاول لانه لا ينتج الاعم الدوام الست لكن انتاجها مع الدائمة ايضا باطل للاختلاف  
 الموجب للمقصد قولنا كبري او ميسود ايضا دائما ولا شيء من ازمي ايضا بالامكان والحق الايجاب  
 ولو قلنا بدلا للكبرى ولا شيء من ازمي ايضا بالامكان كانا الحق التقلب والنتج من هذا الشكل  
 اربعة ثمانية لان الشرط الاول اسقط سبعة وسبعين حاصلة من ضرب احدى عشرة  
 صفرات وهي غير الدائمتين في سبع كريات وهي غير الست الدوام والشرط الثاني اسقط  
 ثمانية الممكنة صفريين مع الدائمة والعرفيتين والممكنين كبريين مع الدائمة واما جهة  
 النتيجة فانه ان كانت احدى مقدمتيه ضرورية او دائمة فالنتيجة دائمة والا فالنتيجة  
 كالصفري مخيرة فانهما قيد الالاد واما الا ضرورية ونحو ذلك فانهما الضرورية وصفية كانت  
 او وقتية وهما هو وجدول يكشف ما تختلف نتائجه من ذلك وصورته

[illegible]



لا شيء من القوم منصف وقتا لربع لادايما وكذا في حق منصف بالضرورة والحق الايجاب  
ولو قلنا لا شيء من المنصف بمضي بالضرورة وقتا لا تخاف لادايما وكل ذي حق منصف  
بالضرورة كان الحق السلب واما ان كانت كبرى فلصدق قولنا كل منصف فهو وحق بالضرورة  
ولا شيء من القوم منصف بالتوقيت لادايما والحق الايجاب ولو قلنا كل كاتب بالفعل مستيقظ  
بالضرورة ولا شيء من النائم بكاتب بالفعل وقتا لنوم لادايما كان الحق السلب الامر الثالث  
ان يصدق الدوام على الصغرى في الضرب الثالث بان تكون ضرورة دائمة او تكون كبراه من الدوام  
الست او لو لم تكن الصغرى احدي الدائمتين بان تكون احدي الوصفيات الاربع ولم تكن الكبرى  
احدي الست بان تكون احدي السبع البواق لم ينتج لان اخصل القرب وهو الكبر من  
مشروطة خاصة صغرى وقسمة كبرى عقده لصدق قولنا لا شيء من المنصف بمضي بالاضافة  
القرينة بالضرورة ما دام منصف لادايما وكل منصف بالتوقيت لادايما مع كذا النتيجة  
الامر الرابع ان يكون صغرى الضرب السادس والثامن احدي الخاصتين وكبراهما من الدوام  
الست تنعكس صغرى السادس فيرجع الى الثاني ونتيجة الثامن الى المطلوب بعد هذه الى الاول  
بالتدليل وقد تقدم هذا من كلام المصنف اوجه الامور الخاسل تكون صغرى الضرب السابع فعملته  
وكبراه احدي الخاصتين ليرجع الى الشكل الثالث بعكس كبراه وهذا ايضا تقدم فراجعنا المنهج  
في الضربين الاولين مائة واحد وعشرون اختلاطا حاصلة من ضرب العمليات الاخرى عشرون  
في متاهلها وفي الضرب الثالث ستة واربعون لان صغرها لما كانت سالبة لا تكون لامن الست الدوام  
لتنعكس فهي اما الدائمتان مع احدي عشر كبريات باثني وعشرين واما الوصفيات الاربع  
مع الست الدوام كبريات باربعة وعشرين فتملك ستة واربعون وفي الرابع والخامس ستة  
وستون لان كبرى هذين سالبة فلا تكون لامن الدوام لتنعكس فتقرب الست كبريات في احدي  
عشر صغريات يستتبع ذلك ثنتين وستين وفي السادس والثامن اثنا عشر حاصلة من ضرب  
الخاصتين في الست وفي السابع اثنتان وعشرون حاصلة من ضرب الخاصتين في الست  
وفي السابع اثنتان وعشرون حاصلة من ضرب الخاصتين في احدي عشرة صغريات ولا تخفى عليك  
القيم من كل ضرب وهو ما سوي العدد وفيه واما جهة النتيجة ففي الضربين الاولين ان كانت  
الصغرى ضرورة او دائمة او كانت القياس كله من الدوام الست فالنتيجة كعكس الصغرى  
والافطالة عامة واما في الثالث ان كانت احدي عقده مشبه ضرورة او دائمة فالنتيجة دائمة  
والافكسل الصغرى هكذا ذكر القوم وعليها ان كانت صغرى هذا الضرب احدي الخاصتين  
انتهج قرينة لادايمة في البعد اذ هي عكسها كما مر في العكس وفي شرح ايساغوجي للولف  
كعكس الصغرى في دوامه في الدوام ولعله زيادة من ماسخ وفي الضرب الرابع والخامس  
ان كانت الصغرى ضرورة او دائمة فالنتيجة دائمة ولا فكلها الصغرى في دوامه في الدوام  
ولم اجد هذا القيد في شرح المصنف كونه قد علم ان كلامه مطلوب وكما تكتب في الطرق  
فادخله الناسخ في غير محله وفي الشاوس كان في الشكل الثاني بعد عكس الصغرى ارجوعه  
اليه بذلك وفي الخامس بعكس نتيجة الشكل الاول بعد التدليل لرجوعه اليه بتدليل  
المقدمتين وهما هي جذول الانقسام الخمسة جذول الضربين الاولين

منه بيات



### جدول الضرب الثالث



### جدول الضرب الرابع والخامس





جدول ضرب التماس الثامن

[illegible]

**قوله** أما القياس الشرطي **قوله** ستة أقسام في الفصل ستة أقسام أو لم تقدر  
 بينا المنفصلة ترتيبياً وإن اعتبرتم كانت تسعة أقسام باعتبار التقديم والتأخير  
 وبني حقيقتان ما لفتا جمع ما لفتا خلق حقيقة وما نفة جمع حقيقة وما نفة خلق حقيقة  
 جمع وما نفة خلق وبالعكس في الثلاثة **قوله** أما ولازم الصغرى مع لازم الكبرى  
 يعني أنه لما كانت لوازم منفصلات القياس هي منفصلات وقد مر أن كل منفصلة تلزمها منفصلة  
 أخرى توافقها في المقدم والكم وتناقضها في التالي والكيف وكان الشارح إذا ركب تماثلاً  
 من لازم الصغرى ولازم الكبرى ولم يجده على ضرورة متجهة فملطرح هذا اللازم ويأتي  
 بقضية أخرى تلزمه حسب ما مر لعله يكون مع الأول على تأليف منج أو يطرح لازم الصغرى  
 ويأتي بلازمه فيركبه أما مع لازم الكبرى ومع لازم الصغرى لازمهما وهكذا في باقي  
 ويستتبع لك عند التمثيل أن الله تعالى وقد اقتصر المؤلف في كثير من الشرح على وضع  
 الحقيقتين لأن النظر فيهما يتضمن النظر في سائر الأقسام لتضمنها ما منج لجمع ومتع لخلق  
 واشترط أن تكون إحدى المقدمتين كلية موجبة أو لو كانتا جزئيتين مقال كانت لوازمهما  
 جزئيات ولا نتاج من جزئيتين في شيء من الأشكال ولو كانتا سالبتين وهما حقيقتان  
 ما استلزمتا غيباً ولينصع لك على الأقسام التسعة التالية جدول وأمثلة لها بالمواد  
 عليك النظر فيها وإبانة تعالى التوفيق الأول من حقيقتين ومثاله دأبما إمامان يكون الموهوب  
 قدماً وأما أن يكون حادثاً ودأبما إمامان يكون الموهوب حادثاً وأما أن يكون غيباً عن الغايب وأما  
 منفصلة حقيقية صغرى

دأبما إمامان يكون الموهوب قدماً وإمامان يكون غيباً عن الغايب	دأبما إمامان يكون الموهوب حادثاً وإمامان يكون غيباً عن الغايب
كلما كان الموهوب قدماً لم يكن حادثاً وكلما كان حادثاً لم يكن قدماً	كلما كان الموهوب قدماً لم يكن حادثاً وكلما كان حادثاً لم يكن قدماً
كلما كان غيباً لم يكن حادثاً وكلما كان حادثاً لم يكن غيباً	كلما كان غيباً لم يكن حادثاً وكلما كان حادثاً لم يكن غيباً
لوازم المنفصلة الحقيقية صغرى	لوازم المنفصلة الحقيقية كبرى

قصه

فتنظر اللازم الاول من لوازم الصغرى مع اللازم الاول من لوازم الكبرى هكذا كلما كان الموجود قد عالم يكن حادثا وكلما كان الموجود حادثا لم يكن غائبا عن الفاعل فتحده في الظاهر على صورة الشكل الاول الا انه عقيم لعدم اتحاد الوسط مع لازم الكبرى الثاني في هذه كلما كان الموجود قد عالم يكن حادثا وكلما كان الموجود غائبا عن الفاعل لم يكن حادثا فتحده على صورة الشكل الثاني الا انه عقيم لاتحاد الكيف ثم مع الثالث هكذا كلما كان الموجود قد عالم يكن حادثا وكلما لم يكن الموجود حادثا كان غائبا عن الفاعل فتحده على صورة الشكل الاول وينتج كلما كان الموجود قد عالم يكن غائبا عن الفاعل ومع الرابع هكذا كلما كان الموجود قد عالم يكن حادثا وكلما لم يكن الموجود غائبا عن الفاعل كان حادثا فتحده على صورة الثاني الا انه عقيم لعدم اتحاد الوسط واختلاف الكيف فتأتي ان غيب يلزم هذا الرابع وهو ليس لينة اذ لم يكن الموجود غائبا عن الفاعل لم يكن حادثا فتسقط الى اللازم الاول فينتج من الثاني ليس لينة اذ كان الموجود قد عالم يكن غائبا عن الفاعل وهذا هو النظر في لازم اللازم ثم تنظر ايضا اللازم الاول بل الثاني من لوازم الصغرى مع جميع لوازم الكبرى على نحو ما تروى هكذا احتج نفوذ كل لازم من لوازم الكبرى على كل لازم من لوازم الصغرى وهكذا تنقل في كل ما يأتي من الاقسام القلم الثاني من ما تقي جمع ومثاله دايما اما ان يكون الموجود جرما واما ان يكون عرضا واما ان يكون الوجود عرضا واما ان يكون تاما بنفسه وصور

<p>دائما امان ان يكون الوجود عرضا واما ان يكون كلما كان الوجود عرضا لم يكن عرضا كلما كان قاضيا لنفسه لم يكن عرضا لازمنا مانعة الجمع الكبرى</p>	<p>دائما امان ان يكون الوجود جبريا واما ان يكون عرضا كلما كان الوجود جبريا لم يكن عرضا كلما كان جبريا لم يكن عرضا لازمنا مانعة الجمع الصغرى</p>
--	---

ولا يخفى عليك النظر فيها كما سبق فلا تطيل به الثالث من ما يقع خلوه ومثاله دايما ما  
ان يكون الحرم غير ابيض واما ان يكون غير اسود ودايما ان يكون الحرم غير اسود واما  
ان يكون غير احم وصور

<p>ما نقة خلوص بري          واما اما ان يكون الجرم غير اسود          كلما كان الجرم اسود كان غير احمر          كلما كان احمر كان غير اسود          لازما نقة الخلوص بري</p>	<p>ما نقة خلوص بري          واما اما ان يكون الجرم غير ابيض          كلما كان الجرم ابيض كان غير اسود          كلما كان اسود كان غير ابيض          لازما نقة الخلوص بري</p>
---	---

الرابع من حقيقته وما نقه جمع ومثاله  $\Delta$  ا ما ان يكون اللون ليس بياضا واما ان يكون  
معترا للمصر واما ان يكون اللون معترا للمصر واما ان يكون اسودا وصورته

حقائقه صفري  
دایما امان يكون اللون بيضا  
او صفرا او بصر

ما تعة جمع كبرى  
ودایما امان يكون اللون متوقفا  
للبيضا ولسوادا

دایما امان بكون اللون بياضاً  
او مرقاً البصر



كلما كان اللون ليس بياضا لم يكن مفرقا  
 كلما كان اللون مفرقا لم يكن مفرقا  
 كلما كان اللون سوادا لم يكن مفرقا  
 كلما كان اللون مفرقا لم يكن مفرقا

**لوازم منفصلة الحقيقية لازمتا مانعة الجمع**

لوازم منفصلة الحقيقية لازمتا مانعة الجمع الخامسة مانعة جمع وحقيقية عكس ما قبله  
 ومثاله دائما اما ان يكون اللون سوادا واما ان يكون مفرقا للبصر واما ان يكون اللون  
 مفرقا للبصر واما ان يكون ليس بياضا وصورة

**مانعة جمع صفري حقيقية كبرى**

دائما اما ان يكون اللون سوادا  
 دائما اما ان يكون مفرقا للبصر  
 كلما كان اللون سوادا لم يكن مفرقا  
 كلما كان اللون مفرقا لم يكن مفرقا

لوازم حقيقيات صفري  
 السادسة مانعة خلوصا دائما اما ان يكون اللون ليس مفرقا للبصر واما ان يكون ليس  
 بياضا واما ان يكون اللون ليس بياضا واما ان يكون ليس سوادا وصورة

**حقيقية صفري مانعة خلوصا كبرى**

دائما اما ان يكون اللون ليس مفرقا للبصر واما ان يكون ليس  
 دائما اما ان يكون مفرقا للبصر  
 كلما كان اللون ليس مفرقا للبصر  
 كلما كان اللون مفرقا للبصر

لوازم حقيقيات صفري لازمتا مانعة الخلوصا الكبرى السابعة مانعة خلوصا حقيقية عكس  
 ما قبله ومثاله دائما اما ان يكون اللون ليس سوادا واما ان يكون ليس بياضا واما ان يكون  
 ليس بياضا واما ان يكون مفرقا للبصر وصورة

**مانعة خلوصا صفري حقيقية كبرى**

دائما اما ان يكون اللون ليس سوادا واما ان يكون  
 دائما اما ان يكون مفرقا للبصر  
 كلما كان اللون ليس سوادا لم يكن مفرقا  
 كلما كان اللون مفرقا لم يكن مفرقا

لوازم حقيقيات صفري لازمتا مانعة الخلوصا الصفري  
 الثامنة مانعة جمع ومثاله دائما اما ان يكون زيد في الارض البرية والمان يكون  
 في الماء البحر واما ان يكون في الماء البحر وغيره

وصورة

مانعة جمع

**مانعة جمع صفري مانعة خلوصا كبرى**

دائما اما ان يكون زيد في الارض البرية واما  
 دائما اما ان يكون مفرقا للبصر  
 كلما كان زيد في الارض البرية لم يكن مفرقا  
 كلما كان مفرقا لم يكن مفرقا

لوازم حقيقيات صفري لازمتا مانعة الخلوصا الصفري  
 التاسعة مانعة خلوصا مانعة جمع عكس ما قبله ومثاله دائما اما ان يكون زيد في الارض البرية  
 واما ان يكون في الماء البحر واما ان يكون في الماء البحر او في الارض البرية وصورة

**مانعة خلوصا صفري مانعة جمع كبرى**

دائما اما ان يكون زيد غير مفرقا واما ان يكون  
 دائما اما ان يكون مفرقا للبصر  
 كلما كان زيد غير مفرقا لم يكن مفرقا  
 كلما كان مفرقا لم يكن مفرقا

لوازم حقيقيات صفري لازمتا مانعة الخلوصا الصفري  
 العاشرة مانعة خلوصا مانعة جمع حقيقيات صفري

وهذه الحكم في القياس المذكور **قوله** لازمتا المنفصلات الاربع ان كانت حقيقية الخ  
 المراد بالمنفصلات الاربع وضع المقدم ليرتفع التالي ووضع التالي ليرتفع المقدم ورفع  
 المقدم ليوضع التالي ورفع التالي ليوضع المقدم وال في المنفصلات الاربع للعهدا شارة

الي ما ذكر في الاستلزامات وقد تقدم تقريره وان كانت مانعة جمع لزمها الاوليان فقط  
 وهما استلزام عينا المقدم لنفي التالي والعكس ومثاله الحقيقية مع المتصلة من المواد

كلما كان الموجود قدما كان غنيا عن الفاعل ودائما اما ان يكون الموجود غنيا عن الفاعل  
 واما ان يكون حاد ثامنا لم يمانع الجمع معها كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا واما

اما ان يكون الشيء حيوانا واما ان يكون حجرا ومثاله مانعة الخلوصا كلما كان الجسم ابيض  
 كان ليس اسودا واما اما ان يكون ليس لجسم غير اسود واما ان يكون ليس لاسود

الصفري موجبة وان كانت سالبة فمثالا لاولي ليس البتة اذ كان الموجود قدما كان حاد ثامنا  
 ودائما اما ان يكون الموجود حاد ثامنا واما ان يكون غنيا عن الفاعل ومثاله الثاني ليس البتة اذ كان

الجسم ابيض كان اسودا واما اما ان يكون الجسم اسودا واما ان يكون حاد ثامنا لثانية ليس البتة  
 اذ كان الحيوان في الارض البرية كان في الماء البحري ودائما اما ان يكون الحيوان في الماء البحري واما

ان يكون غير مفرقا فهذه سنتها قسما **قوله** واما اذا كان الاشتراك في المقدم هذا  
 هو القسم الثاني من كلام المؤلف وتكون فيه ستة اقسام كالذي قبله باعتبار الحقيقة ومنع

الجمع ومنع الخلوصا واليجاب والسلب في المنفصلة مثلا لاول كلما كان الموجود قدما كان غنيا  
 عن الفاعل ودائما اما ان يكون الموجود قدما واما ان يكون حاد ثامنا ومثاله الثاني كلما كان الشيء

انسانا كان حيوانا ودائما اما ان يكون الشيء انسانا واما ان يكون حجرا ومثاله الثالث  
 كلما كان اللون ليس بياضا كان غير مفرقا للبصر واما اما ان يكون اللون ليس بياضا







كما ينبغي ان تسمى

ينتج القياس معها كلها في الجملة واقسام السوال ينتج منها في الجملة اربعة فقط اقسام ما بقي الجمع  
والخلو ويعرف منها اثنتان قسم الحقيقة على ما مر في القسم الاول من التفصيل القسم الاول ما يكون  
ما تكون فيه الشركة في القدم والمنفصلة فيه ايضا اما موجبة او سالبة حقيقية او مائة جموع  
او مائة خلوص المتصلة ايضا موجبة وسالبة ومثلها وايضا **باب** واما **باب** وليست  
الشيء اذا كان **باب** فلهذا ولا يخفى عليك وضع صورة كالحدا والاشارة ان شئت والمواد  
مثال الحقيقة الموجبة من الامور انما ان يكون الموجود قديما او حاديا وكلما كان قديما كان  
غنيا عن الحدا على اوليس للشيء اذا كان قديما كان مفقودا ومثل ما نفع الجمع واما ان يكون الشيء  
انسانا واما ان يكون حيا وكلما كان انسانا كان حيا واما ان يكون لشيء اذا كان انسانا كان قديما  
ومثل ما نفع الخلو واما ان يكون الشيء حيا واما ان يكون انسانا وكلما كان حيا كان انسانا  
وليس للشيء اذا كان حيا كان حيا واما ان يكون الشيء لشيء لشيء امان ان يكون الشيء انسانا واما  
ان يكون ناطقا وكلما كان انسانا كان حيا واما ان يكون الشيء انسانا كان قديما فلهذا  
اشاع قسم اخر ويبيح في الفاتحة السابقة في الانتاج من حيث ان هذه لا تنتج فيها  
السوال المنفصلات مطلقا وانما ذكرناها استيعابا للتقسيم لان الاشكال المتقدمة من هذه  
لا تكون الا في الاول والثالث وفي كل منها بشرط ايجاب الصوري واما الموجبة فتنتج ولذا  
اشترط المولد ان تكون المنفصلة موجبة كما اشترط في القسم السابق كلمة الكبرى لان كل من الشكل  
الاول والثاني يشترط فيه ذلك فان قلت **باب** حاشا اشترط في القسم السابق كلمة الكبرى  
كان ينبغي له ان يشترط ايجاب الصوري واختلاف الكيفية ايضا حتى يستوفي ايضا شرط قلنا  
انما يعتبر الشرط المشترك فيه ولا حاجة الى غير فلي القسم الاول اذا كانت الكبرى كلية فالاشكال  
الخارجة ان استوفت شروط الاول كانت متقابلة في الثاني وفي هذا القسم كلمة ذلك واعلم  
ان قولنا في القسم الاول تنتج المنفصلات الموجبة بلا تفصيل ليس بعناء ان كل منفصلة تنتج  
مع المنفصلات كقوله ما كانت وانما فعله ان القياس المشترك عليها هو منتج لا محالة ولكن عند  
استعماله على تاليف منتج وهو معنى قولنا انه منتج في الجملة وبحسب وجود الاشتغال وعدمه  
تختلف المنفصلات في الانتاج الا ترى ان القسم الاول وهو ما كانت المنفصلة كلمة اذا كانت  
المنفصلة موجبة انتجت مع الحقيقة ومائة الجمع فقط فعلا او قوة ولا تنتج فيه الموجبة مع مائة  
الخلو ولا السالبة مع مائة الجمع وذلك معلوم من تنوع اللوازم كما مر وما مضى من تأملها وكذا  
ما بعده من الاقسام مختلفة هذا الاعتبار ونعني بالفعل ان تشمل بعض اللوازم المذكورة على تاليف  
منتج تنتج وبالقوة ان تستلزم ما يشتمل على تاليف منتج وقد عرفت ما مر اخذ لوازيم اللوازم  
تسمى **باب** الاول القياس الاقتراني ينقسم بحسب التركيب من اقسام القضايا  
سنة اقسام الاول من حيلتين الثانية من متعللين الثالثة من متعللين الرابع من حيلتين  
ومتعللين الخامس من حيلتين ومتعللين السادس من متعللين ومتعللين وان اعتبر فكل من هذه  
الثلاثة الاخيرة كانت تسعة اقسام وقد تكلم المصنف على المركب من حيلتين او متعللين  
في الفصل السابق وتكلم في هذا الفصل على المركب من متعللين او متعللين ومتعللين وتكلمت  
عن المركب من حيلتين ومتعللين او حيلتين ومتعللين لان الوسيط في هذين القسمين يكون غير تام

كما ينبغي

كما ينبغي ان تسمى الله تعالى ويوم يوم من غير التام كما ذكر **باب** الثاني الاقسام  
الخمسة السابقة غير الاول تسمى الاقيسة الشرطية والاقيسة الاقترانية اما تسمى بالاقترانية  
قطار وانما الشرطية فلا تسمى على القضايا الشرطية سوا كانت مع جملة ام لا يقال  
ان الشيخ هو الذي استخرجها قال سعد الدين لتقنا زاني وهذا الباب مما لا بد منه في المنطق لان من  
المطالع السعد بتيمة ما هي شرطيات لا سيما في الهندسة المشتمل عليها كتابا قليلا وسماه  
ان ارسلوا لم يرد هذه الباب في التعليم رغم بعضهم انه لا حاجة اليه لان معرفة الاقترانات  
الحالية تفيد معرفة كرها وهو ليس بشيء كما ينبغي احكامها من الاختلاف الواضح وقال الشيخ لعل العمل  
الاول ذكرها ولم تنقل الى العربية وزعم الشيخ انه انفراد باختراعه ووضع في كتاب فقال  
قد علمنا في هذا الباب كتابا في قريب من ثمانين عشرة سنة فبعد استخراج رُفع الكتاب  
ينسب الى الفاضل الفارابي وكانه منقول عليه لقلة وضوحه وكثرة خطبه وصنفه براهينه  
ثم قال ومع ذلك فالشيخ اخل بكثير منها وادعى بمقام كثير مما هو منتج واشترط امور لا يتوقف  
الانتاج عليها فلو قد استغنى الكلام فيها صاحبا لكشف ومن وافقه واقتصر لهم فيما لم يكتفي  
منها في هذا الكتاب على ما تدبر بليق بالاختصار وتركها لغيرها لقلتها واهوا وبعد هاهنا  
الطبع انتهى ولهذا تركها المصنف هو ايضا **باب** الثالث اهل المصنف اقسام الخمسة التام  
مؤكد ذكر او الكتاب لاجل ما ذكره هنا وهو حق وراينا ان تشير الى جملة منها ونذكر كل قسم  
ما يكون بفضل الله تعالى ومونا على ما وراه ونسبها عليها فنقول اعلم انه لا بد في كل قياس من  
منتج من وسط مشترك فيه فقد شابه اولاه ما انتج وذلك الوسيط اما ان يكون مقدا  
يكملها او تاليا بكمالها وهو المسمى بالجزء التام او يكون جزءا من المقدم او جزءا من التالي وهو المسمى  
بالجزء غير التام او يكون جزءا من المقدم وقد مر ان الاقيسة الشرطية خمسة اقسام الاول المركب  
من متعللين وهذا القسم اربعة اقسام لان الوسيط فيه اما ان يكون تاما منها او غير تام  
منها او تاما من احد ما غير تام من الآخر القسم الاول وهو المطبوع من هذه الاقسام وله ذلك  
اقصر عليه المصنف واورجه في الاقترانات الحيلة ان المقدم هاهنا كالموضوع هاهنا كذلك والثاني  
كالخوّل وتتقدم فيه تلك الاشكال اربعة مثال الاول كلما كان **باب** وكلما كان **باب** فلهذا  
فكلما كان **باب** فلهذا فكلما كان **باب** فلهذا وهو ظاهر قيل واورده عليه الشيخ اشكال وهو  
انه يصح ان يصدق كلما كان الانسان فردا كان الانسان عددا وكلما كان الانسان عددا فهو زوج  
وينتج كلما كان الانسان فردا فهو زوج وهو كونه بواجب عنه منع الصوري اذا اخذت  
لزومته لان لزوم عدديه لاثنين ليس من جهة نسبة الزدينا له بل من جهة عدد لذاته  
فلذا كانت النتيجة كاذبة قيل واجاب عنه الخوخي بمنع كلمة الكبرى لان معنى كليتها ان  
يكون التالي لازما للمقدم على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وان كانت محالا  
في نفسها كما مر لك في تفسير الشرطية ولا شك انه من جملة الاوضاع الثلاث في المقدم  
هنا يكون الاثنان فردا لانهم مع عدديته وان كان محالا في نفسه ولا شك انه استلزام  
الزوجية لا تستلزم الاثنان على هذا الوضع فليس اذا كان الاثنان عددا كان زوجا  
واجاب **باب** عن ما مر في اصل النتيجة جواز استلزام المحال وهو مورد



قلت ولا خلاف في كذب الكبري كلمة فلا مزيد علي جواب الخو بجي حه الله تعالى ومثالي الثاني  
 كما كان **ابجد** وليس الية اذا كان **هزج** فليس الية اذا كان **اب** **فهر** ومثالي الثاني  
 كما كان **ان** **فجد** وكما كان **اب** **فهر** فقد يكون اذا كان **جد** **فهر** قيل واورد عليه الشيخ  
 ايضا انه يلزم منه ان تثبت الملازمة بين كل امرين لاعلاقة بينهما بل وبين امرين المستأقضي  
 او المتضادين اذ يصدق مثلا كل تحقق الانسان تحقق الانسان وكلما تحقق  
 الانسان ولا انسان تحقق الانسان فقد يكون الانسان لا انسان ولا انسان تحقق الانسان  
 وكلما تحقق الانسان ولا انسان تحقق الانسان لا انسان فقد يكون انسانا تحقق الانسان تحقق  
 الانسان وان كان محال ويصدق ايضا كلما تحقق السواد والياض تحقق السواد وكلما تحقق السواد  
 والياض تحقق السواد فقد يكون اذا تحقق السواد تحقق الياض وهو باطل واحاط بعضهم  
 بان المقضي للزوم الايجاب في القضي هو السواد والياض ولا مجموعهما والمقضي للزوم الايجاب  
 في الكبري هو الياض لا السواد ولا مجموعهما والتاليف اللفظي بينهما لا تأثير له في اقتضا اللزوم  
 ولا في الايجاب وانما الاعتبار بالمعاني لا باللفاظ فاذا الوسط ليس بمتكرر وما يظن انه  
 قياس فليس بقياس انتهى قلت وفيه تظلم لا يخفى والاعلان يجاب بمنع صدق هذه  
 المقدمات ولذلك كذبت النتيجة وسند المنع ان الشرط لا تصدق الامع الاوضاع التي  
 لا تناقض التالي ولا تضاده ولو سلمنا صدق المقدمات لا سلمنا كذب النتيجة الا لو كانت كلمة  
 اما وهي جزئية فلا ومثالي الرابع كما كان **ابجد** وكما كان **هزج** **فاب** فقد يكون اذا كان  
**جد** **فهر** واعلم ان كل ما شرط في الاشكال الاربعة المتتالية من الكيف والكيف مشروط ههنا  
 بشرط ههنا ايضا في الامور الايجاب لصوري وكلمة كبراه وفي الثاني لفتلاف الكيف وكلمة الكبري  
 في شرط ههنا وكذلك عدد الضرب المنتجة والعقبة ههنا ايضا كذلك غير ان الشكل الرابع  
 ههنا لا ينتج له الا خمسة اضرب واما في الثاني الثلاثة الزبدة ههنا كذلك انما هي بتركيب التالفة  
 ولا يمتد ذلك ههنا القسم الثاني من اركب من المتصلتين وهو ما يكون فيه الوسط  
 جزا غير تام من المقدمتين او تام من احداهما غير تام من الاخرى وهو مجموع الاقسام الثلاثة  
 الاخيرة بقسم اول لا يحصل له والكيف ستة عشر ضربا كما مر في شرطه لا شك ان الامور  
 المشتركة انما هي ما كان او متقدم القضي وتالي الكبري او بالعكس والاشكال  
 بين المتشاركين في كل واحد من هذه الاقسام الاربعة تنقسم في الاشكال الاربعة بهذه اربعة  
 في اربعة تكون ستة عشر ضربا في الستة عشر اولي فتصير الضرب بل لقدرة في هذا القسم  
 ما يان وستة وخمسة ضربا ومثالي الثاني ان يستعمل الطرفان المتشاركين على تاليف منتج بالفعل وبالقدرة  
 وجود احد امرين ومثالي ان يستعمل الطرفان المتشاركين على تاليف منتج بالفعل وبالقدرة  
 او منتج احد الطرفين مع نتيجة التاليف بينهما فتصير كلمة تكون على مقدم احد المقدمتين  
 او لازمة لاحد الامور معني ذلك ان الناظر ولا يختبر القياس بالامر الاول وهو ان ينظر  
 في طرفه المتشاركين فان اشتد على هيتة شكل من الاشكال الاربعة بشرطه هو معني اشتد  
 على تاليف منتج بالفعل او ينظر انما يكون على هيتة شكل من الاشكال الاربعة بشرطه  
 وهو معني اشتد على القوة علم ان القياس منتج بالامر الاول لوجوده فيه والا فاختبره



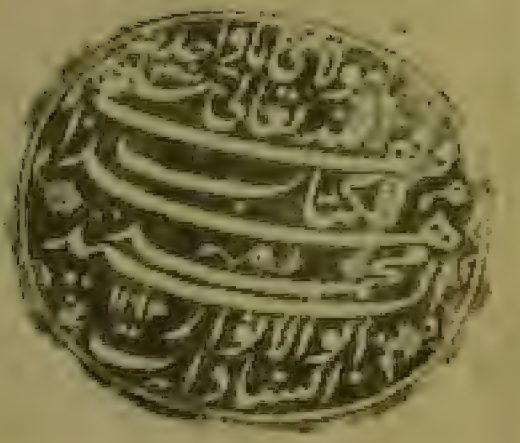
بالامر

بالامر الثاني ومثالي ان تاحد نتيجة التاليف بين المتشاركين وتظهر الى احد ما ينتج مقدم  
 المقدمة الاخرى ولا تعتبر اخذ هذه النتيجة ان يكون الطرفان على شروط الانتاج بل كيف  
 ما امكن فيصير ان تاحد موجبة وان كانا سلبين او كلمة وان كانا جزئيين وانما تعتبر كونها  
 بحيث تنتج المطلوب اذا ضمتهما ومن هنا تم ان الامر الاول بشرطه في شروط الانتاج  
 بخلاف الثاني ومثالي وجود الامر الاول بالفعل ان تقول مثلا كلما كان كل **ج** **فباد**  
 وكلما كان كل **ب** **فوز** فلا شك ان الطرفين المتشاركين ومثالي قولنا كل **ج** **ب** وكل **ب** **ج**  
 مما على صورة الشكل الاول وينتج ان بالفعل كل **ج** **ب** ومثالي وجوده بالقوة ان تقول كلما  
 كان يقضي **ابجد** وكلما كان يقضي **ب** **فوز** فالجزان المتشاركين ومثالي قولنا  
 بعضا لفاء **ب** وبعضا **ب** على صورة الشكل الاول ايضا الا انه غير منتج بالفعل اي هذه الصورة  
 لعدم كلمة الكبري ولكنه منتج بالقوة لانه تقدم ان المتصلة الموجبة الكلمة متى صدقت ومقدمها  
 جزئي صدقت وهو على فاذا قلنا في الكبري كلما كان يقضي **ب** **فوز** يستلزم كلما كان كل **ب** **فوز**  
 ويكون حينئذ التاليف منتجا ومثالي وجود الامر الثاني ان تقول كلما كان لا شيء من **ابجد**  
 وكلما كان لا شيء من **ب** **فوز** ولا شك ان انتاج هذا المثال بالامر الاول متفقد لان المتشاركين  
 سلبيان ولا قياس عنهما البتة ولكنه منتج بالامر الثاني لانا تاحد نتيجة التاليف بين  
 المتشاركين ولا سبيل الى اخذ ما من لفظها سالبة لانها لو اخذت سالبة وضمت الى اخذها  
 كانتا سالبتين ولا ينتج ان فيجب اخذها موجبة كلمة وهي كل **ا** فان ضمناها الى الطرف  
 الاول كان من الشكل الثالث ولا ينتج الا جزئية وليست هي المطلوب وان ضمناها الى الطرف  
 الثاني هكذا كل **ا** ولا شيء من **ب** **فوز** لا شيء من **اب** وهو غير الطرف الاول  
 واعلم اننا استغنا عن هذا القسم بفتنر الى تقاسيم عديدة بكل الوهم دون ادناها  
 مع قلة جدواها فلنقتصر منها على هذا القدر وفيه الكفاية القسم الثاني وهو المركب  
 من منفصلتين هو ايضا كالذي قبله اما ان يكون الوسط جزءا تاما من المقدمتين  
 ام لا الاول هو الذي تعرض له المصنف وهو غير مطبوع كما ذكرنا في ليست له نتائج من طبيعته  
 اي من ذاته واما له لوازم فمن اطلق عليها النتائج كخوخي الجمل محاز جعل هذا القسم  
 منتجا بشرطه ومن راي ان النتيجة هي اللازمة عن ذات الطرفين جعله عقليا وكذا فعل الكاتب  
 في التسمية فانه لما ذكر هذا القسم قال المطبوع منه ما تكون فيه الشراكة في جزا غير تام من  
 المقدمتين بتمرض للاخر اضلا فان قلت ولم تمرض المع لغير المطبوع وترك  
 المطبوع قلت لكونه ابي واقرب الى الاول الى وقد اشترط اول الكتاب ان يمرض  
 عن كل ما يشغب والقسم الثاني وهو ما لم تذكر فيه الشراكة في جزا تام من المقدمتين هو المطبوع  
 ويشترط لانتاجه ايجاب المقدمتين وكلمة احداهما وصدق منع الخلو عليها وان تكونا  
 ما تقتضيهما خلو ومنتجتيهما واشتمالا المتشاركين على تاليف منتج والنتيجة في هذا القسم  
 ابداه تاليفه خلو مركبة من كل طرف لا يشارك ومن نتيجة التاليف من كل ما يشارك ومثالي  
 ذلك ان تقول كلما زوج **اب** **فوز** واما زوج **اب** **فوز** واما زوج **اب** **فوز**  
 فينتج كعدد اما زوج **اب** **فوز** واما زوج **اب** **فوز** واما زوج **اب** **فوز** فينتج كعدد اما زوج **اب** **فوز**



تقع على خمسة اقسام اولها ان يشارك خبر واحد من احدى المقدمتين خبرا واحدا من المقدمة  
 الاخرى ومثاله دائما اما كل **اب** واما **جد** واما **د** واما **هـ** واما **ز** ينتج دائما اما كل  
**ا** واما **ج** واما **د** واما **هـ** واما **ز** ينتج كل **ا** واما **ب** واما **د** واما **هـ** واما **ز** ينتج كل  
**ا** واما **ج** واما **د** واما **هـ** واما **ز** ينتج كل **ا** واما **ب** واما **د** واما **هـ** واما **ز** ينتج كل  
 بعينه وهو كل عدد الى الثالثان يشارك خبرا من المقدمة خبرا من المقدمة والخبر الواحد  
 الاخر من الاخرين ومثاله دائما اما كل **اب** او كل **جد** واما **د** واما **هـ** واما **ز** ينتج  
 هذا القسم منفصلين مانع في كل واحد منهما من نتيجة احدى المقدمتين ومن الخبرين والاخرى  
 من نتيجة الثانية الاخرى من الخبرين الباقيين فالاولي هكذا دائما اما كل **اب** واما كل **ب** واما  
 كل **ج** واما الثانية هكذا دائما اما كل **ج** او كل **د** او كل **هـ** او كل **ز** ينتج كل **ا** واما  
 الواحدة كل خبر من خبر الاخرى ومثاله دائما اما كل **اب** او كل **ج** واما **د** واما **هـ** او كل **ز** ينتج  
 والنتيجة مانعة خلوص نتائج التاليف فقط هكذا دائما اما كل **ا** او كل **د** او كل **هـ** او كل  
**ج** والخامس ان يشارك احد خبري المقدمة كل خبر من خبر الاخرى ويشارك الاخر احد خبري الاخرى  
 فقط ومثاله دائما اما كل **اب** او كل **ج** واما **د** واما **هـ** او كل **ز** ينتج كل **ا** واما  
 وهو **ج** يشارك كل خبر من خبر الثانية بخبره الذي هو **د** والخبر الاخر من المقدمة الاولى وهو **ب**  
 لم يشارك الا الخبر الثاني من الثانية موضوعه الذي هو **ا** ونتيجة هذا القسم ايضا منفصلتان  
 الاولى هكذا دائما اما كل **اب** او كل **ج** او كل **د** واما **هـ** او كل **ز** ينتج كل **ا** واما  
**ب** او كل **د** واما **هـ** واما **ز** ينتج كل **ا** واما **ب** او كل **د** واما **هـ** واما **ز** ينتج كل **ا** واما  
 من هذه الخمسة وتقع التمييز بحسب الحد الوسط من الطرفين المشتركين القسم الثالث  
 وهو المركب من جملي متصل ينتج الى اربعة اقسام لان الجملة اما ان تكون صغرى او كبرى والشاركة  
 مع ذلك اما في مقدم المتصلة او في تاليها وتنفق في كل قسم من هذه الاقسام الى اشكال  
 الاربعة والطوع منها هو ما كانت فيه الجملة كبرى والشاركة في التالي وقد علمنا ان هذا  
 القسم والذي بعده لا يكون الوسط فيها الا خبرا من خبري المقدمة لان خبري المقدمة هما كالتتامة  
 لم يكن ان يكون وسطا برمتها والام تنق مقدمتا خبري المقياس فوجب ان يكونا الوسط خبريها  
 اي موضوعها او مجموعها وكل من الموضوع والمجموع لا يكون تمام المقدم ولا تمام التالي  
 وشرط انتاج هذا القسم ايجاب المتصلة والنتيجة ابدان هذا القسم المطوع متصلة  
 مقدمها مقدم متصلة المقاس وتاليها مؤنث نتيجة التاليف بعينه تالي المتصلة والجملة  
 ومثاله كلما كان **اب** فنتج **د** واما **ج** واما **هـ** واما **ز** ينتج كل **ا** واما **ب** واما **د** واما **هـ** واما **ز** ينتج كل  
 انما انما هو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان الشيء انما انما هو جسم لانك لو ضمنت  
 تالي المتصلة الى تالي الجملة هكذا هو حيوان وكل حيوان جسم لا ينتج هو جسم فتقسم  
 هذه النتيجة تاليا الى مقدم متصلة المقاس هكذا كلما كان انما انما هو جسم واما  
 المطلوب قبل ذلك ان سبعا على انتاج الجملة مع المتصلة صغرى او كبرى بان الجملة  
 صادقة في نفس الامر والشرطية انما بالفرق كما شرر ولما لو علمنا كلما كانت كل ثلاثة  
 زوجا كانت كل خمسة زوجا كانت متصلة صادقة لان الباقي من خمسة بعد الثلاثة زوج

ولو كانت



ولو كانت الثلاثة زوجا كانت الخمسة كلها زوجا لان المركب من الزوج زوج ولو ضمنت  
 اليها جملة صادقة وهي لا شيء من الزوج خمسة ينتج بمقتضى ما سبق كلما كانت الثلاثة زوجا  
 فلا شيء من الخمسة خمسة وهو باطل واجاب باعتبار المادة بان الكلام يخص جملة  
 لا شيء في مقدم المتصلة وباعتبار الصورة ينتج كذا نتيجة بناء على ان المقدم من الجمال  
 جاز ان يلزمه تال محال قلت وفيه نظر وان استلزام المحال للمحال انما هو فيما اذا  
 صدق اللزوم مقصد القسمة وان كان المقدم والتالي كاذبين نحو كلما كان لا نسكان  
 فربما كان هذا ولا يخفى في صدق هذه بخلاف النتيجة الثانية فانه لا لزوم بين زوجية  
 الثلاثة وكون الخمسة غير خمسة في محال كاذبة القسم الرابع وهو مركب من جملي منفصل  
 ينقسم الى قسمين احدهما ينتج الجملة والاخر ينتج مانعة خلوص مركب من كل طرف لا يشارك  
 ومن نتيجة التاليف من كل ما يشارك اما المقدم الاول الذي ينتج الجملة وهو المستقيم بالقياس  
 القسم فيشرط لا نتاجا من يكون عدد الجمليات كعدد اجزا الانقسام وان تشارك كل جملة  
 جزا من اجزا الانقسام على تاليف ينتج وان تتخذ نتائج التاليف في الطرفين والكم والكيف  
 وان تكون المتصلة موجبة ثم اربعة شروط وبشرط ايضا هذا القسم والذي بعده ان تكون  
 المتصلة فيها مانعة خلوص حقيقي وهذا الشرط لا يتحقق لحد من بل كل متصلة تسهل  
 في هذا لا تبس لا بد وان يصدق عليها منع الخلو وتنفق في هذا النوع الاشكال الاربعة  
 ومثاله من الشكل الاول دائما اما **اب** واما **ج** واما **د** واما **هـ** واما **ز** ينتج كل **ا** ونظير  
 من المواد العالم اما جرم واما عرض وكل جرم حادث وكل عرض حادث فالعالم حادث ومن الثاني  
 دائما اما كل **اب** واما كل **ج** ولا شيء من **ب** ولا شيء من **د** واما **هـ** واما **ز** ينتج كل **ا** ونظير  
 في ذلك المثال ان تقول العالم اما جرم واما عرض ولا شيء من **ب** ولا شيء من **د** ولا شيء من **هـ** ولا شيء من **ز**  
 فلا شيء من العالم بقدر ومن الثاني دائما اما كل **اب** واما كل **ج** واما كل **د** واما كل **هـ** واما كل **ز** ينتج  
 بعض **ا** ونظير فيه ايضا ان تقول دائما اما كل **اب** واما كل **ج** واما كل **د** واما كل **هـ** واما كل **ز** ينتج  
 مقصور وكل عرض مقصور فبعض حادث مقصور ومن الرابع دائما اما كل **اب** واما كل **ج** واما كل **د** واما كل **هـ** واما كل **ز** ينتج  
**ب** واما كل **ج** واما كل **د** واما كل **هـ** واما كل **ز** ينتج بعض **ا** ونظير اما كل انسان حيوان واما كل ناطق حيوان وكل ضاحك  
 انسان وكل ناطق ضاحك فبعض الحيوان ضاحك وكذا لو تعددت الاجزا اكثر من هذا  
 كقولنا في الاول اما كل **اب** واما كل **ج** واما كل **د** واما كل **هـ** واما كل **ز** ينتج كل **ا** ونظير  
**ط** واما كل **ج** واما كل **د** واما كل **هـ** واما كل **ز** ينتج كل **ا** ونظير اما كل ناطق حيوان واما كل ناطق  
 متحرك وكل ضاحك متحرك وكل ناطق متحرك وكل ناطق متحرك وكل ناطق متحرك وكل ناطق متحرك  
 ولا يخفى عليك تتبع كل متحرك وضروبه هكذا او شرط كل شكل ضاحك هو شرط ذلك الشكل  
 فيما متحركا وكما وجهه وضروبه كضرب به القسم الثاني ما ينتج مانعة خلوص وذلك  
 باختلاف بعض الشروط المختصة بالقسم الاول فهو على انواع احدها ان تكون اجزا الجمل  
 اقل من اجزا الانقسام او اكثر مثلا الاول كل **اب** واما **ج** واما **د** واما **هـ** واما **ز** ينتج  
 كل **ا** اما **ج** واما **هـ** وان شئت قلت دائما اما **اب** واما **ج** واما **د** واما **هـ** واما **ز** ينتج  
 اما **ج** واما **د** ونظير من المواد العدد اما زوج واما فرد وكل زوج متقسم



محتسبا ويبيّن فنتج القدر ما زوج وأما منقسم يتساوي في قلة على مقتضى  
 هذا إذا قلنا العالم ما جرم وأما عرض وكل جرم حادث أنتج العالم ما عرضا ما حادث  
 والحادث ما من العرض ولا يرد يد بين عما قر و خاص قلست قولهم لا ترد يد بين عما قر  
 وخاص يجب ان يختص بما اذا اريد في الترد يد منع الجمع وهو مرادهم بالتردد وما حيث  
 يراد منع الخلق فقط فلا محذور لا يقال هنا حتى نغير في هذا القسم الحقيقة ايضا فيعود  
 المحذور لا نأنتول لسائر مدان تكون الحقيقة في كل محل ولا الاستغناء بها غير ذكر مانعة الخلو  
 ولكن انريد منع الخلو سواء كان معه منع جمع أم لا وهو ظاهر ومثالا الثاني وهو ان يكون عدد  
 الجليات أكثر دائما ما كل **اب** واما كل **ج** وكل **ب** وكل **د** وكل **و** ينتج كالي قسله  
 منفصلة مانعة خلو مرفة من كل ما لا يشارك ومن نتيجة التاليف من كل ما يشارك وما هي  
 هذا دائما ما كل **ا** واما كل **ج** واما كل **و** النوع الثاني ان تساوي الاخر ولكن تختلف  
 النتائج في الاطراف لعدم اشتراك الجليات في حد غير الوسيط ومثاله ما كل **اب** واما كل  
**ج** وكل **د** وكل **ب** ينتج دائما ما كل واما كل **د** واما كل **ج** واما كل **ب** واما كل **ا** خشيته السامة  
 القسم الخامس هو الواسع متصل ومنفصل فهو ايضا اما ان يكون فيه الوسيط تاما من المقدمتين  
 او غير تام منهما او تاما من احدهما غير تام من الاخر فان كان الوسيط تاما منهما فقد ذكره المص  
 وتقدم الكلام عليه مستوفى غير ان ظاهر كلام المعانيه كله غير مطبوع لتشبيهه اياه بالركب  
 من المنفصلتين في اخذ اللوازم وهذا فيما اذا اريد ان ينتج منفصلة فلا ينتجها الا باستخراج  
 اللوازم ولا فقد صرح الكاتب بان ما كانت فيه المنفصلة صفري والمنفصلة موجبة  
 كبري فهو مطبوع فاذا قلنا كما كان **اب** **ج** ودائما او قد يكون اما **ج** واما **هـ** انتج  
 ان قدرنا المنفصلة مانعة جمع دائما او قد يكون اما **اب** واما **هـ** لان المناقاة مع  
 اللازم دائما او في الجملة توجب المناقاة مع الملزوم دائما او في الجملة وان قدرنا مانعة خلو  
 انتج قد يكون اذا لم يكن **اب** **هـ** ودليله كما انتفي **ج** الذي هو الوسيط انتفي  
**اب** لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم فيوجد ليس **اب** الذي هو الطرف الاول من النتيجة  
 وكلما انتفي ايضا **ج** وجد **هـ** لا مستناع الخلو بينهما فينتج من الشكل الثالث قد يكون اذا وجد  
 الطرف الاول الذي هو ليس **اب** وجد الطرف الثاني الذي هو **هـ** وهو معنى قولنا قد يكون اذا لم يكن  
**اب** **هـ** فنقيض الوسيط ينتلزم طرفي النتيجة كما رأيت فان قلست قد يكون الوسيط  
 بما لا يصح انتقائها صلا فلا يرد نقيضه حتى ينتلزم طرفي النتيجة قلست النتيجة  
 شرطية يكفي في صدقها مجرد العرض فلا حرج ان قلنا لو قد وجد نقيض مقدم وجد معه  
 معادله الثاني غيران ها هنا شيئا وهو ان ظاهر كلام اولئك يقتضي ان هذه الجزية انما ينتجها  
 القياس اذا قدرت المنفصلة مانعة خلو وقد وجدناه ينتجها وان قدرت مانعة جمع  
 قلنا ان كان بعينه وهو ان تقول كلما انتفي الوسيط انتفي مقدم الشرطية وقد يكون  
 اذا انتفي الوسيط او وجد المعادل من المنفصلة فقد يكون اذا انتفي مقدم الشرطية وجد المعادل  
 الاخر من المنفصلة وهو المطلوب مثلا اذا قلنا كلما كان الشئ انسانا كان حيوانا ودائما  
 اما ان يكون الشئ حيوانا واما ان يكون حجر انتج قد يكون اذا لم يكن الشئ انسانا كان حجرا

وهو واضح

وهو واضح ثم جعل هذه المتصلة الجزئية والمنفصلة التي قبلها نتيجتين طبيعيتين نظير  
 ولعل العمل لذلك كما وان كانت حقيقة استلزمنا النتيجة من مقتضى متبوع الجمع والخلو  
 وأما القسم الثاني وهو ما كانت فيه الشركة في غير غير تارة فهو على قسمين لان الشركة اما في المقدم  
 او في التالي اما الاول فيشترط في اتجاها كل واحد من المقدمتين وايضا هما واشتمل الجزئيين المتشاركين  
 على تاليف منتج وقد علمت ان المنفصلة ايضا هاهنا لا بد فيها من منع خلو واليجاب والمنفصلة  
 اما صفري واما كبري فان توفرت نتيج القياس نتيجة ان ثبت اخذتها متصلة او منفصلة  
 فالمتصلة يكون مقدمها الطرف غير المتشارك من المتصلة وتاليفها منفصلة تركبت من نتيجة  
 المتشاركين ومن الطرف غير المتشارك من المنفصلة واما المنفصلة فتكون مركبة مما لا  
 يشارك ومن نتيجة التاليف مما يشارك وشاله كما كان **اب** فكل **ج** ودائما اما كل **د**  
 واما **و** فان جعلت النتيجة متصلة كانت هكذا كما كان **اب** فاما **ج** واما **و** فقد جعلت  
 مقدمها **اب** وهو الطرف الاول غير المتشارك من المتصلة وجعلت تاليفها منفصلة مركبة  
 من **ج** وهو نتيجة المتشاركين اعني **ج** و **د** ومن **و** وهو الطرف غير المتشارك من  
 المنفصلتين وان جعلتها منفصلة كانت هكذا دائما ما كل **و** واما كل **ا** كان **ج**  
 ونظم من المواد كما كان الموجود مستقرا الى الفاعل كما كان له وجود حاد ثابا دائما ان يكون  
 الحادث جريما واما ان يكون عرضا فان جعلتها متصلة كانت هكذا دائما اما ان يكون الحادث  
 عرضا واما ان يكون كلما كان الموجود مستقرا كان جريما واما القسم الثاني وهو ما تكون نفسه  
 الشركة في المقدم فيشترط في اتجاها وجود واحد من جملتين اما كاتبة اجري في المقدمتين مع اشتغال  
 المتشاركين على تاليف منتج مع اعتبار منع الخلو في المنفصلة كما مر واما انتاج احدهما  
 مع نتيجة التاليف في المقدم متصلة مع احدى المقدمتين ولازمة لاحدهما وهذا الكلام  
 هو الذي تقدم في القسم الاول المركب من المتصلة فبذكره يتضح لنا اما الجملة الاولى فاذا  
 وجدت نتيج القياس نتيجة ان ثبت ايضا اخذتها متصلة او منفصلة فان كانت متصلة  
 كان مقدمها نتيجة التاليف غير مقدم المتصلة وينتج المنفصلة وتاليفها تالي المنفصلة  
 وان كانت متصلة كان احد طرفيها ما لا يشارك من منفصلة القياس والطرف الآخر نتيجة  
 التاليف من طرف المنفصلة الاخرى ومن متصلة القياس ومثاله كما كان **اب** **ج** ودائما  
 اما كل **ب** واما **و** فان اخذت النتيجة متصلة كانت هكذا قد يكون دائما اما **ا** واما  
**و** **ج** او منفصلة كانت هكذا اذا كان يكون **و** واما ان يكون كلما كان **ا** **ج** ونظم من المواد  
 كلما كان الموجود قدما كان غنيا عن الفاعل دائما اما ان يكون القديم ذاتا واما ان يكون صفة  
 فان اخذتها متصلة كانت هكذا قد يكون اذا كان دائما اما ان يكون القديم ذاتا واما ان يكون  
 صفة فالوجود قديم عن الفاعل او منفصلة كانت هكذا دائما اما ان يكون الموجود صفة واما  
 ان يكون كلما كان الموجود ذاتا كان غنيا عن الفاعل واما الجملة الثانية من مضابط الانتاج  
 فلا تعلق الا ان لم توجد الاولى التي فرغنا منها وذلك بان لا يشتمل المتشاركين على تاليف منتج  
 وحينئذ او جدت هذه النتيجة انتج القياس ايضا اما متصلة او منفصلة فان كانت  
 متصلة كان مقدمها نتيجة التاليف وتاليفها متصلة مانعة خلو مركبة من تاليف المتصلة



ومن الجز غير المشار له من المنفصلة وان كانت منفصلة فاحذر فيها الطرف غير المشار له  
 من المنفصلة والطرف الاخر متصل مقدمها نتيجة التاليف وتاليها تالي المتصلة  
 وهذه المتصلة تابعة للمقدمة المتصلة في الايجاب والتب وتال ذلك كلما كان لا شيء من  
**اب** قيد ودائما اما كل **ب** واما كل **و** فالمتشارك كان وهما لا شيء من **اب** في الصغرى وكل **ب**  
 في الكبرى هما على هيئة الشكل الاول ولكن التاليف غير متبجح لعدم ايجاب الصغرى فعمل المثال  
 في التلخيص بالجملة الاولى من الفضايل المذكور ولكنه يتبجح بالجملة الثانية لانا اذا ضمننا نتيجة التاليف  
 الى احد الطرفين نتج الآخر وذلك بان تأخذها كيف تأخذها كما يمكن ان نتبجح عند الضم ونحملها ههنا  
 سائلة كلية هكذا لا شيء من **ا** فاذا صحت الى الطرف المشار له من المنفصلة هكذا لا شيء  
 من **ا** وكل **ب** نتج من الثاني لا شيء من **اب** وتوغير الطرف الاخر فعمل انه يتبجح بالجملة الثانية  
 فان اخذنا نتيجة متصلة في هذا المثال كانت هكذا كلما كان لا شيء من **ا** فاما ان يكون جد واما  
 ان يكون ورا ومنفصلة كانت هكذا امانا امان ان يكون **و** واما كلما كان لا شيء من **ا** فجد ولا يخفى  
 ان المتصلة اقرب الى الطبع في هذا القسم بانواعه فهذا تمام ما اردنا ان نتبجح عليه ما يتعلق  
 بالاقترانات الشرطية على سبيل الاختصار **الروا** يعني لك ما سلفنا انقسام الاقتران  
 الستة باعتبار تمام الوسط وعدمه ثلاثة اقسام قسم لا يكون فيه الوسط الا سائما  
 وهو المركب من جليتين لان الوسط فيه اما الموضوع او المحمول ولا يمكن تبينه وقسم  
 لا يكون فيه الا غير تام وهو المركب من جلي متصل ومنجلى ومنفصل وقد تترك تعليقه وقسم يكون  
 فيه تاما وغير تام وهو المركب من متعلتين او متعلتين او متصل ومنفصل لانا الوسط ههنا  
 لا محالة يكون جملة فصيح تكرر جملة الوسط كلها او تكرر مقدمها فقط او حذر فيها فقط  
 او تالها فقط وهو ظاهر **الحا** منس قد تنازع شروح الجارية اعتبار الجهة في الشرطيات كما  
 لا تعتبر الجليات فقال ابو عثمان العقباني كان نقل عنه ابن سرزوق ولا يعتبر في نتائج المتصلات  
 اللزومية في التماس الذي لا وسط فيه ختام من شروط الانتاج **الا** وكلف دون الجهة  
 اذ لا جهة للزومية والعنادة لا يكون لها لزومية وعنادة انتهى قال ابن سرزوق ولعلنا ان يقول  
 يلزم مثل ذلك في القضايا الجزئية فلا يعتبر في شروط استاجها الجهة او القضية الموجبة لاجبة  
 لها لا كونها كذلك قال الفار قلست القضية اللزومية او العنادة لا يتصور فيها  
 امر زائد على مناهها حتى يكون جهة لها وليس كذلك الجملة فان الضم رتبة مثلا يتصور الحكم  
 فيها بالاطلاق وقد الضرورة امر زائد على ذلك قلست **واللزومية** تتصور  
 من حيث كونها شرطية وقد كونها لزومية امر زائد على ذلك فاما ان يكون جهة لا يقال  
 لا تكون الشرطية الا اللزومية لاننا نقول تقسيمها الى اللزومية والاتفاقية بتبني ذلك  
 وايضا فان معنى الشرطية على الجملة تطبيق امر الى اخر ثم قد يكون ذلك التعليل اتفاقا  
 وقد يكون لزوميا فاما ان يكون اللزوم من جهة الشرطية فيشرط في الانتاج كما يشترط  
 الحكم قال فان قلست **الجهة** عند التوهم مختصة في الضرورة والدوام فتايل ههنا  
 واللزوم ليس من ذلك قلست **بل** هو راجع الى قد الضرورة لان الضرورية  
 ما يجب محمولها الموضوعها او سلبه عنه وكذا القول في العنادة قال والتحقيق ان

كما اشترط

ما اشترط في نتائج الجليات من كلف واكلم والجهة بشرطها نتائج المتصلات قال  
 وقد طال في الكشف التفسير في بيان المنهج والقيم من هذا القياس المتعلق على جهة  
 اتناقية وتلقا فائدة تركنا جلية انتهى قلست **وما ذكر ابن سرزوق**  
 من اعتبار اللزوم والاتفاق ظاهر كما نقل عن الكشف وقد اشار اليه سعد الدين النقاش الى  
 عند فوائده من اول هذه الاقسام بقوله والمطبع من هذه الاقسام هو الاول فقط وكلمة  
 ظاهر في المتن لانه مختص بما اذا كانت المتصلات لزوميتين او اتناقيتين على تقدير جواز  
 تاليف التاليف من الاتناقيتين واما اذا كانت احدهما لزومية والاخرى اتناقية فتتصل  
 لا يليق هذه الكتابة غير ابن سرزوق لوجه هكذا السليم تكلفه جعل الجهة للشرطية من غير  
 كلفة اليه مع التطويل بتلك الجملة التي لا تقوم احكاما على اساس العقاب لا تظهر  
 منه محالته لما ذكره التوهم فبما رتبته التي نقلها عنه لان ظاهر قوله لا يعتبر في انتاج اللزومية  
 الا الحكم فلا يمكن يقتضي ان اللزوم مقترن فيها الا انه ليست رتبة وان اعتبر تخصيص التوهم  
 الجهة بالجليات فمطلبا والله تعالى اعلم **ص** واما القياس الانتقائي **قوله** وضع  
 لاحد جزئها اي ثبات له ورقعه اي نفسه كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود  
 لكن الشمس طالعة ينتج النهار وموجود او لم يكن النهار وليس بموجود ينتج الشمس ليست بطالعة  
**قوله** فان الشرطية لو كانت مركبة لم قد تقدم لك في فصل الشرطيات ان القضية الشرطية  
 تتركب من جليتين ومن متعلتين ومن منفصلتين ومن جلية ومنفصلة او من جلية ومنفصلة  
 ومن متصلة ومنفصلة فان تراكبت من جليتين او من جلية ومنفصلة او من جلية ومنفصلة  
 على هذا الترتيب واستثنى مقدمها كان الموضوع قضية حكمية كالمثال السابق او استثنى  
 في اليها كان الموضوع في القسم الاول ايضا جملة وفي الاخرى شرطية وان تراكبت من  
 شرطين او من شرطية وجملة كان الموضوع شرطية وكان الموضوع بقسما مترتبة  
 اذا قلنا كلما كان ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود كان ان لم يكن النهار موجودا الشمس  
 ليست بطالعة لكن ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود كان الموضوع شرطية وينتج كالم يكن  
 النهار موجودا الشمس ليست بطالعة بشرطية اخرى وهذا ظاهر **قوله** مستلزم  
 المتصلة السالبة لم قد تقدم انا اذا قلنا مثلا ليس البنت او قد لا يكون اذا كان هكذا  
 انسانا كان مستلزما كلما كان او قد يكون اذا كان هذا انسانا لم يكن حجر او جنيذ يلزم  
 بالتمنع من وضع الانسان في هذه السالبة اي من ثبوته نفي الحجر او التقيان بما لا صدق  
 السلب لكل ولكن ليس من القضية فبما هذا الحكم بل من خارج وكذا يلزم من وضع  
 الثاني الذي هو الحجر ثبوته نفي الانسان لان تلك السالبة تنعكس بالشوي الى قولنا  
 ليس البنت اذا كان حجر كافا انسانا وهذه تستلزم ايضا كلما كان هذا حجر الم يكن انسانا  
 فتستفيد منه انه اذا وضع الحجر انتفي الانسان وهو غير قوله لا تقضا العقل بل السوي الى  
**قوله** وان كانت المتصلة جزئية لا يعني انه يشترط في شرطية هذا القياس ان تكون كلمة  
 اوية لك ينسب الرفع والوضع ولو كانت جزئية لما لزم الانتاج لجواز كون المقدم اعم  
 من التالي وحينئذ لا يلزم من وضع المقدم الا اعم وضع التالي الاخص ولا من رفع التالي





الاخصر رفع المقدم الام مثلا اذا قلنا تد يكون اذا كان زيد متحرك الا صا مع كان كاشا لا يلزم  
من وضع المتحرك وضع كاش ولا رفع الكاتب رفع المتحرك وكلام المؤلف بعض قصودنا في يوم  
انه لا يجوز هنا الام الجزية وان الكلمة شجيت هي نتيج وليس كذلك لان الكلمة والمحملة  
اذا كانتا مخصوصتين ايضا لا يتجانان الا ان يكون زمان الاتصال وزمان الوضع واحدا لا يري  
انا اذا قلنا كاشا وان جاني زيد يوم الجمعة اكرمه كاشا فلا يقتضي في اكرمه الا اذا اريد  
انه جاني يوم الجمعة لجواز كون ان يكون بالاشتتائية يوم الخميس مثلا وتعليل لم بقوله  
يحتل ان يكون زمان صدق الشرطية الزمانا مناسب هذه المخصوصة التي ذكرنا **قول**  
او كان وقت الاتصال والاتصال اما مثال الاتصال فقد تقدم واما الاتصال فليس هذا  
محله اذ كلامه في المتصلة وادرجه هنا تمكيدا للفايدة اذ لا فرق بينهما في هذا المعنى ومثاله اما  
ان يكون هذا الجنس وموجي عالما او جاهلا لكن من كاهل فلا ينتج انه عالم حتى تنفد هذه  
الاشتتائية بانه في كاشيت به الشرطية والا فلا يجوز ان لا يتصف الجسم من حيث هو جسم  
بواحد منها **قول** او كانتا اشتتائيتين عامته المزمع انك اذا اشتتائيت ما لمع وقت  
الاتصال والاتصال انتج له قول الوقت في ذلك العموم بقولنا ان جالسني زيد عند الزوال  
حدثه لكنه كاشي جميع التبارقاته ينتج له قول الزوال في جميع التبارقات ان اراد بعموم  
الاشتتائية ما لمع ما قيدت به المخصوصة كما قرنا فلا اشكال وان اراد ما يذكرونه  
في الجوهرية من انه اذا كان الوضع او الرفع دائما تحت قاة كانت جزئية وحسب لا يشترط  
الكلمة احدا في مقدمتين اما الشرطية واما الاشتتائية فقد اعترضه ابر عثمان العتاني  
في شرح الجبل بقوله كما تقل عنه المص وابن مروق **فان قل** اراك قد شرطت  
في الشرطية ان تكون كلمة وينبغي ان يقال قد شرطت الجزية ان شرطت في مقدمها واما صدق ليشكل  
صدق مقدمها والذم وكذا في رفع تاليها فالجواب ان الجزية المتصلة ان قلنا انها لا تصدق  
الا في مادة الكلمة فلا اشكال وان جوزنا صدقها في مادة لا تكون كلمة لم ينتج يعني ولو كانت  
الاشتتائية واية الصدق لانه قد تصدق قد يكون او كان زيد حيوانا كان صلا ملا وهذه  
المتصلة مقدمها دائما الصدق وتاليها واما الكذب وهكذا والحقيقة كل قضية صا وقرت  
او كاذبة لا يكون صدقها او كذبها الا دائما مع ان رفع تالي هذه القضية او وضع مقدمها  
لا يقيد شيئا وانما قلنا ان تلك الجزية المتصلة صا وقرت لصدق قولنا كاشا كان زيد صاهلا  
كان حيوانا وانما كاشا الى تلك الجزية يوما اقول لا انه زعموا ان الجزية اذا اشتتائي  
عن مقدمها استنادا الى ان نتج عن تاليها ان يقولوا ان المتصلة الموجبة والاشتتائي عاين  
تاليها دائما ينتج عن مقدمها قد لا لازم عليهم وقد اطبق الجميع على بطلانه وانما قلنا انه لازم  
عليهم لان المتصلة الموجبة تنفكس جزئية فيصير تاليها مقدما في تلك الجزية ومقدمها  
تاليها فان كان مقدمها اشتتائيا عند ذلك الجزية صا وقرت ما ينتج ذلك الجزية صا وقرت ما  
فلا فرق بين ان يكون ذلك مستثنى بعد ان عكست القضية حتى صا وقرت ما ينتج ذلك  
وبالعكس وقيل ان تنفكس والتالي والقدم باقيا كما هي انتهى **قول** وبالجمله رفع  
تالي الاتفاقية كذا لم وقع في النسخ التي رايها عقب قوله في الاشتتائية فيشرط

فيها

فيها ان تثبتا لمقدم وتنفى التالي ولا معنى له في هذا المحل وانما محله قبل قوله هذا ما يتعلق  
بشرط المقدمة المتصلة كما لا يخفى وكانه كتب في الطرة فادخله النسخ في غير محله ثم تابعت  
النسخ على هذا التحليل ثم بعد كتي هذا رايت في بعض النسخ على الصواب قول ابن عمر في المتصلة  
كراه والاشتتائية صغره ما يدل على ذلك انك لو اعترفت بالترتيب لا تترتب لا تترتب وجدته  
على هيبة الشكل الاول المركب من جملة متزوي ومتصلة كبري والتالي مثلا اذا قلنا كاشا  
كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان وجدته عاين قولك هذا انسان وكلما كان انسانا  
كان حيوانا ونتيجته هي نتيجته ولا يختلفان الا في تقديم الصغري في اللفظ وتأخيرها  
وكذا اقلته في ذلك المثال لكنه ليس بحيوان يكون عاين قولك هذا ليس بحيوان وكلما كان  
انسانا فهو حيوان وينتج من الثاني هذا ليس بشيء وهو نتيجته الاول ولم يختلفا ايضا  
الا في التقديم والتأخير فان قلنا لو كان مثل الشكل الاول والثاني كما عرفت  
لم ينتج متصلة جزئية اذ الكون كبري وكبري الشكل الاول والثاني لا تكون جزئية قلنا  
لسنا نريد بالتشبيه اذ خال الاشتتائي في لا تترتب والالزام ان يكون قسما منه لا قسما  
وهو باطل وانما نريد ان يشبهه في كونه زامصغري وذا كبري والا فهو نوع اخر متباين  
للا تترتب وله احكام متباينة ولا يتقيد بما يتقيد به الا تترتب كما علم من تعريفها وبعد كتي  
هذا رايت النسخ بعد المبردة الى الشكل الاول من وجه اخر وقد قلنا كلامه في فصل  
القياس من راجعه **قول** وبعض المحققين يترجح بانه لا يشترط في المتصلة ان تكون متبادلة الى  
كان المص ارضى ما ذكره هذا المحقق من الفرق بين المتصلة والمتصلة وليس بين بعد  
لانا كما تقول والمتصلة يلزم الدور وعدم الفايده من حيث ان الحكم بالاتصال موقوف  
على العلم بصدق الطرفين كما لا يتصور في المتصلة ان الحكم بالفناء موقوف على العلم بصدق  
احد الطرفين واتساقا اخر اذا علم انك فائدة فوضع احد طرفي المتعلق الاخر ولا يرفع  
احدهما الشئ الاخر لان وضعنا الثابت قبل ذلك يلزم الدور وعدم الفائدة وان وضعنا  
الذي لم يصدق لزوم الكذب وكذا الكلام في الرفع فالمتصلة ايضا تؤدي الى الكذب  
واما الى عدم الفائدة كالمعلقة نعم ان اراد هذا المحقق ان نقله سعد الدين من ان المعلوم  
وطرفي المتصلة احدهما لا يكتفي الضم الفرق بين المتصلة والمتصلة الاتفاقيتين  
ان سمى ذلك **قول** قال لا يترتب معنى تلكا اقلته اما ان يكون العدد زائدا او ناقصا  
او مساويا وان وضعت احدهما الاخر امان نقول مثلا لكننا اذا انتج تقيض سايرها  
اي ليس بها الف ولا مساو وان رفقت احدا الاخر كان نقول مثلا لكنه ليس بمساو وهذا معني  
اشتتائيتها انتج متصلة تتركب من باقي الاجزاء وان يكون زائدا او ناقصا ومعني  
سايرها هذا الباقي **قول** وقولنا ان الحقيقة تتركب من اكثر من جزئين الخ تقدم لك  
ما فيه في فصل القضية فراجع ثمة **قول** والظاهر ان هذه النتيجة المرادة بالنتيجة  
المتصلة هي التي تقدمنا نقا ان القضية اذا تتركب من ثلاثة اجزاء فترتب في احدها  
فانما تنتج متصلة تتركب من باقي الاجزاء كقولنا في نتيجة المثال السابق اما ان يكون  
العدد موجبا زائدا او ناقصا وهذه المتصلة اما ان تنظر فيها وخذها مع قطع



النظر عن الجز الثالث وهو المساوي لكونه متقيا فصار كانه لم يكن اضلا فتجد هاهنا متفصلة  
حقيقته لان الجزين لا يجتمعان على صدق ولا كذب واما ان تتصور فيها من حيث انها تركبت  
من جزئي العدد من حيث هو وهذا الجزان لهما ثالث يصح ان يرتفعا معا لوجود ذلك الثالث  
فتجد هاهنا ما نعتد جمع فقط لا منع خلقها فلهذه المتفصلة اعتبارا وان الاعتبار الاول هو الذي  
قال المصنفه في الظاهر وجهه ظاهر **قوله** لو تركبت الحقيقة من الشيء وعين نقيضه  
ان قلت قد تقدم في فضل القضية الحقيقية هي التي تركب من الشيء ونقيضه او المساوي  
لنقيضه فكيف يدرك هاهنا انها لا تكون الا من المساوي قل **قوله** وذكر اول ان الحقيقة  
من حيث التركيب تصدق بضره ولكن هاهنا من حيث الانتاج ان احدهما عقيم كما مر في ضرب  
الاقيسة ان منها المتنج والعقيم فلا اعتبار عليه **قوله** وهو مصداق له في عدم جعل الدعوى  
جزا من الة لتل تنبيه **قوله** الاول يجب عند استثناء نقيضه التالي في هذا القياس  
ان نقيم في الاستثنائية ما مر في احكام التناقض حتى تكون الاستثنائية واقعة للتالي  
حتما فيلزم منه ارتفاع المقدم اذ ربما قصد بالاستثنائية والتالي معا فلا ينتج مثلا وان قلنا  
كلما كان هذا انسانا فهو ضا كذا بالاطلاق لكنه ليس بضاه كذا فلا ينتج انه ليس بانسان لصحة  
اتحاد الضحك او سلبه بالاطلاق لانسان فيجب ان تقول في الاستثنائية لكنه ليس بضاه كذا  
وايما اذهو الذي يقال بالاطلاق وجنبه ينتج الثاني فيلتحق بالقياس رتبة اشيا اخر  
وهي الاستقراء والتمثيل والقياس المركب وقيا بالخلف اما الاستقراء والتمثيل والمركب فقد تقدم  
تفسيرها في باب القياس بما يعني عن عادتها واما الخلف فهو الاستدلال على المطلوب  
باطال نقيضه ويسمى بذلك الخلف في الباطل لكونه بالاطلال لكونه ينتج الباطل على تقدير  
عدم صحة المطلوب وقيل لان المستدل به تركب حجة خلفه ويعد الى حجة خصمه ليطهرها  
وقيل لانه ياتي المطلوب من خلفه اي من وراءه الذي هو نقيضه وقيل لان نتيجة مما ينبغي  
خلفا لظهور لبطالها فيصح المطلوب وهو باء مركب من قياسين احدهما اقتراني والاخر  
استثنائي فاذا كان المطلوب مثلا هو قولنا بعض الحيوان ليس بفرس فنقول لو لم يصدق  
بعض الحيوان ليس بفرس لصدق كل حيوان بفرس فتضم هذه المتصلة الى قضية مسلمة الصقة  
عند الخصم وتكون مثلا هي كل فرس صهال على ان هذه الجملة كبرى فيصير قياسا اقترانيا  
مركبا من متصلة ضغري وجملة كبرى وينتج لو لم يصدق بعض الحيوان ليس بفرس لكان كل  
حيوان صهال وهذه النتيجة متصلة يستنتج نقيضها لهما لينتج نقيض مقدمها  
هكذا لكن ليس كل حيوان صهال فبعض الحيوان ليس بفرس وهو المطلوب وحاصل  
قياس الخلفان يقال لو لم يصدق المطلوب لصدق نقيضه ولو صدق نقيضه لصدق المطلوب  
لكن الحال لا يصدق فالنقيض لا يصدق فالمطلوب صادق **الثالث** كما يجب على المنطقي  
ان يحترز في البرهان عن الخلل الصوري كذلك يجب عليه ان يحترز عن الخلل المادي اها كما يعرف  
به الصوري فهو جميع ما مر في اقيسة الاحكام والشروط واما ما يعرف به المادي فهو  
الصناعات الخمس البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة ولم يتعرض المصنف  
هذه الصناعات كانه حدي بهذا الكتاب حذو الجمل وهو معلوم من عادته كما مر في مائة

ولا بأس بشرحها تكملا للمفادة اما البرهان فهو مركب من مقدمات يقينية ان اي ضرورة  
في نفسها او مبيية الى الضرورة واليقينية اقسام منها الاولويات وتسمى البداهيات  
وهي القضايا التي يدرك العقل حكمها بمجرد تصور طرفيه كقولنا الشيء والاشياء لا يجتمعان  
والكل اعظم من الجزء فانها عند من عرفها لم يجد فيها حكم بصدق فيها من غير توقف وربما توقف شيئا  
لند نيسر الخطا بربا لاشياء المخالفة لهذه المعاني وكما يقع للعوام وكثير من الجهال بالمعقولات  
او لنقص في الضرورة اصلا كالصبيان والبله وليس هذا كله بيسلمها اسم الا ولولمات  
ومنها المشاهدات وهي قضايا يحكم بها العقل بما وده الحواس اما الحواس للظواهر كقولنا  
الشمس مشرقة والنار محترقة وتسمى المحسوسات واما الحواس للباطنة كالحكم بان لنا جوعا  
او عطشا وتسمى لوجدانيات وانما تمت حسيات من حيث ان الحكم بها مركب من الحس  
والعقل لا العقل فقط والا فهي معقولات لانها معاني كليات والمحسوس جزئي ومنها الجزيات  
وهي قضايا يحكم بها العقل بواحدة تكرر عليها تكرارا كثيرا فيعبد اليقين كقولنا السقونيا  
تتمثل الصفر والفرق بين هذا القسم وبين الاستقراء ان الجزيات عندهم تقترب بقياس  
خفي وهو ان وقوع هذا التكرار على نمط واحد يقتضي ان يكون له سبب يقتضي ذلك فاما ان لم  
يعرفها فهو كما تحقق وجود السبب تحقق وجود السبب قطعا بخلاف الاستقراء فان  
لا قياس معه فان قلنا في هذا القياس الخفي نظرت وجهي احدهما انه استقراء  
اخر اذ لم يعرف ثبوت السبب حتى تتبين الجزيات فوجدناها على نمط واحد وحينئذ يحتاج  
ما هو ايضا الى فرق بينه وبين الاستقراء الثاني ان قولهم كلما تحقق السبب تحقق السبب ممنوع  
اذ لا يلزم من وجود السبب وجود السبب لا مكان وجود مانع او تنقضا شرط كما لا يخفى وانما يلزم  
العكس قلنا اما ان القياس الخفي استقراء ممنوع لا نالو يستدل بتتبع الجزيات فقط  
بل بان التكرار على نمط واحد لا بد له من سبب وهذه امر معقول ولو سلمنا انه استقراء فيكون  
في الفرقان الجزيات معها قياسا اخر ايا كان ولذا الاستقراء قياسا معه البته واما ان السبب  
يلزم من وجوده وجود السبب فيصير من حيث ان السبب ههنا اريد العلة وكلما وجدت  
وجد معلولها حتما وانما الذي تكرر ان في السبب ههنا لا يقترنها فان قلنا  
ان سلمنا ان القياس الخفي استقراء فهو غير يقيني في نفسه فكيف يكون المستدل به عليه وهو  
الجزيات يقينية قلنا قد بينا انه ليس باستقراء على ان لو سلمنا انه هو فلا يلزم  
مخذوا ان الجزيات لم تتوقف عليه حتى يلزم ما ذكرنا لا تقدم ان الحكم لها هو بواسطة تكررات  
على الحس مفيدة لليقين وانما القياس الخفي يقويه لذلك المحسوس ومنها الحدسيات  
وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة حدسي قوي من النفس بغير العلم كقولنا نور القمر  
مستفاد من نور الشمس شاهد هذا اختلاف تشكلا في نور الشمس كسب قربة من الشمس  
وبعده وقسر والحدس بانه عبارة عن الظفر عند الالتفات الى المطلوب بالحدود والوسطى  
هو فقه ومثول المطالب فانه من الحدود والوسطى من غير حكمة سواء كان مع سوق  
او لم يكن وهذا يقارن الفكر لان الفكر هو حركة النفس في المعقولات والفكر لا بد فيه  
من حركة مبداهها المطالب ثم تنتمي الى مباديها كما تنادي في المبادي ويستقطع وبعد



ما تناهى اليها فلا بد من المبادي في المطالب فالفكر وحركات تدريجية كما ترى بخلاف الحدس  
قانه لاحركه من غير ان يتخلل معه المبادي مع المطالب دفعة من غير عمل ولا حركة واستمر  
تغير الحدس بانه سرعة انتقاله من المبادي الى المطالب والاولا في عند المحققين  
لان الانتقال كما مر في الحدس وفي لا تدريجي فلا يصح وصفه بالسرعة الموقوفة بالحركة الاعلى بخود  
ولما لا يقول ان الانتقال ايضا في هذا التعريف لا معنى له وان لم يوصف لان المطالب  
والمبادي اذا كانت تمثل في الذهن عند الالتفات دفعة فلا انتقال من احدهما الى الاخر والا  
فلو ثبت انتقاله فلا بد له من سرعة او غيرها الا انهم لم يقدروا الانتقال الذي في الحدس  
حركة كما اشار اليه القطب في شرح الشمسية فقد علمنا ان الحركات والمجرات تشترك في  
في تكرار المشاهدات وفي مقارنته في حقيقة ان من حيث ان السبب في الحدسيات معلوم  
السببية والماهية وفي المجرات معلوم السببية دون الماهية وبان التجربة تحتاج الى عقل  
يقوله الخاك خلافا للحدس كما مر في التجريب واقع باختيار والحدس غير اختيار راعا  
ان كلامنا في المجرات والحدسيات لا يكون حجة على الغير لاختلاف الناس في مداركها عند تجربتها  
او تخمينها فجاز لا يحصل للغير ما حصل لك ومنها المتواترات وهي قضايا يحكم بها العقل  
بواسطة سماع من جمع يحصل للعقل الوثوق بصدقهم وانهم لا يجمعون على الكذب كما يعلم  
بوجود ملكة وبفلا وهذا ايضا لا يكون حجة على غيرك لجواز الا يحصل له مثل ما حصل لك  
ومنها قضايا قياستها معها وتشمع الفطريات ايضا وعلى التي يحكم بها العقل بواسطة  
برهان خاص لا يقبض على ذلك من عند استحضار ما كقولك الاربع زوج لانقسامها  
بمتساويين ومنه القسم في الاصل كسبي لكنه لا كان برهانه ضروريا لا يقبض على الخيال عند  
الحكم بصدق ضروريه ايضا لا يحتاج الى ذلك البرهان وحصر بعضهم هذه البقائيات في البديهة  
والحساق على ان تكون الفطريات داخلية في البديهة لانها وان احتاجت الى برهان لغرض  
غيبوبة عندنا الى اطر بصيرة كما مر مستغنى عنه وتكون المجرات والمتواترات والحدسيات  
داخلية في الحسقات لاستناد الجميع الى الحس مع تكرارها ولا وجه في كون المجرات والمتواترات  
والحدسيات من قبيل الفطريات لاشتمال كل منها على ملاحظة قياس قضي وكذا الفطريات  
وفي شرح القاصد نازع بعضهم في كون المجرات والحدسيات من قبيل البقائيات فضلا  
عن كونها ضرورية بل جعل كثير من العلماء الحدسيات من قبيل الفطريات ثم المحققون القائلون  
بان هذه الاربعة ليست من الفطريات على انها ليست من الفطريات ايضا واسطة لعدم  
افتقارها الى الاكتشافات الفكرية كما ترى وقد تضمن هذا الكلام اثبات الواسطة بين الفطري والنظري  
بل هو صريح فيها **اما** الجدول فهو ما تركب من مقدمات مشهورة او مسلمة من الخصم والمشتبهات  
في كل قضية فطرات الاراء على الحكم بها الحسن الاحسان والسماعة والعدل وقبح الخلل والجبن  
والجور وسواكات يقينية في نفسها ام لا والمسلمات هي كل قضية سلمها الخصمان لهما علمها  
حكما في الجدول سواكات في نفسها ما دقنا لا يقينية ام لا كسليم المنطق ان العدوا ما زوج  
او فرد وكونهما عليه في علم اخر فالجدول هو المؤلف من المقدمات المشهورة فقط والمسئلة  
فقط او كليهما وسواكات في نفسها يقينية كما ذكرنا ام لا لانه يجب ان تؤخذ من حيث انها

مشهورة

مشهورة او مسلمة لا من حيث انها يقينية وبذا تعلم ان الجدول اعم مادة من البرهان قال بعض المحققين  
وهو اعم منه ضرورة ايضا لان المطلوب من الجدول الانتاج بمقتضى التسليم سواء كان على هيئته  
القياس او الاستقراء او التمثل بخلاف البرهان فانه قياس لا غير قلة وهو مخالف  
لما اسلفنا من ادراج هذه اللواحق فوجد القياس والفرع من الجدول اقل على القاصر عن  
درك البرهان وان يقع الزام الخصم ان كان الجدول مستدلا وان يلزم المستدل ان كان معضلا  
**واما** الخطابة فهي ما تالف من مقدمات مقبولة او مضمونة والمقبولات هي كل قضية  
صدرت من متكلم وتلقاها الناس بالقبول لاجل صدورها منها وذلك لا اعتقاد  
حسن لم ينفى لسبب من الاسباب ما سماوي قال القطب في المعجزات والكرامات كالانبياء  
والاولياء وقال المصنوع لا يطلع عليه كاتره في بعض الناس يحكيهم الله بحليته القبول والمحنة  
وتلقى الخلق ما يرد من قبلهم حقا كان او غير من غير اختصاصهم عن الغير بصفة ظاهرة لان من  
الناس من هو يقبله للامانة وهو اظهر وامانا من يقضي اعتقاده منه فيه كزيادة علم او ورع  
وقد تقبل قضايه وان لم تتسبب اليه ككثير من الحكماء المجهول قائلها وكالا مثلا في السائر  
ويمكن ان يقال ان هذه مشهورات والمضمونات هي كل قضية ترجح في الذهن صدقها كقولنا  
هذا يدور في الليل بالسلامة وكل من يدور بالسلامة في الليل من الخطاة تنبيهه  
السامع على مصلحهم الدنيوية والاخرية كما هو شأن الخطاة والمقاتلة وكان هذا واضلها  
عندهم والافق شاهدا تستعمل لغير تنبيه كجدول ومساغفة او غيره حقا ته رجحا  
بيته المستدل امرا برهان ويعرض عليه عامي فيستكروا له لجهله بمقدمات يستدها  
لشخص وان كانت لا تداني في الظن فضلا عن اليقين لان استماعها على هذا الوجه  
يصير مساغفة او جداول لان هذه الامور اعتبارية فرب مقدمة واحدة تفصل لا شيئا  
من جدول وخطابة وغيرهما بحسب اختلاف الاعتقاد **واما** الشهور فهو قياس بولغ  
من مقدمات متخيلة والمتخيلة هي مقدمات اذا ورت على النفس حركاتها وانثرت فيها  
تأثير عجيبا من قبيلها وبسطا وبذلك لا وادام او حو سواكات في نفسها صادقة او كاذبة  
يقينية وغيرها وذلك لاسباب كثيرة لفظية او معنوية ولذلك يختلف التأثير بحسب  
اختلاف العبارات وانواع الاعتبارات وبحسب الاوزان وانشادها بضرورة الاحسان  
حتى يكون الشيء حسنا قبيحا من جهتين ومجودا مدموما باعتبارين وذلك من قضايه  
الشعور مدحهم وهجاءهم وغير ما معلوم مشهور وبنية والقاسم **سبل**  
تقول هذا يحتاج الى تحليل مدحه وان دمت قفل في الذنا **سبل**  
مدح ووزم وذات الشيء واحدة ان البيان يروي الظل كما قال **سبل**  
سعد الدين والقدماء كانوا لا يقبلون في الشعر الوزن ويتصورون على التخييل والمحدثون  
اعتبروا بعد الوزن ايضا والجمهور لا يعتبرون فيه الا الوزن وهو المشهور لان انتم  
**واما** الخاطلة فهو قول مؤلف من مقدمات شبيهة بالمقدمات اليقينية والمشتبهات  
او المظنونة وليست لها في قياسها سبب الصريح وفسادها ما من جهة الصورة  
او المادة او منهما معا اما الفسان الصوري فيكون القياس المتقدم على غير هيئته



الانتاج لا خلة البعض لشروط من الكيفية او الكمية او الجهة لكون صغري الاول سئل  
 او ممكنة وكبراه جزئية واما الفساد المادي فباحد امرين اما لكونه احد المقتضين هي عين  
 المطلوب واما غير المقتض فكل انسان بشروا وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك وهو  
 غير الكبري في المعنى وليس هذا النوع مصادرة واما بان تكون المقدمة في نفسها كاذبة  
 شبهة بالصادقة وذلك اما من جهة اللفظ كما لم يترك والحقيقة والمجاز واما من  
 جهة المعنى كما في الطبيعة مكان الكلية نحو قولنا الانسان حيوان والحيوان جنس فالانسان  
 جنس وهذا القسم مما اختلف في فساده اصوري ام مادي وهما فيه معا وكذا في رعاية  
 وجود الموضوع في الوجبة كان يقول مثلا كل انسان و فرس انسان وكل انسان و فرس  
 فرس فيفسد الانسان فرس ومثالا لفظ هنا ان ليس عندنا فرد موجود يصدق عليه  
 انه انسان و فرس وكذا في القضايا الذهنية مكانا خارجية كقولنا الحدوث حادث  
 وكل حادث قل حادث فالحادث له حدث وكذا في الخارجية مكانا ذهنية كقولنا  
 الجوهر موجود في الالوهة وكل موجود في الالوهة فهو قائم به وكل قائم بالالوهة عرفنا الجوهر  
 عرض واسباب لفظ كثيرة جدا وينبغي التفقة فيها ليجتز عنها ثم مستعمل في لفظ  
 ان استعمالها جاهلا بما هو مضاف لظن نفسه وان قابل لها الفيلسوف بان يوهل الناس  
 انه حكيم مستنبط للبراهين سمي سوفسطائيا والفيلسوف معناه بلفظهم محبة الحكمة  
 ومنه اخذت الفلسفة والسوفسطا في لفظهم معناه الحكمة الموهبة والسوفسطا  
 منسوب اليه كذا نقل الشيخ سعد الدين رحمه الله تعالى وان قابل لها الجدي بان ينصب  
 نفسه للجدال وخرع اهل الحق والتشويش عليهم سمي مشاغبا ما راي قال الشيخ زكريا  
 في شرح انبساط عوجي ومنها نوع تستعمله الجهمية وهو ان يفيط احد الخصم من الاخر بكلام  
 ليشتغل فكره او يقضيه كما يسيه او يبيح كلامه او يظهره عيبا يوقفه فيه او يقطع  
 كلامه او يرب عليه بعبارة غير ما لوقته او يخرج به عن محل التراجع ويسمي هذا النوع  
 المناظرة الخارجية وهو مع انه اقبح المناظرة لقصد قائله ابداء خصمه وايها من  
 العوام الهرة واسكنه الله استمالا في زماننا لعدم معرفته غالب هذه المناظرات  
 ومحتهم الغلبة وعدم اعترافهم بالحق انتهى **قلت** وكل ما ذكره رحمه الله  
 تنافي مشاهد اليوم واشفع منه واكثر الانواع البرهان السابق ينقسم الى قسمين  
 احدهما البرهان المسمى ويقال له برهان كراهية والآخر البرهان الذي يقال له  
 برهان ان وذلك لان الوسط في البرهان لابد ان يكون علة للحكم بالاكبر على الاصغر  
 والامكن البرهان برهانا في الوسط اما ان يكون مع ذلك علة للحكم بالاكبر على الاصغر  
 اي في نفس الامر ايضا ولا يكون فان الوسط علة للحكم في الالوهة اي في القضية  
 وفي الخارج اي في نفس الامر بقوله البرهان الذي كقولنا هذه متعفن لا خلة لا  
 وكل متعفن الا خلاط محموم فالوسط الذي هو المتعفن علة لنسبة الحمي الى هذا  
 في القضية وفي نفس الامر وان كان علة في الالوهة دون الخارج فهو البرهان  
 الا اني كقولنا هذا محموم متعفن لا خلاط فان المحموم هو علة لنسبة المتعفن



الى الاصغر

الى الاصغر اي الحكم عليه بالتعفن في النتيجة لان الحد الوسط هو سبب حمل الاكبر على  
 الاصغر واما في الخارج فليس الحمي سببا للتعفن بل العكس واعلم **قلت**  
 ان البرهان المسمى اياه هو الاستدلال بالعلة على المعلول والمؤثر على الاثر والاي هو  
 الاستدلال بالمعلول على العلة الاثر على المؤثر وسمى الاول لئلا يكونه يفيد لمية الحكم  
 اي ثبوته وان لم كان وسمى الثاني لئلا يفيد انية الحكم لان الحكم ثابت من غير اشتداد  
 لعلة الخارج اصل طبقت الطوائف على ان مقدمات النظر عند ترتيبها الخاص مع توفر  
 شرايطها السابقة تستلزم النتيجة ثم اختلفوا في جهة استدلالها ذلك فذهب اهل الحق  
 انه يخلو الله تعالى النتيجة معقب تمام النظر اختيارا ومباشرة كسائر الكائنات ثم هم  
 على انه هين اذ تمان ذلك على عادي بمعنى ان الله تعالى احرى بالمادة بخلق النتيجة كما  
 للمقد عند النظر كاحراق عند النار ولو شارقا للمادة لما خلقها به هو لا منهم من يقول  
 تتعلق بالنتيجة قدرة الناظر الى الدابة كسمايا فتكون النتيجة كسببية ومنهم من يقول هي  
 مختصة بالقدرة الازلية ولا تتعلق بالمادة الا باحضار المقدس وملاحظة وجود النتيجة  
 فيهما بالقوة فتكون غير كسببية الثاني انه محلي بمعنى ان النتيجة لازمة للمقد متبينة  
 واللازم لا يتفكك عن ملزمه علة قيل وهذا المذهب هو الذي اختاره الامام وشهره  
 حجة الاسلام وغيرهما واعترض بانه نقل القادر المختار فكيف يكون واجبا في المختار  
 هو الذي انشا فعل وان شاترك ولا يلزم الوجوب واجيب بان عدم تفكك لازم  
 عن الملزم لا ينافي في جوارحه بمعنى ان الفاعل المختار انشا خلق الملزم وخلق الملزم وان شاترك  
 تركها معا لان خلق الملزم ولا يخلق الملزم والمتلازمات علة كل ما هلكه كذا لازم الجواهر  
 والاعراض ونحوها ولو توجه هذا الاعتراض ليقول لازم محلي في الكائنات وحاصل  
 هذا الجواب ان ترك الملزم مع خلق الملزم محال لا يتعلق به القدرة القدية فلا يوجب  
 عدم تركه ثقي لا اختيار وهو واضح وندهيا لمقتزلة انه بطريق التولد ومفاد عند فهم  
 حدوث اثره مقدور بقدرة كادثة كوكبة المتنازع من حركة اليد وان شئت قلت هو  
 ان يوجد فعل الفاعل فعلا اخر فيقولون النظر هو فعل الناظر يوجد فعلا اخر وهو العلم  
 والمراد بالفعل الاثر ايا كان كما في العيان الاول ولذا يصدق على العلم ونحوه ما ليس بفعل  
 وهذه المذاهب قاسد للبراهين القائمة على ان لا تأثير للقدرة الحادثة مباشرة ولا تولد  
 وان القدرة الازلية متوقفة بجميع التأثير واجبة بعضا منها الاصحاب ايضا على بطلان  
 هذا المذهب بانهم وافقوا على ان النظر التذكيري اي الذي نسبة الانسان ثم اعلم فكيف  
 قد ذكره لا يولد شيئا لانه بمنزلة النظر التذكيري اي الذي نسبة تذكره من غير اعمال  
 فكر كما قرى تفسير الجميع قال فاذا سلم ان التذكيري لا يولد لزم انه لا تولد  
 ابتداء لان التذكيري مشترك كان في النظرية قال سقدا لذين  
 في شروح المقاصد واعترض بان هذا لا يفيد اليقين لكونه راجعا الى القياس  
 الشرعي وان ادعى تصوره قياسا منطقيا بان يقال لو كان النظر تولد الكائن تذكره  
 مولد لعدم الفرق واللازم باطل وفاقا ولا يفيد اللازم ايضا لانهم قالوا بالحكم



أي عدم التوليد في الأصل اعني التذكري لعللة لا توجد في الفرع الذي هو ابتداء النظر  
 وهي كونها أصلاً بغير قدرة العبد واختياره حتى لو كان التذكري يقصد العبد لكان مولداً  
 فيصير الحاصل أن هذا قياس مركب وهو أن يكون كل الأصل تنقفاً عليه بين المستدل والخضم  
 ولكن يعلم عند كل منهما بقلة أخرى والخضم بين منع وجود الجامع بين الأصل والفرع  
 إذا ابتداء النظر لا يشارك تذكر في عدم المقدورية وبين منع وجود الحاك في الأصل إذ لا تسلم  
 أن التذكري لا يولد العلم عند كونه بقدرة العبد وإنما ذلك عند كونه سائماً للذهن من غير قصد  
 العبد فإنه يكون فعل الله تعالى فلو قلنا يتولد عنه العلم لكان أيضاً فعل الله تعالى فلا يصح  
 تكليف العبد به قال وفيها يتألف القول ما يشعربان علة عدم التوليد في التذكري هو  
 لزوم اجتماع الموجبتين على أثر واحد لانه قال التذكري عبارة عن وجود علمي واحد هما العلم  
 بالمقدمات التي سبقت والآخر العلم بأنه كان قد أتى بذلك بالعلوم ثم ليس أحداً للعلم  
 أولى بالتوليد من الآخر فيلزم أن يكون كل منهما مولداً للعلم بالنتيجة وهو محال ويجوز أن  
 تكون العلة هي لزوم حصول الحاصل إذ التذكري إنما يكون بعد النظر وقد حصل به العلم  
 وعلى هذا لا يكون التذكري منبذ العلم أصلاً انتهى ولا يخفى عليك أن هذا كله غير محتاج إلى  
 بعد تأمير من يطلان التأثير لغير القدرة الإلهية مباشرة وقوله أو مذهباً للفلاسفة  
 وأما الحسبي المقتضي أنه بالآحاد والتعليل بمعنى أن احضار المقدمات في الذهن  
 والعلم بصدقهما علة في حصول النتيجة وذلك لأن النظر عندهم يقيد لذهن لفيضان  
 العلم عليه من عند واهب تصور الذي هو عندهم العقل فقال المتفكر بصور الكائنات  
 المفوض على تقوسنا بقدر الاستعداد عند انصافها به ويرعون بعد فهم الله أن اللوح المحفوظ  
 كالكتاب المبين في لسان الشرع عبارة عن علمهم بآثار النظر أيضاً والعلم لا يجامع  
 والعلة يجب أن تجتمع مع المعلول وجوداً وعدماً كما أن أحكامها الأطوار والآثار كاس واجيب  
 بأن النظر هو احضار المقدمات وترتيبها ترتيباً منتجاً والعلم بصدقهما فإذا حصل  
 العلم بذلك كان علة لحصول العلم الثاني وعلى هذا لا يكون جواباً مستصلاً لا وهامهم وكاسماً  
 كشوكتهم لا إبطال العلة والطبيعة وغيرهما من تخيلاتهم الباطلة وإقامة البراهين  
 القاطعة على أفراد المولى جل وعز جميع التأثير اختياراً وذلك مقرر في كتاب  
 علم الكلام عندائمة الحق والتحقيق وبالله تعالى التوفيق هذه آخر  
 ما أردنا جمعه من هذا التقييد والله الموفق لما ألهم من الرشاد وامتثل به من التائبين

والطاهر الأمين ثم على جميع أخوانه من البنين والمرسلين ثم على اله

وصحبه لطيفين لا فضلين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وكان الفراغ من كتابتها يوم الجمعة المبارك

ثامن عشر شهر جمادى الثاني سنة

من الهجرة النبوية على صاحبها افضل

الصلاة والسلام والحمد لله

رب العالمين

آمين

